دار الشروق

CEDEJ

المدرسة التاريخية المصرية

١٩٧٠-١٩٩٥

إشراف د. محمد عفيفي



حصاد المدرسة التاريخية

لتاريخ مصر الحديث والمعاصر
فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة

الطبعـة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

حصاد المدرسة التاريخية
لتاريخ مصر الحديث والمعاصر
فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة

أعمال الندوة التى عقدت فى السيداج
من 4-5 نوفمبر 1995

دار الشروق
CEDEJ

قائمـــة المشـــاركين

أ.د. أحمد إسماعيل	كلية الآداب ـ جامعة القاهرة
أ.د. أحمد عبد الرحيم مصطفى	كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة
أ.د. ألان روسيون	
أ. السيد ياسين	كاتب بجريدة الأهرام ـ القاهرة
أ.د. أميرة سنبل الأزهرى	جامعة جورج تاون ـ الولايات المتحدة
أ.د. أيمن فؤاد سيد	دار الكتب المصرية ـ القاهرة
أ.د. جيلان آلوم	السيداج ـ القاهرة
د. رفعت السعيد	مؤرخ وكاتب بجريدة الأهالى ـ القاهرة
أ.د. رؤوف عباس	وكيل كلية الآداب ـ جامعة القاهرة
المستشار طارق البشرى	نائب رئيس مجلس الدولة ـ القاهرة
أ.د. عاصم الدسوقى	عميد كلية الآداب ـ جامعة حلوان ـ القاهرة
ا.د. عبد العزيز نوار	كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة
أ.د. عبد المنعم الجميعى	وكيل كلية التربية ـ جامعة القاهرة ـ فرع الفيوم
أ.د. عبد الوهاب بكر	كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق ـ الزقازيق
أ.د. على بركات	كلية الآداب ـ جامعة حلوان ـ القاهرة
أ.د. فيليب فارج	مدير السيداج ـ القاهرة
أ.د. قاسم عبده قاسم	كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق ـ الزقازيق
أ.د. محمد دويدار	كلية الحقوق ـ جامعة الأسكندرية ـ الأسكندرية
أ.د. محمد زهرة	كلية الآداب ـ جامعة القاهرة
أ.د. محمد عبد الرحمن برج	كلية الآداب ـ جامعة المنوفية ـ شبين الكوم
د. محمد عفيفى	كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ السيداج
د. مصطفى عبد الغنى	مؤرخ وكاتب بجريدة الأهرام ـ القاهرة
د. نيكولا ميشيل	المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ـ القاهرة
أ.د. نيللى حنا	الجامعة الأمريكية ـ القاهرة
أ.د. يونان لبيب رزق	كلية البنات ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة

تقـديـــم

فيليب فارج

مرحباً بكم فى مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية فى ندوة تطور المدرسة التاريخية المصرية . شكرا لجميع الذين وافقوا على تقديم ورقة فى هذا الملتقى، وشكراً لجميع الذين لن يقدموا بحثاً ولكنهم سيشاركون فى المناقشات. وأود إبداء ملاحظتين :

1ـ يعد السيداج مركز بحوث متعدد التخصصات فى مجال العلوم الاجتماعية. وبهذه الصفة ، يجاور التاريخ علوم أخرى داخل السيداج ، وخاصة العلوم السياسية والدراسات الحضرية وعلم الاجتماع والاقتصاد والديموغرافيا. ومن ثم فإن التاريخ يبدو داخل السيداج فى وضع حوار طبيعى مع تخصصات وعلوم تخدمه كعناصر مساعدة فى أبحاث التاريخ الاجتماعى. وهناك تشابه أو تقارب بين موضوعات التاريخ الاجتماعى وهذه العلوم المساعدة. ولا يميز بينها سوى الفترة المعنية : الماضى من ناحية والحاضر من ناحية أخرى.

وبالتالى فإن المواجهة بين العلوم تسمح بفهم التطورات ، أى تجاوز مرحلية العلوم الاجتماعية لإيضاح إستمرارية الواقع الاجتماعى.

ولكن فى المقابل ، توجد إختلافات مهمة بين الأساليب والمناهج : فالتاريخ يستند إلى الوثائق بينما ترتكز العلوم الاجتماعية الأخرى على معلومات معاصرة : سواء معلومات منتجة خارج نطاقها (كإحصاءات الدولة) أم معلومات مصدرها العلم ذاته (كجمع المعلومات الميدانية) وهو أمر مستحيل فى مجال التاريخ.

وأحد أهداف هذه الندوة سيكون دراسة إمكانيات نقل بعض الأساليب التى أرستها علوم أخرى إلى علم التاريخ. وهذا هو السبب وراء تنظيم هذه الندوة وفق منهج تبادل علمى : فجميع مقدمى الأوراق هم مؤرخون بينما غالبية المعقبين هم من غير المؤرخين.

2ـ ملاحظتى الثانية هى أن السيداج هو مركز فرنسى فى مصر. ومن هذا المنطلق، نود أن نجعل منه مكانا لتبادل الممارسات والتقاليد العلمية المختلفة تلك التى تخص كل من مصر وفرنسا. كأى تبادل ناجح ، نأمل أن يؤدى هذا التبادل إلى التعاون وإعداد مشروعات مشتركة. وهناك تعاون قائم بالفعل بين جامعة القاهرة والسيداج فى مجال الديموغرافيا التاريخية ، وهو تجهيز بيانات أول تعداد سكانى تم فى مصر عام 1846. فهذا التعاون يعد نموذجياً من ناحيتين :

أولاً : لأنه يستهدف إدراج الديموغرافيا التاريخية الكمية فى مصر.

ثانياً : لأنه يدل على أن جهاز الدولة خلف فى مصر سجلات نادرة تسمح بأساليب جديدة قابلة للنقل نحو مجتمعات أخرى ، بما فى ذلك البلدان الصناعية بتطبيقها علي النموذج المصرى.

إن ندوة اليوم تمثل إفتتاحاً لسيمينار منتظم تحت إشراف الدكتور محمد عفيفى.

وإننى بهذه المناسبة أتمنى ألا تكون هذه الندوة خاتمة لجدول أعمالنا وإنما بداية لإتصالات ولقاءات منتظمة. والآن أترك الكلمة لمنظم الندوة الدكتورمحمد عفيفى.

تطور الدراسات المصرية
لتاريخ مصر الحديث والمعاصر
فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة

محمـــد عفيـــفى

إن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن عند التفكير فى إعداد ندوة ما ، هو لماذا هذه الندوة ؟ إن البحث عن السبب هو أول طريق الفهم الصحيح. فى الحقيقة يشكل الزمان دائماً هاجساً للمؤرخ ، يؤرقه أحياناً ، ويدفعه إلى الإبداع فى أغلب الأحيان. من هنا كان عامل الزمن هو الدافع الرئيسى وراء عقد هذه الندوة.

فقد اعتاد الناس وهم على مشارف نهاية قرن وبداية قرن جديد على مراجعة أنفسهم حيث يعتبر ناقوس الزمان خير حافز على إعادة تقييم القديم والبحث عن جديد. فإذا كان هذا هو حال الناس عامة فما بالنا بالمؤرخين. من هنا كان اقتراب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين هاجساً ملحاً على إعادة النظر فى الذات ، وتقييم المدرسة التاريخية المصرية من جانب أهلها.

وفى الحق لا تعتبر ندوتنا هذه الأولى من نوعها ، وإنما سبقتها محاولات عدة من جانب بعض الباحثين المصريين لإعادة تقييم تطور الدراسات التاريخية فى مصر . ولعل أهم هذه المحاولات ما قامت به مجلة "فكر" من إعداد مائدة مستديرة مغلقة عالجت فيها حال الدراسات التاريخية بصفة عامة فى مصر . وقدمت على صفحات هذه المجلة دراسات هامة لنفر من الأساتذة فى تخصصات مختلفة. كما قام المعهد الهولندى للدراسات العربية بالقاهرة، وبفضل الصديق د. أحمد عبد الله ، بإعداد ندوة موسعة فى عام 1987 حول "الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر 1919 ـ 1952". وحظيت هذه الندوة آنذاك بتغطية إعلامية كبيرة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الندوة قامت فى الأساس فى محاولة لفض الاشتباك الصحفى أكثر منه التاريخى الذى شهدته مصر آنذاك حول مقارنات غير علمية بين ثورة 1919، وثورة 1952. إذ شهدت فترة الثمانينات العودة القوية لحزب الوفد الجديد برموز تقليدية، وحملة إعلامية أعلت من شأن ثورة 1919 لتستمد منها شرعية الحزب الجديد. وصاحب ذلك التقليل من شأن ثورة يوليو التى أنهت الدور التاريخى للوفد، وفتحت الباب لمرحلة جديدة من العمل السياسى فى مصر . من هنا حاولت تنظيمات سياسية معينة إلى جانب النظام الحاكم إبراز ثورة 1952 والإعلاء من شأنها، وأنها أنهت "الرجعية" فى مصر . وما كان ذلك فى

حقيقة أمره إلا محاولة سياسية من جانب الوفد لإعادة بريقه القديم. ومن جانب النظام الحاكم لإضعاف الوفد وإضفاء الشرعية على النظام الحاكم على اساس أنه الامتداد الطبيعي والوريث الشرعى لثورة يوليو. من هنا كانت الورقة الأساسية لمقرر الندوة هى "المبارزون بسيوف قديمة يطعنون الأجيال الجديدة، حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون".

هذه إذن قصة أهم المحاولات السابقة لتقييم الدراسات التاريخية فى مصر، فما هى قصة ندوتنا، ولماذا حددنا لها بعداً زمنيا من خلال الربع القرن الأخير؟ وهنا سيعود الزمان لكى يقدم الإجابة من جديد حول هذا السؤال. فى الواقع مرت مصر فى الفترة محل الدراسة بتغييرات عميقة وسريعة وحادة فى مجمل أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك فى الدراسات التاريخية المصرية.

فعلى المستوى السياسى انتهت الحقبة الناصرية وبدا من الممكن تقديم دراسات موضوعية لتيارات سياسية وفكرية شهدتها مصر قبل الثورة، كان من الصعب تناولها بموضوعية فى العهد الناصرى. وإن شهدت نهاية العصر الناصرى بدايات على استحياء لهذه الظاهرة. كما فتح الباب بعد ذلك لتقديم رسائل جامعية تتناول العقد الأول من الفترة الناصرية. ودارت فى المناقشات الجامعية أسئلة حرجة ومثيرة عن الفترة الناصرية لعل أبسطها مسألة تعريف ثورة يوليو، هل هى ثورة أم حركة أم انقلاب. وهى وغيرها أسئلة ما كانت تتردد فى أجواء المؤرخين قبل انتهاء هذه الحقبة. كما فتح الباب أمام بدايات متواضعة لإمكانية الاطلاع على نوعيات معينة من وثائق رسمية مصرية تعود للفترة الناصرية.

وأما الحقبة الساداتية فلم تمر دون أن تترك بصمتها على المدرسة التاريخية المصرية فى أشكال جديدة من المقارنات وإعادة قراءة التاريخ المصرى من جديد بأشكال مختلفة وخلافية إلى حد كبير. حيث عقدت مقارنات بين فترة محمد على وجمال عبد الناصر من حيث توافق الطابع الشخصى، فضلا عن الظروف الداخلية، وبصفة خاصة العامل الخارجى وأثره فى كلا التجربتين. وكان أصحاب هذا الرأى من ذوى الميول اليسارية أو الناصرية والذين رأوا فى التجربتين محاولة لإقامة الحكم الوطنى والدولة القومية فى مواجهة التحدى الاستعمارى الغربى. ولم يقف حد المقارنات وإعادة القراءة عند هذا الحد، إذ عقدت المقارنات بين عهد الخديو إسماعيل وعهد السادات، من حيث توافق السياستين الداخلية والخارجية. وكان أصحاب هذا الرأى من المناوئين لحكم السادات، ومن "المراجعين" لعصر إسماعيل. وذكرنا ذلك بكتابات قديمة حول "إسماعيل المفترى عليه". من هنا لم يكن غريبا أن يطلق البعض على عهد الخديو إسماعيل عصر الانفتاح الأول، وعصر السادات عصر الانفتاح الثانى. وهى مقارنات لا تخلو من طابع إيديولوجى حاد، متناسية ظروفا موضوعية داخلية وخارجية ليس هنا مجال الحديث عنها.

وعلى المستوى الاقتصادى شهدت الفترة محل الدراسة انهيار حلم ومشروع وطنى، بنى الكثيرون آمالهم عليه، على الرغم من وهنه وهشاشته. وأعقب ذلك تخلى مصر عن ما يمكن أن نسميه الاتجاه الاشتراكى والهرولة نحو النموذج الليبرالى، أخذاً ببعده الاقتصادى، والذى

أطلق عليه الانفتاح. ولقد تركت هذه الانعطافات الاقتصادية الحادة آثارها بشدة على الطبقات الاجتماعية، وبصفة خاصة على المثقفين وعلى اتجاهاتها الفكرية المختلفة.

والنقطة السابقة ليست بنقطة هلامية منقطعة الصلة بالمدرسة التاريخية المصرية، بل هى فى أصل الداء ومعرفة الدواء. وإلا بماذا نفسر التراجع الحاد لتأثير المادية التاريخية المصرية، حيث كانت المادية التاريخية هى محور التجديد للمدرسة المصرية كمدرسة من المدارس التاريخية للعالم الثالث.

وربما فى إطار التحولات السياسية والاقتصادية والتغيرات الاجتماعية ـ فى الفترة محل الدراسة ـ يمكننا تفسير التغيرات الفكرية الهامة والمراجعات الشخصية فى أوساط المفكرين المصريين وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على المؤرخين المصريين، حيث تحول بعض المؤرخين من الاتجاه اليسارى إلى الميول الإسلامية، ولعل أبرز هذه الأمثلة طارق البشرى، وفى تاريخ الفكر المصرى محمد عمارة، وإلى حد ما حسن حنفى. أو التحول من الاتجاه اليسارى إلى الليبرالى مثل عبد العظيم رمضان ورؤوف عباس وصلاح عيسى. أو التحول من تيار الاشتراكية العربية والبعد الناصرى إلى التردد الشديد ومحاولة البحث عن رؤية جديدة وهم فى أواخر العمر. والحق أن هذه المحاولات والتغيرات الفكرية الحادة فى أوساط المؤرخين انعكست على كتاباتهم بشكل واضح يدركه المتتبع لإنتاج المدرسة التاريخية المصرية فى هذه الفترة.

ولكن يعود السؤال يطرح نفسه من جديد، لماذا اخترنا فترة الخمس والعشرين سنة الأخيرة ؟

فى الحقيقة شهدت بداية هذه الفترة ظهور كتابات لجيل جديد من المؤرخين المصريين غيرو بشكل كبير من طبيعة المدرسة التاريخية المصرية، حيث نجح هذا الجيل فى الخروج من تحت عباءة القديم ولكن بشكل جديد وأقنع هؤلاء الشبان أساتذتهم بأهمية دراسة موضوعات جديدة مثل الملكيات الزراعية وكبار الملاك والحركة العمالية، والتنظيمات الشيوعية فى إطار الحركة الوطنية والأحزاب السياسية، وتقديم رؤى جديدة لدراسة الشخصية التاريخية بمعزل عن القداسة الشعبية. وسواء كانت هذه الاختيارات نتيجة دافع ايديولوجى لدى جيل الستينات، أو كرد فعل لكتابات بعض المستشرقين الذين تعرضوا لبعض هذه الموضوعات، مثل معالجة جاكوب لاندو لتاريخ الأحزاب المصرية، أو معالجة مارلو للعلاقات المصرية البريطانية، والنهب الاستعمارى لمصر، أو معالجة بيير للملكية الزراعية، أو طوائف الحرف، وغيرهم من المستشرقين. على أية حال تولد فى النهاية فى مصر جيل جديد من المؤرخين مازالوا هم ـ وحتى بعد مرور خمس وعشرين سنة ـــ الذين يوجهون الدراسات التاريخية فى مصر.

وشهدت أيضاً الفترة محل الدراسة إعادة تنظيم دار الوثائق القومية بعد تنقلها المستمر من قصر عابدين إلى القلعة وأخيراً إلى مكانها الحالى على كورنيش النيل. ونجحت الدار فى

الحصول على العديد من المجموعات الوثائقية التى كانت مهملة سواء فى دور الحفظ الإقليمية أو فى دار المحفوظات العمومية. مما قدم لمائدة البحث التاريخى مجموعات وثائقية جديدة، أو أبرز الأهمية التاريخية لمجموعات وثائقية لم يكن ينظر لها بكثير من الأهمية، ولاسيما فيما يتعلق بوثائق الروزنامة أو سجلات المحاكم الشرعية.

وقد ترتب على هذا العامل السابق حدوث تطور كبير فى المدرسة التاريخية المصرية من خلال إعادة اكتشاف تاريخ مصر فى العصر العثمانى. والحق أن هذه الفترة قد ظلمت كثيراً من جانب المؤخين المصريين. فمنذ المحاولة الأولية للأستاذ محمد شفيق غربال فى توجيه الاهتمام إلى هذا العصر من خلال نشره لمخطوطة أجوبة حسين أفندى الروزنامجى، والتى كانت تعد فى ذلك الوقت فتحاً فى مجال الدراسات العثمانية، لانجد أى إستمرارية فى هذا المجال، بل انقطاع شبه حاد تأثراً بفكرة الحداثة، وميلاد تاريخ مصر الحديث إما على يد الحملة الفرنسية أو على يد محمد على، حيث برز دور المدرسة الملكية فى كتابة تاريخ مصر الحديث. وساعد على ذلك ظاهرة هامة عانت منها الدراسات التاريخية المصرية وهى "عبادة الأسلاف" حيث وجه معظم الأساتذة تلاميذهم إلى نفس حقل دراساتهم، وكبح أى محاولة للتجديد. وترك ذلك آثار سلبية على هذه الدراسات. حتى اعتبر البعض الفترة العثمانية امتداداً للعصور الوسطى أو على أقل تقدير فترة انتقالية بين العصور الوسطى والحديثة.

لكن الفترة مجل الدراسة شهدت بدايات أولية وهامة فى دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى تبعها توجه مكثف من جانب طلاب الدراسات العليا فى هذا الجانب، بحيث اعتبر البعض – لاسيما فى السنوات العشر الأخيرة – الدراسات العثمانية هى "الموضة الجديدة" فى المدرسة التاريخية المصرية. ولكننا فى هذا الشأن علينا – ومع احترامنا للدافع الوطنى – علينا أن نشير إلى أن ترجمة بعض أعمال المؤرخين الأجانب عن مصر فى العصر العثمانى قد أسهمت – بجانب إنتاج الرواد المصريين – فى حفز طلاب الدراسات العليا على التطرق إلى هذا الحقل الخصب والبكر إلى حد ما. ساعد على ذلك تنامى شعور تولد فى نفوس البعض بصعوبة وجود موضوعات قابلة للدراسة فى الفترة "الحديثة" أى منذ الحملة الفرنسية. حيث كثرت الرسائل العلمية فضلاً عن الأبحاث التى عالجت هذه الفترة. إلى جانب ندرة الوثائق المصرية فيما يتعلق بالفترة المعاصرة ، وتضارب المكتوبة والشفوية ، والحساسية الزائدة فى معالجة موضوعات مازال بعض من أسهموا فيها على قيد الحياة ، أو موضوعات قد تتعارض مع توجهات الوضع القائم.

وأدى ذلك إلى ظهور مشكلة عانت منها الأجيال الجديدة فى مصر ، وهى غربتهم عن التاريخ المصرى وخلق أزمة فى "الانتماء". ولعبت بعض الكتابات الصحفية دوراً فى ذلك سواء فى "تقديس" أو "تشويه" فترات أو شخصيات معينة فى تاريخ مصر. ومما زاد الأمر حرجاً أن محاولة معالجة هذه المشكلة قد أتت من خلال تكوين "لجنة حكومية" فى عام 1974 لإعادة كتابة تاريخ مصر أو فى الحقيقة لكتابة تاريخ ثورة يوليو. مما أدى إلى طرح السؤال التقليدى حول من يكتب التاريخ ، ومسألة الحيدة والموضوعية فى كتابة التاريخ.

ومن جهة أخرى لانستطيع أن ننكر التأثيرات الغربية على الدراسات التاريخية فى مصر. ولكن هذه النقطة ذات الحساسية الوطنية ستبقى محلا لدراسة أخرى أعمق فى مجال دراسة موضع الكتابة التاريخية فى مصر بالنسبة للمدارس التاريخية الغربية، وهل هناك علاقة تبعية أم قطيعة، أم عدم إلمام. وأيضاً موقع الدراسات التاريخية المصرية فى داخل مدارس التاريخ فى العالم الثالث. أو بمعنى آخر نظرة عامة وشاملة من الخارج على النتاج التاريخى المصرى حيث ستقتصر ندوتنا هذه على تقديم نظرة داخلية للدراسات المصرية، نظرة شديدة فى الذاتية إلى حد ما. لذلك كان اختيارنا لتقديم بعض التجارب الأخرى، مثل المدارس التاريخية الفرنسية كنموذج للعالم الغربى، والمدرسة المغربية كنموذج آخر لمدارس دول العالم الثالث. ولكن تبقى محل الدراسة علاقة المدرسة المصرية بالمدارس الغربية ودول العالم الثالث وهى قضية ربما يتاح مستقبلاً معالجتها فى إطار آخر.

ولقد دفعتنا كل هذه الأسباب إلى التفكير فى إعداد لقاءات للتقارب والمزيد من الاحتكاك بين المؤرخين المصريين والباحثين الأجانب. وولد لدينا هذا فكرة إعداد سيمنار للتاريخ فى السيداج يقوم بهذه المهمة. واخترنا أن نبدأ أعمال السيمنار بداية علمية رصينة وقوية. من هنا جاءت فكرة إعداد هذه الندوة لكى تقدم لنا صورة حية عن واقع الدراسات التاريخية فى مصر فى نهاية القرن العشرين ، ومحاولة دفعها إلى تجاوز هذا القرن والدخول فى القرن الحادى والعشرين. كما أن هذه الندوة ستقرب المسافات بين الباحثين المصريين والفرنسيين ، وتدفعهم إلى المزيد من التعاون الذى يهدف فى النهاية إلى تقدم الدراسات التاريخية فى مصر.

وقدم السيداج كل إمكانياته المتاحة حتى تخرج هذه الندوة على خير ما يرام ، وتحقق الهدف المرجو من ورائها. ولبى معظم الأساتذة المصريين الدعوة وأبدوا استعدادهم للمشاركة والإسهام فى هذه الندوة ، نظراً لندرة الندوات التى تعالج مثل هذه الموضوعات.

وبدأنا فى تنظيم الندوة ، وظهرت لنا مشكلة تقليدية ، وهى إعداد محاور الندوة بحيث تخدم الغرض الذى من أجله عقدت الندوة ، وأيضاً لكى تتلاءم مع واقع الدراسات التاريخية.لأننا قررنا معالجة هذا الواقع لكى يفيدنا بعد ذلك فى إعداد تصورات مبدئية ومن هنا بدأنا – جيلان آلوم وأنا – فى إعداد اجتهاد متواضع لمحاور الندوة من خلال البدء فى التعرف على عملية تكوين المؤرخ المصرى ومدى اطلاعه على العلوم المساعدة والمناهج الجديدة. وهذه النقطة فى غاية الأهمية لأنها توضح لنا طبيعة المؤرخ المصرى ومدى قدرته على استخدام أساليب البحث العلمى فى تحليل المادة التاريخية بحيث لا تصبح الكتابة التاريخية لديه مجرد تجميع للمعلومات ومحاولة عرضها فى أسلوب متسق. كما رأينا ضرورة معالجة نقطة هامة تتعلق بالكتابة التاريخية ، وهى من يتصدى للكتابة التاريخية ، وما هى طبيعة المؤرخ ، أو بمعنى أدق من هو المؤرخ ، وهل هناك احتراف فى الكتابة التاريخية وبالتالى هناك هواية ؟

وقررنا تخصيص محور خاص لدراسة السياسة والمؤسسات. وربما يتساءل البعض حول الهدف من وراء ذلك ، وما هى أهمية دراسة السياسة والمؤسسات بالنسبة للمؤرخ المصرى. وفى رأينا أن ذلك يرجع إلى أنهما يشكلان الاهتمامات الأولى للمدرسة المصرية

لفترات طويلة ، بحكم مسألة الصراع ضد الاستعمار والتحرر الوطنى. كما خصصنا محوراً آخر للاقتصاد والمجتمع من خلال دراسة إنتاج المدرسة المصرية فى التاريخ الاقتصادى — الاجتماعى ، نظراً للتجديد الذى شهدته فى هذا الميدان التاريخى والذى ظهر أثره فى بدايات الفترة محل الدراسة ، فضلاً عن تأثير المادية التاريخية على كتابات معظم المؤرخين المصريين الذين تصدوا لمعالجة هذا الفرع من الدراسات التاريخية. وانتقلنا بعد ذلك إلى ضرورة معالجة الكتابات التى تناولت الفكر المصرى ، نظراً لمدى أهمية تاريخ الفكر المصرى فى التصدى للعديد من القضايا التى شغلت الساحة المصرية ، ربما حتى الآن مثل قضايا القديم والجديد ، أو الثنائيات الكلاسيكية الهشة مثل الأصالة والمعاصرة ، أو التراث والتجديد. شجعنا على وضع دراسة التاريخ الفكرى بعد معالجة التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى تأثر الكتابات المصرية بالمادية التاريخية ، والتى ترى أن البناء الفوقى ما هو إلا محصلة للبناء التحتى.

وأخيراً حاولنا تخصيص المحور الأخير للندوة لحوار التاريخ مع العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيما الجغرافيا ، والديموجرافيا ، وإن كان هذا لا ينفى أهمية علوم أخرى وعلاقتها بالتاريخ ؛ لكننا رأينا عدم اهتمام نسبى من جانب المؤرخين المصريين بالتاريخ الحضرى ، مع رسوخ أقدام الجغرافيين فى هذا المجال ، مما حدا بنا إلى محاولة إجراء حوار بين الاثنين من أجل المزيد من الحيوية ودفعاً للدراسات الحضرية فى مصر. كما رأينا إهمالاً شبه تام من جانب المؤرخين للديموجرافيا ، على الرغم من وجود لون من الدراسات الجديدة حول الديموجرافيا التاريخية. من هنا حاولنا إجراء حوار بين التاريخ والديموجرافيا.

هذه هى المحاور والموضوعات التى اخترناها لندوتنا ، وربما يشوب ذلك بعض القصور ، إلا أنه حكمتنا فى سبيل ذلك عدة اعتبارات تتعلق باهتمامات الكتابة التاريخية المصرية ، فضلاً عن عدم القدرة على دعوة بعض المتخصصين فى الخارج ، أو اعتذار بعض الأساتذة فى اللحظة الأخيرة عن عدم المشاركة. وأتمنى أن تحظى الندوة بالقبول من خلال إثارة المناقشات الموضوعية من أجل دفع الكتابة التاريخية المصرية إلى الأمام.

أولا : الكتابـــة التاريخيـــــة

ملاحظات حول تكوين المؤرخ المصرى

رءوف عباس

يحتاج المؤرخ إلى إعداد علمى يؤهله للاشتغال بالبحث فى علم التاريخ، فليس كل دارس للتاريخ يصلح لأن يكون مؤرخاً، ولكن يجب أن يتوفر لمن يريد خوض غمار الكتابة التاريخية استعداد شخصى وميل طبيعى لإنفاق جهده فى التخصص فى هذا المجال، ثم يأتى بعد ذلك دور الإعداد العلمى الذى يهيئ الدارس لارتياد ميدان البحث التاريخى بتزويده بالأدوات المنهجية التى تعينه على البحث، وبالعلوم المساعدة التى توسع آفاق الرؤية أمامه وتعينه على فهم حركة التاريخ وتحليل الأحداث التاريخية وتعليلها وتفسيرها وفق الأصول المعرفية المتصلة بعلم التاريخ.

ويبدأ إعداد المؤرخ فى المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس) بما يحصله من دراسة للتاريخ فى مختلف العصور، لاتهدف إلى حشود ذهنية بالمعلومات وإنما تهدف إلى تقديم نماذج للدراسة التاريخية، وإتاحة الفرصة للطالب لإدراك حركة التاريخ والوقوف على مراحل الانتقال المفصلية بين العصور ودورها فى تغيير المجتمع، والعوامل المحركة للحدث التاريخى، إلى جانب تعريف الطالب بالمصادر وكيفية التعامل معها والاستفادة منها ودورها فى الكتابة التاريخية. وإضافة إلى تلك النماذج للدراسة التاريخية، يزود الطالب بدراسات مختارة لبعض العلوم الإنسانية المساعدة التى تعالج المجتمع والإنسان، كما تتضمن الدراسة جانباً أساسياً للإعداد المنهجى يتعرف فيه الطالب على منهج البحث فى التاريخ، وينال قدراً من الإلمام بفلسفة التاريخ، ثم يدرب عملياً على الكتابة التاريخية من خلال إعداد مقالات تاريخية تمثل الجانب التطبيقى فى الدراسة.

فإذا شاء الطالب أن يصبح مؤرخاً، كان عليه خوض ميدان الدراسات العليا حيث يتلقى تدريباً عملياً على استخدام المصادر واستقاء المادة منها، فى إطار منهجى مدروس يؤهله لإعداد بحوثه لنيل الدرجات العلمية. وخلال مرحلة الدراسات العليا تلك، يشجع الطلاب على ارتياد الندوات العلمية والمساهمة فى حلقات البحث، وقد تتاح لهم فرصة طرح بواكير أعمالهم فى تلك المناسبات، ليستفيدوا من مناقشتها وما يوجه إليهم من نقد وبذلك يكتسبون من التجارب مايعينهم على ترسيخ أقدامهم فى مجال البحث التاريخى.

تلك صورة لما يجب أن يكون عليه تكوين المؤرخ عامة، أما ماكان من شأن تكوين المؤرخ المصرى، فلنا ملاحظات عليه نطرحها فى هذه الورقة للنقاش، ولانهدف من وراء ذلك إلى إبراز السلبيات أو جلد الذات، ولكننا نريد من ورائها إتاحة الفرصة لإعادة النظر فى أسلوب تكوين المؤرخ المصرى سعياً لأداء أفضل للبحث التاريخى فى مصر.

تعود جذور الدراسات التاريخية الحديثة فى مصر إلى القرن التاسع عشر الذى شهد قيام بعض المثقفين المصريين الذين جاءوا من حقول علمية مختلفة بتقديم مساهمات هامة فى دراسة التاريخ، بل قدم بعضهم أعمالاً موسوعية لاغنى عنها لدارس التاريخ اليوم. ولكن الدراسة الأكاديمية للتاريخ بدأت مع إنشاء الجامعة المصرية كجامعة أهلية عام 1908، ثم قطعت شوطاً بعيداً فى التطور بعد تحول الجامعة المصرية إلى جامعة حكومية عام 1925. فكان قسم التاريخ أحد الأقسام الخمسة الرئيسية لكلية الآداب وهى : التاريخ، وقسم اللغة العربية، واللغات الشرقية، وقسم اللغات الأوربية، وقسم الجغرافيا، ثم قسم الفلسفة. وكان من الطبيعى أن تستعين الجامعة عند إنشائها بالأساتذة الأجانب وخاصة الفرنسيين والإنجليز حتى عاد المبعوثون الذين أوفدتهم الجامعة للدراسة بأوربا وتولوا مناصب التدريس بمختلف أقسام الجامعة ليتم على أيديهم تدريجياً تعريب الدراسة بأقسامهم.

وقد جاء معظم الرعيل الأول من أعضاء هيئة التدريس المصريين بقسم التاريخ من بين خريجى مدرسة المعلمين العليا وبعض خريجى كلية الآداب الذيم أوفدوا للدراسة بجامعة ليفربول للحصول على درجة الماجستير، واستمر بعضهم بنفس الجامعة لدراسة الدكتوراه على حين فضل البعض الآخر أن يستكمل دراسته بجامعة لندن. ومن هؤلاء : محمد شفيق غربال (1894ـ1961)، وحسن إبراهيم حسن (1892ـ1968)، ومحمد مصطفى زيادة (1900ـ1968)، وإبراهيم نصحى قاسم ، وغيرهم من الرواد الذين وقع على عاتقهم عبء تعريب مناهج الدراسة بقسم التاريخ منذ مطلع الثلاثينات ، والذين ساهموا بأنفسهم أو من خلال تلاميذهم فى إنشاء أقسام التاريخ بجامعتى فاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا(عين شمس).

وقد تأثر الرواد عند صياغتهم لبرامج الدراسة بقسم التاريخ بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة فيما بعد)، بالمناخ السياسى العام فى مصر عندئذ، حيث كانت حركة التحرر الوطنى على أشدها، وكان التوجه القومى المصرى فى عنفوانه. ومن ثم جاءت برامج الدراسة متأثرة بهذا المناخ السياسى تدور حول محورين أساسيين هما : مصر، وأوربا. فصيغت المقررات الدراسية لتغطى تاريخ مصر منذ أقدم العصور مع التركيز على علاقة مصر بعالم البحر المتوسط وأوربا، فلم يخصص لتاريخ العالم العربى الذى تنتمى إليه مصر إلا مقررات عامة محدودة، وكان التاريخ الحديث للوطن العربى يدرس أحياناً تحت مسمى "تاريخ الشرق الإسلامى الحديث" وأحياناً أخرى تحت عنوان "الشرق الأدنى الحديث". وخلت برامج الدراسة تماماً من المقررات الخاصة بتاريخ العالم أو تاريخ آسيا أو أفريقيا إلا فيما اتصل بتاريخ الإسلام وتاريخ السودان بحكم الروابط الخاصة التى تربط مصر بالسودان.

ومثلت برامج الدراسة بقسم التاريخ بآداب القاهرة الإطار المرجعى عند صياغة برامج الدراسة فى جامعتى فاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا الكبير (عين شمس)، بل أوغلت جامعة الإسكندرية فى التركيز على عالم البحر المتوسط وموقع مصر منه على مر العصور عند صياغة برامج الدراسة. ويرجع ذلك إلى قيام بعض أولئك الرواد بتأسيس أقسام التاريخ

فى الجامعتين : عبد الحميد العبادى بالنسبة للأسكندرية، وإبراهيم نصحى قاسم بالنسبة لعين شمس.

ورغم مرور ستة عقود على تجربة تعريب مناهج الدراسة بأقسام التاريخ ما زالت تتمحور حول مصر وأوربا مع إهتمام طفيف بتاريخ الوطن العربى الحديث يعد إمتداداً للإهتمام القديم المحدود بـ "تاريخ الشرق الأدنى الحديث"، ومقرر واحد رمزى لتاريخ أفريقيا أو تاريخ آسيا أو تاريخ الأمريكتين يقوم بتدريسه فى الغالب من لم يعدوا إعداداً كافياً للتخصص فى تلك المجالات الدراسية. وافتقر هذا الإطار التقليدى لبرامج الدراسة بأقسام التاريخ بالكليات المصرية إلى العلوم المساعدة فيما عدا نحو ثلاثة مقررات دراسية فى الجغرافيا وكذلك فى اللغات القديمة الأوربية والشرقية، أما العلوم الإنسانية المساعدة التى لاغنى لدارس التاريخ عن الإلمام بها فقد أغفلت تماماً، وخلت برامج الدراسة من دراسة التغير الاجتماعى والنظم الاقتصادية والسياسية، والتوثيق وغيرها من المجالات المعرفية المتصلة بالمجتمع والإنسان باعتبارهما محور دراسة التاريخ، والتى تعين الدارس على إدراك المكونات الأساسية لحركة التاريخ، وتساعده على تفسير الحدث التاريخى واستخلاص النتائج من دراسته.

ومن أوجه القصور المعيبة فى برامج دراسة التاريخ بالجامعات المصرية ضعف الاهتمام بمناهج البحث، فمنذ الأربعينات لايدرس سوى مقرر واحد عن علم التاريخ بشكل عام يهدف إلى تعريف الطالب به وبمجالات البحث فيه وبكيفية كتابة مقال فى التاريخ من حيث نظام الكتابة وطريقة الإشارة إلى المصادر والمراجع بالحواشى لاأكثر ولاأقل، فلا يتضمن المقرر إطلالاً على الجانب التفسيرى ومدارسه المختلفة، والاتجاهات الحديثة فى الكتابة التاريخية، ولا يحاط الطلاب علماً بأهم الإنجازات العلمية التى تمثل مختلف تلك الاتجاهات. ونادراً ما يسد هذا النقص فى تكوين الدارس فى مرحلة الدراسات العليا، بل الأغلب والأعم اعتماد بعض النابهين من الطلاب على أنفسهم فى سد هذا النقص، وقلما يوجههم أساتذتهم لذلك.

هذا فضلاً عن غياب دراسة فلسفة التاريخ من برامج أقسام التاريخ بالجامعات المصرية، وعندما أدخلنا تدريس هذه المادة إلى برامج قسم التاريخ بآداب القاهرة فى أوائل الثمانينات، وبدأنا نلمس أثر هذا النقص فى تكوين دارسى التاريخ، ألغيت المادة عند تعديل اللائحة عام 1990 دون مبرر، وما زالت تخلو منها برامج الدراسة فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا بجميع أقسام التاريخ بالجامعات المصرية.

ويزيد من الآثار السلبية لإغفال الاهتمام بمناهج البحث افتقار المكتبة العربية إلى التأليف الرصين فى هذا المجال، فالمتاح مجرد إعادة صياغة لبعض الكتب الدراسية فى المنهج التى نشرت قبل منتصف القرن باللغة الإنجليزية، أو ترجمات غير دقيقة لبعض المؤلفات الكلاسيكية الأوربية فى هذا المجال والتى نشر معظمها فى الأربعينات من هذا القرن. وتخلو المكتبة العربية تماماً من الكتب المؤلفة أو حتى المترجمة التى تعالج التطور فى البحث التاريخى والاتجاهات الجديدة فيه والمدارس المختلفة فى تفسير التاريخ، اللهم إلا بعض

المقالات القليلة التى تنشر هنا وهناك ولاتنال قدراً من الرواج بين المعنيين بالدراسات التاريخية.[٢]

ولعل من أبرز عوامل القصور فى إعداد المؤرخ المصرى طرق التدريس المتبعة فى أقسام التاريخ بالجامعات المصرية، والتى ربما كانت تمثل ظاهرة فى الدراسات الإنسانية عامة. إذ يغلب التلقين على طريقة التدريس ونادراً ما نجد أستاذاً يحفز التلاميذ على التفكير العلمى السليم أو يشجعهم على الحوار وتكوين الرأى، وهذا النوع النادر من الأساتذة هم أولئك الذين تركوا بصمات واضحة على التخصص، وهم قليل وغالباً لايهتمون كثيراً بطلبة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس) ربما لكثرة الأعداد وازدحام قاعات الدراسة وخاصة عندما تم التوسع فى التعليم الجامعى مع نهاية الخمسينات.

وظل محتوى مواد الدراسة قاصراً على التركيز على التاريخ السياسى، دول تقوم وأخرى تدول دون أن يعطى للطالب تفسير مقنع للحركة التاريخية ولتعاقب الدول، فقلما يتضمن محتوى المادة دراسة للمجتمع الذى أفرز تلك الأحداث السياسية، وإذا وجدت مثل هذه الدراسة جاءت سطحية لاترسم ملامح واضحة للبنية الأساسية التى قام عليها الهيكل السياسى، وترك ذلك للأستاذ نفسه، يكيفه وفق اهتماماته العلمية الخاصة، فلم يعط هذا الجانب حقه من الاهتمام إلا بعض الأساتذة الذين تكونوا علمياً فى الستينات واهتموا بالتاريخ الاجتماعى، أما غيرهم فلا تتجاوز اهتماماتهم حدود التطور السياسى دون تقديم تفسير للتغير سوى تلك العوامل الثانوية السطحية التى غالباً ماتكون بمثابة الرتوش الأخيرة التى تدشن نظاماً سياسياً جديداً، وتكتب شهادة وفاة النظام القديم. فإذا وضعنا فى اعتبارنا ارتباط الطلاب بالاعتماد على المذكرة التى يعدها الأستاذ للمادة أو على كتابه الدراسى، وقلة الاهتمام بتشجيع الطلاب على الاطلاع على المراجع الأساسية والمصادر الهامة لتوسيع مجال الرؤية أمامهم، ومن ثم توسيع مداركهم، إذا وضعنا ذلك كله فى اعتبارنا لأدركنا مدى انحسار المجال المعرفى عند الطلاب فى المادة التى يدرسونها لوقوعهم أسرى رؤية أحادية هى تلك التى يقدمها لهم أستاذ المادة.

وهكذا يسود السرد التاريخى والتلقين طريقة التدريس فى أقسام التاريخ، وتغيب تماماً إمكانية التدريب على النقد والتحليل والتفسير، إذ يستقر فى أذهان الطلاب أن خير سبيل لاجتياز الامتحان هو اجترار مقولات الأستاذ دون إعمال الفكر فيها.

وكان من الممكن أن يعالج هذا القصور بالاهتمام بتدريب الطلاب على الكتابة التاريخية، وقد كان هناك اهتمام بذلك عندما كانت أعداد الطلاب محدودة، وغالباً ماكان الأساتذة يتولون هذه المهمة بأنفسهم، وكان النجاح فى الدراسة التطبيقية (أو ما كان يسمى بأعمال السنة) يمثل جواز المرور إلى امتحان الفصل الدراسى، فلم يكن يسمح للطالب بدخول الامتحان إلا إذا نجح أولاً فى (أعمال السنة) أى الدراسة التطبيقية، ثم صرف النظر عن ذلك فى الستينات مع الزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب، فأصبحت الدراسة التطبيقية أو التدريب على الكتابة التاريخية لاتدخل ضمن تقدير أداء الطالب ولاتعد مادة رسوب، وأسند تدريب الطلاب إلى المعيدين، وقلما اهتم الأساتذة بالمتابعة، فأصبح التدريب شكلياً محضاً، فمن المعروف أن أحد

لايهتم بقراءة ما يكتبه الطلاب ليوجههم إلى أصول الكتابة التاريخية. حتى إذا أنهى الطالب مرحلة الليسانس وأراد الالتحاق بالدراسات العليا يصبح عليه أن يتدرب للمرة الأولى على الكتابة التاريخية إذا أسعده الحظ وكانت الدراسة تتسم بطابع الجد، ووجد اهتماماً من جانب المنوط به أمر تدريب الطلاب فى الدراسات العليا. ولعل ذلك يفسر شيوع الأخطاء الفنية فى بعض رسائل الماجستير (بل والدكتوراه أحياناً) عند طلاب لم تتح لهم فرصة التدريب على الكتابة التاريخية.

فإذا انتقلنا من نظام الدراسة إلى المناخ العلمى بأقسام التاريخ الذى يحدد الإطار العلمى لتكوين كوادر الباحثين، نلاحظ أن التواصل المعرفى غائب بين هيئة التدريس فى القسم الواحد، فلا يكاد العضو يعرف شيئاً عما يفعله زميله، فلا يعرف المتخصصون فى التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث ما يشغل زملاءهم فى نفس التخصص لغياب قنوات التواصل المعرفى بالأقسام. حقاً هناك سمنارات تم تنظيمها فى جامعة عين شمس وجامعة القاهرة ولكنها لاتلعب الدور الملحوظ فى تحقيق التواصل المعرفى المنشود.

وهناك أيضاً أزمة تنسيق فى النشاط العلمى تعانى منها مختلف أقسام الجامعات المصرية عامة وأقسام التاريخ خاصة، بل أحياناً يغيب التنسيق داخل القسم الواحد، ولعل الخلاف حول تحديد تخصص التاريخ الإسلامى وتخصص العصور الوسطى بجامعة القاهرة يقدم مثالاً على الحالة الأخيرة، إذ ينفرد قسم التاريخ بآداب القاهرة باعتبار سقوط الدولة الفاطمية نهاية العصر الإسلامى وقيام الدولة الأيوبية بداية للعصور الوسطى، وكثيراً مايدب الخلاف بين المتخصصين فى التاريخ الإسلامى وزملائهم المتخصصين في تاريخ العصور الوسطى عندما يفكر أحد الطلاب فى إعداد رسالة عن الدولة السلجوقية مثلاً فيدعى كل طرف انفراده بالحق فى الإشراف على الطالب بدعوى الاختصاص. ولانجد هذا التقسيم المفتعل فى الجامعات الأخرى.

كذلك يغيب التنسيق فى مجال الدراسات العليا على مستوى الجامعة الواحدة والجامعات المصرية كلها، فكثيراً ما يتكرر تسجيل رسالة ماجستير أو دكتوراه فى موضوع واحد بالقسم الواحد، وغالباً مايدرس نفس الموضوع الذى سبق أن درس فى جامعة معينة على يد طالب آخر بجامعة أخرى مما يساعد على تبديد الجهود البحثية دون مبرر ويشجع على السرقات العلمية (وهى ظاهرة تفشت منذ الثمانينات). وكان من المفترض أن يلعب المجلس الأعلى للجامعات دوراً فى التنسيق بإعداد قاعدة معلومات عن البحوث التى أجيزت لدرجتى الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية فى مختلف التخصصات وكذلك البحوث الجارية. وكان مشروع المدرسة الوطنية للدراسات العليا أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة التنسيق بين مختلف الأقسام ذات التخصص الواحد. ولكن شيئاً من ذلك لم يتم لتظل أزمة التنسيق تلقى بظلالها الكئيبة على النشاط الأكاديمى فى مصر.

ومن بين أوجه القصور فى تكوين المؤرخ المصرى غياب المدارس العلمية فى مصر، وهى مشكلة تعانى منها العلوم الإنسانية عامة وعلم التاريخ خاصة، فليس لدينا "مدرسة تاريخية" مصرية عربية، فشلنا فى تحقيق ذلك لأسباب كثيرة تتصل بالمناخ الثقافى عامة

وغياب الحرية الجامعية خاصة. ولذلك يتأثر المؤرخون المصريون فى كتاباتهم بالمدارس الفكرية الغربية. ولايعنى ذلك أن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية تخلو من الأساتذة ذوى الاتجاهات الفكرية، ولكن هؤلاء يمثلون رجع الصدى لمختلف التيارات الفكرية الغربية. حقاً لدينا أساتذة من الرواد دربوا جيلاً من الباحثين أو حتى جيلين متعاقبين، ولكن هؤلاء احتضنوا ذوى النجابة من الطلاب ورعوهم علمياً دون أن يفرضوا عليهم اتجاهاً محدداً يجعلنا نصفهم بالانتماء الى مدرسة مالهذا الأستاذ، ولعل تنوع اتجاهات تلاميذ محمد شفيق غربال وأحمد عزت عبد الكريم رغم الدور الكبير الذى لعباه فى إعداد الكوادر الأكاديمية خير دليل على ذلك. فقام كل تلميذ من تلاميذهما باختيار التيار الفكرى الذى يوافق هواه دون ارتباط باتجاه أستاذه. ولكن يظل غياب المدارس العلمية الوطنية يمثل جانباً سلبياً فى تكوين المؤرخ المصرى.

أضف إلى ذلك غياب الاحتكاك بالأوساط العلمية الدولية بسبب عدم اهتمام الجامعات المصرية بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاشتراك فى المؤتمرات الدولية وعدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية هذا النشاط الضرورى لدفع عجلة البحث العلمى، فلا يستطيع المشاركة فى أعمال المؤتمرات الدولية إلا أولئك الذين تتحمل الجهات الداعية نفقات السفر والإقامة بالنسبة لهم، وهو أمر لايتاح إلا لنفر محدود من الأساتذة الذين يحظون باعتراف دولى بإسهامهم فى مجالات تخصصهم. وكان من الممكن سد جانب من هذه الثغرة بتوفير الدوريات العلمية والمراجع الأجنبية بمكتبات الجامعات، ولكن تلك المكتبات شديدة الفقر فى هذا الجانب لقلة الاعتمادات المالية المخصصة لها بالعملات الأجنبية. وبذلك يقع عبء متابعة الإنتاج الأكاديمى العالمى على نفر محدود من المؤرخين المصريين الذين استطاعوا بجهودهم الخاصة أ ن يحتفظوا بقنوات اتصال مع الأوساط العلمية الخارجية، وهو أمر يمثل استثناء محدودا، ويظل غالبية الباحثين في التاريخ محرومين من متابعة الإنتاج العالمى فى تخصصهم، وخاصة الاتجاهات الجديدة فى تفسير التاريخ، وتطور مناهج البحث فى التاريخ مما يؤثر على إنتاجهم العلمى تأثيراً سلبياً دون شك.

وإلى جانب ذلك هناك عقبات إدارية تؤثر على عطاء المشتغلين بالبحث العلمى عامة والمشتغلين بالتأريخ خاصة تتمثل فى قضية التفرغ للبحث العلمى ونظام الإجازات الدراسية فرغم نص قانون الجامعات المصرية على حق عضو هيئة التدريس فى الحصول على إجازة دراسية للتفرغ للبحث العلمى وفق الشروط التى يحددها القانون، إلا أن النظام المالى لايشجع أحداً على الإقدام على هذه الخطوة لأن من يحصل على إجازة دراسية يفقد نحو ثلاثة أرباع مرتبه فكأنه يعاقب على تفرغه للبحث العلمى، ولذلك يندر أن نجد أحداً يقدم على هذه الخطوة إلا إذا أتيحت له فرصة الحصول على منحة دراسية من هيئة أجنبية وهو أمر نادر الحدوث بالنسبة للباحثين فى التاريخ على وجه الخصوص.

ويتضح من الملاحظات السابقة على تكوين المؤرخ المصرى أن الموقف يتطلب إعادة النظر فى برامج الدراسة بأقسام التاريخ بالجامعات المصرية مع الاسترشاد فى ذلك بتجارب الجامعات الأجنبية غرباً وشرقاً لتوفير فرصة الإعداد الجيد للطلاب. ويرتبط بذلك إعادة

تنظيم الدراسات العليا على مستوى الجامعة وعلى المستوى الوطنى مع خفض أعداد الطلاب بأقسام التاريخ خفضاً كبيراً لتحسين نوعية الخريجين.

ويرتبط بذلك تحسين المستويين المادى والعلمى لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على التفرغ للبحث العلمى، وتأمين قنوات الاتصال مع الأوساط العلمية الدولية بالاشتراك فى المؤتمرات العلمية وتزويد مكتبات الجامعات المصرية بالدوريات والمراجع الأجنبية، حتى يستطيع الباحثون متابعة التطور فى التخصص.

الدراسات التاريخية فى مصر فى ربع القرن الأخير
تعقيب على ورقة :
ملاحظات حول تكوين المؤرخ المصرى

قاسم عبده قاسم

تناول الدكتور رءوف عباس عدداً من السلبيات التى تتعلق بتكوين المؤرخ فى مصر وقد ركزت ورقته على بعض الأسباب التاريخية التى كانت من أسباب نشوء هذه الظاهرة من جهة، وعلى الكثير من الجوانب الإجرائية والتدريبية وأوضاع أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية من جهة أخرى.

وفى تصوري أن ما ذكره صحيح إلى أبعد الحدود ؛ بيد أن جوانب القصور والسلبيات التى تعوق عملية الإعداد الصحيح للدارسين فى مجال الدراسات التاريخية نتاج للسياق العام لتطور الحركة الثقافية والفكرية فى مصر.

فقد اختفت، أو توارت، تقاليد الكتابة التاريخية المصرية التى ازدهرت منذ القرن الثالث الهجرى/التاسع الميلادى حتى نهاية القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى ؛ إذ تدهور الفكر التاريخى نتيجة التدهور العام الذى عانت منه البلاد فى جميع الجوانب للأسباب التاريخية الموضوعية التى جرت على مصر والمنطقة العربية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي. ولم تنتعش الكتابة التاريخية فى مصر مرة أخرى قبل القرن التاسع عشر. وما بين التدهور والانتعاش كانت هناك فترة اجترار وخمول لم يقطعها سوى ظهور عدد محدود من الكتاب الذين اتخذوا من الكتابة التاريخية مجالاً لنشاطهم الثقافى (كان أبرزهم الجبرتى). ومثل أولئك شذوذاً يؤكد القاعدة من ناحية، كما أنهم لم يسهموا بأى شكل فى تطور الدراسات التاريخية من ناحية أخرى.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات التاريخية فى رحلتها من التدهور إلى الانتعاش انتقلت أيضاً من الإنتاج إلى الاستهلاك ؛ سواء فى مصر أو فى العالم العربى.

إذ كانت الثقافة العربية الإسلامية تنتج بنفسها ولنفسها، وكان نتاجها معبراً عن حركة الناس ملبياً لحاجتهم. ولم تكن الدراسة التاريخية استثناء فى ذلك بطبيعة الحال. ولأن التاريخ، شأنه شأن الفن والفلسفة، تعبير عن رؤية الذات والآخر، ودور الجماعة فى الكون، وعلاقتها بالمكان فى إطار الزمان، فإن النتاج التاريخى لكل أمة لابد وأن يكون تعبيراً عن ذاتها ؛ ومن ثم فإن ذلك ينعكس فى فكرة التاريخ لدى هذه الأمة، وفى تقسيم العصور التاريخية، وفى

المصطلحات التي يتعامل بها المؤرخون ودارسو التاريخ ؛ بل وفى أنماط الكتابة التاريخية السائدة والتى يلبى كل منها حاجة اجتماعية/ثقافية تفرضها تطورات الجماعة الإنسانية ذاتها ؛ وبالإضافة إلى هذا كله ينعكس فى الأسس الأخلاقية والقيمية التى تقدم المشروعية التى تبرر للمرء أن يكرس عمره فى الدراسات التاريخية. ويدلنا التراث المصرى فى الكتابة التاريخية على أن المؤرخين المصريين ؛ ابتداء من عبد الرحمن بن عبد الحكم حتى ابن إياس، أى فى عصور ازدهار الثقافة العربية الإسلامية التى أنجبت ابن خلدون والمقريزى والسيوطى وغيرهم، قد غطوا كل فروع الدراسات التاريخية بما فى ذلك فلسفة التاريخ، وتاريخ التاريخ، ومنهج البحث التاريخى.

ثم جاءت مساهمات المؤرخين المصريين فى القرن التاسع عشر تحمل بصمات المؤثرات الأجنبية ولكنها لم تخضع لها تماماً، إذ كانت أنفاس التراث التاريخى المصرى ما تزال تتردد فى ثنايا الكتابات التاريخية فى القرن التاسع عشر. ومع إنشاء قسم التاريخ فى الجامعة المصرية بدأت تبعية الدراسات التاريخية فى مصر لفكرة التاريخ الأوربية نتيجة الظروف التاريخية الموضوعية التى أشار إليها الدكتور رءوف فى ورقته، ذلك أن الأساتذة الأجانب تولوا التدريس وتنظيم المناهج ؛ وكان من المستحيل عليهم أن ينسلخوا من ثقافتهم ومن تراثهم التاريخى ولم يكن ممكناً أن يخرجوا عن إطار فكرة التاريخ الأوربية.

وهنا لابد أن أحترز خوفاً من أن يفهم كلامي على أنه دعوة ضد التواصل الثقافى مع العالم المحيط بنا ؛ فالواقع أن هذا أبعد ما يكون عن موقفي العلمى والفكرى ولكن المشكلة تكمن فى حقيقة أن التاريخ ممارسة ثقافية ذات طبيعة خاصة. وبينما يمكن الإفادة من منجزات الآخرين فى مجالات التطور الفنى والمنهجى، فإنه لا يمكن نقل فكرة التاريخ وفهم تصور الوظيفة الحضارية للتاريخ عن الآخرين ، وهذا هو لب المشكلة. لقد شخص الدكتور رءوف مشكلة إعداد الباحث فى حقل الدراسات التاريخية باقتدار ؛ ولكن المشكلة كلها، فى تصورى، عرض لمرض هو التبعية الثقافية والفكرية التى بدأنا نعانى منها بعد أن أحكمت قوى الاستعمار سيطرتيها السياسية والاقتصادية على الوطن العربى.

لقد بدأت مشكلة تكوين المؤرخ المصرى، والدفكر العربى عموماً، من خلال الحيرة التى عاناها بين الانبهار بمنجزات الحضارة الأوربية الغالبة والبحث عن الذات الحضارية. ومنذ بدأ إنشاء قسم التاريخ فى الجامعة المصرية على غرار الأقسام المناظرة فى الجامعات الأوربية بدأت فى الوجود مشكلات كثيرة فى جوهر الدراسات التاريخية، على حين عجزنا عن الإفادة من التطور الفنى والفكرى فى مناهج البحث التاريخى وأساليب الكتابة التاريخية الأوربية لأسباب تتعلق بقصورنا وعجزنا الذاتى.

لقد كانت فكرة التاريخ ؛ من حيث الوعى بالذات والآخر ومن حيث إدراك دور الجماعة فى الكون وعلاقتها بالجماعات الإنسانية الأخرى، هى الباعث وراء تقسيم العصور التاريخية من ناحية، وتوزيع مناهج الدراسة التاريخية من ناحية أخرى. ومن ثم فإنه كان طبيعياً أن ينقل الأساتذة الأجانب فكرة التاريخ الأوربية إلى رحاب الجامعة المصرية ؛ ولكن الذى لم

يكن طبيعياً أن يقتصر تعريب الدراسات التاريخية على اللغة دون المفهوم والجوهر الذى يحرك الدراسات التاريخية ويحدد أطرها ومجالها.

وإذا كان الدكتور رءوف قد أشار إلى مشكلة العصور الوسطى فى الجامعة المصرية (وهى مشكلة متكررة فى جامعات مصرية وعربية أخرى)، فإن هذه المشكلة فى تصورى ليست سوى عرض لمرض استمرار التبعية، غير المبررة، لفكرة التاريخ الأوربية.

لقد كان تقسيم التاريخ إلى عصور ثلاثة ؛ قديمة ووسطى وحديثة، تقسيماً أوربياً من حيث نشأته وهدفه، وعندما طرحه سيلاريوس فى القرن السابع عشر كان يجسد رؤية الإنسانيين الذين رأوا أن العصور الوسطى انخفاض بين ارتفاعين ؛ العظمة الكلاسيكية وعظمة عصرهم. كما أن هذا التقسيم يجعل الحضارة الأوربية هى الحضارة المرجعية التى ينبغى أن تقاس على معاييرها الحضارات الأخرى كافة.

صحيح أن هذا التقسيم الثلاثى يثير مشكلات كثيرة فى مجال الدراسات التاريخية فى أوربا منذ فترة، وصحيح أيضاً أنه أعيد تعديله بحيث يكون تقسيماً رباعياً يشمل الفترة المعاصرة، لكن الحقيقة أنه لا يمكن أن يكون مناسباً لدراسة التاريخ المصرى أو العربى أو الإسلامى، أو تاريخ آسيا وأفريقيا، كما أنه لا يصلح، طبعا، لدراسة التاريخ الأمريكى. وعلى الرغم من هذا كله فإن هذا التقسيم الثلاثى ما يزال هو التقسيم الذى تقوم الدراسة على أساسه فى الجامعات المصرية.

وربما يبدو أننى خرجت عن موضوع الورقة التى قدمها الدكتور رءوف عباس ؛ بيد أنى أعتقد أن هذا كلام فى صميم الموضوع. فقد كانت نتيجة تلك الظروف أن نجح الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين فى تعريب الدراسات التاريخية حقاً وأنتجوا كماً وافراً من الدراسات التاريخية كان أساساً للتغيرات النوعية التى حدثت فيما بعد. وحقيقة أيضاً أن أولئك الأساتذة قد نجحوا فى تخريج عدد كبير من الباحثين الذين تميز بعضهم بكفاءة بحثية وموهبة تاريخية فذة، لكن الظروف التاريخية الموضوعية السائدة حالت بينهم وبين تكوين مدارس تاريخية مصرية متميزة. والدليل على ما أشار إليه الدكتور رءوف من تعدد الاتجاهات الفكرية للباحثين الذين تخرجوا على يد أستاذ واحد من ناحية، وتأثر هؤلاء بالتيارات الفكرية الأوربية من ناحية أخرى. إذ لا يكفى وجود الأستاذ والتلاميذ لخلق مدرسة تاريخية (أو مدرسة فكرية فى أى مجال آخر) ؛ ولكن لابد من وجود رؤية قومية، أو وطنية، للذات وفهم لحدود الدور التاريخى المنوط بالأمة وأبنائها، ونسق قيمى وأخلاقى (بالمعنى العلمى الواسع للأخلاق) تتحرك الأمة فى إطاره لكى تنشأ المدرسة التاريخية.

فالمدرسة تتكون حول رؤية للتاريخ وتفسيره، ومنهج وأسلوب يكون أداة لهذا التفسير، ونمطاً من أنماط تقسيم العصور التاريخية، يكون إطاراً لهذا التفسير. وهذا ما نفتقده فى مجال الدراسات التاريخية المصرية.

ومرة أخرى، أقول مع الدكتور رءوف إن هذه ليست محاولة لجلد الذات، كما أنها بالقطع ليست "وصلة" فى لطم الخدود العلمية ؛ ولكننا نحاول الإجابة عن السؤال الذى يبدأ بكلمة "لماذا" بدلا من الاكتفاء برواية "ماذا" حدث.

إن قصور أدوات إعداد المؤرخ فى الجامعات المصرية، على النحو الذى أشار إليه الدكتور رءوف، ليس هو وحده المسئول عن عدم تكوين مدارس فى الفكر التاريخى فى مصر ؛ ولكن غياب النتاج الثقافى العام والاكتفاء بمحاولة الانتساب إلى المدارس والاتجاهات الفكرية الأجنبية جعلا المؤرخين، مثل غيرهم، يكتفون بمتابعة ما ينتجه الآخرون ؛ بل إن عدداً متزايداً منهم قنعوا بوهم أن ما يعرفون هو غاية ما يمكن أن تصل إليه الدراسات التاريخية.

إن الناظر فى أدبيات البحث التاريخى فى مصر منذ بداية القرن العشرين سوف تستلفت نظره تلك الزيادة المطردة فى إعداد المشتغلين بالدراسات التاريخية من جهة، وتزايد بشائر التغير النوعى، والوعى بالذات، وبشائر ظهور فكرة التاريخ المعبرة عن هذه الذات على الرغم من القلة النسبية للدراسات التى يصدق عليها هذا القول. ويستلفت النظر هنا أمران :

- أولهما، أن هناك عدداً من المؤرخين "الهواة" ؛ أى ممن لا يتخذون من الكتابة التاريخية حرفة ومعاشاً يساهمون فى تطوير هذا النمط من الكتابات التاريخية الفاهمة.
- وثانيهما، أن عدد من يجذبهم هذا التيار قد زاد بين الجيل الذى تربى فى الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات ثم تراجع مرة أخرى بسبب الضعف الذى اعترى الجامعات المصرية التى تكاثرت بلا ضوابط وتراجعت مستوياتها العلمية منذ ذلك الحين.

ويبقى أن هناك تراثاً تراكمياً فى مجال الدراسات التاريخية يمكن أن يشكل أساساً لتطوير البحث التاريخى داخل الجامعات المصرية، وإذكاء الوعى التاريخى فى الحياة الثقافية عموماً.

أما المشكلات التى أشار إليها الدكتور رءوف والتى تتعلق بأوجه القصور التى تشوب عملية إعداد الباحث فى مجال الدراسات التاريخية، فهى فى ظنى مشكلات بسيطة يمكن مواجهتها والتغلب عليها إذا ما تمت مواجهة المشكلة الأم وهى تحرير الجامعات المصرية من قيد الإدارة والأمن والمفاهيم السياسية الفوقية، وتحقيق الحرية الأكاديمية والعلمية. فالخائفون لا يبدعون، والعبيد المقهورون لا يفكرون، ولا يمكن للمفكر أن يبدع داخل الإطار الذى يحدده رجل الأمن.

إن مشكلة إعداد وتكوين المؤرخ المصرى جزء من مشكلة أعم وأشمل، كما أنها ليست مجرد مشكلة إدارية أو إجرائية ؛ وإنما هى مشكلة تتعلق بالمفاهيم وفلسفة المجتمع ورؤيته العامة ؛ فضلاً عن الرغبة فى التقدم والحرية.

المؤرخون الهواة
ودورهم فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

عبد المنعم إبراهيم الجميعى

يحلو للكثيرين من غير المؤرخين الكتابة فى التاريخ، والغوص فى أعماقه ولكن ذلك لا يعنى أن كل من يحاول الكتابة فى التاريخ يعد مؤرخاً بل لابد أن تتوفر فيمن يكتب التاريخ من الصفات والاستعدادات والظروف التى تؤهله للقيام بهذا العمل خاصة وأن الدراسات التاريخية الحقة ليس من السهل كتابتها. وقد كان "تولستوى" على حق حين ذكر فى رائعته الحرب والسلام " أن التاريخ هو دراسة حياة الشعوب والبشر، وأن الإمساك بهذه الحياة ووضعها فى كلمات أمر صعب بل قد يكون مستحيلاً ".

ومع ذلك فهناك من المؤرخين الهواة من فاق بقدراته وملكاته ، ومعايشته للحدث بعض المؤرخين الأكاديميين ويشهد على ذلك ما كتبوه وأصبح بصمة واضحة فى جبين التاريخ المصرى يصعب الاستغناء عنه أو مجرد تجاهله ، ومنهم من تجاهل منهج البحث التاريخى ، وساير إتجاهه الفكرى وانتقى من الأحداث ما يوائم تصوره ، ومنهم أيضا من تغلب أسلوب حرفته على كتابته خاصة إذا كان صحفيا أو أديبا .

ونظرا لأن موضوع الندوة يقتصر على الربع الأخير من هذا القرن فإننا سنكتفى بأن نعرض لكتابات المستشار طارق البشرى كنموذج لمؤلفات كاتب يتميز بالنظرة الشاملة ويمثل الاتجاه الاسلامى فى كتابة التاريخ فى معظم مؤلفاته ، ونعرض لكتابات الدكتور رفعت السعيد كنموذج لمنهج أحد اليساريين المصريين فى الدراسات التاريخية ، ولكتابات محسن محمد كأحد الصحفيين العاشقين لوثائق تاريخ مصر الحديث ، ولكتابات نجيب محفوظ كأحد الأدباء الذين تركوا بصماتهم على التاريخ المصرى الحديث. وفيما يلى نعرض لدور هؤلاء :

1 ـ المستشار طارق البشرى[1]

مع أن ثقافته ثقافة قانونية ،والقانونيون غالبا ما ينصب إهتمامهم على معالجة التاريخ من هذه الزاوية وعلى الرغم من أنه يكتب التاريخ من منطلق الهواية لا الحرفة فإن كتاباته تتميز بالنظرة الشاملة ، وبالبحث الدقيق الذى لا يقدر عليه إلا قلة نادرة من المتخصصين فى تاريخ مصر.

لقد ألزم طارق البشرى نفسه أن يحطم الحواجز القائمة بين الهواة من المؤرخين ، والأكاديميين منهم. واستطاع بآفاقه المفتوحة أن يكتب فى تاريخ مصر المعاصر مؤلفات تتميز بالمعرفة الكاملة للأمور لدرجة أن ما كتبه يعد إضافة لتاريخ مصر المعاصر.

لقد توزعت حياة طارق البشرى بين القانون والتاريخ ، وكأنه امتطى حصانين فامتلك زمامهما معا وأصبح كاتبا له مذاقه الخاص المتميز ، تفيض كتاباته بثقافة عميقة متعددة الروافد برز أثرها الفعال فى تكوين منهجه الفكرى.

ولعل أبرز مؤلف تاريخى ظهر فى أوائل السبعينات من هذا القرن كان كتابه "الحركة السياسية فى مصر 1945 ــ 1952 "[2] والذى تعرض فيه لدراسة الحركات السياسية والشعبية خلال هذه الفترة بما فيها من قصور وإيجابيات ، وتابع أوضاع المجتمع المصرى من خلالها بطريقة تتميز بالاعتدال فى الرأى والبعد عن الهوى والعصبية. كما قام باستقصاء الحوادث بدقة وموضوعية تدلان على إلمامه بأصول البحث التاريخى ومناهجه ، فقدم لنا رؤية عميقة وجذابة لشتى الدراسات السياسية الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت. وتطرق إلى الظروف التى دفعت بالضباط الأحرار إلى التعجيل بالتحرك وتقديم ساعة البدء إلى ليلة الثالث والعشرين من يوليو بدلاً من الخامس من أغسطس 1952.

حقيقة، إن من يتمحص هذه الدراسة يجد فى ثناياها إعجاب طارق البشرى بالفكر اليسارى وعدم تحمسه للإخون المسلمين ، ولكنه راجع رأيه فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب التى صدرت فى عام 1981 فكتب مقدمة تقترب من السبعين صفحة أشار فيها إلى الأسباب التى دفعته صراحة إلى مراجعة رأيه واعترافه بالحركة الإسلامية كعنصر أساسى وجوهرى فى إدارة دفة السياسة المصرية.

يضاف إلى ذلك أن كتابه "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" الذى صدر فى عام 1980 كشف عن انتقاله التدريجى لصالح الحركة الإسلامية.

وعلى أى حال فيمكننا أن نرجع الأسباب التى جعلت طارق البشرى يعدل عن رأيه تجاه الفكر اليسارى إلى أصوله الاجتماعية ، خاصة أن جده الشيخ سليم البشرى كان من كبار علماء الأزهر المرموقين ، هذا بالإضافة إلى أن المناخ العام الذى تعيش فيه مصر فى بداية الثمانينيات ربما كان السبب فى ذلك أيضاً.

وللمستشار طارق البشرى دراسة هامة بعنوان "الديمقراطية ونظام 23 يوليو" شملت الفترة من 1950 إلى 1970 وهذه الدراسة ـ كما يذكر صاحبها ـ من الموضوعات الساخنة التى تدور حولها المعارك السياسية وقد عالجها بطريقة تبلور الدروس المستفادة، خاصة أن آثارها لاتزال ممتدة وأوضاعها مازالت متداخلة فى غالب شئوننا السياسية والاقتصادية[3] وتعد هذه الدراسة تكملة تاريخية لكتابه "الحركة السياسية فى مصر من 1945 ــ 1952".

لقد كتب طارق البشرى دراسته التاريخية إشباعاً لرغبة لا التزاماً بمهنة ، ونظر إلى التاريخ كوسيلة فعالة لتثقيف العقول وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى حياتهم القومية

وتعليمهم تاريخ بلادهم بطريقة صحيحة خاصة كما يذكر أن تجارب التاريخ ودروس الواقع لن يبقيها المدح ولن يقضى عليها الذم، لأن كلاً من المدح والذم من شأنه أن يذهب بريحها، ولأنهما يستويان في جعل أى مرحلة تاريخية ماضياً .. ولن يبقى أى تاريخ حاضراً وحياً إلا الوعى بآثاره سلباً وإيجاباً على سواء[4].

وفى النهاية يمكن القول إن ما كتبه طارق البشرى فى تاريخ مصر يختلف عما كتبه عبد الرحمن الرافعى وغيره من القانونيين فالرافعى كتب تاريخ مصر من وجهة نظر الحزب الوطنى، كما تتبعه زمنياً بهدف إبراز دور مصطفى كامل ومحمد فريد، بينما كتب طارق البشرى التاريخ من منطلق معايشته لتجربة تاريخية وخبرة مجتمعة وبطريقة تتسم بالتحليل ومع أنها لا تخلو من وجهة نظر، فإنها حيادية إلى حد كبير وتتسم بالوعى النقدى اليقظ والحاسة الأدبية والفنية الواضحة.

2 ـ الدكتور رفعت السعيد

يملك الدكتور رفعت السعيد ـ منذ أن عرفته أخبار اليوم صحفياً ـ حاسة اجتماعية ثورية فتحت للفكر فى مصر طريقاً يستحق التقدير والمتابعة.

ومؤلفات رفعت السعيد عديدة يوجد بين دفتيها بيانات ومعلومات لاغنى للمثقف عنها. وقد مثلت معظم مؤلفاته التيار الماركسى فى منهج الدراسات التاريخية، فتناولت التجمعات الطبقية، وجوانب الصراع الطبقى وتطورها فى فترات تاريخية متلاحقة كما تناولت القوى الاجتماعية فى مصر، والنضال النقابى والسياسى للطبقة العاملة وتطور أساليبه، والارتباط الوثيق بين قضية الاستقلال الوطنى ومطالب الجماهير والمنابع الفكرية للعمل الاشتراكى، وموقف الحركة الشيوعية من القضية الفلسطينية.

ومن هذه المؤلفات نذكر "تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر 1900 ـ1925 " ، "اليسار المصرى 1925 ـ1940" ، "تاريخ المنظمات اليسارية المصرية 1940 ـ1950" ، "الصحافة اليسارية فى مصر 1925 ـ1948" ، "اليسار المصرى والقضية الفلسطينية" ، "القوة الاجتماعية فى الثورة العرابية".

وبالإضافة إلى هذه المؤلفات كتب رفعت السعيد سلسلة من المقالات التاريخية فى مجلة الطليعة وعدداً من المقالات التاريخية وغير التاريخية فى الصحف اليومية خاصة "الأهالى" صحيفة حزب التجمع.

وفى هذه المؤلفات والمقالات برزت انتماءات رفعت السعيد وميوله. فصور الحركة الشيوعية بأعظم الصور إيجابية، وهذا من حقه كمفكر أن يستخرج من تراث البشرية ما يتفق مع أفكاره ويلائم هواه أما كمؤرخ فنعتقد أن ذلك لايتفق مع منهج البحث التاريخى الذى يناقش الحدث بما له وماعليه.

لقد إنتقى الدكتور رفعت السعيد من الأحداث ما يوائم تصوره، وتأثر فى كتاباته بالمؤثرات الحزبية والسياسية ، وبما يعتنق من نظريات وقيم مما جعله يدير ظهره فى بعض الأحيان لمنهج البحث التاريخى .

وإلى جانب ذلك فقد نصب نفسه فى بعض كتاباته قاضياً يوزع أحكام الاستحسان والاستهجان، علماً بأن العدالة فى الأحكام التاريخية لا تتحقق بسهولة.

ومع كل ذلك فلا ينكر أحد أن الدكتور رفعت السعيد أوتى من العلم والثقافة حظاً كبيراً مكنه من الغوص فى أعماق الماضى واستخراج ما يتناسب مع أفكاره وتصوراته، لذلك فنحن نفضل أن نضع بجانب اسم رفعت السعيد مفكراً وليس مؤرخاً ، فثقافته غنية ومتعددة الروافد وأفكاره المتقدمة والمتنوعة توظف التاريخ لخدمة أهداف سياسية.

3 ـ الأستاذ محسن محمد

تكمن أهمية كتابات محسن محمد فى أنه استقى مادتها التاريخية من الوثائق الأصلية، وبخاصة البريطانية والأمريكية ففى كتابه "تاريخ للبيع"[5] قدم العديد من الأسرار الهامة التى أحاطت بمصر خلال الحرب العالمية الثانية منها : موقف القصر والحكومة من الألمان، والقصة الكاملة لحادث 4فبراير1942 من خلال الوثائق البريطانية خاصة وثائق وزارة الخارجية فى لندن، والتقارير التى كتبها السفير البريطانى فى مصر إلى حكومته.

وفى كتابه "أصول الحكم"[6] تعرض محسن محمد لتاريخ مصر من خلال الأحداث التى أثارت الرأى العام المصرى لفترة طويلة بعد أن أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه "الإسلام وأصول الحكم" فى إبريل1925 والأحداث المتتابعة التى أعقبت ذلك من خلال الوثائق البريطانية المحفوظة فى دار الوثائق العامة فى لندن، والوثائق الأمريكية المحفوظة فى الأرشيف الوطنى بواشنطن.

وفى كتابه "الشيطان" تاريخ مصر بالوثائق السرية والأمريكية[7] تعرض محسن محمد للمندوب السامى البريطانى "لويد" بالدراسة فأوضح أنه خلال خمسة وأربعين شهراً حكم فيها مصر حاول اتباع سياسة الحزم والقهر مع المصريين، وأن يجعل من نفسه الحاكم الحقيقى لمصر، وألا يكون للحكومة المصرية سوى سلطة اسمية فقط، كما حاول تحقيق مصالح الإمبراطورية البريطانية فى مصر أولاً وقبل أى شئ آخر.

وفى كتابه "سعد زغلول مولد ثورة ــ شرارات ثورة 1919 بالوثائق الأمريكية والإنجليزية"[8] تعرض محسن محمد لدور سعد زغلول فى السياسة المصرية قبيل ثورة 1919 وذلك من خلال توليه وزارتى المعارف والعدل، وعلاقته بكل من اللورد كرومر، واللورد كتشنر، والمستشارين الإنجليز، وعلاقته أيضاً بالسير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا وإلى جانب ذلك فلمحسن محمد مؤلفات أخرى تعرضت لفترات هامة من تاريخ مصر المعاصر من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية نذكر منها "سرقة واحة مصرية"[9]،

و"التاريخ السرى لمصر"[10]، و"أفندينا يبيع مصر"[11]، و"خمسة أيام هزت مصر"[12]، و"من قتل حسن البنا"[13]، و"عندما يموت الملك"[14].

ومع أن هذه الكتابات اعتمدت على الوثائق الأصلية فى معظمها فإنها تفتقد إلى روح المؤرخ وبصماته فى النقد والتحليل ومع أنها كانت عاملاً من عوامل النهضة الثقافية الحديثة، وبث الوعى لدى المواطنين بتاريخهم فإن أسلوبها الصحفى تغلب عليها.

4 ـ الأستاذ نجيب محفوظ[15]

أعمال نجيب محفوظ فى مجملها تعرضت لواقع المجتمع المصرى الملئ بالمتناقضات، وقامت بتسجيل واقع البيئة المصرية بشقيها الاجتماعى والسياسى بطريقة نبعت من علاقته المتميزة بعراقة المجتمع المصرى، ومن ارتباطه بقاع هذا المجتمع أخذاً وعطاء، ومن اعتماده أيضاً على الدراسات التاريخية الجادة فى رواياته.

لقد تناول نجيب محفوظ بقلمه المبدع تاريخ مصر القديم فى أول مؤلفاته حيث نشر كتابه "مصر القديمة" الذى صدر عام 1932، وتابع ذلك فى روايتيه "رادوبيس"، و"كفاح طيبة" وغيرهما، ثم تطرق إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر خاصة فى فترة ما بين الحربين كما حدث فى "الثلاثية" و"المرايا" وغيرهما لدرجة أن رواياته عن مصر وشعبها تعدت الخمسين.

ونظراً لأن موضوع الندوة يقتصر على الربع الأخير من هذا القرن، فإن روايته "المرايا" التى تناولت تاريخ مصر المعاصر منذ ثورة 1919حتى هزيمة يونيو1967 والتى صدرت عام 1972 وروايته "يوم قتل الزعيم" التى تعرضت لأحوال المجتمع المصرى قبيل اغتيال الرئيس السادات والتى صدرت فى عام 1985 يدخلان ضمن موضوع الندوة، ولما كانت الرواية الثانية "يوم قتل الزعيم" من الروايات المعاصرة التى اتجهت إلى التركيز فى الحجم مع التوجه إلى الرواية السياسية بشكل مباشر فإننا سنكتفى بأن نعرض لها، لنبين مدى استناد نجيب محفوظ على البراهين التاريخية التى تأتى فى ثنايا رواياته وتؤدى وظيفتها وتقحم نفسها على اقتحام القارئ دون أن تمنعه من مواصلة قراءته الأدبية، ولنوضح إذا ما كان الأدب الروائى يمكن أن يصلح كمادة يعتمد عليها فى كتابة التاريخ.

فى كتابه "يوم قتل الزعيم" حاول نجيب محفوظ أن يجمع كل أسباب التذمر والانحرافات التى سبقت اغتيال الرئيس السادات مستخدماً فى ذلك الأسلوب الرمزى فلم يذكر السادات بالاسم بل اتخذ من بعض الأسماء ستاراً للتعبير عن فكرته ببراعة واضحة فعلوان ورندة كانا مخطوبين من أيام عبد الناصر الذى كان رمزاً لآمال الفقراء والمحرومين الضائعة ثم جاء عصر الانفتاح فأصبح زواجهما مع جنون ارتفاع الأسعار شبه محال فعلى الرغم من اكتظاظ البوتيكات ومحلات الأثاث بالبضائع الفخمة، فإنهما لم يستطيعا الزواج ، خاصة وأن رواد هذه الأماكن هم المهربون والطفيليون والقوادون الذين جمعوا الملايين وركبوا أفخم السيارات على حين كان الشرفاء يتكدسون فى الباصات ووجوههم تطل من الزجاج المشروخ مثل المساجين

يوم الزيارة وعلى الرغم من صمود علوان ورندة أمام قسوة الحياة ، خاصة أن الحب كان يجمع بينهما، فقد حاول أنور علام مديرهما الكهل في العمل والذى دب الثراء في عروقه نتيجة لأعماله غير المشروعة حاول وتمكن من دق الأسفين بينهما حتى انتهى الأمر بزواجه من رندة خطيبة علوان تحت تأثير مصاعب الحياة وعدم قدرة علوان على إتمام الزواج منها، ثم محاولات هذا المدير تزويج أخته جولستان العجوز الثرية من علوان الشاب، وما أسرع أن فشل زواج المدير من رندة، خاصة أنه أراد أن يجعل من زوجته قطاعاً عاماً في خدمة القطاع الخاص، وإنتهى الأمر بانتقام علوان من المدير من أجل خطيبته التاريخية التى أختطفها منه بضربة لكمة كانت القاضية.

وإلى جانب ذلك تعرض نجيب محفوظ في روايته إلى الهوة الساحقة بين الشعارات والحقيقة، وإلى مجلس الشعب الذى أصبح مكاناً للغناء بعد أن كان مكاناً للرقص، وإلى تفسخ القيم نتيجة لغول الانفتاح وإلى نغمة الأسى التى انتابت الشعب المصرى خلال هذه الفترة وهكذا حاول نجيب محفوظ أن يجمع فى روايته كل أسباب التذمر التى سبقت مقتل السادات في شكل فنى محكم ذكر فيه كل الحقائق دون جفاف وصور بأسلوبه الروائى ما حدث في مصر خلال عصر الإنفتاح بطريقة رمزية أوضحت المشاكل التى عايشها الشعب المصرى وتأثر بها حتى غيرت من نمط حياته إلى حد كبير.

كما استطاع سرد هذه الوقائع بطريقة شاملة الرؤية مزج فيها الأدب وفن الرواية بالتاريخ، وأوجد نوعاً من الوحدة بينهما بإقراره للأسباب الإنسانية والطبيعية للحوادث، وإثباته أن خيال الأديب يمكن أن يقتفى أثر الحقيقة ويلتصق بها، وأن المعرفة كل لايتجزأ، وأنه يمكن للأديب أن يقترب من الحوادث السياسية والتطورات العلمية بشكل لايؤثر في روح التأليف التاريخى وشكله ومحتوياته وإن كان يمزج بين الأفكار والحوادث والمبتكرات الفنية.

وفى النهاية يمكن القول إنه على الرغم من البصمات الواضحة التى تركها بعض المؤرخين الهواة في تاريخ مصر، وبالرغم من أن بعضهم شق طريقه داخل منعرجات التاريخ ومنحدراته بهدف الوصول إلى الحقيقة وإثبات مقدرته كإنسان موهوب أوتى من العلم والثقافة حظاً كبيراً فإن ذلك لايعنى أن كل من يحاول الكتابة فى التاريخ يصبح مؤرخاً .

الهوامش

1 ـ ولد بالقاهرة فى أول نوفمبر 1933 فى أسرة تحيطها هالة دينيـة واضحـة فجده الشيخ سليم البشـرى كـان عالماً من علماء الأزهر المرموقين، ووالده كان رئيساً لمحكمة الاستئناف.

وبعد أن حصل طارق البشرى على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة فى عام 1953 عمل بمجلس الدولـة منذ عام 1954، كما عمل نائباً لمجلس الدولة فى عام 1985، وتولى إدارات الفتوى بـالعديد مـن الـوزارات، وعمـل مستشاراً قانونياً لعدد من الوزارات والإدارات.

ضمن لقاء مع المستشار طارق البشرى بسمنار كلية البنات جامعة عين شمس يوم الثلاثاء 1993/1/5.

2 ـ نشرت الهيئة المصرية للكتاب الطبعة الأولى منه فى عام 1972.

3 ـ انظر المقدمة ص 5، 6 .

4 ـ انظر مقدمته لكتابه الديمقراطية ونظام 23 يوليو ص16.

5 ـ نشرته دار أخبار اليوم فى عدد يوليو1972.

6 ـ نشرته دار المعارف فى عام 1980.

7 ـ نشرته دار المعارف فى عام 1982.

8 ـ نشرته دار المعارف فى عام 1988.

9 ـ نشرته أخبار اليوم ضمن سلسلة كتاب اليوم (1980).

10 ـ نشرته دار المعارف.

11 ـ نشرته مؤسسة الأهرام.

12 ـ نشرته مؤسسة الأهرام.

13 ـ نشرته دار الشروق فى مارس1987.

14 ـ نشرته دار التعاون.

15 ـ ولد فى حى الحسين بالقاهرة فى عام 1911، ودرس الفلسفة خلال دراسته بكلية الآداب حتى تخرج منها فى عام 1934 ثم أخذ يحتطب بنفسه ثقافته الحرة.

تعقيب على ورقة

المؤرخون الهواة
ودورهم فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

طارق البشرى

أشكر السيداج على دعوته لى للمشاركة فى الندوة ، وأشكر الدكتور الجميعى على ما كتبه فى ورقته. إننى رجل قانون ولذلك أنا أتتبع الأشياء وأرى داخليات الأشياء. حاولت أن أتتبع معيار التصنيف الذى وضعه الدكتور الجميعى لمن هو المؤرخ ، لم يسعفنى التصنيف الموجود فى الورقة فرجعت إلى كتابه عن الكتابة التاريخية ، الذى ذكر فيه تصنيفه هذا بالتفصيل لأصل إلى معيار حقيقى لأن هذا الموضوع يشغلنى منذ أكثر من 20سنة عندما كتب فيه د.عاصم دسوقى أحد الأبحاث الهامة.

المهم بالنسبة لتقسيم د. جميعى للمؤرخين ، قال بالنسبة للمؤرخين الهواة إنهم يضمون المجموعة الأوروبية ، وهم موظفون أجانب وهناك مجموعة القصر الذى استخدمهم فى كتابة التاريخ وجدت فى هذه الأسماء مساحة لا تدخل فى التاريخ على سبيل المثال ما كتبه بلنت ، ما كتبه اللورد لويد هذا ليس تاريخاً . أيضاً ما كتبه جرجس حنين بأى معيار ندخله فى التاريخ بالمعنى الذى نقصده بالتاريخ. إذ ما هو المعيار معيار المؤرخ الهاوى، هذا يشغلنى، لكنى على أية حال لن أصل لمعيار. هكذا لم أجد معياراً للمؤرخ الهاوى. أعتقدت أننى ربما أجد المعيار عن طريق نظرية الاستبعاد، أى استبعاد المؤرخين الأكاديميين ، وبالتالى البقية هم المؤرخون الهواة.

نظرت فى تصنيفه للمؤرخين الأكاديميين وتساءلت هل الأكاديمي هو من حصل على شهادة فى التاريخ، أم هو من يدرس التاريخ فى الجامعة. محمد صبرى السربونى لم يمارس التعليم فى الجامعة، رغم أنه يحمل دكتوراه ، وقام بإعداد مؤلفات تاريخية . أيضاً أسألك يا دكتور جميعى كتابات محمد فهمى لهيطة ومحمد حمزة عليش فى التاريخ الاقتصادى وغيرهم، هل تعتبرهم هواة أم أكاديميين؟ يوسف كرم عندما كتب عن تاريخ الفلسفة هل هو هاو أم مؤرخ؟

من هنا أقول أن المؤسسة لا تخلق عالماً عبقرياً، وإنما هى تسمح بأن تجعل مستوى هذا العالم متقدما وعاليا. لكن مع الدولة الحديثة تظهر المؤسسات، وكل مؤسسة تميل إلى احتكار ما يمكن أن نسميه "بضاعتها" هذا ليس فى الجامعة فحسب بل بصفة عامة. لكن فى الحقيقة

جانب الفكر النظرى لا تستطيع المؤسسة أن تحتكره أو حتى تستوعبه تماماً. أنا أستطيع أن أكتب كتاباً عن الهندسة، لكنى عندما أقوم بتصميم هندسى هنا أقع تحت طائلة القانون. لكن الجوانب النظرية ماتزال باقية حرة.

على أية حال الدكتور رءوف عباس فى ورقته ذكر حال البحث التاريخى فى الجامعة، وأن المؤرخ هو الذى يبنى نفسه ويعتمد على نفسه فى الاستزاده بمناهج البحث والمعرفة وتطوير دراساته، دون المؤسسة، أى أن المؤسسة لا تقدم شيئا الآن فى هذا الاتجاه. بهذا الشكل نصبح كلنا مؤرخين هواة نعتمد على أنفسنا فى ترقية أبحاثنا إذا نرجع نقول ماذا نعنى بالمؤرخين الأكاديميين والمؤرخين الهواة. فى الحقيقة ليس عندى معيار لذلك.

على أية حال التغطية الشاملة لتاريخنا جاءت من داخل المؤسسة، أما إسهام المؤرخين خارج المؤسسة فهو نسبة محدودة. وهذه نقطة هامة. الأمر الثانى نوعية الموضوعات التى يكتب فيها، ستجد هؤلاء المؤرخين خارج المؤسسة يميلون إلى الموضوعات المعاصرة إلى حد كبير. على العكس على سبيل المثال نحن عيال على شفيق غربال، لقد أستفدت من النظرة الفوقية لشفيق غربال فى كتابه عن محمد على. وشفيق غربال أساس للمدرسة التاريخية.

تعقيب على ورقة

المؤرخون الهواة
ودورهم في كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

رفعـت السعيـد

لعله من الضرورى أن أتوجـه بالشكر إلى السيداج وإلى د. عبد المنعم جميعى لهذا الاهتمام بكتاباتى فى مجال التاريخ.

وأود ابتداء أن أختلف قليلاً عن المستشار طارق البشرى، فأنا عن عمد لم أشر إلى كتاب د. جميعى الذى سبق هذه الورقة، والذى تعتبر ورقته تلخيصاً له. لسبب بسيط هو أن د. جميعى لم يشر ولو بأقل قدر إلى الكتاب ولا إلى كون الورقة تلخيصاً له. وأكاديمياً يصعب علينا افتراض شىء لم يشر إليه صاحبه.

وفى البداية سأورد بعض الملاحظات الأولية.

فأنا أتفق مع المستشار البشرى فى أن د. جميعى كان من المفترض أن يقدم لنا تعريفاً محدداً وواضحاً عمن هو المؤرخ فى وجهه نظره، هل هو من تنطبق على كتاباته المعايير الأكاديمية؟ أم من يمتلك لقب دكتور فى علم التاريخ؟ أم من يقوم بالتدريس فى الجامعة؟ أم هو كل ذلك معاً.

كذلك لم يحدد لنا د. جميعى من هو – فى وجهه نظره – الهاوى. فهل الهاوى هو عكس كلمة محترف؟ ثم من هو المحترف فى مجال التاريخ؟ هل هو أستاذ الجامعة بغض النظر عن مستوى دراساته وكتاباته؟ أم هو من يكتب دراسات تاريخية ذات مستوى أكاديمى وبحثى جيد دونما نظر لعلاقته بالجامعة؟ أم هما معا؟

ولعل ما أثار حيرتى فى هذا الأمر هو عبارة وردت فى ورقة د. جميعى (ص5) تقول "لقد كتب طارق البشرى دراسته إشباعاً لرغبة لا التزاماً بمهنة" فهل نفهم من هذه العبارة أن الهاوى هو عكس من يتخذ الكتابة التاريخية مهنة له ؟

وهكذا تركنا د. جميعى حيارى أمام تعبيراته ومعاييره ، فأنا شخصياً لم أستشعر – ولو بأقل قدر – رغبة فى الارتزاق من الكتابة التاريخية أو اتخاذها "مهنة" بالمعنى المتعارف عليه للكلمة. وبهذا المعنى فإننى أشكر له وصفى بأننى "هاو". أما إذا كان القصد من التسمية الانتقاص من قيمة الكتابة، أو قدر الكاتب فذلك أمر آخر.

كذلك تحدث د. جميعى عن "الحياد" فى الكتابة التاريخية. فهل يقصد "بافتقاد الحياد" انحياز الكاتب لموقف سياسى أو وطنى أو اجتماعى أو قيمى محدد؟ فهو يقول (ص7) إن المؤرخ الذى يناقش حدثاً بماله وماعليه ثم ينحاز لموقف أو طبقة أو وطن يعتبر غير محايد .. فهل هذا صحيح؟

ولنأخذ مثالاً موضوع قناة السويس .. فإذا كتب مؤرخ فرنسى عن هذا الموضوع فسوف يتركز اهتمامه على التطور الحضارى الذى أحدثته قناة السويس فى أوضاع المنطقة والعلاقات التجارية العالمية. وإن بالغ فى الموضوعية فسوف يورد سطراً أو سطرين عن فداحة ما دفعه شعب مصر من تضحيات فى إطار السخرة التى فرضت على كثيرين من أبنائه فى حفر القناة. أما إذا كتب مؤرخ مصرى دراسة عن ذات الموضوع فسوف يتركز اهتمامه بالضرورة – وربما على الرغم منه – على العوامل السياسية التى تم حفر القناة فى إطارها، وعن التضحيات التى فرضت على شعب مصر أثناء حفرها، وعن النتائج التى ترتبت على حفر القناة فى تحديد القيمة الإستراتيجية لموقع مصر الجغرافى .. ومن ثم على استقلال مصر، ولابأس من أن يورد فقره أو أكثر عن الدور الحضارى للقناة. فهل إذا ما توقفنا أمام هذين النموذجين نرفض – وببساطة – منح إجازة الحيادية لكل من هاتين الدراستين؟

أم أنه يتعين علينا – أكاديمياً – أن نفهم "الحياد" فى الكتابة التاريخية على أنه مثل مجرى النهر هناك من يقف فى منتصفه أو على واحدة من ضفتيه دون أن يفقد حياده. وإلا فإن المؤرخ مطلوب منه كى يصبح محايداً أن يفقد إمكانية التحليل أو اتخاذ موقف مع أو ضد أحد، مع أو ضد فعل.

وبهذا المعنى فإننى أسأل د. جميعى هل يعتبر د. محمد أنيس مؤرخاً أم مجرد هاو، فقد انحاز فى كثير من مواقفه إلى ضفة من ضفتى الموقف. كذلك أسأل د. جميعى عن رأيه فى د. عبد العظيم رمضان وكتاباته واضحة الانحياز؟

وإذا أتينا إلى جانب آخر من الورقة المقدمة فأنا أعتقد أن هناك خلطاً بين "الكتابة التاريخية" أو "فعل التأريخ" وبين الرواية التاريخية. وبين إنتاج آخر هو "التأريخ عبر الرواية" أو الرواية فوق وسادة تاريخية.

فهناك فارق مثلاً بين روايات جورج زيدان (وهى محاولات أدبية تكتسى برداء تاريخى) وبين ثلاثية أحمد حسين التى بدأها برواية "أزهار"، وهى محاولة للتأريخ لمصر الفتاة فى إطار زمنى كان يمنع ذكر – مجرد ذكر – الأحزاب المنحلة، ومنها مصر الفتاة، بخير أو شر فلجأ المؤلف إلى الرواية كمخرج للكتابة التاريخية، وسرد الأحداث بأسماء مغايرة، لكنه لم يهتم بدرامية الكتابة واكتفى بالسرد التاريخى المتسلسل للحدث بحيث يمكننا إذا ما غيرنا الأسماء المستعارة واستبدلنا بها الأسماء الحقيقية أن نقرأ – إلى حد ما – تاريخاً لنشأة وتطور حركة مصر الفتاة.

كذلك نسى د. جميعى خلال حديثه عن العلاقة بين التاريخ والرواية التاريخية كتاب محمد جبريل الهام جداً عن تاريخ مصر فى الرواية المصرية.

أما روايات نجيب محفوظ فهى أعمال متكاملة تتخذ من المادة التاريخية أو الإشارات التاريخية وسادة ـ مجرد وسادة ـ تمنح الفعل الدرامى العبق والبعد المطلوب.

هذا فضلاً عن أن كتاب "المرايا" لمحفوظ مجرد كتابات انطباعية وليس تأريخاً ولارواية. وكذلك كتاب "يوم قتل الزعيم" فهو كتابه سياسية تستند إلى بعض الوقائع التاريخية وتستمد عطرها الأساسى من أسلوب الكتابة الأدبية المميزة.

كذلك هناك ملاحظة سريعة، فالدكتور جميعى يطيح أيضاً برأس عبد الرحمن الرافعى إذ يؤكد أنه كتب تاريخ مصر من وجهه نظر الحزب الوطنى (ومن ثم فهو فى نظره ليس مؤرخاً) .. وأوافق د. جميعى على أن الرافعى انحاز ـ فى بعض ماكتب ـ للحزب الوطنى فكراً وموقفاً .. ولكن ماذا عن كتاباته الأخرى وهى كثيرة جداً، وهامة جداً؟ ماذا عن كتاباته الممتدة من عصر محمد على وماقبله وحتى زمن الحزب الوطنى، وماذا عن كتاباته التالية والممتدة حتى تاريخ ثورة يوليو؟

كذلك فإننى أعتقد أن د. جميعى مثلنا جميعاً يعلم طلابه أن الكتابة التاريخية لاتعرف "المطلقات" و"المطلق" غير علمى سواء فى كتابة التاريخ أو غيره .. لكن د. جميعى ـــ ربما من فرط إعجابه بالمستشار البشرى ـ يستخدم "المطلق" فى وصفه لكتاباته .. فهو يقول "إنها تتميز بالمعرفة الكاملة للأمور" وعفواً .. هل ثمة معرفة كاملة؟ وحتى المستشار نفسه لابد أن نزعته الإسلامية تجعله يتردد إزاء هذا الوصف..

ثم هو يقول "يمكننا أن نرجع الأسباب التى جعلت طارق البشرى يعدل عن رأيه تجاه الفكر اليسارى إلى أصوله الاجتماعية، خاصة إن جده شيخ أزهرى مرموق. وعفواً مرة أخرى فهل إكتشف المستشار أصوله الإجتماعية والأسرية فجأة أم إن هناك اقتناعات جديدة أزاحت اقتناعات قديمة؟ (وبالمناسبة هذا ليس عيباً).

والآن نعود إلى تقييمه لى ولكتاباتى .. أما تقييم الكتابات فأنا أتقبله كوجهة نظر. أما إضفاء صفة " الهاوى" .. فالأمر بالنسبة لى يتوقف على مدى تقييمه هو "للهاوى".

وقصتى مع الأمر كله تتلخص وببساطة فى أنى حصلت على دكتوراه الفلسفة فى التاريخ الحديث ولكن ولأسباب سياسية ـــ فى زمن الرئيس عبد الناصر ـــ منعت من التدريس فى الجامعة. ومن ثم لم تكن أمامى فرصة الترقية إلى درجة أستاذ عبر مجموعة من الأبحاث ولهذا فقد حصلت على دكتوراه العلوم من جامعة ليبزج ،وهى درجة علمية أعتقد أن جامعة عربية ما لم تمنحها لأحد، وله بعد ذلك أن يقدر مدى الهواية فى ذلك.

التعقيب الثانى :

أنا أعتقد أننى التزمت بما ألزمنى به أساتذتى الألمان بموضوعية الكتابة التاريخية وببعدها الأكاديمى. لكنه قد يعتبر أن مجرد اختيارى لموضوع محدد هو تاريخ الحركة الشيوعية المصرية مجرد انحياز يجب أن أعاقب عليه .. ولكن فلندع جانب الكتابة فى هذا الموضوع فما رأيه فيما كتبت من كتب عن 'الأساس الاجتماعى للثورة العرابية' أو عن محمد فريد – سعد زغلول – مصطفى النحاس – حسن البنا – أحمد حسين ..إلخ فهل وجد فيها انحيازاً .. وابتعاداً عن الأكاديمية.

وعموماً ولكى لاأطيل فأنا أشكر د. جميعى على كريم اهتمامه بى وبما كتبت وأؤكد له أننى لا أطمح إلى لقب مؤرخ أو هاو وإنما أفضل أن أتعامل كما أنا .. وفقط، وشكراً.

نتاج عمل المؤرخين فى فرنسا

من 1945 إلى 1995

جـيلان آلـوم

من خلال هذا البحث حول نتاج عمل المؤرخين فى فرنسا من 1945 إلى 1995، سوف نتوقف لبضع لحظات عند مجال آخر. فإذا كنت قد اخترت مثل هذا الموضوع فالسبب فى ذلك ليس فقط لكون السيداج مركزاً فرنسياً وأن هذه المائدة المستديرة تضم مؤرخين مصريين وفرنسيين.

كما أننى لم أستهدف من خيارى هذا عقد مقارنة بين البلدين، حيث أن الموقف يختلف تماماً فى كل منهما. وإذا كان البحث التاريخى يبدو اليوم منعزلاً ومنفصلاً عن البحث الدولى وفقاً لما أشار إليه الدكتور رءوف عباس، فإن المدرسة التاريخية الفرنسية تبدو على العكس من ذلك متمتعة بدور الزعامة الثقافية : ولقد ساهمت على أى حال بنصيب وافر منذ نصف قرن مضى فى تجديد أساليب ومسائل التاريخ ، وهى تحظى بمكانة مرموقة تفسر الكم الهائل من الأعمال التى كرست لها فى أنحاء كثيرة من العالم.

وعلى ذات النحو ، إذا كان من الواضح أن البحوث المصرية تقتصر مادتها على عدد محدود جداً من المجالات، كما أشار إلى ذلك عدد كبير من الحاضرين، فإن مجال البحث الفرنسي يبدو على العكس مهدداً من جراء الاتساع المفرط لمراكز اهتمامه مما يجعل البعض يخشون انهيار هذا العلم (فرانسوا دوس، التاريخ فى حالة تهشم 1987). والواقع أن البلدين لا يجمع بينهما سوى نقطة مشتركة واحدة قد تتعلق بالدور الذى يلعبه التاريخ فى الحالتين بالنسبة لتكوين الوعى الوطنى : فالتاريخ يثير مشاعر قطاع عريض من العامة كما أن المراهنات المتصلة بكتابة أو إعادة كتابة التاريخ يتعاظم حجمها فى البلدين (انظر مقالى تحت عنوان "مصر وتاريخها" نشرة السيداج 1985 والمائدة المستديرة التى عقدها المعهد الهولندى). فمن خلال هذا النقاش وحده يمكننا العثور على بعض نقاط التلاقى : سواء فى مصر أو فى فرنسا .

فالتاريخ يجتاز على فترات منتظمة أزمات قد لا تكون مردها لتغيرات التاريخ بقدر ما هو نتاج دمجه فى النقاش الاجتماعى العام. واستناداً إلى ذلك فقط بدا لى من الممكن إدراج هذا الاستعراض السريع لتطور الدراسات التاريخية الفرنسية فى إطار أعمال هذه المائدة المستديرة.

1 ـ لماذا هى "مدرسة تاريخية" فرنسية ؟

إن السؤال الأول الذى يطرح نفسه على كل من يرغب فى دراسة تطور الدراسات التاريخية فى فرنسا هو الخاص بمعرفة سبب وكيفية اقتران نتاج أعمال المؤرخين الفرنسيين بمصطلح "مدرسة" منذ خمسين عاماً. إن الأمر يتعلق هنا بسؤال مهم وهو ضمن أسئلة أخرى مطروحة للنقاش فى هذه المائدة المستديرة.

حيث أنه كما كتب **جاك لى جوف** فى مقدمة الكتاب الذى نشر تحت إشراف **ف. بيداريدا** (تاريخ ومهنة المؤرخ فى فرنسا، 1945 ـ 1995)، فإن النتاج الوطنى لأعمال المؤرخين لا يمكن أن يتصف صدفة ودون سند بلقب "مدرسة". ومن أجل هذا يلزم لهذا النتاج الوحدة والإشعاع وإن يعترف له بذلك. وبالنسبة لفرنسا فإن الوحدة متوفرة من خلال "دلالات الاعتراف والانضمام" والتى تتمثل فى شجب أوهام تسلسل أحداث التاريخ والتدبر بشأن زمن وأزمنة التاريخ. أما إشعاع البحث التاريخى فهو محل اعتراف من المجتمع الفرنسى ذاته ومن جانب مؤرخى البلدان الأجنبية.

ولهذا فإن هذا النجاح لم يكن نتاج حركة تسير فى خط مستقيم ومتصل، بل على العكس هناك تاريخان قد يسجلان أوقات توقف : 1945 وإعادة بناء العلم ارتكازاً إلى الأسس التى تم إرساؤها قبل الحرب من جهة، ونهاية الستينات وبداية السبعينات من جهة أخرى والتى ترى نجاح التاريخ ضمن علوم اجتماعية أخرى كحقيقة تحتل محور المجتمع ووسائل الإعلام. والواقع أن فترات التوقف هذه شملت فى آن واحد مهنة المؤرخ وممارسات التاريخ.

تغييرات المهنة :

إن التاريخ لا يعد فقط علماً جامعيا، وإنما هو علم يجب تعليمه لأكبر عدد من الأشخاص وغمر الهوية الفرنسية بالصور والمراجع (**لوجوف** ص 5). ومنذ بداية العام الإجبارى خلال القرن التاسع عشر وجدت ميثولوجيا تاريخية تؤكد مثلا أسبقية فرنسا (فى تعريفها وحدودها الحالية) واستمراريتها عبر القرون (أدخلت دراسة التاريخ فى المدارس الثانوية على أيدى **جيزو** فى ظل ملكية يوليو، وفى التعليم الأساسى عام 1865 بواسطة **فيكتور دوروى**، جوتار ص 45). والواقع أن هذا التاريخ المدرسى الذى يعد أيضاً درساً فى المعنويات والمواطنة والوطنية قد بلغ ذروته نحو عام 1941، ولكنه استمر يسود التعليم الابتدائى والثانوى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وعندئذ فقط ظهرت أولى الانتقادات الأيديولوجية والعلمية والتربوية. وفى الستينات أدت هذه الانتقادات إلى التخفيف التدريجى لبرامج التاريخ فى مراحل التعليم الأولى ولكن دون أن تنجح إلى اقتلاعها بالكامل. وفى نهاية السبعينات عاد التاريخ يفرض نفسه بقوة داخل المدارس من خلال النجاح الذى حققته أعمال الباحثين والجامعيين فى مجالى النشر والتليفزيون.

ولقد ساهم هذا الوضع فى بناء وسط مهنى كبير التعداد وعلى درجة كبيرة من الهيكلة والنشاط. وفى بداية الخمسينات ضمت فرنسا حوالى 3000 مؤرخ مهنى يتقاضون أجورهم من الدولة، وارتفع هذا العدد إلى 8000 عام 1967، وفى عام 1990 زاد عدد المؤرخين فى مجال التعليم أو البحث بحيث فاق عدد عموم معلمى التاريخ غداة الحرب ؛ وعلى الصعيد المؤسسى تمثل العنصر البارز الآخر خلال هذه الفترة فى تدعيم الروابط بين التعليم الثانوى والبحث العالى وهو ما ساعد عليه إنشاء CNRS عام 1939 وإقامة معامل مستقلة ، IHTP IHMC ، IRHT ، CRH تنافس الجامعة التى غيرت تعريف المؤرخ ليصبح "باحث" : وظهرت معايير تقييم جديدة للإنتاج (نمو الدراسات الجماعية) صاحبتها أداة وأساليب جديدة (نمو التاريخ المتسلسل أو الكمى أو الخاضع للمعالجة الآلية للمعلومات).

والمؤرخ لا يمكنه الاكتفاء اليوم بالأساليب الحرفية المنبثقة عن الإيجابية (نقد المصادر) حتى إن ظل مطالباً بالهيمنة عليها : فقد لزم إضافة "القلق والاضطرار العلمي للتدبر بشأن المكان والزمان وتفاعل المؤرخ مع موضوعه والرهانات والخيارات الخاصة بكتابة التاريخ". فأصبح مطلوباً منه التركيز على الكتابة ذاتها والابتعاد بوضوح متزايد عن التقليد الأدبى وهو ما تكون نهايته القصوى الثورة التى حققها **ميشيل فوكو** الذى استبدل بالكتابة القصصية للمدرسة الإيجابية تاريخ دون فاعل أو عنصر فعال.

وإجمالاً فإنه على مدى الخمسين عاما الماضية ظلت كوادر التأهيل تقليدية إلى حد كبير وخرجت أعمال الصفوة أكثر قوة ورسوخا بعد مواجهتها للتنافسات الجديدة.

والواقع أن تنامى الصفة المهنية للمؤرخين هو الذى سمح للجامعيين بالتفوق على المؤرخين الهواة فى سوق النشر الواسع الانتشار. إن التاريخ لا يزال له فى فرنسا قراء كثيرين، ولكن حتى بداية الستينات كان التقسيم واضح ودون أى لبس بين "المعممين" و "العلماء" وبين "الهواة" و "المهنيين". ولقد بدأ التمهيد لغزو التاريخ الشعبى بواسطة التاريخ العلمى فى الخمسينات من خلال اقتحام الصحفيين لمجال التاريخ (ويعد جان لاكوتور مثالاً موضحاً فى هذا الخصوص). والواقع أن نجاح هذه الفئة من أبطال "التاريخ الحديث" (الفورى) الذى ألزم دور النشر الكبرى فى بداية الستينات بمضاعفة مجموعات الإصدارات التاريخية واسعة النشر، مثل مجموعة "أرشيف" التى أعدها جوبيار عام 1964 وكان لها الفضل فى فتح الطريق أمام العديد من مطبوعات الجيب {"مسائل تاريخية" ، "نقاط تاريخية"}. أما التليفزيون والإذاعة فقد حذيا نفس الحذو فى بداية السبعينيات عندما عهدا لجامعيين مرموقين بإدارة أو تقديم مسلسلات تاريخية سرعان ما لقيت رواجا فاق ذلك الذى حظيت به سوق النشر: في عام 1977 كانت البرامج التاريخية هى المفضلة لدى 37٪ من المشاهدين متقدمة على برامج المنوعات 35٪ والرياضة 23٪ . ولقد بلغ هذا الشغف بالمادة التاريخية ذروته فى حوالى عام 1985 وهى السنة التى سجلت بداية ظهور علامات نوع من التراجع والاختناق.

2 ـ المراحل الرئيسية لتطور الدراسات التاريخية :

إن هذا التغيير الكمى صاحبه بالتأكيد تغيير نوعى، فإذا ما تفحصنا لا المؤرخين وإنما كتاباتهم لوجدنا أن الفترة تتسم بالاتساع والتجديد ؛ فهذه الكتابات تبدو مرتبطة بالتغيير فى وضع التاريخ فى التنظيم العام أو فى المعارف، وذلك وفق ظاهرة عامة : فقد خص التغيير أولاً تنظيم المعرفة (تغيير مسمى كليات الآداب والتى صارت كليات الآداب والعلوم الإنسانية). ولقد كان من شأن هذا التحول أن أدى بالتاريخ إلى الاندماج فى المجال الأوسع نطاقاً الخاص بالعلوم الاجتماعية ، كما شجع على نقد التاريخ القصصي الذى حل محله ــ تحت تأثير الحوليات ــ تاريخ المشكلات.

والواقع أن صدور مجلة "الحوليات" (حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى) عام 1929 يمثل اللحظة المؤسسة لهذه الثورة. ولقد تضمنت هذه المجلة كما نعرف منهجين أساسيين : رفض الأسلوب الوقائعى والأخذ فى الحسبان الأجل الطويل. وأدرجت أساساً ممارسة المؤرخ فى إطار تدبر نقدى حثها على التدخل لا فى نهاية عملية البحث بل وخاصة فى مرحلة البداية لحظة صياغة المشكلة أو موضوع البحث (بناء الموضوع، الكلمة الأساسية للممارسة التاريخية المعاصرة). و**بروديل** هو الذى تحقق على يديه غداة الحرب وبينما تغير اسم المجلة (حوليات الاقتصاد والمجتمعات والحضارات) الإشعاع الدولى للثورة المنهجية لبلوش وفافر واكتساب هذه الثورة لطابع مؤسسى فى فرنسا.

تاريخ العلوم الاجتماعية ؟ تحققت إذن خطوات متقدمة جديدة شجعت عليها التبادلات المنهجية والتصويرية مع العلوم الاجتماعية الأخرى التى بدأت تشهد نموا غداة الحرب العالمية الثانية. وفى غضون خمسة عشر عاماً اتخذ هذا الاندماج الجديد للعلوم هيئة ظاهرة كما يوضح ذلك المجلد الصادر عام 1974.

والواقع أن التبادلات الأكثر خصوبة هى التى تمت مع الاقتصاد (العنصر الكمى الذى يمثل مصدر ثراء واعتدال فى آن واحد اتسع نطاقه ليشمل مجالات أخرى وكان ركيزة أساسية استندت إليها واحدة من أهم إصدارات تلك الحقبة وهى: الديموجرافيا التاريخية ص15) وعلم الإنسان ابتداء من عام **1970** (**ليفى ستراوس** والهيكلة من جهة و**ديميزيل** من جهة أخرى) بل ويحتمل بدرجة أكبر أيضاً التاريخ التفصيلى (الميكرو) **لكارلو جينزبرج**، والفلسفة (**م. فوكووم دى سيرتو**) وعلم الاجتماع.

وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات ساهمت نجاحات التاريخ سواء على المستوى الثقافى أو الاجتماعى أو على صعيد المقالات فى إحداث انقلاب فى الاتجاه : فقد بدأ التاريخ يعيد النظر فى البصمات التى تركها على العلوم الاجتماعية والتى اتجهت من جانبها إلى اقتباس أساليب التاريخ وبعضاً من مناهجه فى العرض.

3 ـ عمليات إعادة النظر المعاصرة :

من المشاهد اليوم أن هناك تراجعاً ما عن نشوة "أمجاد الثلاثين عاماً" والتى عاصرتها الفترة من 1950 إلى 1980. ويوضح كتاب **بيداريدا** المشار إليه سلفا علامات القلق الذى انتاب الكثيرين (**ج. دوبى** ، التاريخ المستمر). بل لقد تحدث البعض عن نهاية "الاستثناء الفرنسى"، والتى يعد انهيار الإطار الجمهورى مسئولاً عنها بصورة جزئية. والواقع أن هذا السكون النسبى كان أيضاً سبباً جزئياً للنجاح.

وتجدر الإشارة إلى أن التكريس الاجتماعى للمعرفة التاريخية يوشك أن ينزلق بالعلم إلى دوامة الحديث المعيارى أو التفسيرى (**بيداريدا** ، 420) ؛ ومن ثم فإن الشعور بالضيق والاستياء كان له على الأقل بعض الآثار الجانبية.

نقد التاريخ الكمى :

لقد حث أولاً على المراجعة النقدية لما بدا فى زمن ما بمثابة تقدم منهجى جوهرى. ولعل الحالة الصارخة فى هذا الصدد هى تلك الخاصة بالتاريخ الكمى والذى صار اليوم موضع إهمال ما لأسباب ليست بالضرورة ثقافية (لم تعد متاحة وسائل إجراء الدراسات الجماعية التى كفلت النجاح للتاريخ الكمى)، وإن كان يحق لنا شرعاً أن نلوم على هذا النتاج التاريخى أنه حمل فى طياته بعض الأوهام والمفاهيم الخاطئة التى من الممكن أن يكون لها تأثيرها على عموم العلوم الاجتماعية (لوجوف).

نقد تاريخ العقليات :

بالنسبة لتاريخ العقليات فإنه يبدو أيضاً فى طريقه للانحسار، أو على الأقل بات يتخذ أشكالاً أخرى ولم يعد يقترن بالمسمى الذى شابه دوماً نوع من الغموض. إلا أن هذا المنهج فى تناول التاريخ يظل على أى حال معقل العصريين الذين ابتكروه وإن كان يجد صعوبة فى فرض نفسه على دراسات العصور الوسطى على نحو ما تحقق له فى مجال الدراسات المعاصرة. ونلاحظ فى الحالتين أن العلوم هى التى خصها القدر الأكبر من الاستفادة من آثار الأسلوب والمنهج المرتبطة بالنجاحات الإعلامية ، التى تبدو حالياً الأكثر من جراء الإحساس بخيبة الأمل.

الخاتمـــة :

رغم نجاحه القومى والدولى غير المنازع فيه، ومن الثابت أن أعمال المؤرخين الفرنسيين يجتاز مرحلة حساسة لا يتردد البعض فى وصفها بالأزمة وإن كان من شأنها أيضاً فتح الطريق أمام تجاوزات جديدة فى أساليب ومفاهيم التاريخ. وهذا التساؤل هو الذى يقدم ترجمة له كتاب **ف.بيداريدا** المستخدم كثيراً فى هذا المجال (39 كتاباً) والذى أعد بمناسبة المؤتمر الدولى الثامن عشر للعلوم التاريخية

بمونتريال 1995، والذى استهدف أيضاً أن يكون رد على خمسة وعشرين عاماً من النشاط البحثى التاريخى فى فرنسا، وقد صدر هذا الكتاب عام 1965 تحت إشراف **بروديل ولابروس ورينوفان**.

ومع ذلك تبدو فى الأفق حالياً ملامح تجديد فى المجالات الأكثر أهمية وارتباطاً بالاحتياج الاجتماعى : التاريخ المعاصر وتاريخ الوقت الحاضر. ولم تكن بلا شك مصادفة أن مدير IHTP كان هو صاحب مبادرة وراء هذا الحساب الختامى النقدى.

نشأة المدرسة التاريخية المغربية

نيقــــولا ميشــــيل

سوف أتناول فى هذه الورقة جانبا من الانطباعات الشخصية المستمدة من خبرة عدة سنوات قضيتها كباحث فى المغرب. والهدف من عرض خصائص المدرسة التاريخية فى المغرب هو توفير بعض عناصر المقارنة بينها وبين ما حدث فى مصر.

1 ـ نبذة تاريخية

فى أوائل السبعينيات تمت "مغربة" و"تعريب" كلية الآداب فى الرباط، وكانت تلك الفترة مناسبة تماما لكتابة تاريخ المغرب حيث بدأت آثار الميراث الاستعمارى تزول (بعد أن ظلت البلاد تحت الحماية الفرنسية والأسبانية من عام 1912 حتى عام 1956).

ففى السنوات الأولى من هذا القرن بدأت دراسة المغرب بصورة نمطية منتظمة وتطورت هذه الدراسات بسرعة مطردة تحت تأثير نشأة العلوم الاجتماعية فى نفس الوقت فى فرنسا. وكان الدافع الاستعمارى الكامن وراء هذه الدراسات هو جعل المغرب نموذجا أمثل للاستعمار، الأمر الذى كان يستدعى دراسة هذا البلد ومعرفته معرفة جيدة للتمكن من تحويله وتبديله. وقد اتضحت هذه الفكرة فى عدد من الدوريات ومنها : Revue du Monde Musulman (Massignoo), Archives Marocaines, Archives Berbères.

وقد شملت الدراسة ميادين مختلفة مثل الاثنوجرافيا والالسنية والترجمة والدراسات القانونية الخ... هذا ولم تنشأ فى ظل الحماية الأجنبية للمغرب سوى كلية آداب واحدة وهى معهد يصدر مجلة تاريخية Hespéris، وأخرى جغرافية Revue de Géographie du Maroc، وسرعان ما وصلت كلتا هاتين المجلتين إلى مستوى علمى رفيع.

بيد أن هذا الجهد قد توارى منذ العشرينات ولاسيما عند الانتهاء من فتح البلاد فى عام 1936، حيث تغيرت صورة الحماية وتحولت إلى استعمار كأى استعمار آخر. وبعد ذلك اقتصرت معرفة تاريخ المغرب على دراسة كتاب الحوليات أو روايات الرحالة والدبلوماسيين دون بذل أى جهود متواصلة لدراسة الوثائق المتوفرة. أما العمل التاريخى الضخم الذى قام به Jacques BERQUE , "Structures sociales du Haut-Atlas" ,1955 ، فقد تم خارج نطاق الجامعة.

إلا أن عملية "المغربة" كانت وليدة القرار السياسى فلم تجئ فى الوقت المناسب حيث لم تكن مرحلة الانتقال قد تمت بعد، علاوة على ذلك تعرضت المغرب اعتبارا من 1975 لأزمة اقتصادية حادة تسببت دون شك فى تأخير التطور الجامعى وصعوبة النشر فى المجالات العلمية. وقد اضرت عملية طرد الباحثين الفرنسيين بالدراسات الجغرافية على وجه الخصوص، أما فى مجال التاريخ فقد حدث العكس حيث استطاع Germain AYACHE وغيره من خريجى معهد الدراسات العليا المغربية (IHEM) والذين درسوا فى فرنسا وضع أسس المدرسة التاريخية المغربية وذلك فى السبعينيات. وكان AYACHE قد ناضل من أجل استقلال المغرب مما جعله يتمتع بمكانة كبيرة. فهو أول من توصل إلى الاطلاع على وثائق وسجلات "المخزن" (أى دار محفوظات الحكم المركزى) بالرباط. بيد أن اصدار كم كبير من الأعمال التاريخية لم يحدث إلا فى الثمانينيات عند ازدهار الجامعات المفاجئ وانتشار كليات الآداب.

هذا وكانت دراسة التاريخ تتبع النموذج الفرنسى أى أنها كانت تشمل ما يساوى الـ Maitrise يليها رسالتين : الأولى يتقدم بها الطالب للحصول على درجة الـ 3éme cycle ، والثانية الـ Thèse d'Etat . وعلى عكس ما يحدث فى تونس فالتعليم كله باللغة العربية. أما عن مزايا وعيوب هذا النظام فهى لا تختلف عما هو قائم فى فرنسا، خاصة فيما يتعلق بنفوذ الأساتذة الكبار وتأثيرهم. ولعل أكثر هذه العيوب وضوحا هو اتباع نظريات الأسلاف، وذلك على حساب الفكر الشخصى والابداع.

وعلينا أن نذكر أيضا المعهد الجامعى للبحث العلمى بمدينة الرباط وإن كان لا يلعب إلا دورا ثانويا.

2 ـ **الظروف المحيطة بالبحث العلمى** فى المغرب تبدو أفضل مما هى عليه فى مصر، فمرتبات هيئة التدريس بالجامعات لابأس بها بالمقارنة ببقية المجتمع المغربى. غير أنه من جانب آخر يؤدى فقر المنشآت الجامعية ذاتها وقلة ما تستطيع أن توفره من منح دراسية، وكذلك اعتماد اتصالها بالجامعات فى الخارج اعتمادا كبيرا على المعونات الأجنبية ولاسيما من جانب فرنسا والولايات المتحدة (وخاصة جامعة Princeton) كل ذلك يؤدى إلى قصر اهتمامات المدرسة التاريخية بالمغرب على ما يخص المغرب و ـ بالنسبة للعصور الوسطى ـ الأندلس والمغرب العربى.

والآن أصبح لكل كلية آداب وعلوم انسانية مجلة خاصة بها وكل عدد من هذه المجلات يشمل مقالا أو مقالين فى التاريخ. وفيما عدا ذلك فالمجلة الوحيدة المتخصصة فى التاريخ هى مجلة Hespéris-Tamuda وأكثر مقالاتها باللغات الأجنبية.

بالاضافة إلى هذه المجلات شهدت الثمانينات انطلاقة قوية فى مجال نشر الكتب العلمية سواء قامت بذلك الجامعات أن الناشرون وبعضهم لم يتردد فى نشر بعض الرسائل الجامعية. وبصفة عامة كان مستوى ما نشر فى المغرب فى هذه الحقبة أعلى مما كان ينشر فى مصر

حيث لم تواجه عملية اصدار الكتب العلمية نفس المصاعب الاقتصادية، وربما ارتبط ذلك بجمهور أقل عددا ويتمتع بامكانيات مادية أكبر.

كما توجد أيضا كتب "رسمية" متخصصة فى التاريخ كمجلدات Mémorial du Maroc وأخرى معممة شائعة الانتشار.

غير أن المكتبات تفتقر إلى الكتب والدوريات المنشورة باللغات الأجنبية، مما يؤدى إلى إحجام كثير من الطلبة عن الرجوع إلى الأعمال الأوروبية والأمريكية والاستعانة بها. ويزداد الأمر تعقيدا بسبب مشكلة اللغات: فبينما لأعرف اللغات الشرقية (العبرية والتركية الخ...) والميتة(اللاتينية) سوى أفراد معدودين، نجد أن معرفة اللغة الانجليزية محدودة وأن غالبية الشباب المغربى لا يتقن سوى الفرنسية و / أو الأسبانية. ويرجع السبب فى انخفاض مستوى اللغات الأجنبية فى الثمانينيات إلى تعريب التعليم الثانوى كلية (الجدير بالذكر أن أول مرة تجرى فيها ال baccalauréat (شهادة اتمام الدراسة الثانوية) باللغة العربية كان ذلك فى عام 1987). ومع ذلك فهناك كتاب مغاربة يفضلون الكتابة بالفرنسية أو الأسبانية، وآخرون يتقنون الفرنسية كالعربية لأنهم تخرجوا فى الجامعات الأوروبية أو يعملون فى كليات يتم التدريس فيها باللغة الفرنسية. وأخيرا، نظرا لعدم توفر المتخصصين فى العلوم المساعدة مثل الوثائقية أو الباليوغرافيا (علم تحقيق النصوص القديمة) وفكَ الرموز، يضطر المؤرخ الى القيام بكافة الأعمال التى يتطلبها البحث واستخدام المصادر.

3 ـ التيارات المؤثرة

أ) الماركسية ـ رغم حدة هذا التيار وانتشاره بين المفكرين المغاربة خلال السبعينيات إلا أنه لم يؤثر كثيرا فى التاريخ. فنجد أن Germain AYACHE كانت ميوله وطنية رغم انضمامه للحزب الشيوعى. أما المفكرين الماركسيين بمعنى الكلمة فكانوا متواجدين على الأخص فى كلّيات الاقتصاد والعلوم الاجتماعية إلخ...

ب) المدرسة التاريخية ـ الحوليات ـ كان لها تأثيرا على بعض كبار المؤرخين ولاسيما أحمد توفيق صاحب أول رسالة دكتوراه باللغة العربية، وقد ناقشها فى السبعينيات. والرسالة عن "المجتمع المغربى فى القرن التاسع عشر" (1850 ـــ 1912) Inulton ، الرباط، 1983/1403 ، وهى تتناول دراسة "التاريخ الشامل" لمنطقة صغيرة مثل المغرب فى القرن التاسع عشر من خلال السجلات المحلية ووثائق "المخزن" وقد أصبحت هذه الرسالة نموذجا يحتذى به فى كتابة المونوغرافيا (الدراسات الأحادية).

جـ) الأنثروبولوجيا ـــ الأنجلو ـــ ساكسونية ـــ اهتمت كثيرا بالمغرب خلال الستينيات وأكثرت من الدراسات الميدانية. ولنذكر على سبيل المثال WATERBURY ودراسته للنظام السياسى، و Ernest ،GELLNER, *Saints* , Kenneth BROWN, *of the Atlas, 1969 Tradition and change of Maroccan* و *People of Salé: City 1830-1930,* 1976 إلخ... غير أن المدرسة المغربية قد نشأت بعد أن تحول معظم

هؤلاء الباحثون الأنجلو – ساكسون عن دراسة المغرب. وحاليا تجدر الإشارة إلى بعض الاتصالات المثمرة بين عدد من المؤرخين وبين L'Ecole Pratique des Hautes Etudes شامل لمدرسة الأنثروبولوجيا التاريخية . وكثيرا ما تثير نتائج بحوث الأنثروبولوجيا الأنجلو – ساكسونية دهشة المغاربة وذلك لعدة أسباب:

– فهم لم يتعودوا على الفكر المقارن (إلا فى حالات معدودة مثل المقارنة بين المغرب والدول الأوروبية أو غيره من دول المغرب العربى.

– كثيرا ما صدموا لما تقدمه هذه الدراسات من بدائية حيث أنها حبذت التركيز على القبائل والمناطق النائية.

– وبمعنى أدق كثيرا ما انتقد المغاربة جوهرية الأنثروبولوجيين وعملوا على إظهار وتأكيد مدى تعقيد الأحداث التاريخية.

د) الوطنية – وهى مصدر الموضوعات والاقترابات الرئيسية للمدرسة التاريخية المغربية، وذلك أولا بسبب اختلاف الأجيال حيث أن الأجيال السابقة عايشت فترة الحماية الأجنبية على البلاد، وثانيا بسبب المناخ بمعنى أن أوساط المفكرين فى فرنسا كان يسودها فى الستينيات أفكار معادية للاستعمار. ولنذكر فى هذا الصدد أن الرسالة التى تقدم بها عبد الله لاراوى (باللغة الفرنسية) وموضوعها Aux origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) صدرت فى باريس فى عام 1977 عن دار نشر مشهورة ومعادية للاستعمار وهى ماسبيرو (Maspero).

وكثيرا ما تشيد الصحف بالماضى وتحتفى بذكرى أهم المعارك من أجل الاستقلال، وأهم الأحداث التاريخية وبعض التواريخ مثل عام 1578 الذى وقعت فيه "معركة الملوك الثلاثة" ويطلق عليها أيضا "معركة وادى المخازن". ويلاحظ أن هذه المسلمات غير جامدة وثابتة بل تتغيّر مع تغير الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية.

4 – الموضوعات والمناهج

أ) الفترة موضع الدراسة: يتضح من حصر / عد أجرى فى عام 1987 أن ثلث رسائل الدكتوراه المقدمة لكليات الآداب بالرباط تتناول بالدراسة القرن التاسع عشر وأن قليل جدا من هذه الرسائل خصص للقرن العشرين.وبذلك يكون القرن التاسع عشر هو الحقبة المفضلة لدى الدارسين وذلك لسببين:

أولا إن الوثائق المتوفرة فى "المخزن" لاتغطى إلا القرن التاسع عشر.

ثانيا إن المؤرخين يحاولون من خلال دراسة القرن التاسع عشر إيجاد ردا على التساؤلات التى تطرحها الوطنية، حيث أن هناك إجماع على أن الامبريالية الأوروبية تعد أهم أحداث تاريخ المغرب على الإطلاق. وعليه، فإن الموضوعات التى تحظى بالاهتمام الأكبر من قبل مؤرخى القرن التاسع عشر كلها موضوعات سياسية كعلاقات القوى داخل المجتمع

المغربى، والسياسة، وتدخل الأوروبيين فى مجال الاقتصاد وتناول هذا التدخل خاصة من الزوايا السياسية.

بينما يتوخى الباحثون الحذر الشديد عند تطرقهم للقرن العشرين وذلك لاعتبارات سياسية، ولأن هذا القرن مازال "قريب وساخن" ولم ينتج عنه بعد الكثير فى مجال التاريخ الاجتماعى والاقتصادى، يشعر الباحث بمزيد من الارتياح عند تطرقه للحقبات السابقة لأن الدراسات التى أجريت عنها تمت بصورة تقليدية. وعلى العكس ما يحدث فى مصر حيث لا يمكن للباحث أن يتناول دون حرج شديد الفترات التى تعتبر فترات انحلال (كعهد المماليك وخاصة فترة الحكم العثمانى) لا يشعر المؤرخ المغربى بأى حرج تجاه الماضى، بل إنه يصعب عليه ربط العصر الاسلامى بالعصور السابقة للاسلام، حيث أنه لا يتصور أن المغرب لم يكن مسلما فى يوم من الأيام. ولا تزال دراسة الآثار فى المغرب غير متطورة وينظر إليها كأمر من شؤون الأوروبيين.

ب) المناهج:

1. بدفعة من Germain AYACHE باتت الأولوية لدراسة الوثائق / المصادر / النصوص الداخلية المأخوذة عن "المخزن" أو الكتاب المغاربة واستبعدت المصادر الأوروبية التى أصبحت محل شك. ومن هنا نشأ الاتجاه إلى "مركزية المخزن" (makhzenocentrisme) أى دراسة تاريخ المغرب من خلال السلطة المركزية أى المخزن. ويعزز الخطاب الرسمى حاليا هذا الاتجاه بالتأكيد على استمرارية الأسرة العلوية وبصورة أعم الملكية الاسلامية، وبالعمل على التقليل من شأن ما ترتب على الحماية الأجنبية من آثار. ويعد هذا سبب من أسباب التحفظ تجاه الأنثروبولوجيا الأنجلو ـ ساكسونية.

بيد أن عدد كبير من الباحثين تنبهوا لمخاطر هذه "الحرفة" الممثلة فى التخلى عن المصادر الشفوية فى الوقت الذى ينتهى فيه آخر جيل عرف المغرب فى فترة ما قبل الاستعمار وتتفكك فيه البنية القبلية، وفى "قصر النظر" أمام الوثائق "الفيزيائية" مثل المواقعية (دراسة لغوية أو تاريخية لأصل أسماء المواقع الجغرافية) والجغرافيا الانسانية والأشياء إلخ... غير أن ثمة تغير ملموس فى أحد هذه المجالات ألا وهو تنويع المصادر المكتوبة بالرجوع إلى الفقه والشعر والسير القديسين المعظمة / فن الملحمة (hagiographie).

2. حظت الدراسات الأحادية بالمكانة الأولى منذ البداية مما أكد جدية الدراسات التاريخية. بالفعل كان Germain AYACHE يعتبر أن الوقت لم يحن بعد لإجراء دراسات شاملة وأن هذا النوع من الدراسات سيكون سابقا لأوانه. ولذا تناولت كثير من الأبحاث دراسة المدن والقبائل والزوايا، وذلك دائما من خلال مجموعة من الوثائق المستمدة على وجه الخصوص من الوثائق المحلية.

جـ) الموضوعات:

1. من الواضح أن الأبحاث التاريخية ركزت على الخاصية المغربية. فالمفردات الموروثة عن المؤرخين الأوروبيين منتقدة فى غالب الأحوال لعدم ملاءمتها للواقع المحلى بل إنها تعتبر استعمارية. وميزة هذا الموقف أنه لا يدفع إلى التراجع أمام الإشكاليات شديدة الخاصية. ولنأخذ على سبيل المثال أعمال محمد قبلى وحليمة فرحات وغيرهما من الذين كتبوا عن مكانة الأشراف وأحفيتهم فى صدارة الحياة السياسية والدينية بالمغرب منذ أواخر العصور الوسطى. أما العيب المرتبط بهذه الميزة فهو عدم وجود فكر مقارن (pensée comparatiste).

2. إن الموضوعات المطروحة فى الدراسات التاريخية تأثرت من جهة أخرى بالأهمية الكبيرة التى تحظى بها أوروبا إما كعامل طرد (التنديد بانتظام بكل ما يمت بالاستعمار)، إما اعجابا بالتقدم الاقتصادى ومحاولة التركيز على الجوانب "الحديثة" فى تاريخ المغرب، وهذا هو الاتجاه السائد حاليا.

5 ـ التاريخ خارج كليات التاريخ

يلعب دورا هاما فى المغرب وهو أمر ليس بجديد. ولنلاحظ أولا أن هناك جمهور يهتم بالتاريخ. فما سبب هذا الاهتمام؟

إن التقاليد تلعب دورا هاما ولها شأنها فى جميع الطبقات الاجتماعية. ووجود الماضى على مقربة من الناس على هذا النحو يصاحبه قدر كبير من الحياء الشخصى، مما يفسر ندرة السير الذاتية والتعبير عن الذات بأنواعه. وحتى فى حالة التطرق لهذا النوع من الأدب فيفضل أن يكون باللغة الفرنسية. كما يفسر ذلك أيضا عدم تطور فن السينما فى المغرب. وهنا يمكن القول بأنه إذا كان التعبير عن "الذاكرة الفردية" أمر صعب، فالتعبير عن الذاكرة الجماعية سهل. فكل من الباحثين والجمهور لا يهتم كثيرا بتاريخ الأسر والأفراد وحياتهم الشخصية.

إن التأريخ بالصورة التقليدية كان دائما ومازال حيا، والعلماء المحليون لم يكفوا أبدا عن كتابة تاريخ مدنهم وزواياهم وقديسيهم، وهذا النوع من الكتابة وفير وقيم. تلعب المكتبات والوثائق الشخصية دورا ملحوظا، ولنذكر فى هذا الشأن مكتبة صبيحية بمدينة سلا وهى تضم ما جمعه عبد الله صبيحى من مخطوطات ووثائق شخصيـة.

وأخيرا تلعب المراكز الجامعية الأخرى دورها فى مجال البحث التاريخى، وتنتج كليات العلوم الاجتماعية عددا ضخما من الرسائل والكتب عن المغرب وتاريخه القريب أو البعيد، وقد أصبح هذا الانتاج يتأثر كثيرا بموضوعات الساعة. ومن جهة أخرى قام Paul PASCON وقسم العلوم الانسانية بمعهد الحسن الثانى للزراعة والطب البيطرى بالرباط

بإجراء دراسات ميدانية في أنحاء البلاد، وذلك باستخدام استمارة تتناول التاريخ المحلى والمجتمع والحياة الزراعية مما نتج عنه مجموعة هائلة من الوثائق الخاصة بالريف.

الخاتمـــة

بماذا تتصف كتابة التاريخ المغربي المعاصر؟ رغم حداثة هذا المجال يمكن اعتباره انعكاسا لمجتمع يلعب فيه الماضي والتقاليد دورا ملحوظا. أما من ناحية تطوره الكمي فهو مهدد بسبب عدم انفتاح هذا النوع من الكتابة على البلاد الأخرى، وذلك مقارنة بمجالات البحث الاخرى وبالنسبة للمدارس التاريخية الأخرى.

ثانيا : السياســــة والمؤسســــات

حصاد المدرسة التاريخية المصرية فى التاريخ السياسى

محمد عبد الرحمن برج

من المعروف أن كتابة التاريخ السياسى استأثرت ومازالت بالجانب الأكبر من عمل المؤرخين فى معظم بلدان العالم.

تأصل هذا فى الدراسات التاريخية منذ أقدم العصور، وعلى وجه التحديد منذ أيام ثوكيديدس (198 ـ 117 ق.م) حين اختار موضوعاً سياسياً يكتب فيه فكتب عن الحروب البلوبونيزية بين أثينا وأسبرطة (431 ـ 402 ق.م) وأعطى اهتماماً كبيراً للحقائق السياسية على حساب غيرها.

ولم يختلف الحال فى مصر عن غيرها من البلاد الأخرى من حيث إعطاء التاريخ السياسى مساحة أكبر من فروع التاريخ الأخرى، بل ربما غلب هذا فى مصر عن كثير من غيرها من الأقطار.

ولعل من أسبابه المنهج الذى نهجه رواد المدرسة التاريخية فى الجامعة المصرية وما كان على رواد هذه المدرسة أن يكافحوا من أجله وهو تمصير دراسة التاريخ، لا نعنى بهذا تدريس التاريخ باللغة العربية، وإنما نعنى توجيه الاهتمام إلى دراسة التاريخ القومى الحديث.

كان الأساتذة الأجانب يحتلون أكثر كراسى التدريس فى الجامعة المصرية، وكانت الجامعة فى ذلك الوقت أحد ميادين الصراع الثقافى.

وكان رواد المدرسة التاريخية المصرية يعملون جاهدين شأنهم شأن زملائهم فى التخصصات الأخرى ليشقوا طريقهم إلى كراسى الأستاذية.

فالمرحوم الأستاذ **شفيق غربال** مثلاً وصل إلى كرسى الأستاذية فى التاريخ الحديث ليخلف أستاذاً أجنبياً ذائع الصيت فى عمله هو الأستاذ **جرانت**، فكان من الطبيعى أن يتجه غربال و**محمد فؤاد شكرى** وغيرهما إلى أن يضعوا لمدرسة التاريخ الحديث خطة تقوم على تمصير دراسة التاريخ، ومن ثم فليس من باب المصادفة أن يختار شفيق غربال موضوعاً لرسالته للماجستير بإشراف **توينبى** عن بدء المسألة المصرية وظهور محمد على وأن ينشر بحثه الذى أسماه مصر عند مفترق الطرق (إجابات حسن أفندى الروزنامجى). وأن يكتب كتابه عن محمد على الكبير سنة 1944 فى سلسلة أعلام الإسلام وفيه يبرز إعجاب محمد على بالعقول المصرية وحرصه على ألا تضيع تلك الثروة العقلية التى لا تعادلها ثروة هباءً منثوراً.

وكتب **إبراهيم نصحى** عن مصر فى عصر البطالمة فقال أن ما تكشف عنه دراسة هذا العصر قوة الحيوية الكامنة فى الأمة المصرية وشدة تمسكها بتقاليدها واعتزازها بكرامتها وكفاية أبنائها على أن يبزوا من سلطوا عليهم إذا ما سنحت الفرصة ثم قدرة هذه الأمة على الصبر على المكاره والخطوب، وانتفاضها دفعة واحدة ضد غاصبيها حتى تزلزل الأرض من تحت أقدامهم، وترغمهم على النزول عن صلفهم وجبروتهم.

وتناول **محمد فؤاد شكرى** فى كتابه "عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر" موقف المصريين البطولى فى القاهرة والأقاليم للتصدى لتلك الحملة.

كان شفيق غربال وزملاؤه من جيل الرواد يرون أن تاريخ مصر قد سبق أن كتبته أقلام مؤرخين أجانب وآن لأبناء مصر أن يكتبوا تاريخهم، ليس معنى هذا أن يكتبوه كتابة المتعصب فيغضوا الطرف عن الخطأ ويبرروا السيئ من الأعمال، هذا ما أكد عليه المرحوم د. شكرى فى كتابه "بناء دولة مصر محمد على" فيقول : إن غرضنا معاودة النظر فى ذلك التاريخ لكشف ما خفى وتفصيل ما أجمل فى حدود الأمانة العلمية وتفسير البواعث تفسيراً لا تحامل فيه ولا محاباة.

كان من الطبيعى أن تستأثر الحركة الوطنية المصرية بالجانب الأكبر من كتابات المؤرخين المصريين.

كتب شفيق غربال جزأه الأول عن المفاوضات المصرية البريطانية فأوضح أن المفاوضات كانت محوراً لتاريخ مصر وأنها خلقت رجالاً من طراز لم تعرفه مصر، وأن مصر قد تجمع لها فى ثلاثين عاما من ذخيرة العمل السياسى ما تجمع لدى غيرها من الأمم ما يماثله فى قرن أو قرون من الزمان.

هناك من يرى أن شفيق غربال كان شديد الإيمان بدور الفرد أو الصفوة المبدعة فى مجالات النشاط البشرى وأنه فى هذا كان متأثراً بنظرية أستاذه توينبى فى التحدى والاستجابة حين يعالج العلاقات بين الشرق والغرب، وأن هذا كان من شأن زملاء غربال الذين أوفدتهم الجامعات المصرية إلى أوروبا حيث كان تأثرهم بالفلسفة والطابع الليبرالى المثالى وما يرتبط به من تمجيد لدور الفرد.

وظهرت الدراسات العديدة للحركة الوطنية، تناول محمد أنيس حادثة 4فبراير 1942 وحريق القاهرة 1952 وفيها أعطى للوفد وزناً كبيراً باعتباره الحزب الذى يمثل الغالبية الشعبية والمعبر عن الأمانى الوطنية.

ويشبهه فى هذا كل من **د. عبد العظيم رمضان، د. محمد فريد حشيش** الأول فى دراسته للحركة الوطنية المصرية فنجده يصف مصر الفتاة بالفاشية لتشكيلها القمصان الخضراء بينما يؤيد استخدام الوفد للقمصان الزرقاء. أما د. فريد حشيش فقد تغنى بفضائل حزب الوفد فى رسالته عن معاهدة 1936 كما أشاد إشادة الوله المحب المفتون بمصطفى النحاس ووصفه بأنه لم تفته شاردة ولا واردة إلا وعاها.

وتمثل قناة السويس جانبا هاما من جوانب الحركة الوطنية المصرية، فحول هذه القناة دارت أحداث التاريخ المصرى الحديث وتشكلت وقائعه فكتب **د. محمد مصطفى صفوت** عن إنجلترا وقناة السويس، ود. **أحمد عبد الرحيم مصطفى** عن مشكلة قناة السويس، ود. **عبد العزيز الشناوى** عن السخرة فى قناة السويس.

كما كتب **د. محمد عبد الرحمن برج** بحثه الذى لم ينشر للماجستير عن حياد قناة السويس، أما رسالته للدكتوراه فكانت عن الأهمية السياسية والإستراتيجية لقناة السويس وتأثيرها فى العلاقات بين مصر وبريطانيا.

وهناك من يرى أن هذه الدراسات نحت منحى دبلوماسياً وقانونيا فى المقام الأول ولم تهتم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية.

أما غير المحترفين فيتصدر عبد الرحمن الرافعى قائمة أسمائهم بعمله الذى أسماه تاريخ الحركة القومية وهو سجل أمين ووثائقى وإن حمل طابع التعاطف مع الحزب الوطنى.

ويواجه الباحثون فى التاريخ المصرى ندرة المذكرات السياسية لعدم تأصل عادة كتابة المذكرات عند الساسة المصريين، فما كتبه هيكل أقرب إلى الذكريات منه إلى المذكرات وينطبق ذلك أيضاً على التراجم التى نعانى من ندرتها وقلتها، وفى مصر يختلف الوضع عما عليه فى بلدان أوروبية من حيث السهولة واليسر فى الإطلاع على أوراق الساسة والقادة.

أما المجال الثانى لكتابة التاريخ السياسى فهو ذلك الذى تناول نظم الحكم فى مصر من مؤسسات دستورية وأحزاب وغيرهما.

نشير هنا إلى كتاب د. يونان لبيب رزق عن النظارات والوزارات وفيه قدم التاريخ السياسى من خلال الوزارات أكثر من اهتمامه بأسلوب عمل تلك الوزارات والعلاقة بينها وبين بعضها وبعض ، والتركيب الاجتماعى للوزراء وغير ذلك من القضايا.

كما صدر الجزء الأول من كتاب النظارات والوزارات المصرية الذى تناول الفترة من 1878 ـ 1953 للأستاذ فؤاد كرم وأشرف د. يواقيم رزق مرقص على الجزء الثانى من 1951 ـ 1963.

أما بالنسبة للأحزاب المصرية فلدينا أعمال كل من فريد حشيش عن حزب الوفد وزكريا سليمان عن الحزب الوطنى وأحمد زكريا الشلق عن حزبى الأمة والأحرار الدستوريين.

وقد صدر حديثاً كتاب الأحزاب المصرية من تأليف د. رءوف عباس ومجموعة من الزملاء وقد سبقت الإشارة إلى المنهج الذى غلب على بعض الباحثين فى إعجابهم بالأحزاب التى درسوها وأخذ البعض عليهم أن أعمالهم تناولت تاريخ مصر السياسى أكثر من مناقشة الحزب كتنظيم سياسى، فلم يعن أى منها مثلا بمناقشة فكرة وشروط وقواعد الحزب السياسى وأغفل بيان التركيب الاجتماعى للحزب والقوى التى يعبر عنها والصلة بين قادة الحزب وقواعده بدلا من الاهتمام بالحزب فى الحكم وفى المعارضة مؤتلفا أو غير مؤتلف.

وينطبق نفس الشيء على المجال الثالث والخاص بالتنظيمات المختلفة مثل الأخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم، فكتب د. زكريا سليمان عن الأخوان ود. على شلبى عن مصر الفتاة، ومن غير المحترفين كتب د. رفعت السعيد عن تاريخ المنظمات اليسارية والحركات الاشتراكية فى مصر، فيدحض د. بيومى اتهام رفعت السعيد للإخوان فى غموض أيدلوجيتهم ويدافع عنهم دفاعاً حاراً، ويؤخذ على د. رفعت السعيد هو الآخر إعجابه الشديد بالحركة الشيوعية ولا عجب فى ذلك وهو واحد من قياداتها البارزين.

فإذا ما انتقلنا لكتابة تاريخ الثورة المصرية 1952 وما بعدها ينبغى أن نشير إلى عدة أمور:

أولاً : تواجه المؤرخ المصرى لهذه الفترة صعوبة حجب الوثائق قد يكون هذا القول مبعث الدهشة لدى البعض إزاء السيل المتدفق من المذكرات السياسية التى تخرجها المطابع كل يوم.

كان السعى فى الستينات من هذا القرن إلى إنشاء مركز متخصص فى وزارة الثقافة يحمل اسم مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر بدأ عمله بإشراف د. محمد أنيس الذى ضم إليه عدداً من أساتذة الجامعات، وكان المأمول من وراء إنشائه كثيراً ولكن تقلص دوره ويكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة.

كما أنشئ فى صحيفة الأهرام مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية وضم وحدة للتاريخ أصدرت من بين إصداراتها كتاب "أربعون عاما على ثورة يوليو"، وينبغى الإشارة هنا إلى ما أورده المشرف على إصداره د. رءوف عباس حيث قال فى المقدمة ما يلى :

"غير أن فريق البحث لم يستطع الإطلاع على وثائق الثورة غير المنشورة، فلا تزال هذه الوثائق بعيدة عن متناول الباحثين، ولم تصل بعد إلى مكانها الطبيعى بدار الوثائق التاريخية القومية، فنحن لا نعرف مثلاً أين توجد وثائق مجلس قيادة الثورة أو الأوراق الخاصة بعبد الناصر، كما أن أرشيف القصر الجمهورى غير متاح للباحثين لذلك كان جل اعتماد فريق البحث على الوثائق المنشورة رغم قلتها إلى جانب المذكرات السياسية التى نشرها بعض من شاركوا فى الثورة ..."

وكانت الدعوة فى أكثر من ندوة عقدتها بعض الجامعات إلى العناية بأرشيف التاريخ المصرى، ولكن توصيات هذه الندوات لم تجد أذناً صاغية حتى ساعة إعداد هذا البحث ولا ينفى هذا أن شخصاً مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل قد توفر لديه من الوثائق ما لم يتوفر لغيره.

يقول فى مقدمة كتابه عن ملفات السويس :

"لقد وجدت أمامى كماً هائلاً من الوثائق والشهادات ... وأعرف مقدماً أننى أرهق قارئ هذا الكتاب بكل هذا الفيض من الوثائق والشهادات لكن عذرى أمامه أننى أريد أن تكون القصة واضحة ..."

واعترف أنه مدين بالكثير مما لديه إلى جمال عبد الناصر الذى أذن له دائماً بالإطلاع على أوراقه وسمح له بصور منها. ولعل هذا ما دفع هيكل إلى أن يقول إنه لا يعرف أن فى مصر مؤرخين.

ثانياً : موقف المؤرخين من الثورة : لقد صار هناك من المؤرخين الأكاديميين من يغمط الثورة حقها ويهيل عليها التراب، وصار هناك من يعلى من شأنها ويضعها فى غير موضعها، ولعل ذلك ما دعا إلى عقد ندوة فى أغسطس 1987 بعنوان الالتزام والموضوعية فى تاريخ مصر المعاصر نظمها المعهد الهولندى بالقاهرة بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة وقسم الدراسات العربية بجامعة أمستردام، وتكون الورقة الرئيسية فى الندوة للدكتور أحمد عبد الله بعنوان "المبارزون بسيوف قديمة يطعنون الأجيال الجديدة" ـــ حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون، وقد أوصت الندوة مجلس الوزراء إلى تبنى مشروع تأسيس الأرشيف التاريخى القومى لحفظ كافة الوثائق التاريخية ووثائق الدولة التى يتم إتاحة الإطلاع عليها للباحثين ودعوة الأجهزة الرسمية والشعبية لدعم إمكانيات ونشاط مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر وكذلك الجمعية التاريخية.

كما دعت الندوة المؤرخين والأكاديميين لتكوين هيئة لدراسة منهجية الكتابة التاريخية وضبط المصطلحات المستخدمة منها والاهتمام بالتاريخ البرلمانى من خلال تأسيس مركز للدراسات البرلمانية التاريخية والمعاصرة.

ثم ناشدت الندوة أخيراً (وهذا هو من أهم ما أوصت به) كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وصحفيين وسياسيين وكاتبى مذكرات تحرى الدقة والأمانة فيما يكتبون حول تاريخ البلاد وعدم الزج بهذا التاريخ فى معارك سياسية تفتح باب المغالطات وسوء استخدام التاريخ.

ثالثاً : تطوير المناهج فى أقسام التاريخ بالجامعات المصرية فمن العجيب أن تدعو الجامعة الأردنية فى العام الماضى إلى عقد ندوة لتطوير دراسة التاريخ فى الجامعات العربية بينما نحن فى مصر لم نسمع عن دعوة من إحدى الجامعات لهذا العمل الهام والملح.

وقد عقدت جامعة القاهرة ندوة بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة لتحديث أساليب البحث التاريخى وما أظن أن إحدى جامعاتنا قد أقدمت على ذلك فليس هناك من الدعم المادى ما يمكن به ملاحقة ما ينشر من أبحاث، بل إن المجلات التاريخية فى غير مصر لاتصل إلى مكتبات الأقسام أو الجامعات بانتظام لأسباب عديدة لا يتسع المجال للإفاضة فيها.

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن الاقتتال بالتاريخ صار من سمة العصر ولم تخل مصر من هذا الجانب سواء فى بعض الأبحاث التى تسمى نفسها أكاديمية أو على صفحات الصحف والمجلات.

تعقيب على ورقة :

حصاد المدرسة التاريخية المصرية فى التاريخ السياسى

أحمد عبد الرحيم مصطفى

الحديث كما قيل ذو شجون ، لقد عاصرت بحكم سنى وخبرتى مشروعات عديدة لكتابة التاريخ نجحت بعضها وفشل بعضها الآخر.

فقد رأيت منذ قبل 1952 المدرسة الملكية لكتابة التاريخ ومعظمهم من الأجانب الذين كتبوا فى عهد الملك فؤاد. ولا نستطيع القول بأن كتاباتهم كانت غير محايدة أو كتبت من أجل إعلاء شأن الأسرة العلوية. لقد حاولوا أن يكونوا موضوعيين إلى حد كبير. كما لا يمكن أن نهمل مجهودات الملك فؤاد فى الاهتمام بالأرشيف وإحضار الوثائق الأجنبية المتعلقة بتاريخ مصر.

كانت الأمور فى الأرشيف المصرى ايسر بالنسبة للباحثين. كنا نستطيع ترجمة الوثائق التركية التى نحتاج إليها عن طريق موظفين فى الأرشيف. عملت فى الأرشيف البريطانى وكانت فترة السماح ثلاثين سنة وجدت وثائق لا يسمح بالاطلاع عليها، لكنه على أى حال أرشيف منظم. لكن الحال الآن فى الأرشيف المصرى هناك مأساة فى جمع المادة التاريخية بالنسبة للباحثين. لا يمكن أن نقارن بين الأرشيف المصرى والأراشيف الأجنبية. لست متخصصاً فى الأراشيف ولكنى أعتقد أن حال الأرشيف المصرى مأساة.

حدثت مشروعات لإعادة تبويب الوثائق وتنظيمها وفهرستها ونشرها، ولكنها فشلت. يمكن أهمها مركز تاريخ مصر المعاصر. نجح فى البداية مثلما ينجح أى شئ ، وصار له بريق إعلامى ثم هو الآن فى طريقه إلى الموت. هذه مشكلة من مشكلات البحث التاريخى.

مشكلة أخرى بالنسبة للبحث التاريخى، فعندما أتت ثورة 23يوليو 1952 نقلت التاريخ من ضفة إلى ضفة أخرى. هذه مشكلة. اذن الجيل الجديد كيف يعرف الحقيقة. انى أعتقد أن الأجيال الجديدة عندما كفرت بالسياسة والتاريخ كان لديها حق. ساعد على ذلك تغير وتبدل مناهج دراسة التاريخ فى المدارس فى أيام الملكية كان محمد على هو محمد على "الكبير"، فى أيام الثورة تغير كل ذلك وأصبح محمد على هو الطاغية الذى نفى عمر مكرم. من هو عمر مكرم؟ رجل فقيه أراد التدخل فى السياسة التى ليست بتاعته.

أنا لا أجامل ولا أتحامل على أحد. لكن كبرنا حاجات ليست كبيرة، قلنا قضى على المقاومة الشعبية . ما هى المقاومة الشعبية؟ انهم "غوغاء" ليس لديهم خطة أو هدف معين يتدخلون فيما لا يعنيهم أيضا. فى مراحل التحول فى تاريخ الأمم عايزة قبضة قوية. محمد على فعل ما لم يفعله السابقون ربما منذ أيام الملك مينا. لقد صنع مصر الحديثة.

إن العملية تحتاج إلى وقفة قوية لإعادة تقييم التاريخ، ولكن بموضوعية شوية على أية حال التاريخ حمال أوجه والموضوعية غير موجودة.

إن السؤال الذى يجب أن نطرحه: ماذا نفعل فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر بعد أن مال إلى اليمين قبل 1952، ومال إلى اليسار بعد ذلك؟!

كتابة تاريخ المؤسسات المصرية
تجربة جديدة

عبد الوهاب بكر

لمصر فى مجال المؤسسات تجربتان فريدتان، قبل أن تدخل مصر عصر التحديث فى زمن محمد على (1805 - 1848).

كانت الأولى فى أول عهدها بالحكم العثمانى (1517 ــ 1914) عندما اضطر العثمانيون فى أعقاب حدوث بعض حوادث العصيان المملوكى (جانم السيفى كاشف البهنسا ومنفلوط والفيوم - اينال السيفى طراباى كاشف الغربية)، ومحاولة (أوفؤود أحمد باشا) نائب السلطان فى مصر (أغسطس1523 ــ ديسمبر1524) الاستقلال بمصر ــ أقول اضطر العثمانيون إلى تعديل أسلوبهم فى حكم الولايات، بالتدخل المباشر من خلال إصدار القوانين المنظمة للإدارة بدلاً من ترك الأحوال فى البلاد المفتوحة على حالها والاستفادة من النظم التى كانت سائدة فى البلاد المفتوحة.

كان من نتائج ذلك صدور (قانون نامة ــ مصر) أو مجموعة القوانين التى نظمت أمور مصر العسكرية والمدنية فى عام 1524م، فتولت الأمور العسكرية (أو جاقات) عثمانية سبعة، وعهد إلى أحد هذه الأوجاقات بامور البوليس (أوجاق مستحفظان)، وضبطت الشئون الإدارية فى شكل جهاز إدارى مركزى يضم الوالى، الديوان، الإدارة المحلية (حكام الأقاليم ومساعديهم من الكشاف)، ووضع للشئون المالية نظام يضمن جمع الأموال والغلال بصورة منتظمة من خلال ملتزمين (Tax Farmers)، كما نظمت شئون (الأوقاف) و(الرزق الاحباسية) و(مساكن الجنود) و(مسائل ضرب النقود) وغيرها.

كان هذا هو أول عهد مصر بنظام إدارى يمكن أن يفرز "مؤسسات" بالمعنى العلمى الحديث Institutions ، فالمؤسسة وفقاً للتعريفات العلمية هى تلك الهيئة الحكومية التى تعترف بمبدأ حماية الجمهور وخدمته "The principle that the public must be protected and served".

ومؤسسات القضاء والشرطة والدفاع والإدارة عندما قامت فى مصر، إنما قامت لتحقيق مهام منوطة بالحكومة، كالأمن والعدل والإدارة والدفاع، وهى مهام وإن كانت تحقق مصلحة الحكومة التى من بين وظائفها الأساسية أن تبقى فى السلطة ولا تتنازل عنها إلا إذا اضطرت لذلك، إلا أنها فى نفس الوقت تقدم للمواطن الذى تنازل عن بعض من سيادته الشخصية لها فى مقابل حماية حياته وممتلكاته وتقديم الخدمات الأساسية له، هذا المقابل.

لكن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أصابت الدولة الأم وانتقلت آثارها بالتالى إلى الولايات التى تدور فى فلكها أفشلت هذا المشروع المؤسسى الكبير الذى بدأه سليمان الفخم (1520 ـ 1566). وعاشت مصر سنوات القرنين السابع عشر والثامن عشر عصراً من الفوضى والاضطراب والحروب الأهلية والفتن. صحيح أن الفترة من (1768 ـ 1775) شهدت نوعاً من التنظيم الإدارى عندما سيطر على البلاد المتنفذان : (بلوط قبان على Bulut Qapan 1768 ـ 1772 ومحمد أبو الذهب 1772 ـ 1775)، ولكن مشكلتهما الأساسية كانت فى أن "البيت المملوكى" (Mamluk Beylicate) ظل بكل عيوبه المتأصلة وتوتره الذى انتهى به إلى التمزق والدمار، ظل هو "الوحدة السياسية" الأساسية للنظام المتنفذ. وظلت فكرة تحويل السياسات الإدارية والعسكرية فى المجتمع المصرى أمراً متطرفا للغاية وأبعد من أن تجول بخاطر المتنفذين المملوكيين، فى فترة كانت تقع قبل الثورتين الأمريكية والفرنسية، وكان على مصر أن تنتظر حوالى نصف قرن آخر حتى يأتى من يحول هذه التنظيمات المشعثة إلى نظام إدارى حديث.

يقدم مرسوم بونابرت Bonapart (25 يوليو1798) الخاص بحكم مصر، كل النظم والأساليب القديمة المطبقة فى الولاية العثمانية، وأدخلت ترتيبات إدارية جديدة شملت إقامة (الوزارة)، و(الدواوين)، و(الإدارات) و(المجالس البلدية)، و(الديوان العام) الذى يمثل ـ مع الفارق ـ (مجلس طبقات الأمة)، وهيئة (لجمع الضرائب) وهيئة للبوليس.

كان بونابرت يطمح إلى إعادة النظر فى الإجراءات الجنائية والمدنية وقوانين الملكية والمواريث والضرائب، وإصلاح نظام الأرض، وتنظيم الأقاليم ـ لكن أسبابا كثيرة لا مجال لعرضها فى هذه الورقة أدت إلى فشل المشروع الفرنسى برمته ـ وانتهى بخروج الحملة الفرنسية فى سبتمبر 1801 آخر أمل فى قيام نظام مؤسسى فى القرن الثامن عشر.

وهكذا فإن قرن التحديث أطل على مصر وهى فارغة من أى تنظيم أياً كان مسماه، يصلح لأن يبنى عليه أو يقوم فى مجال التنظيم والإدارة .... وهكذا جاء محمد على والفوضى فى مصر واضحة سائدة بصورة تشابه الأحوال التى كانت عليها بعد صدور قانون مصر فى 1524.

أقام محمد على فى أول عهده بيروقراطية ذات مستويين :

- مجلس مشورة برئاسة ناظر.
- إدارات (دواوين) يرأسها نظار أيضاً.

وبرغم أنه كان هناك نوع من (المشورة) فى مجالس المشورة، فإن واقع الحال يشير إلى أن القرار الذى وضعه (Desicion Making) كان فى النهاية فى يد الباشا. كان هذا تقريباً طوال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر.

شهد النصف الثانى من العقد الثالث من القرن 1825 قيام مؤسستين حكوميتين فى مصر : المجلس العالى ويختص بالشئون المدنية – المجلس الجهادى ويختص بالشئون العسكرية.

فى عام 1837 صدرت (السياستنامة) منظمة للإدارة المصرية فى سبعة دواوين رئيسية:

1 – الداخلية

2 – الخزانة

3 – الحرب

4 – البحرية

5 – التعليم والأشغال العامة

6 – الشئون الخارجية والتجارة

7 – الصناعة

ودخلت مصطلحات (الورش)، (المباشرين)، (النظار)، (الجورنالات)، (الملازمين)، و(الجورنالجية) إلى النظام الإدارى الجديد، وخضع هذا النظام إلى عملية تقسيم إقليمى تم تقسيم البلاد فيه إلى وحدات ثلاث :

الوجه البحرى – الصعيد – القاهرة.

ويعنينا فى المقام الحديث عن "مؤسسات" محمد على مناقشة أمرين ؛ أولهما ذلك التعديل المستمر الذى أصاب تنظيماته الإدارية على مدى سنوات حكمه ودوافعه، والثانى هو مصادر تنظيمات محمد على الإدارية، ذلك أن مؤسسات محمد على تعرضت للعديد من التعديلات خلال فترة حكمه.

أما بالنسبة للأمر الأول، فهو يرجع – فى تقديرنا – إلى شخصية الحاكم وأسلوب حكمه . إن محمد على – برغم إدخاله تنظيمات حديثة فى إدارته – لم يغير فى شخصيته المعتمدة على الإدارة الفردية. والإدارة الفردية تقوم فى الغالب الأعم على "التجربة" التى يتبعها التغيير فى حالة عدم صلاحية النظام لتحقيق الأهداف المرجوة. كذلك فإن الإدارة الفردية يعيبها الشك وعدم الثقة فى المعاونين. ولعل هذا كله يكشف – إلى جانب أشياء أخرى – عن أسباب ذلك التردد الذى صاحب تجربة محمد على فى مجال المؤسسات فى مصر.

وأما بالنسبة للأمر الثانى فمن المعتقد أن محمد على اعتمد فى تنظيماته الإدارية هذه على خبرات فرنسية، أو أوروبية بصفة عامة على الأقل. فمن الثابت أنه لم تكن فى مصر

أى خبرات من أى نوع تصلح فى ذلك الوقت لإدخال تنظيمات حديثة للإدارة التى كان محمد على ينشدها.

ويذكر "دوهاميل" (Duhamel) فى عام 1837 أن مصر كانت تفتقر إلى الأفراد اللازمين لإدارة الحكومة حسب المستويات الأوروبية برغم أن الحكومة المصرية قد أعيد تنظيمها على شكل وزارات على النسق الأوروبى على يد مستشار فرنسى. وتوقع "دوهاميل" أنه طالما أن قيادة الحكومة لم تتغير، أياً كان الشكل الذى تتخذه، فإن الاضطراب الذى أحاط بتنظيماتها السابقة سيظل وربما يزداد. ولعل هذا يتفق مع كثير مما ذكرته فى السطور السابقة.

كان الهدف الأول لسياسة محمد على الإدارية هو خلق أداة فعالة لتحقيق مشروعاته الطموحة، ورغم ذلك فإن التغييرات الإدارية التى استحدثها لخدمة أغراضه لم يترتب عليها الأثر المطلوب.

ولسنا فى مقام يسمح لنا بالتعرض لأسباب ذلك بالتفصيل، لكن ما يمكن قوله فى هذا المقام إن طبيعة البيروقراطية الحكومية وسياسة السيطرة والإشراف الحكومية على مظاهر النشاط الاقتصادى كانتا من بين الأسباب الرئيسية لفشل المشروع الإدارى لمحمد على.

يمكن اعتبار فترة إسماعيل (1863 ـ 1879) فترة السيطرة الأوروبية على الجهاز البيروقراطى المصرى على أوسع نطاق، ففى عهده بلغ عدد الموظفين الأجانب فى الإدارة المصرية حوالى تسعمائة موظف من جنسيات عديدة، بالمقابلة لحوالى خمسين فى عهد سعيد، وسبعة فى عهد عباس، وأربعة فى عهد محمد على. كما غلب الطابع الفرنسى على أسلوب الإدارة ؛ فأصبحت اللغة الفرنسية هى السائدة، وتسمت الوظائف والإدارات بأسماء أوروبية (Controleur Général – Secrètaire – Inspecteur – Chef de cabinet – Rédacteur — Délegué – Commis – Géométré – Surveillant – Calculateur — Dessinateur — Chef de brigade ...إلخ)

ويمكن القول إن الشكل العام لجهاز إدارى على النمط الأوروبى كان قد بدأ يتبلور فى عصر إسماعيل، فالمؤسسات التعليمية، والعسكرية، والأمنية، والتشريعية اتخذت الشكل الذى يمكنها من أداء أدوارها فى مجتمع يتطور ويتشكل وفقا لمتطلبات الحياة العصرية.

لم يستطع الإنجليز إدخال أى تعديلات فى الإدارة المصرية فى السنوات الست الأولى من الاحتلال بسبب الأحوال الاقتصادية المتردية من ناحية، وتركيز السلطات البريطانية جهدها فى محاولة إخراج البلاد من أزمتها المالية من ناحية أخرى، وهو ما تحقق فى 1888 تقريباً. وخلال الفترة 1888 ـ 1894 ركز البريطانيون على إدخال الإصلاحات فى مرفقى الأشغال العامة، والقضاء. فى الأشغال العامة لجأ البريطانيون إلى الخبرة الهندية وجلبوا عدداً كبيرا من مهندسى الرى الإنجليز الذين تدربوا فى الهند وأدخلوا نظاما للرى تحت الإشراف المباشر لهذا النفر من المهندسين، بهدف تحسين الزراعة من خلال توفير أكبر قدر ممكن من المياه اللازمة، وفى مجال القضاء فقد حرص البريطانيون على استبعاد النظم القضائية الفرنسية.

ولقد أدت أزمة الإنجليز مع الخديوى الجديد (عباس الثانى 1892 – 1914) إلى إدخال الحياة الإدارية فى مصر منعطفاً جديداً ، وذلك بإغراق هذه الإدارة بسيل من الموظفين الإنجليز، مع تركيز أعدادهم فى المؤسستين القضائية والأمنية. ولقد أثبت اللورد ملنر (Milner) فى تقريره الشهرى عام 1920 أن المصريين شغلوا أقل من ربع المناصب العليا فى البيروقراطية الحكومية. وأثبت التقرير أيضا أن الوظائف المصرية زادت من 45 إلى 51٪ منذ عام 1905 بينما انخفضت فى الوظائف العليا من 28 إلى 23٪، وأن نسبة الموظفين الإنجليز فى هذه الوظائف قد زادت من 42 إلى 59٪.

تبعاً لذلك فإن مؤسسات معينة فى مصر أصبحت خاضعة للنفوذ البريطانى مباشرة، منها المؤسسة العسكرية التى كانت قيادتها العليا وقادة وحداتها المقاتلة وأفرعها المعاونة إنجليزية تماماً.

وخضعت المؤسسة الأمنية لعدة مراحل من السيطرة الإنجليزية ؛ بدأت منذ 1882 بقيادة مباشرة على مستوى المدن والأقاليم، ثم تحولت فى 1894 إلى نوع من الاشراف المركزى بعد تطبيق نظام (المستشارية) الذى يتبعه نظام تفتيشى من جانب مفتشين إنجليز على الأقاليم، مع استمرار القيادة المباشرة للإنجليز على جهاز الأمن فى المدن مع وجود عناصر أجنبية تتولى القيادة الوسطى وعناصر أجنبية أخرى تتولى العمل الأمنى فى مناطق التجمع السكنى الأوروبى.

ومع قيام الحرب العظمى كانت السيطرة البريطانية قد أسست وضعاً سيادياً فى كل وزارة وإدارة فى مصر باستثناء تلك التى تتصل بالحياة الدينية فى البلاد ؛ كإدارة الأوقاف، والجامعة الأزهرية. فسيطر على نظارات المالية، الأشغال، الداخلية، المعارف، والصحة العمومية مفتشون إنجليز، وفى بعض الحالات مساعدو مفتشون (sub-Inspector) لمراقبة الشئون المدنية فى البلاد.

ولقد كان ما أثمره الوجود الإنجليزى فى المؤسسات المصرية مخالفا تماماً لكل الأهداف المعلنة للاحتلال، فقد أكد البريطانيون مراراً أن هدفهم فى مصر هو إعداد البلاد لحكم نفسها (To prepare the country to govern it self) كما أن اللورد كرومر (Cromer) كان قد أرسى مبدأه الشهير بأن عدد الأوروبيين العاملين فى المؤسسات المصرية يجب أن يكون محدوداً حتى يمكن أن يحصل المصريون على التدريب الحكومى، لكن هذا الفكر تعرض لتعديل تدريجى توازى مع دوام الاحتلال.

والواقع أن الموظفين الإنجليز فى المؤسسات المصرية – رغم عدم إنكارهم وعود الجلاء النهائى عن مصر – كانوا مع هذا يعتقدون أن هذا الموعد بعيد للغاية. بل إن كرومر نفسه فى كتابه الشهير"Modern Egypt" وبعض مقالات أخرى كتبها بعد تركه مصر فى عام 1907، أعلنها واضحة بأنه لم يتوقع استقلالاً مصرياً لسنوات عديدة وكثيرة. وعلى ذلك، فقد كان هناك ضغط قليل على الإدارة البريطانية لتعطى خبرة إدارية للموظفين المصريين.

بل إنه حتى مع تضاؤل الضغط من أجل إعداد مصر لاستقلال حال، فإن احتياجات إدارية جديدة كانت قد ظهرت كمبررات لاستمرار الاحتلال، وأعنى بها "الإصلاحات" (Reform Programs). ذلك أنه مع تحقق السيولة المالية Financial Solvency، أصبحت الحكومة فى وضع يسمح باتخاذ خطوات جديدة نحو برامج الإصلاح فى مجالات المشروعات الهيدروليكية، الزراعة، الصحة، وغيرها. وسرعان ماضغط الموظفون البريطانيون العاملون فى المؤسسات المصرية للحصول على عناصر أوروبية إضافية لإنجاز هذه البرامج، ولعل ما كتبه كرومر فى هذا المقام يغنى عن الشرح، قال :

"عندما وصل مد tide الانتعاش والازدهار إلى أقصاه، بدأت المطالبات من كل الجهات لتعيين مسئولين حائزين لمعرفة تكنولوجية من كل الأنواع. كانت هناك حاجة لمحامين أوروبيين للتعامل مع المسائل القانونية العديدة التى ظهرت، والتى كانت الحاجة إلى معرفة بالأوروبيين وقوانينهم لاغنى عنها. كانت هناك حاجة إلى مهندسين هيدروليكيين للتعامل مع مشاكل الرى، أطباء لتشغيل المستشفيات والحالة الصحية للبلاد. سقطت كل هذه المطالب على بلد غير جاهزة إطلاقاً لمقابلتها." ونظراً لأن المؤسسة التعليمية المصرية كانت وفق النظام التعليمى غير قادرة على تخريج رجال قادرين على إدارة بعض من هذه الوظائف الإدارية والعلمية المعقدة، فقد كان من الصعب الحصول على مصريين حائزين على التدريب التكنولوجى المطلوب.

امتلأت الأقسام التكنيكية فى وزارة الأشغال، إدارات الزراعة، والصحة العمومية كلها تقريباً بموظفين إنجليز وأوروبيين على المستويين العالى والتكنيكى. وفوق هذا فقد احتفظ البريطانيون بالوظائف التنفيذية العليا لرجالهم، مدعين أن المصريين لم يحوزوا المهارات الإدارية المطلوبة بعد.

ويحق للمرء أن يتساءل عن نوع التدريب الذى تلقاه المصريون فى مؤسساتهم التعليمية أو العسكرية أو الأمنية أو القضائية أو الصحية إذا كان من يدربونهم يمارسون نوعاً من العمل الوظيفى المقصور عليهم فقط (British exclusiveness) إلى جانب نوع من الغطرسة وشعور بالتفوق العنصرى (Racial superiority).

لم يحقق الاستقلال الجزئى الذى وفره تصريح 28فبراير1922 أى نوع من الاستقلال للمؤسسات المصرية الواقعة تحت السيطرة البريطانية، فقد بقيت كما هى دون تغيير، وظل الموظفون البريطانيون يمارسون ذات المهام فى المؤسسات العسكرية، والأمنية، والقضائية، والتعليمية، والصحية وغيرها. فقط فإن نوعاً من التغيير فى المسميات أصاب شكل أو وصف وجودهم دون أن يصاحبه تغيير ما فى الواقع الفعلى للنفوذ.

الجيش ظل خاضعاً للسردار البريطانى وضباطه، البوليس ظل حكمداريو المدن فيه من الإنجليز، ومن منا ينسى اللواء توماس وينتوودث رسل باشا (Thomas W. Russel) الذى ظل يهيمن على جهاز الأمن فى العاصمة من 1917 وحتى عام 1946 دون تغيير ولو للحظة واحدة. السردارية فى الجيش ظلت قابعة فى مكان السيطرة حتى قتل صاحبها لى ستاك (Lee

Stack) فى 1924/11/29 على يد العناصر الوطنية. ولم يؤد هذا إلى تغيير فى السيطرة البريطانية على الجيش بل ترتب عليه مجرد تغيير فى مسمى الوظيفة الذى أصبح "المفتش العام للجنود" بدلاً من "السردار"، بل إن بريطانيا عاقبت مصر لمصرع السردار بالمطالبة بإعادة النظر فى مسألة الاستغناء عن الموظفين البريطانيين التى قررها القانون 28 لسنة 1923 الصادر بعد استقلال 28فبراير1922، وفرضت على مصر ماسمى بالـModus Vivendi وهو مصطلح لاتينى يعنى "طريقة أو أسلوب للمعيشة معاً ؛ أو منهج عملى للاستمرار برغم الصعوبات."

وبمقتضى هذا المبدأ، تدفقت أعداد هائلة من الموظفين البريطانيين على المؤسسات المصرية بأنواعها دون تمييز، يتقاضون رواتب تنوء بأعبائها الخزينة التى دفعت فى عام 1923 ستة ملايين من الجنيهات كتعويض لهؤلاء الذين أنهيت خدمتهم بمقتضى القانون 28 لسنة 1923، وفوق هذا فإن الحكومات المصرية خلال الفترة الليبرالية (1924 ـ 1952) استبقت هؤلاء بعقود مؤقتة، ولكنها كانت تجدد تلقائيا عند انتهائها.

يعنينا من هذه التجربة مردودها .... هل أفادت المؤسسات المصرية المختلفة من وجود بريطانى مكثف تجاوز النصف قرن، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة فى هذه المؤسسات إلا وشغلها؟

الإجابة بالنفى، ودليلنا هو ما حدث للمؤسسة العسكرية بعد أن تركها مستشاروها البريطانيون عام 1947بعد أربعة وستين عاما من القيادة والسيطرة والإشراف المباشر والغير مباشر (كان الإشراف غير المباشر بعد معاهدة 1936)، إن ما حدث هو أنه فى أول تجربة فعلية لتلك المؤسسة فى ميدان اختصاصها الحقيقى (الحرب)، فشلت فشلاً ذريعا، وانتهت الحرب العربية الإسرائيلية (1948 ـ 1949) بانسحاب مصرى سريع إلى الحدود المصرية، يتعقبه جيش من الهواة amateurs الذين استطاعوا حجز ربعه فىحصار "الفالوجا" الشهير.

وعلى مستوى الجهاز الأمنى، فقد تركه الإنجليز فى يد مجموعة من الضباط المصريين الذين لم يدربوا على شيء سوى الولاء لمدربيهم، فوالوهم بالتقارير والمعلومات عن أحوال البلاد بعد تركهم المؤسسة الأمنية، وكانت فضيحة مدوية عندما كشف هذا التورط فى محاكمات الثورة بعد يوليو 1952. كما أن الفراغ الفنى الذى وقع فيه الجهاز الأمنى بعد خروج الإنجليز منه (1946) أفرز الى جانب أسباب أخرى بالطبع سلسلة من الحوادث الإجرامية شملت رجال القضاء، وقادة مصريين لجهاز الأمن، بل وفوق هذا، رأس جهاز الأمن نفسه (رئيس الوزراء ووزير الداخلية 1948).

وعلى مستوى المؤسسة التعليمية، فقد تخبطت البلاد بين أكثر من مدرسة وأكثر من أسلوب، ولم يعرف المصريون بعد توليهم إدارة هذه المؤسسة الوجهة الصحيحة للتعليم، وخير شاهد على ذلك ما نراه حتى الآن من تجارب تعليمية قد يصيب بعضها وقد يخطئ البعض الآخر.

ولا حاجة بالباحث للحديث عن الأساليب الإدارية التى تتبعها المؤسسات المصرية المختلفة فى مجال الخدمات وغيرها، مما لا هم للناس سوى التندر به حتى الوقت الحالى، الأمر الذى دفع الحكومات المتعاقبة إلى الإعلان عن "ثورة إدارية" أكثر من مرة دون جدوى.

نخلص من هذا كله إلى أن "المدارس" المتعددة التى خضعت لها المؤسسات فى مصر لم تستطع أن توفر ذلك النوع من "المؤسسات" الذى ينبهر به المصريون عندما يرتحلون إلى الغرب، فيعودون مشدوهين من البساطة وعدم التعقيد والسرعة وتقديم الخدمات بكل سهولة ويسر، وعلى ألسنتهم ذلك السؤال الأبدى "لماذا نحن لسنا كذلك؟" غير مدركين أن الإجابة تكمن فى تاريخ هذه المؤسسات.

ورث النظام الجديد فى يوليو 1952 هذه التركة المثقلة من التخلف والتشتت المؤسسى فى مختلف مرافق الدولة، ونظراً للظروف السياسية الداخلية والخارجية التى اكتنفت هذا النظام على مدى سنوات طويلة، فإن المؤسسات تعرضت لمشكلتين كبيرتين، فأما الأولى فقد ارتبطت بالسياسة الخارجية والزج بالبلاد فى سلسلة من الحروب الإقليمية، والمغامرات العسكرية التى جعلت الأولوية فى مجال الإصلاح عند النظام الجديد، للإنفاق العسكرى بأشكاله كافة، وهو ما أدى إلى تزايد مشاكل كل المؤسسات غير العسكرية من حيث الأداء الوظيفى أو التركيب الهيكلى.

ويرتبط بالسياسة الداخلية للنظام ما طبقه فى مجال إدارة هذه المؤسسات من **مبدأ** يماثل المبدأ الذى طبقه "محمد على" فى مجال إصلاحاته الادارية، وأعنى به تقديم "**أهل الحظوة**" على "**أهل الخبرة**" – وهو ما كان له أسوأ الأثر على المؤسسات فى مصر فى كلتا الحالتين رغم بعد الشقة بينهما. فقد امتلأت المؤسسات المدنية فيما بعد يوليو1952 بالعسكريين الذين أريد تكريمهم فى بعض الحالات، أو التخلص منهم فى حالات أخرى، وترك لهم إدارة مؤسساتهم وفق أساليب عسكرية أو شخصية دون مساءلة، مع إعطائهم سلطات استثنائية فى الثواب والعقاب، شلت عقول العاملين بهذه المؤسسات وحرمت عليهم الكلام أو النقاش أو الاعتراض، ومن لا يتكلم لا يبدع. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت "المؤسسات" فى مصر أشبه بأجهزة معطلة تحشد فيها القوى البشرية من كل تخصص دون أن يفرز هذا أى ناتج إيجابى.

ولخضوع هذه المؤسسات لفترات طويلة لنوع من الإدارة العسكرية، فقد أصبحت "سرية المعلومات" التى تتصل "بالمبادئ العشرة للحرب" عند كلاوزفيتز (Clausewitz)، أحد المبادئ التى تحكم سير العمل فى هذه المؤسسات المعسكرة (Militarized)، وبالتالى فقد امتنع على الكثيرين الحصول على أى معلومات عن هذه المؤسسات حتى ولو كانت هذه المؤسسات معنية بالشئون الصحية أو حتى الصحة البيطرية.

ورويداً رويدا سيطرت "نظرية الأمن" على دولاب العمل فى أغلب المؤسسات، وأصبحنا نجد منصباً لما يسمى "بوكيل الوزارة لشئون الأمن". فى مؤسسات الاتصالات، الصحة، الخارجية، الإعلام، بل والثقافة، ناهيك عن المؤسسات الأمنية المتخصصة، وكذلك العسكرية.

ومالبثت "نظرية الأمن" أن امتدت إلى وثائق هذه المؤسسات المحفوظة في دور الحفظ، فأصبح هناك مايسمى "بالحظر Restriction" على مايباح الاطلاع عليه من أوراق المؤسسات فى أماكن الحفظ الرسمية، وضرورة الحصول على "تصريح للاطلاع" على قدر معين من هذه الأوراق، معيار الإباحة فيه هو بعد الشقة الزمنية للوثيقة عن يوليو 1952.

بكلمات أخرى فقد أصبح محظوراً الإطلاع على أى وثائق تتعلق بالمؤسسات العسكرية، والأمنية، والسياسية، ومؤسسة الرئاسة، مع ضرورة الحصول على موافقة "مؤسسات الأمن" على الاطلاع على أوراق مؤسسات الدولة الأخرى.

ولقد ترتب على هذه السياسة الأمنية أن أصبح البحث فى تاريخ "المؤسسات" فى مصر أمراً مستحيلاً، أو تكتنفه الصعوبات على الأقل. كما ترتب على ذلك صعوبة التأريخ لقضايا لها من الأهمية فى مجال التاريخ القدر الكبير. فعلى سبيل المثال يكاد أن يكون من المستحيل الكتابة عن الإنفاق العسكرى فى مصر، التطور العسكرى فى المؤسسة العسكرية، تطور التعليم العسكرى، تاريخ الأجهزة الأمنية، تطور عمل وأساليب أجهزة الأمن السياسى، السير الذاتية للمشتغلين بالعمل العسكرى أو الأمن، الجرائم السياسية على المستوى الأمنى الداخلى أو الخارجى، قضايا التجسس والتخابر، السجون العسكرية وتاريخها، مؤسسة الرئاسة وأوجه الإنفاق فيها، القضايا السياسية أو الوظيفية أو الجنائية التى لها مساس بالصفوة السياسية فى البلاد، وغير ذلك الكثير والكثير.

ووجه الخطورة فى ذلك الاتجاه هو احتمال أن يتوقف البحث التاريخى فى مجال "المؤسسات" فى مصر. والحق أن هناك إحجاما واضحا من جانب الباحثين فى مصر عن التصدى لهذا النوع من الدراسات، مفضلين ركوب قارب "التاريخ السياسى" الآمن، وخاصة فى الفترة الليبرالية، بدلاً من التعرض لمساءلات أمنية لا يحمد عقباها.

والذى يبدو واضحاً فى الوقت الراهن هو انصراف معظم الباحثين إلى الكتابة عن السير الذاتية (Biographies) للشخصيات العامة ودورها فى السياسة المصرية، العلاقات المصرية الخارجية فى النصف الأول من القرن العشرين، تاريخ القرن التاسع عشر، التاريخ العثمانى، ...إلخ. ويلاحظ على هذه الدراسات أن أغلبها يبعد زمنيا عن الفترة التى تبدأ بعد يوليو 1952، وهو ما يؤكد تأثير الطابع الأمنى المستريب فى اتجاهات الكتابة التاريخية.

كما يلاحظ أن العدد القليل الذى حاول طرق موضوع "المؤسسات" فى مصر، اعتمد قدر الإمكان على المحفوظ تاريخيا فى دور الحفظ الأجنبية مثل "دار الوثائق العامة" (P.R.O.) فى إنجلترا، أو "دار الوثائق القومية" (National Archives) فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو مكتبة الكونجرس وغيرها.

ومن المستغرب أن يجد الباحث أن أغلب قرارات الحظر المفروضة على الوثائق فى المؤسسات المصرية لا تستند إلى "قانون" أو "لائحة" أو حتى "قرار وزارى"، ولكنها قد تستند فى بعض الأحيان إلى مكالمة هاتفية من مسئول فى إحدى "المؤسسات الأمنية" أو "العسكرية" يطلب فيها من المسئول فى دار الحفظ المعنية حجب وثائق معينة عن الباحثين، على أن

الأكثر مدعاة للتعجب هو احتفاظ مسسئول دار الحفظ بذلك "الأمر الهاتفى" لديه واستخدامه لسنوات طويلة قد يكون "صاحب القرار" قد أحيل إلى التقاعد خلالها دون أن يدرى مسئول دار الحفظ عن ذلك شيئاً، وهو نوع من البيروقراطية المعوقة بالطبع، والتى هى إحدى آفات المؤسسة البيروقراطية فى مصر.

بل إن **الوطنية** قد تأخذ مسئول دار الحفظ فى بعض الأحيان إلى التبرع بالاتصال بأجهزة الأمن طالباً الرأى فى أمر اطلاع الباحثين على وثائق مؤسسة معينة فى فترة معينة، خشية ان يكون فى ذلك من وجهه نظره مساس "**بأمن الدولة**". ولما كان مصطلح "أمن الدولة" مطاطا كما هو معروف، فإن الأمر ينتهى بموافقة أجهزة الأمن على حظر الاطلاع.

إن الحاجة ماسة إلى رفع قوانين الحظر والاطلاع على الوثائق التى تخدم احتياجات البلاد من الناحية الأمنية من ناحية، وتحقق الفائدة المرجوة من دراسة تاريخ المؤسسات من ناحية أخرى.

فالاستمرار فى تطبيق الأسس الوظيفية الأمنية على حرية البحث العلمى، قد يترتب عليه ضياع تاريخ المؤسسات فى مصر.

تعقيب على ورقة :

كتابة تاريخ المؤسسات المصرية

د. يونـــــان لبيـــب رزق

سأحاول أن أقدم رؤية أخرى لتاريخ المؤسسات المصرية، فى جانب منها سيتفق مع ما جاء فى ورقة الدكتور بكر وفى جانب آخر يختلف معه.

ربما أغفل الدكتور بكر أن يقدم تعريفاً للمؤسسات على أساس أننا جميعا نعرف التعريف، ولكن فى رأيى أن هذه القضية تستحق المناقشة. لأن التعريف فى غاية الأهمية ، حيث أننا أحياناً نستعير تعريفات الآخرين ونعتقد أنها تنطبق على الواقع المصرى.

فالتعريف الذى أتى به الدكتور بكر تعريف موسوعى، أتى به من الموسوعات العالمية. وأنا أزعم أن فكرة المؤسسة فى مصر تختلف عن هذا التعريف. فالغرب كان لديه قاعدة أساسية لبناء المؤسسات. فكرة الترابط موجودة، فكرة فريق العمل موجودة. وبالتالى نحن بحاجة إلى تعريف المؤسسة فى مصر يختلف عن تعريف فكرة المؤسسة الموسوعى. لأنه ينبغى مراعاة الخصوصية التى يتسم بها التعريف مصر بلد زراعي. نهر النيل مستمر. إذن فكرة الاستقرار والاستمرار التى تصنع المؤسسة موجودة. من الممكن تغييب المؤسسة فى بلد جبلى، أو رعوى. ولكن فى مصر القاعدة أن يكون هناك مؤسسة.

والدكتور بكر يرى أن تاريخ المؤسسة فى مصر يعود إلى قانون نامه مصر فى عهد السلطان سليمان القانونى، لا، دراسة تاريخ المماليك تؤكد أن المؤسسات فى عصر سلاطين المماليك كانت أقوى من العصر العثمانى. والسبب بسيط، فى العصر المملوكى كانت السلطة مركزية، إنما فى العصر العثمانى مصر مجرد ولاية عثمانية. فى العصر الحديث وجدت مؤسسات مستمرة منذ فترات سابقة مثل مؤسسة الأوقاف وأنا أتكلم وأنظر إلى الدكتور عفيفى لأنه درس الأوقاف.

إن النظرة المخالفة التى أقدمها، أو الجديد على الجديد الذى قدمه الدكتور بكر، أننا ننسى المؤسسات الشعبية رغم أنها الأقوى والأكثر بقاء، وتبحث عن المؤسسات الرسمية التى صنعها الحكام.

من ناحية أخرى إن فكرة المؤسسة كانت واضحة عند محمد على، ولكن هناك اختلافا بين المؤسسات فى عهد محمد على، وعهد إسماعيل. فبينما كانت المؤسسات فى عهد محمد على مؤسسات إدارية بالأساس، فى عهد إسماعيل بدأت المؤسسات الشعبية أو ما نطلق عليه

الآن ويشكل موضة "المؤسسات غير الحكومية"، مثل الجمعيات الخيرية، والمدارس الأهلية. فبينما كانت المبادرة فى عهد محمد على فى أيدى الحكومة، انتقلت المبادرة فى عهد إسماعيل إلى أيدى الناس. وهو ما ظهر فى أروع صورة عندما أسس جمهرة من المصريين الجامعة الأهلية. هذا هو التحول الجوهرى ــ فى رأيى ــ الذى حدث فى تاريخ المؤسسات، من المؤسسات، يقيمها الحكام إلى مؤسسات يقيمها أبناء الشعب. هذه المؤسسات التى يقيمها أفراد، تعبر عن فكرة، تعبر عن حاجة، واستمراريتها ـ فى رأيى ـ له الأهمية الكبرى عن استمرار المؤسسات الحكومية.

لدينا أيضاً مشكلة خطيرة فى تاريخ المؤسسات، أطلقت أنا عليها حرب "الخراطيش" بمعنى أن كل فرعون يأتى يشيل الخرطوشة عن المؤسسة، ويضع خرطوشة جديدة ويقول أنا اللى بانيها. وهذا عيب من عيوب المؤسسات والإدارة المصرية، ويضعف من تراكم الخبرة.

آخر ملاحظة حتى لا أطيل تتعلق بمسألة إدانة يوليو على أساس أنها أثرت تأثيرا كبيرا فى المؤسسات. أنا أوافق الدكتور عبد الوهاب فى جانب منها وهو اصطباغ الإدارة المصرية بالطابع العسكرى. ولكن لا يعنى ذلك أن المؤسسات فى مصر قد مثلت أهل الحظوة وأهل الخبرة. أنا أظن أن هذا كان موجودا طيلة العصور التاريخية فى مصر. فى البداية الأرستقراطية التركية، ثم أبناء الأعيان.

هذه مجرد مراجعات على قراءة ورقة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر وشكرا.

نقد فى كتابة تاريخ مصر المعاصر

أمـــيرة ســـنبل

أود أن أطرح بعض المشكلات الأساسية حول الطريقة التى يتم بها تناول تاريخ مصر، ولعل أفضل وسيلة لتلخيص هذا النقد هى القول بأن تاريخ مصر الحديث، شأنه شأن تاريخ غيرها من دول الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية (وذلك على الأقل حتى أمد قريب) قد حور وقدم من زاوية ارتباطه بتاريخ الغرب. وبينما يبدو هذا المدخل طبيعيا من قبل المؤرخين الغربيين فى أوائل هذا القرن، فإنه لأمر يثير الدهشة أن يسلك هذا المسلك المؤرخون المصريون أيضاً، ولذا لا تنطبق ملاحظاتى هنا على التاريخ الذى كتب فى أوروبا وفى أمريكا على وجه الخصوص بل تندرج بالأخص على ما يزال يكتب فى مصر من وجهه نظر غربية.

1 ـ يتخذ من القرن التاسع عشر بداية للتاريخ الحديث ويعد كل ما سبق ذلك لا قيمة له:

هذه هى المشكلة الأولى إذ أن الفترة العثمانية تعتبر من هذا المنطلق شبيهة بالجاهلية إلى حد ما، إذ يدخلها متخصصو العصر الحديث كجزء من العصر المملوكى، ويصبح الهدف الوحيد من دراسة هذه الحقبة هو التخلص منها كمرحلة سادتها الفوضى ولم تقدم شيئا مفيدا للعصر الحديث، وفى هذه الحالة نحن نقتدى ببعض المؤرخين مثل : دافيد أيالون، برنارد لويس وحتى أيضاً ألبرت حورانى فى أوائل أيامه. كما أننا نقبل أفكار الشيخ محمد عبده بأن باب الاجتهاد قد قفل فى القرن العاشر ولا يوجد شيء ذو قيمة كتب منذ ذلك الحين وحتى الآن.

يجب أن أقف لأشير إلى أن هؤلاء المتخصصين فى الحقبة العثمانية تواجههم نفس المشكلة، حيث إنهم كانوا مهتمين بفترتهم كفترة مغلقة لا علاقة لها بما جاء بعدها، وكفترة معزولة ودخيلة / غربية أى "أفضل من العصر الحديث". أما الذين يكتبون من خلال النموذج الإسلامى ؛ فهم يعتبرون أن الفترة العثمانية أفضل لأن الحكم فيها كان وفق ما يصرون على تسميته بالنظام الإسلامى وبالتالى يعتبرون هذا دليلا على أن "الإسلام هو الحل".

ومرة أخرى تحتاج هذه النقطة إلى نقد من قبل دارسى العصر الحديث ولاسيما أولئك الذين استرجعوا الفترة العثمانية، حيث إن المسألة برمتها تعرض من منظور أيديولوجى وليس

من خلال السياق التاريخى للأحداث الذى ينبغى علـى المؤرخ الصـادق والأمين تجاه مهنته الاقتصار عليه.

ومع ذلك فنحن نتحدث اليوم عن الدولة الحديثة وهذا هو ما سوف أركز عليه.

ـ استمرارية التـاريخ قد قضـى عليها، وأنا أود أن أتوقف لحظة عند هذه النقطة. نصور الأمور وكأن مصر عاشت نهضتها بمجيء الحملة الفرنسية، أو فى عهد محمد علـى، أو كما هو شائع بين المؤرخين الأمريكيين والبريطانيين مع بداية الاحتلال البريطـانى لمصر فوضعت البلاد على طريق الحداثة الحقيقية. وبدلاً من أن يطرق السؤال حول ما هو تاريخ مصر خلال فترة زمنية محددة، أصبح التساؤل المطروح هو متى بدأت عملية الحداثة، وكـأن هذا هو الأمر الوحيد المهم فى التاريخ الذى نكتبه. وأنا أسميه "البحث عن نقطة بداية". فبعض المؤرخين حددوا هذه النقطة فى القرن الثامن عشر، ورأيناه شيئا عظيما. المهم أن مؤرخى تاريخ مصر الحديث كان شاغلهم الأول هو تحديد بداية العصر الحديث وتحديد بداية الدولة القومية، وبداية ظهور الرأسمالية، ومتى نشأت الطبقة البرجوازية فى مصر، من الواضح إذن أن الاهتمام هنا أيديولوجى أكثر منه تاريخيا.

ـ من الناحية العملية، إن كنا لم نفهم المـاضى فكيف يمكننا فهم الحاضر والتغيرات التى طرأت على القوانين والمؤسسات ؟ هل يرجع السبب فى هذه التغيرات إلى المجتمع "التقليدى" الذى تنتقد الدولة الحديثة كل ما به من سيئات، أم إن هذه التغيرات هى حقاً من فعل الدولة الحديثة والسياق التاريخى ؟ وهذا هو ما أنتقده شخصياً فى صورة النظام المتسلط الذى نطلق عليه الدولة الحديثة.

إن الدولة هى عبارة عن بنية أنشأتها وتستفيد منها النخبة المسيطرة مستخدمة خطاب الحداثة كأساس تبنى عليه سلطتها. وكجزء من هذا الخطاب اعتبر كل من الوضعية والتحديث والقومية والإيمان بالتقدم صيغا بلاغية تدل على الولاء الذى توطدت عليه الطبقات المتوسطة الصاعدة وطبقة جديدة من المفكرين الحدثيين التابعين للسلطة. وقد أضيفت إلى القوانين المصرية بعض مفاهيم حقوق الإنسان آخذه فى الاعتبار الرأسمالية والفردية وغيرهما من المزايا التى تستفيد منها النخبة الجديدة. وكلها أنظمة أبوية مأخوذة عن نظام الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر، وكيف أن تكون أبوية، ولعل أكثر القوانين "أبوية" فى العالم الحديث هو القانون الفرنسى الذى يحمل اسم نابليون، والذى وضع على النماذج البيزنطية المعروفة ببنيتها الأبوية هى الأخرى.

لقد طبق الكود نابليون فى مصر مع افتراض أنه لن يمس العلاقات الشخصية أو ما أطلق عليه قانون الأحوال الشخصية، وهى تسميه لم تكن معروفة فى مصر حتى وردت لها من إيطاليا.

وفى أواخر القرن التاسع عشر سميت هذه المحاكم بالمحاكم الشرعية على أساس أن الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق والوصاية والميراث كلها مبنية على القوانين التقليدية الموجودة قبل القرن التاسع عشر، وبالتالى فإن أى نزاع له علاقة بمسألة العائلة يرجع سببه

إما إلى الإسلام وأما إلى المجتمع التقليدى، وكل ما تدخله الدولة يعتبر إيجابيا وفى صالح تحسين أوضاع المرأة، ولم يكن هذا صحيحاً بطبيعة الحال.

ـ منذ حوالى عامين اشتركت أنا ود. نيللى حنا ود. محمد عفيفى فى ندوة عقدت فى مدينة أكس أن بروفانس Aix en Provence ، وكانت هذه الندوة حول الظروف السائدة قبل وبعد الإصلاحات القانونية التى تمت فى القرن التاسع عشر. وقد أكدت الأوراق التى تقدمنا بها بوضوح أن المرأة كانت تتمتع فى العصر العثمانى بقدر من الحرية أكبر مما تتمتع به فى العصر الحديث. وكان تركيزنا على وجه الخصوص على موضوع عقد الزواج وأوضحنا بالتفصيل كيف كان هذا العقد يعطى المرأة حق الطلاق وكيف حرمت بعد ذلك من هذا الحق. وبعد ذلك قمت بنشر كتاب عن المرأة والطلاق فى التاريخ الإسلامى، وقد توصل جميع المتخصصين فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية أيا كانت الجهة التى يعملون بها، ومنهم د. عبد الرحيم ود. نيللى حنا وأنا شخصيا، توصل الجميع إلى نتيجة واحدة ألا وهى عدم وجود حالة واحدة سابقة للقرن التاسع عشر رفض فيها القاضى إعطاء المرأة حق الانفصال عن زوجها إما بالطلاق وإما بالخلع وهذا كان بعيدا كل البعد عن الشروط التى وضعت بعد الإصلاحات القانونية.

أخذت نيللى حنا أوراقنا وأعطتها لطلبتها فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإذ بإحدى الطالبات تعطى الأوراق بدورها لأمها التى تصادف عملها فى إطار إحدى اللجان الحكومية النسائية، وإذ بنا نسمع فجأة عن "عقد زواج جديد" والتركيز هنا على كلمة "جديد"، فبالإضافة إلى انزعاجنا قليلاً بسبب نسب هذا العمل لغيرنا، فالسبب الأكبر لانزعاجنا هو التركيز على وصف هذا العقد "بجديد"، وهذا يعنى أن الجانب التاريخى لهذا البحث ، وهو أكثر ما يفيدنا فيه، لم يحظ بأى أهمية، وإذا كان النظام الذى منح المرأة حق الانفصال عن زوجها ظل صالحاً لمدة خمسة قرون، فما الذى يجعله غير صالح الآن ؟

إننى على يقين من أن المرأة التى أرادت استغلال الفرصة وطرح هذا الموضوع قبل أوانه، لو كانت هذه المرأة كلفت خاطرها على الأقل بالرجوع إلى الجذور التاريخية لهذه المسألة واستخدمتها لإقناع المجتمع التقليدى "بمن يضمه من شيوخ ورجال" بأن كل ما فى الأمر هو إعطاء المرأة حقا كان قد سلب منها، لكننا قد توصلنا الآن إلى حل هذه المسألة بنجاح وذلك بأسلوب أفضل وأصح.

هذا ما أعنيه بوجود تطبيقات عملية ناجحة عن هذا النوع من الاقترابات فى دراسة تاريخ مصر حيث يرجع عدم صلاحية الأمور إلى ما قبل نشأة الدولة القومية.

2 ـ نموذج التحديث :

ترتب على النقطة الأولى التى أثرتها قبول عام إجماعى لنموذج التحديث وتطبيقه فى معظم الكتابات التاريخية عن مصر، وطبقا لهذا النموذج لم يحدث أى تغيير حتى مجىء الغرب، وإن تأثير الغرب وما يتغير ومالا يتغير ولماذا لا تستطيع مصر اللحاق بالغرب ؟

كلها أسئلة أساسية لهذا النموذج، وطالما اتخذنا هذا المدخل "الاقتراب" فبقية الحجج فى محلها. أما السياق التاريخى للأحداث فلا أهمية له طالما نأخذ مشكلات اليوم ونعكسها على الماضى للتوصل لأسباب مشكلات اليوم.

وهنا يقع اللوم على جميع المفكرين سواء من اليمين أو من اليسار فالمؤرخون اليساريون يؤمنون بالفرضية الماركسية القائلة بان الحاضر هو من صنع الماضى وهم بذلك يهتمون بالجدلية وصراع الطبقات وإيجاد سبب لعدم حدوث ثورة ماركسية حتى الآن. ولذا فإنهم يخضعون تاريخ أى بلد يدرسونه للنموذج الماركسى ويحصرون التطور التاريخى فى تطور المادية ثم يجدون وسيلة ما لتفسير عدم حدوث الثورة.

أما مؤرخو اليمين فهم ينظرون للأمور من منطق التطور، ويقبلون مرة أخرى فكرة أن التقدم هو التطور على الطريقة الغربية، ويبحثون عن أسباب عدم تقدم مصر، وعدم وقوع معجزة برازيلية أو أية معجزة أكثر شعبية فى هذه اللحظة بالذات، ويبنون حججهم على كم من الإحصائيات، وكأن هذه الإحصائيات تعكس لنا صورة حقيقية للواقع.

وبالنسبة لكلتا هاتين المجموعتين يعتبر تعلم العربية غير ذى أهمية فهم يملكون على أى حال الإجابات كافة، وكما قال Morroc Berger منذ نحو العام :

"إن العرب يسهل فهمهم وما يمكنهم تقديمه للغرب ليس بكثير".

3 ـ الحاجة إلى منهج مختلف ومصطلحات نابعة من مصر :

وهنا أشير إلى أن هناك مناطق أخرى من العالم عندما دارت التساؤلات حول ما كتب عنها فى التاريخ، استخدمت ولجأت إلى مصطلحات وهياكل اجتماعية تناسب تاريخها وتفهمها شعوبها، أما نحن فلم نفعل هذا بعد ولا أستطيع أن أفهم السبب.

يبدو أن هناك جزءا من "التبعية" التى تحدثت عنها مسبقاً، يبدو أننا نتبع التيار. فإذا كان الاتجاه السائد نحو النموذج الماركسى، نسارع جميعاً لتطبيقه وكأن ماركس كان يعلم شيئا عن مصر أو حتى اهتم بذلك. أن نقبل التحليل الماركسى للتاريخ شىء، وأن نخضع تاريخنا فى إطار هذا التحليل فهذا شىء آخر. ونستطيع أن نقول نفس الشىء بالنسبة لقبول المناهج والمصطلحات الغربية. فأن يكون لنا نظرة عالمية ونؤمن بالتقدم المادى والعلمى، هذه نقرة، وأن نخضع التاريخ لإثبات ذلك فهذه نفرة أخرى.

نحن كمؤرخين نحتاج فعلاً أن يعتمد تفكيرنا بشكل أساسى على العنصر التاريخى وأن يكون المثال النموذجى الخاص نابعا من المجتمع الذى نحن بصدده. علينا حتماً أن نطلع على النظريات الاجتماعية ولكن لنرى فقط كيف استطاع الآخرون حل هذه المشكلة، ثم بعد ذلك نقدم النموذج الخاص بنا والذى يمكن من خلاله دراسة مصر وربما العالم العربى كله.

وأنا أقترح أن ينظم الـ CEDEJ مائدته المستديرة القادمة حول هذا الموضوع وأن يطلب من السادة الأفاضل المشاركين فى هذه الندوة ومن كل الحاضرين البدء فى دراسة هذه

المسألة حتى يمكن إقرار المصطلحات والمناهج التى تعطى صورة حقيقية لتاريخ مصر، أى كتابة تاريخها بدون تعتيم.

ربما يستطيع كل منا أن يكتب ورقة قصيرة حول هذا الموضوع ثم نتبادل هذه الأوراق ونأتى لمناقشتها. لا أدرى ولكننى أود بكل تأكيد أن تتبنى جهة ما هذا العمل.

لقد كتبت شيئاً فى هذا الموضوع ولكنه لم يعجب مطلقاً الدكتور رءوف عباس، وكذلك نزيه أيوبى لنفس السبب، إلا أن ما كتبت قد أثار فضول جلال أمين واهتمام فيفى مارسوا، وفى نيتى أن أطرح هذه الورقة للمناقشة والنقد من قبل كل من يهمه الأمر، وذلك كنقطة انطلاق، بيد أننى مقتنعة تماما أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام، والسبب بسيط للغاية، فأنا أحب التاريخ وكرست له حياتى، ومع ذلك أجد أن التاريخ قد أخضع للعلوم الأخرى مثل الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع وحاليا الانثروبولوجيا.

أن يكون هناك دراسات تتناول الفروع المختلفة أمر حسن ولكن التاريخ علم يتناول الأحداث فى تطورها، ولذا علينا الاهتمام بالوقائع والتفاصيل أكثر من المنهج المستخدم. فعلى سبيل المثال على أن أهتم بالبنية الاجتماعية أكثر من اهتمامى بوجود برجوازية أو برجوازية صغيرة وتوسيع معنى هذه الكلمة فى حالة عدم العثور على هذه الطبقات.

وهناك مثال آخر جيد، ألا وهو العلاقة بين الدولة والمجتمع، فكم من الأسماء اخترعت للتعبير عن الدولة حتى تتناسب والنموذج الذى وضعه فيبر Weber ، ونذكر من بينها كلمة "السلطنة" التى تدل على أن الحداثة والعقلانية من صفات الدول الغربية دون غيرها. ما الخطأ فى النظر إلى ما هو أبعد من الدولة ورؤية العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع ليس من المنظور الغربى ولكن كعلاقات اجتماعية أوسع نطاقا؟

لماذا نبحث عن صراع الطبقات بدلاً من البحث عن التوافق بينها، أو ربما حتى التوافق بين الأشخاص، وقد يكون هذا التوافق هو السبب الذى جعل مصر تواصل الحياة رغم الظروف الصعبة التى مرت بها عبر السنين؟

لماذا ننظر إلى الدولة كسلطة عظمى تستمد منطقها الخاص من وجودها ولا نترك جانبا المظلة المسماة بالدولة، فننظر من خلالها إلى مجموعات مختلفة تقاسمت السلطة، وندرس العلاقات التى ربطت بينها وكيف تكونت المجموعات المختلفة التى تشكل النخبة الحاكمة. فالواقع لماذا نتحدث دائماً عن الإكراه وليس عن التراضى وهما وجهان لعملة واحدة ؟

باختصار فإن نظرتى لما تسمونه "الدولة المصرية الحديثة" مختلفة حيث إننى لا أقسم تاريخ مصر إلى عصر الاستبداد تحت حكم الخديوى، وعصر الليبرالية تحت الحكم البريطانى، وعصر الاشتراكية فى عهد عبد الناصر، وعصر الانفتاح فى عهد السادات، بل إننى أرى أن هذا النوع من المسميات يدل على أننا نهتم بالتاريخ السياسى أكثر من غيره، فى حين أن هناك استمرارية واضحة بين كل هذه النظم. وعلى كل حال فهى كانت تشكل البناء القانونى السياسى الذى يناسب احتياجات النخبة المسيطرة الخاصة بكل من هذه الفترات،

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار كل هذه النظم بأنها ماركينتيليه، بمعنى أنها نجحت فى احتفاظ النخبة بالسيطرة على النشاط الاقتصادى وضمان أن يظل الجزء الأكبر من ثروة البلاد، أياً كان صورتها، فى أيدى هذه النخبة، أما الذين خارج هذه النخبة فيمكنهم الحصول على بعض الفتات، إما على هيئة معاشات حكومية وإما على هيئة فساد "عمولة أو رشوة" وكلها سبل مختلفة من التراضى واستمرار النظام.

وعندما ينعدم التوازن بين التراضى والإكراه تتشكل نخبة جديدة وتحدث الثورة، وتتمكن النخبة الجديدة من تحوير القوانين لصالحها.

وبذلك فإن الاقتصاد السياسى لهذه الفترة يعد خير تعبير عن أن التغيرات التى حدثت فى صور إنتاج ضئيلة للغاية رغم كل التعبيرات التى استخدمت لشرح الفترات المختلفة من تاريخ مصر، ورغم كل التغيرات الظاهرية التى مرت بها مصر، فإن هناك استمرارية تاريخية أكيدة.

وفى رأيى أن الثورة الحقيقية قد دفعت فى مجال مختلف تماماً، وأقصد بذلك، أن هذه الثورة رغم كونها بلا شك جزءا من التطور الاقتصادى الاجتماعى، وأنه بدون هذا التطور لما حدثت الثورة، فهى ثورة ثقافية ضد هذا النظام المغلق المرتبط بالدولة القومية، وبالتالى لم يكن موجوداً إبان الفترة العثمانية، وهذا هو الفرق الشاسع الذى بدأنا نراه مع ظهور حكم البكوات والمركزية فى مصر، فمن ذلك الحين نجد أن الدولة لم تتدخل مباشرة فى "صنع الثقافة". فالتحديث والوطنية والوحدة الإسلامية والقومية العربية وحتى "الجهاد" ...إلخ كانت فى وضع حسن لفترة من الفترات ولكنها لم تدم، وذلك باستثناء القومية التى هى أساس وجود الدولة القومية. المهم أن الدولة كانت دائماً تستخدم أفكاراً أجنبية دخيلة فى خطابها لتوحيد الشعب.

أما اليوم فالدولة لم تعد صانعه الثقافة السائدة حيث تأتى هذه الثقافة من القاعدة ولو بسبب العدد. كما أن هناك سببا آخر ألا وهو أن النخبة الحاكمة ذاتها أصلها من القاعدة، وهذا يحيط بنا من كل جهة : فى الأغانى والرقص.

وأنا من جانبى أعتقد أن هذا شىء رائع، إن مدننا تتحول حقاً إلى قرى ولكن هذا ليس إلا مرحلة انتقالية.

ثالثا : الاقتصـــاد والمجتمـــــع

تاريخ مصر الاقتصادي الحديث فى الجامعة المصرية

1970 ـ 1995

د. عــــاصم الدســــوقى

قبل سبعينات القرن العشرين لم يكن لدراسة التاريخ الاقتصادي مكانته اللائقة فى المرحلة الجامعية الأولى بأقسام التاريخ، إذ اقتصرت دراسة التاريخ على زوايا التاريخ السياسى وتطوراته سواء بالنسبة لتاريخ مصر أو أوروبا فى مختلف العصور. كما اقتصرت دراسة الاقتصاد على مشكلاته المعاصرة ونظرياته فى إطار فلسفة الاقتصاد الحر دون اهتمام بمتابعة التطور التاريخى لهذه النظريات. ويستثنى من هذا التعميم ما كتبه كل من الدكتور محمد فهمى لهيطه، والدكتور راشد البراوى، ثم الدكتور جمال الدين سعيد، وأخيراً الدكتور أحمد الحتة وجميعهم بكلية التجارة جامعة فؤاد الأول.

ففى عام 1937 نشر الدكتور لهيطة كتابه "تاريخ مصر الاقتصادي" وأعاد طبعه فى 1944. وفى عام 1945 نشر كتابه "تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي ـ مصر فى طريق التوجيه الكامل" وهو يتناول وقائع تاريخ مصر الاقتصادي من أيام الخديوى عباس حلمى الثانى. وفى عام 1945نشر الدكتور البراوى مع محمد حمزة عليش كتاب : "التطور الاقتصادي فى مصر فى العصر الحديث" ويعالج الموضوع حتى عام النشر. وفى 1946 نشر مع الدكتور أحمد نظمى عبد الحميد كتاب : "النظام الاشتراكى ـ عرض وتحليل ونقد". ويتضمن دراسات للرأسمالية والاشتراكية والتفسير المادى للتاريخ بالتطبيق على ثورة 1919 مع دراسة المسألة القومية والاستعمار والاشتراكية والديمقراطية. وفى عام 1951 نشر الدكتور جمال سعيد أول مؤلفاته بعنوان : "اقتصاديات مصر"، وفى عام 1955 نشر كتابه "التطور الاقتصادي فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير". أما الدكتور أحمد الحتة فقد نشر فى 1950 كتابه : "تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على"، و"تاريخ مصر الاقتصادي فى القرن التاسع عشر" فى عام 1958.

وهكذا بدا أن أهل الاقتصاد هم المختصون بالتاريخ الاقتصادي وليس المؤرخين. ولكن الملاحظ أن كتابات الاقتصاديين سالفة الذكر فيما عدا كتاب البراوى وأحمد نظمى تعد أكثر ميلاً لسرد الحقائق الاقتصادية من أن تكون دراسة فى التاريخ الاقتصادي نفسه الذى يعنى بتطور الظاهرة الاقتصادية والنظم الاقتصادية على مدى التاريخ.

ولاشك فى أن المناخ السياسى الذى كان قائما فى مصر قبل ثورة يوليو 1952وخلال الخمسينات كان مسئولاً إلى حد كبير عن عدم المزج بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ، والاكتفاء بدراسة كل زاوية منها على حده دون اكتشاف العلاقات الحتمية التى تربط بين زوايا هذا المثلث. ولكن ومنذ أواخر الخمسينات ومطلع الستينات حدث تحول فى المناخ السياسى القائم بانعطاف ثورة يوليو نحو الاشتراكية سياسياً واقتصادياً. وكانت الموجه آنذاك موجه التحرر من الاستعمار فى العالم الثالث، وتأسيس حركة عدم الانحياز والحياد الإيجابى، ودخلت الثورة المصرية بكل ثقلها فى معترك حركة التحرر الوطنى والاجتماعى بدعم الثورات الوطنية العربية، وبقرارات التأميم الكبرى فى 1961، وبإصدار ميثاق العمل الوطنى عام 1962 الذى اعتمد الاشتراكية منهجاً. وكان لهذا التيار الجديد أثره فى تبنى التفسير الاقتصادي للتاريخ وإشاعته بين دوائر المثقفين والكتاب.

ولم تكن الجامعة المصرية بعيدة عن هذا التحول، إذ كانت الساحة ملائمة لإعادة صياغة التفكير السياسى بين الطلاب على يد قلة قليلة من الأساتذة. وفى هذا الإطار بدأ تدريس الاشتراكية ببعض أقسام التاريخ وما ارتبط بها من تعقيل لدراسة التاريخ والبحث عن الأسباب المادية فى تطور حلقاته. وقد حمل عبء هذه المرحلة كل من الدكتور محمد أنيس بآداب القاهرة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بآداب عين شمس وذلك من خلال محاضراتهما فى تاريخ مصر وأوربا. غير أن ثمرة هذا النبت الجديد لم تتضح إلا فى النصف الثانى من الستينات حين بدأ نفر من الجيل الذى تخرج فى مطلع الستينات يهتم بموضوعات التاريخ الاقتصادي الاجتماعى تشبعاً بدراسته فى المرحلة الجامعية الأولى وتأثراً بما كتبه مثقفو اليسار المصرى فى المجلات الثقافية المتخصصة مثل الطليعة والكاتب، ونتيجة لبرامج التثقيف السياسى اشتراكياً بمنظمة الشباب الاشتراكى والمعهد العالى للدراسات الاشتراكية.

وهكذا عندما بدأت السبعينات وخلال عامين (1971 ـــ 1973) كان كل من :رءوف عباس، ومحمود متولى، وعاصم الدسوقى، وعلى بركات قد أنجزوا رسائلهم لدرجة الدكتوراه فى تاريخ مصر الاقتصادي ـ الاجتماعى فى القرنين التاسع عشر والعشرين ...

ثلاث منها أعدت بكلية الآداب جامعة عين شمس على التوالى :رءوف عباس1971، ومحمود متولى1972، وعاصم الدسوقى1973، ورسالة واحدة بكلية الآداب جامعة القاهرة : على بركات1973 .. وثلاث من هذه الرسائل الأربع اختصت بدراسة الملكية الزراعية فى مصر الحديثة، وواحدة فقط عن الرأسمالية المصرية فى القرن العشرين[2].

ولهذه الدراسات فضل ريادة التناول الكلى للموضوع فى ظواهره العامة أكثر من دقائقه التفصيلية، وذلك فى محاولة من أصحابها تطبيق التفسير الاقتصادي للتاريخ بدرجة أو بأخرى بحثاً عن الطبقة وعلاقاتها الإنتاجية والموقف السياسى لها والموقف الاجتماعى، وأصول الملكيات الزراعية ومستوياتها.

ومن الواضح أن اختيار هؤلاء الدارسين لهذه الموضوعات فى التاريخ الاقتصادي جاء اختياراً ذاتياً بتأثير التيار الواقعى الجديد فى مصر، ولم يكن من اختيار أساتذتهم أو توجيههم.

والدليل على ذلك أنه بعد أن أنهى هؤلاء اطروحاتهم (1971 ـ 1973) لم تناقش رسالة فى التاريخ الاقتصادي حتى عام 1980. ومنذ ذلك العام1980 تتالت الرسائل المقدمة فى التاريخ الاقتصادي وكان أكثرها بقسم التاريخ بآداب القاهرة وذلك بتأثير رءوف عباس الذى شجع الكثير من الخريجين على البحث فى زوايا تاريخ مصر الاقتصادي فى العصر الحديث.

ولقد بلغ عدد الرسائل التى قدمت فى تاريخ مصر الاقتصادي فى العصر الحديث خلال المدة من عام 1980 ـ 1994 من خلال حصر أولى ، 22رسالة .. 14منها بآداب القاهرة، وخمس بآداب عين شمس، وواحدة بكل من آداب المنيا وآداب سوهاج وبنات الأزهر[3].

ننتقل الآن إلى استعراض عينة مماثلة من تلك الرسائل التى تتناول عدة زوايا فى تاريخ مصر الاقتصادي فى العصر الحديث بهدف استكشاف مدى الوعى بمصطلحات التاريخ الاقتصادي المستخدمة فى الكتابة، ومنطلقات الكاتب والمقولات التى تحكم نظرته للأمور، المشهورة منها والقديمة، وهل ثمة إطار نظرى موجود بذهن الكاتب يحكم قراءته للمادة التاريخية؟ وهل يلتزم بالمنهج العلمى الذى قد يقوده إلى مشروع لقانون علمى؟ أم أنه يستسهل تطبيق نظرية سائدة ؟ أم أن الباحث غير مهموم بنصيب العلم وفلسفته فى دراسته، ويعتقد أن التاريخ هو مجرد سرد روائى وحشد لتفاصيل لا تنتهى تجعل من أطروحته رسالة فى المعلومات وليس فى العلم ؟

ولكن .. وقبل أن نستعرض هذه العينة الممثلة لا بد من التأكيد على التفرقة بين ثلاثة مصطلحات تشترك جميعها فى كلمة "الاقتصاد"، وهى : الاقتصاد، والاقتصاد السياسى، والتاريخ الاقتصادي.

فالاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى تنظيم وتوزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف المتعددة، ومن ثم فإن موضوعه عملية الإنتاج والدخل واستخداماته فى الاستهلاك، والاستثمار وتوزيعه، ودراسة السوق والأسعار والموازنة والتبادل التجارى.

والاقتصاد السياسى هو ذلك العلم الذى يدرس القوانين الاجتماعية الخاصة بمختلف النظم الاقتصادية الاجتماعية التى تحكم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المستخدمة فى إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية عبر النظم الاقتصادية المتعاقبة، وذلك بقصد الإفادة من تلك القوانين فى الوصول إلى النظم والأوضاع التى تكفل تحقيق المزيد من الإشباع لحاجات الإنسان المتزايدة.

أما التاريخ الاقتصادي فهو علم يجمع بين علمى الاقتصاد والاقتصاد السياسى ولكن فى الزمن. ويعنى على وجه الخصوص بنشاط الإنسان فى عمليات الإنتاج وما يرتبط بها من تحد للطبيعة واكتشاف وسائل الحياة والسيطرة عليها، والعلاقات المترتبة على الإنتاج، أى دراسة قوى الإنتاج ومراحل تطورها وما ترتب عليها من نظم اقتصادية فى مراحل أو فترات تاريخية معينة. والمعروف أن النظام الاقتصادي ليس حقيقة مجردة عن الزمان والمكان بل هو حقيقة تاريخية حدثت فى زمان ومكان معينين وإن استند إلى مذهب فكرى يستمد منه فلسفته وأسسه.

وعلى هذا فإن الباحث فى التاريخ الاقتصادي يجب أن يثقف نفسه ثقافة ذاتية فى موضوعى الاقتصاد والاقتصاد السياسى، ويلم إلماماً متقناً بمصطلحات كل منهما. وهذه المصطلحات تمثل اللغة المشتركة بين أهل التخصص، ولا يصح أن يترك استخدامها دون قيود. وعلى هذا فإن قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، والتضخم الاقتصادي، والأزمة الاقتصادية، واقتصاد الندرة، والسلع المرنة وغير المرنة، والحيازة والملكية والمشاركة والانتفاع، وحقوق الاستغلال والاستعمال والرقبة، وغير ذلك من مصطلحات هى كلمات لها مضمون وحدود غير مختلف عليها وهى تقع فى دائرة المطلق أكثر من وقوعها فى دائرة النسبى. ولهذا يتعين استيعابها جيداً حتى يحسن استخدامها. ومن شأن هذا الاستيعاب أن يساعد الباحث على التقاط المعلومة المادية وأن يضعها فى إطار التاريخ الاقتصادي وهى معلومة لا يتوقف عندها القارئ العادى. والحقيقة أن الكتابة فى التاريخ الاقتصادي دون الوعى بلغته تمثل المشكلة الرئيسية فى القضايا التى سوف نعرض لها.

نتناول الآن رسائل تاريخ مصر الاقتصادي فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى موضوعات الزراعة والحيازة والملكية الزراعية، ونشاط رأس المال فى التجارة والصناعة، والاحتكار والنشاط الاقتصادي للأجانب فى مصر، وعلاقات مصر الاقتصادية بأوربا. وفى السطور التالية محاولة لعرض قضايا التاريخ الاقتصادي لمصر الحديثة كما تثيره هذه الرسائل بحثاً عن الوعى بالمنهج وبتطبيقاته.

فيما يتعلق بدراسة الزراعة والحيازة والملكية الزراعية خلال الفترة يلاحظ على عينة الرسائل الممثلة عدم وضوح المفاهيم الأساسية اللازمة لدراسة هذا الموضوع فى ذهن الباحثين وهى مفاهيم تمثل أدوات البحث الرئيسية والتى بدونها تصبح الرسالة مجرد رسالة فى المعلومات.. فهناك خلط بين علاقات الإنتاج الإقطاعية وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وبين الطبقة الاجتماعية والقوة الاجتماعية، وخلط بين الحيازة والملكية واستخدام المصطلحين بمعنى واحد مع وجود فارق أساسى بينهما معروف حتى عند عامة الريف.. فالحيازة سابقة على الملكية وأوسع منها إذ تضم الملكية بعد الاستقرار القانونى لها، المساحة المملوكة بالإضافة إلى المساحة المستأجرة. ومن ناحية أخرى لا يصح استخدام مصطلح الملكية قبل الاستقرار القانونى لها فى عام 1899 عبر عدة قرارات وقوانين وأحكام بدأت من 1837 ومن هنا فإن مصطلح الحيازة الذى هو قريب من الانتفاع هو ما ينبغى استخدامه حتى أواخر القرن التاسع عشر.

وبرغم خصوصية تاريخ الحيازة ــ الملكية الزراعية فى مصر الحديثة وصعوبة إدراجها تحت مصطلحات الاستغلال الإقطاعى أو الرأسمالى، وجدنا من يقول فى هذه الرسائل بالإقطاع فى مصر أو الرأسمالية الزراعية. وهذا التوصيف يمثل محورة على تاريخ أوربا الإقطاعية والرأسمالية، ولا ينطبق بالضرورة على حالة مصر. ولذلك فقد تم ابتداع مصطلح شبه إقطاعى وشبه رأسمالى كحل وسط فيما يبدو. وهذا المصطلح الوسطى ليس ابتداعاً مصرياً وإنما هو ابتداع غربى أيضاً ذكرته هلن ريفلن، والذين نقلوا عنها وعن غيرها قالوا إن المجتمع المصرى تحول من النظام الإقطاعى إلى النظام شبه الرأسمالى، وإن التأجير

بمختلف أشكاله يعد من الملامح المميزة لعلاقات الإنتاج الإقطاعية في مصر.. وإن الإيجار الإقطاعي وجد بجوار الإيجار الرأسمالي، وإنه في الثلاثينات والأربعينات كانت هناك علاقات إنتاج رأسمالية وإقطاعية وعلاقات أكثر تقدماً من العلاقات الإقطاعية وكل هذا في جملة واحدة عن فترة عقدين من الزمن .. فما معنى هذا ؟

وفي إطار هذه التبعية في استخدام المصطلحات وإطلاقها نلاحظ أيضاً التأثر بالكتابات الغربية (كتاب مصر الحديثة لكرومر) التي وصفت أعمال "العونة" للمنافع العامة بالسخرة والإشادة بأن كرومر ألغاها.. فالعونة طبقاً لوثائق الفترة التي نشرتها هذه الرسائل ولم تحسن استخدامها، تتعلق بتوفير الشروط اللازمة للزراعة، وكانت واجبة على جميع أهالي القطر سليمي البنية البالغ سنهم خمسة عشر عاما فما فوقها إلى سن الخمسين. وقد استثنى منها طبقاً للوثائق أيضاً سبع فئات لا ترتبط في رأى المشرع بالعمل الزراعي وهي : العلماء والفقهاء والعاملون في حقل التعليم، والذين يتلقون العلم بالمساجد والمدارس، ومن يعملون بالأماكن الخيرية كالتكايا والأديرة والمستشفيات، وخدمة المساجد والأضرحة، والقسس والرهبان، والحاخامات، وخدم الكنائس والمعابد من سائر الأديان، وأرباب الصناعات والحرف والمشتغلون بحرفهم وصيادو الأسماك، وخفر البلاد والكفور، وأهالي المدن الذين لا يملكون أرضاً ولا يشتغلون بالزراعة، والأشخاص المصابون بأمراض عضالية.

وكان جمع الأنفار من كل القرى للقيام بهذا النوع من العمل يعد نوعاً من تنظيم تشغيلهم جماعياً لصالح الأرض والزراعة. وتذكر الوثائق أيضاً أن جمع الأنفار للعونة لم يكن يتم عفوا واعتباطاً إذ كان يستثنى منهم القائمون فعلاً "بخدمة الأصناف المزروعة" فإذا لم يكن للشخص زراعة يرعاها يؤخذ للعمل في العونة. فلا يصح بعد هذا أن نقول إن خروج الفلاحين للعونة قد أضر بزراعتهم وجعلهم يتركون الأرض بوراً، لأن مثل هذا القول ينم عن جهل بالأعمال الزراعية لأن الزراعة ليست فقط فلاحة الأرض وبذرها وحرثها وحصادها وإنما هناك أعمال أخرى أساسية وهي توفير مياه الري اللازمة والصالحة وصيانة الزراعة من خطر الفيضان .. وهذا ما كانت تقوم به العونة التي أطلق البعض عليها السخرة.

وقد الغيت هذه العونة المسماة بالسخرة خطأ في 19ديسمبر1899 أي بعد الاحتلال البريطاني بسبع سنوات حين انتهت مشروعات حفر الترع والرياحات اللازمة للري، وبعد استقرار الملكية الفردية. وقد جاء الإلغاء على مرحلتين : الأولى عندما استبدل بالعونة البدل النقدي، والثانية عندما استبدل بالبدل النقدي ضريبة على الأطيان في حدود أربعة قروش ونصف للفدان الواحد، ثم ألغيت هذه الضريبة كلية في 1892 وتكفلت الدولة بأجور الصيانة والحراسة والخفارة من موازنتها العامة .

إن العونة كما يتضح من اسمها تتعلق بالعمل في المنافع العامة على حين أن السخرة تتعلق بالعمل لدى الغير دون مقابل وهو أمر كانت تجرمه لوائح العصر[+].

وفى هذه الدراسات وفى غيرها لم تفرد معالجة للجفلك وماهيته .. وكيف تكون، وما هى علاقات الإنتاج فيه، وهل هو نموذج للإمارة الإقطاعية مثلاً أو أرض الدومين الخاصة بالأمير الإقطاعى؟

يقول الباحثون إن الجفلك تكون من الأراضى الخراجية التى هرب منها الفلاحون .. فإذا كان الأمر كذلك ، فكيف جيء بفلاحين جدد لزراعتها لحساب صاحب الجفلك (أحد الأمراء أو رجال الحاشية) ؟

وقالوا أيضاً إن مالك الجفلك فضل أسلوب الإيجار لعدم وجوده بالأرض أى أنه كان مالكاً غائباً. وهذا التحليل يعنى فى النهاية محاولة البحث عن النموذج الأوربى الإقطاعى فى الجفلك دون دليل مادى.

وفى إطار المحورة على أوربا الإقطاعية يذكر البعض أن حائزى الأراضى الخراجية يضطرون للفرار هرباً من طغيان الحكام الذين أثقلوا كاهلهم بالسخرة، وهنا لجأ الفلاح الصغير إلى كبار الملاك والأعيان لحمايته وفى الوقت نفسه يتنازل عن حيازته. ولا يحاول الباحث الذى ينقل هذا الكلام الدوجماتى أن يتأمل قليلاً فى متى حدث هذا، وأين وقع فى القرن التاسع عشر؟ ولو كان قرأ وثائق الفترة بإمعان لأدرك أن الفلاح المنتفع الذى يعجز عن سداد الخراج يسقط عنه الانتفاع ولا يحول إلى ملكية للكبار.

وفى محاولة بعض الباحثين التقدم بالجديد والخروج من إطار الدراسات الكلية الرائدة التى سبقت الإشارة إليها فى مدخل الورقة، كتبت بعض الرسائل عن الملكية الزراعية فى المنوفية وفى المنيا. والحقيقة أن مشكلة هذه الدراسات المحددة، أن أصحابها يعتقدون أن الجزء يختلف عن الكل، وبالتالى أخذوا يعملون على إيجاد ملامح ذاتية إقليمية للحيازة أو الملكية فى نظام نهرى مركزى الإدارة من قديم ولكن دون جدوى. إذ لم تخرج هذه الدراسات الجزئية بنتائج خاصة خارج الإطار العام للدراسات الكلية التى تناولت موضوع الملكية الزراعية فى مصر، والجديد فقط يتلخص فى إيراد بعض التفاصيل التى تناولت تصرفات أشخاص أو عائلات بعينها. والحال كذلك فمن الممكن تخصيص دراسات مستقلة لكل مديرية من مديريات القطر المصرى دون التوصل إلى جديد.

ورغم أن قانون المقابلة الذى أصدره الخديوى إسماعيل فى أغسطس 1871 يعد أساساً للملكية القانونية لأرض الانتفاع فى مصر بصرف النظر عن ملابسات صدوره، فإن هناك من يقول – تأثراً بالرافعى فى كتاباته القومية – "إن القانون كان ابتزازا لأموال الأهالى وكان بمثابة قرض إجبارى استدانته الحكومة من أصحاب الأطيان فوقع عليهم بسببه حيف كبير" .. فإذا كان الأمر كذلك فكيف يفسر هؤلاء أن إعادة العمل بقانون المقابلة كان على رأس مطالب الثورة العرابية؟

ومن دلائل الخلط فى المفاهيم وعدم الوضوح عدم تخلص بعض هذه البحوث من الاضطراب الذى أحيط بكلمة "فلاح" .. وهل هو المالك الذى يفلح أرضه ويزرعها بنفسه، أم أنه المستأجر الذى يفلح أرض غيره؟ أم العامل الزراعى الذى يعمل باليومية لقاء أجر نوعى

أو نقدى؟ ذلك أن كبار الملاك الذين لا عمل لهم إلا متابعة زراعاتهم يقدمون أنفسهم باعتبارهم فلاحين.

وهناك خلط آخر فى معالجة المسألة الزراعية بين دور الحكومة فى إطار الاحتكار ودورها فى إطار الاقتصاد الحر، إذ نلاحظ أن أحد الباحثين فى تعليقه على إلغاء محمد على للمصانع الأهلية لصناعة السكر وإقامته مصنعاً حكومياً فى الريرمون بالقرب من ملوى، يقول: إنه كان على الحكومة أن تعمل على تطوير معامل الأهالى لا أن تحرمهم من هذه الصناعة .. وهناك من يلوم الحكومة على عدم حمايتها لصغار الملاك خلال الثلاثينات والأربعينات فى الوقت الذى يؤكد فيه بنفسه على أن الاقتصاد السائد آنذاك هو الاقتصاد الحر.

وهناك من يخلط بين البيع الوفائى وتقدير الضرائب الزراعية بمعرفة الحكومة ويستخدم الاثنين بمعنى واحد، على حين أن المعروف أن البيوع الجبرية التى كان يعلن عنها فى الصحف كانت تتم لصالح بنوك الرهن وفاء للقروض وليس لصالح ضرائب الأطيان.

وكثيراً ما يقوم الباحث بذكر أرقام للمقارنة للدلالة على تطور معين ببيان النسبة والتناسب فيقول مثلاً أن القيمة الايجارية للأرض فى 1945 مثلاً وصلت إلى 90مليون جنيه بزيادة قدرها 53 مليون جنيه عن عام 1942 دون توضيح ما إذا كان ارتفاع هذه القيمة الايجارية نتج عن زيادة المساحة المؤجرة حتى يمكن تقدير حقيقة الزيادة.

أما فيما يتعلق بالنشاط الرأسمالى فى التجارة والصناعة، فمن الملاحظ أن الرسائل التى درست هذا الموضوع فى جزئيات مختلفة وسنوات مختلفة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، درسته أما بمعزل عن فهم سياسة الاحتكار التى أقامها محمد على ومحاولات إسماعيل إحياءها، وأما من خلال فهم غير ناضج للتفسير الاقتصادى للتاريخ أو تطبيق مراهق له.

عندما أقام محمد على نظام الاحتكار لتحقيق القوة الذاتية كان هذا يعنى تقديم ضحايا على الطريق من الذين لم يتآلفوا مع الأسلوب الجديد بصرف النظر عن الاختلاف بين الكتاب حول تقييم التجربة. وفى ضوء هذا يتعين النظر إلى الإنتاج وتسويقه فى عصر محمد على، لا أن ينظر إليه بمقاييس التكلفة الإنتاجية والتى لابد وأن تكون عالية فى ظل قاعدة الاحتكار حيث يتم استيراد بعض مستلزمات الإنتاج الأساسية.

فما الذى يقوله الدارسون فى هذه النقطة ؟! يذهب أحدهم إلى القول بأن "الصناعات التى قامت فى مصر فى عهد محمد على كانت تحت تأثير اعتبارات صالح الدولة لا تحت تأثير الاعتبارات الاقتصادية .. وأن هناك صناعات تربو تكاليفها على سعرها فى السوق ومع ذلك ظل إنتاجها مستمراً .." ومن الواضح أن هذا هو التحليل الرأسمالى الغربى لتجربة محمد على (انظر التقرير الذى كتبه أحد رجال الصناعة الإنجليز عن الصناعة والزراعة فى مصر بتاريخ 25ديسمبر1837 الذى نشره محمد فؤاد شكرى فى كتابه بناء دولة مصر محمد على،

ص740). ومن المعروف أن تجربة محمد على أغلقت السوق المصرية أمام المنتج الأوربى الضخم والذى كان يتزايد بفعل الثورة الصناعية.

ورغم أن دور الدولة في الاقتصاد قد أخذ فى الاختفاء بعد معاهدة لندن1840 وإلغاء نظام الاحتكار وبدأت رءوس الأموال الغربية تتدفق على مصر ويتولى الأجانب دور الوسيط التجارى والمشاركة فى الاستثمارات، إلا أن هناك من يقول "بالتجارة المصرية" ولو أنصف لاستخدم تعبير التجارة فى مصر وهو تعبير يستوعب المصريين وغير المصريين فى هذا النشاط.

أما الذين كتبوا عن الاحتكار فلم يهتموا بتأصيل الكلمة حتى من الناحية اللغوية .. وهل وردت الكلمة هكذا بنصها فى وثائق الفترة أم أنها ترجمة للتوصيف الغربى لسياسات محمد على فى الاقتصاد إلا وهو المونوبولية Monopoly؟ ولماذا لم تترجم هذه الكلمة إلى الإدارة الفردية للإنتاج بدلاً من كلمة "الاحتكار" التى تضفى طابعاً بشعاً على التجربة ؟! ولماذا لم يحاول أحد من الباحثين أن يصف التجربة فى إطار مفاهيم رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة أو حتى فى إطار المركنتيلية وهى فلسفة الدولة فى التجارة فى أوربا طوال قرنين من الزمان تقريباً (القرنان السادس عشر ــ الثامن عشر) ؟! ولماذا تمثل المركنتيلية فى أوربا تطوراً طبيعياً انتهى إلى الاقتصاد الحر بعد نتائج الثورة الصناعية منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولا تمثل المونوبولية وهى قريبة من المركنتيلية نفس التطور الطبيعى إلا إذا كنا ننظر إلى تجربة محمد على بعيون مصالح الغرب المتعارضة معه؟ حيث كان محمد على يستفيد من فارق السعر بين السوق الداخلى والسوق الخارجى، وهى نفس الفائدة التى كانت تجنيها الدولة المركنتيلية التى كانت تعمل على التصدير وليس الاستيراد؟

وفى مجال متابعة ضوابط النشاط الاقتصادى فى مصر تذكر هذه الدراسات نقلاً عن دراسات سابقة عامة أو متخصصة بعض الأحكام المتسرعة التى جاءت نتيجة للربط بين أشياء لا رابطة بينها أصلاً إلا بالتوافق الزمنى بينها، من ذلك القول بأن التعريفة الجمركية فى مصر عام 1930 جاءت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 1929(الكساد الكبير)، على حين أن التعريفة الجمركية جاءت مع انتهاء أجل الاتفاقيات التجارية التى كانت بين مصر وبين عدد من البلاد الأوربية، وكانت هناك مفاوضات مع الغرف التجارية فى تلك البلاد منذ عام 1927 للتوصل إلى تعريفة جديدة، بل أن مجلس النواب فى مصر ناقش فى 14يوليو 1926 مذكرة من لجنة المالية تشير إلى انتهاء أجل الاتفاقات الجمركية فى 1930 ومن ثم وجوب إعادة النظر فى الرسوم الجمركية.

ومن ذلك أيضاً اعتماد مقولة إن السياسة البريطانية فى مصر أدت إلى تحويل مصر إلى مزرعة للقطن، أو إنها جعلت مصر تتخصص فى زراعة القطن، على حين أن الإحصاءات والحقائق تثبت أمورا غير ذلك .. فالتوسع فى زراعة القطن كان سابقاً على الاحتلال البريطانى إذ حدث بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (1861 ـ 1864)، واستمر التوسع قائماً حتى بعد انتهاء الحرب، ومن ثم صعوبة تصريفه عالمياً مما أدى إلى وجود المخزون وإضطرار الحكومة المصرية فيما بعد وهى حكومة كبار الملاك، أن تدخل مشترية فى سوق

القطن .. ولو كانت بريطانيا قد حولت مصر إلى مزرعة للقطن لحساب مصانع يوركشير ولانكشير كما يتردد، فلماذا حدث المخزون ؟! ولماذا لم تأخذه بريطانيا؟!

ومن ناحية أخرى فإن مساحة القطن بشكل عام كانت أقل من مساحة القمح منذ الاحتلال البريطانى حتى موسم 1902/1901 بنسبة 1٪ فى المتوسط، وأن مساحة القطن زادت على مساحة القمح فى موسم 1904/1903 بنسبة 0.5٪ فى المتوسط (راجع هنا رسالة يحي محمد محمود عن "الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى 1891 ــ 1930 بالنسبة لنسبة القطن والقمح) .. وإن صادرات القطن المصرى لبريطانيا من جملة الصادرات المصرية القطنية كانت تتناقص، ففى 1874 أى قبل الاحتلال، كانت 67٪، وفى عام 1882 (عام الاحتلال) كانت 65.9٪، ومن عام 1885 ـ 1889 بلغت63٪، ويستمر التناقص حتى يصل إلى 43٪ فى عام 1913(راجع الأرقام فى رسالة أحمد الشربينى، التجارة المصرية 1840 ـ 1914) .. فهل نسبة زراعة القمح والقطن ونسبة صادرات القطن كما سبقت الإشارة تسمح لنا بالقول بأن الاحتلال البريطانى حول مصر إلى مزرعة للقطن؟!

ولعل أخطر الملحوظات على رسائل هذه الفترة أنها تستخدم مصطلحات كيفية دون توفر الشروط الكمية العددية للمصطلح نظرا لاختلاف الظروف التاريخية لبيئة المصطلح مما يعنى محاولة لاستزراع مصطلح دون توفير شروطه، ومن هنا كثره الاضطراب والتشويش ويزيد منه استخدام جميع المفاهيم الراديكالية والوظيفية فى آن واحد برغم ما بينها من تناقض .. وكل هذا بسبب عدم الوعى بمضمون المصطلح.

ومن ذلك استخدام مصطلح الرأسمالية الزراعية فى فترة الاحتلال البريطانى اعتماداً على استخدام المال. وهل الزراعة أو غيرها ممكنة دون التمويل. كما أن الرأسمالية كمصطلح يطلق على استثمار المال فى التجارة والصناعة وليس فى الملكية الزراعية. ومن ذلك أيضاً القول بالرأسمالية فى مصر، مع أن الرأسمالية كنظام اقتصادى اجتماعى سياسى متكامل لم تشهده مصر خلال الفترة، وبالتالى فمن الأوفق أن نتكلم عن دور لرأس المال فى مصر .. والقول أيضاً بأن النمط الإنتاجى فى مصر نمط رأسمالي بانتمائه إلى السوق العالمى، على حين أن توصيف النمط يأتى من خلال علاقاته الداخلية الإنتاجية وليس بارتباطاته الخارجية. والقول أيضا بالبرجوازية الزراعية مع أن البرجوازية فى أصلها ومصطلحها التاريخى تعنى سكان المدن الذين يشتغلون بالتجارة بعيداً عن الإقطاعية. وقد ترجمت إلى الطبقة الوسطى للتعبير عن مكانها فى الهرم الاجتماعى بين اللوردات فى القمة والعامة فى سفح الهرم.

ويرتبط بدراسة الرأسمالية التجارية والصناعية فى مصر، دراسة علاقات مصر الاقتصادية بأوربا. وفى هذا الخصوص قدمت رسائل تتناول علاقات مصر ببريطانيا وبفرنسا خلال الفترة فضلاً عن النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر.

ومن الملاحظ أن هذه الكتابات درست الاقتصاد بمعزل عن السياسة مع أن دراسة الاقتصاد بمعزل عن السياسة أو دراسة السياسة بمعزل عن الاقتصاد تجعل الموضوع معلقاً وأشبه بتمثال لوجه دقيق الملامح دون قاعدة.

كما يلاحظ أن الكتابات فى هذه النقطة تبحث عن أسس مثالية أخلاقية فى تفسير الحركة الاقتصادية، وبالتالى فإنها تنتهى إلى نتائج غير مقنعة. وعلى هذا فإن الاتفاقات التجارية بين بريطانيا ومصر بكل شروطها المجحفة تصبح فى رأى أصحاب هذه الدراسات من عوامل توثيق الروابط بين البلدين، وإن الصراع حول مصر أيام الثورة الفرنسية أخذ طابعاً سياسياً، وإن الحملة الفرنسية على مصر لم يكن هدفها النهب أو التخريب.

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى للأجانب فقد تمت دراسته فى إطار وصفى قام على إعادة رصد المعلومات الخاصة باستثمارات الأجانب فى مختلف المجالات كما سجلتها مصلحة الشركات كأرقام صماء دون إشارة إلى علاقات الإنتاج المصاحبة ودون دراسة الاقتصاد السياسى لهذا النشاط لدور الأجانب، ودون تحليل إلا من ملاحظات أخلاقية عابرة عن نشاط الأجانب واستغلالهم للمصريين .. إلخ

كما يلاحظ أيضاً أن بعض الدارسين فى جمعهم للمعلومات يجهلون أسلوب العمل داخل المجالس النيابية وطبيعة الدورة التشريعية للقانون فنراهم يتعاملون مع مشروع القانون المقدم للهيئة النيابية وكأنه قانون صدر وليس مشروعا قد لا يصدر فى شكل قانون، ويتعاملون أيضاً مع مشروع الاتفاقية التجارية على أنها معاهدة رسمية تم توقيعها. ولك أن تتصور قيمة النتائج التى ينتهى إليها الدارس بسبب هذه الغفلة.

إن رسائل التاريخ الاقتصادى فى الجامعة المصرية فى الخمس عشرة سنة الأخيرة (1980 ـ 1994) تتميز بأنها تقريرية أكثر منها تحليلية، ومعلوماتية أكثر من أن تكون تفسيرية، وتفتقر إلى امتلاك أدوات الاقتصاد والاقتصاد السياسى التى تعين الباحث على فهم المعلومات العادية فى إطارها الاقتصادى. ومن هنا فإن مثل هذه الأعمال لا تملك من مصطلح التاريخ الاقتصادى غير الاسم دون المضمون.

فإذا أضفنا إلى ذلك غياب الإطار النظرى لفلسفة التاريخ عن هذه الرسائل، أدركنا أنها رسائل فى معلومات أكثر منها رسائل فى العلم.

ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذه الرسائل يدخلون مجال بحث الموضوع بالمقولات السائدة ويكون كل همهم هو البحث عن المعلومات التى تؤكدها، وكأنهم مثل الفقيه الذى يفسر الواقع فى ضوء النصوص ولا يفسر النصوص فى ضوء الواقع. ورغم أن هذه الرسائل تحفل بمعلومات وثائقية تقلب موازين الفكر السائد وتغير من المقولات، فإن الباحث لا يلتفت إلى هذا بسبب سطوة المقولة وانتشارها، وافتقار الباحث إلى ناصية العلم الذى يجعل بإمكانه تغيير مسار الأحكام السابقة.

ومن الملاحظ أيضاً عدم احترام التراكم المعرفى فى البحوث السابقة، إذ يبدأ الباحث بحثه دون الالتفاف إلى التراث السابق عليه وكأنه أول من يرتاد المجال. وهذه الملحوظة تكاد تكون عامة فى دراسة التاريخ بشكل عام، ومن هنا تأتى أهمية أن يعرض الباحث فى المقدمة على الأقل الدراسات السابقة فى الموضوع أو فى جانب منه. ومن شأن هذا العرض أن يضبط لديه بعض التوجهات، وقد ينصرف عما كان ينوى بحثه عندما يشعر بأنه لن يأتى بجديد وأنه لا توجد مشكلة بحثية.

وربما كانت الدراسة بأقسام التاريخ بالجامعة مسئولة عن عدم بلورة باحث فى التاريخ الاقتصادى، إذ إن معظم المقررات تدور حول مفردات التاريخ السياسى فى جميع عصور التاريخ. ورغم أن بعض أقسام التاريخ أدخلت التاريخ الاقتصادى ضمن مقرراتها منذ منتصف السبعينات، فإنها لم تنتج باحثا فى التاريخ الاقتصادى، بسبب المنهج الذى يدرس، أو بسبب القائم بالتدريس نفسه، أو بسبب عدم قابلية الطالب لدراسة هذا الفرع من التاريخ، أو ربما لسبب آخر يمكن اكتشافه من خلال استبيان عام.

وأعتقد غير جازم بأن الملحوظات التى أبديتها سابقاً وهى ملحوظات تبدو قاسية، تعود إلى حقيقة انعدام التثقيف الذاتى بمصطلحات الموضوع، وإلى أن هؤلاء الباحثين لم يقبلوا على دراسة موضوعات التاريخ الاقتصادى بمحض إرادتهم واختيارهم الحر، ولكن بتوجيه من المشرف، أو من باب المحاكاة، خاصة وأن موضوعات التاريخ الاقتصادى الاجتماعى لها بريق جذاب. وهنا مكمن التفرقة مع جيل مطلع السبعينات والذى سبقت الإشارة إليه الذين اختاروا موضوعاتهم بأنفسهم من وحى المناخ السياسى للستينات، والذين تربوا فيه علمياً وسياسياً، بل أن اختياراتهم هذه كانت مفاجأة لأساتذتهم الذين أشرفوا عليهم.

ولعل هذه الملاحظة إذا صدقت تقودنا إلى قضية أخرى وهى أهمية أن يختار الباحث موضوعه بنفسه والذى يشعر أنه قريب إلى تكوينه العقلى مادامت هناك صعوبات ما فى إعداد الباحث فى التاريخ الاقتصادى.

ومع كل القصور الملاحظ على رسائل التاريخ الاقتصادى بأقسام التاريخ التى عرضنا لها، فإنها فى مجملها تغطى جزئيات كثيرة وتفاصيل متعددة عن الأوضاع الاقتصادية فى القرنين التاسع عشر والعشرين وتعد أساسا صالحا للخروج بقانون علمى للتطور الاقتصادى فى مصر الحديثة.

قائمة رسائل التاريخ الاقتصادى بالجامعات المصرية

خلال الفترة من 1980 ـ 1994

التى تمت مناقشتها فى الورقة مرتبة زمنياً (حصر أولى) :

- النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى 1922 ـ 1952، آداب عين شمس، 1980.
- ملاك الأراضى الزراعية فى مصر 1858 ـ 1896، آداب المنيا، 1981.
- نظام الاحتكار فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، آداب القاهرة، 1984.
- التجارة المصرية 1840 ـ 1914، آداب القاهرة، 1984.
- السخرة فى الزراعة وأثرها على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، آداب القاهرة، 1985.
- أثر الحرب العالمية الأولى فى تطور الصناعة المصرية 1918 ـ 1930، آداب القاهرة، 1986.
- تجارة مصر الخارجية 1914 ـ 1939، آداب القاهرة، 1987.
- التجارة والتاجر فى مصر فى الفترة من 1918 ـ 1930، آداب عين شمس، 1987.
- سياسة الاحتلال الزراعية فى مصر 1882 ـ 1914، آداب القاهرة، 1987.
- الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة 1916 ـ 1957، آداب عين شمس، 1988.
- العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية على عهد محمد على حتى 1840، آداب القاهرة، 1988.
- العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية 1840 ـ 1863، آداب القاهرة، 1988.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية، آداب القاهرة، 1988.
- سقوط نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطورها الاقتصادى 1840 ـ 1882، آداب القاهرة، 1989.

- الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى 1891 ـ 1930، آداب القاهرة، 1989.
- الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى 1930 ـ 1952، كلية بنات الأزهر، 1989.
- العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا 1935 ـ 1945، آداب القاهرة، 1992.
- كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى 1952 ـ 1970، آداب سوهاج، 1992.
- الرأسمالية الأجنبية فى مصر 1937 ـ 1957، آداب سوهاج، 1992.
- تاريخ تطور الرى فى مصر 1883 ـ 1912، آداب عين شمس، 1993.
- الرأسمالية فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى 1882 ـ 1914، آداب القاهرة، 1994.
- تطور الحيازة الزراعية فى المنوفية 1891 ـ 1952، آداب عين شمس،1994.

أسقطنا من هذا الحصر الأولى الرسائل التى يشكل فيها التاريخ الاقتصادى جانباً هامشياً أو ثانوياً وتم التركيز فقط على الرسائل المباشرة فى الموضوع.

الهوامش

1 ـ التاريخ الحديث فى هذه الورقة يبدأ من القرن التاسع عشر (عصر محمد على)

2 ـ انظر عناوين الرسائل طبقاً للترتيب الزمنى: رؤوف عباس، الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها فى المجتمع المصرى 1914 ـ 1937، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وأثرها فى مصر 1920 ـ 1961، عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى 1914 ـ 1925، على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية 1846 ـ 1914.

3 ـ انظر عناوين الـ22 رسالة بأخر الورقة مرتبة حسب تاريخ المناقشة. وطبقاً لهذا الحصر الأولى لانوجد هناك رسائل فى تاريخ مصر الإقتصادى فى العصر الحديث خلال الفترة نفسها بالجامعات الأخرى.

4 ـ انظر اشكالية الخضوع للمقولات المتواترة فى كتابنا : البحث فى التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات، مكتبة القدسى، القاهرة 1986، ص ص 191 ـ 203.

تعقيب على ورقة :

تاريخ مصر الاقتصادى الحديث فى الجامعة المصرية

د. محمـــــد دويـــــدار

يسرنى أن أكون معقباً على الورقة الهامة للدكتـور عـاصم الدسوقى ويسعدنى أن أقـول إنها كانت بالنسبة لى مصدراً للوحـى. سـأقدم لكـم ذلـك تحـت عـدة موضوعـات. أولاً رسـائل خاصة بواقع الدراسات الاقتصادية فى الحياة الفكرية المصريـة. ثانيـاً المفـاهيم النظريـة التـى يتسلح بها الباحث والمؤرخ فى تصديه للدراسة.

بالنسبة لواقـع الدراسات الاقتصاديـة أرجـو أن يكـون واضحـاً فـى الأذهـان أن هـذا الواقـع يتسـع ليتعدى حـدود كليات الآداب. كمـا نعلـم جميعـاً كليـة الحقـوق فـى الجامعـة المصريـة كـانت أول كليـة أوكـل إليهـا الدراسـات الاقتصاديـة. ومـن هنـا نشـأ الاقتصـاد السياسـي كعلـم فـى أحضـان كليـة الحقـوق إلـى أن أنشـئت مدرسـة التجـارة العليـا، التـى تحولـت بعـد ذلـك إلـى كليـة إلـى أن أنشئت كليـة متخصصـة فـى جامعـة القـاهرة فـى عـام 1960 سـميت بكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية.

هكـذا وجدنـا عـدة رسـائل وضعهـا الحقوقيـون عـالجت موضوعـات وظواهـر اقتصاديـة. وكـان معظـم هـذه الرسـائل فـى فرنسـا. حاولنـا فـى حقـوق إسـكندرية حصـر هـذه الرسـائل والتـى لهـا علاقـة بالتـاريخ الاقتصـادى لمصـر لكننـا عجزنـا. وأرجـو مـن السـيداج العمـل علـى حصرهـا وتجميعهـا.

هناك مجال آخر أرجو أن نأخذه فى الحسبان، فـإن الكثيرين ممـن يكتبـون فـى تـاريخ الفكر الاقتصادى يعون أن الفكر لا يمكن التعرف عليه منسـلخاً عـن وسطه التـاريخى بصفـة عامة، ووسطه الاقتصادى بصفة خاصة. إذا سمحتم لى ، أقدم محاولة لتقديم الفكر الاقتصادى حاولنـا إتبـاع المنهجيـة التاليـة نقطـة البدء الوعـاء الطبيعـى والجغرافـى للنشـاط الاقتصـادى للمجتمع محل الدراسة. ثانياً نوع الأنشطة التى وجدت فى هذا المجتمـع فـى الزمـان والمكـان وكيفيـة الممارسـة مـن ناحيـة الشـكل والصـورة للوحـدة الإنتاجيـة. ثالثـاً ننتقـل مـن النشـاط الاقتصادى إلى نوع القوى الاجتماعية المنشغلة به. أصل مـن خـلال تتبـع ذلـك إلـى مـن فـى القوى الاجتماعية يستطيع أن ينتج الفكر بصفة عامة فى هذا المجتمع سواء الفكـر الاجتمـاعى بصفة عامة أو الفكر الاقتصادى بصفة خاصة.

بالنسبة فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية فإن ورقة الدكتور عاصم الدسوقى تثير نوعين من المفاهيم : مفاهيم كلية تخص العلم والعلوم، ومفاهيم جزئية تبدأ من العلم لكى تتعلم من اللغة الاصطلاحية لكل علم. أنا أنشغل أساساً بالمفاهيم الكلية باعتبار أن المفاهيم الجزئية خاصة بكل علم من العلوم، ولكن يطول الكلام بشأنها بالنسبة للمفاهيم الكلية النظرية سأتكلم عن علم التاريخ الاقتصادى وقد أختلف مع الدكتور الدسوقى، فإنه لا يمكن فهم ظاهرة من الظواهر إلا بأخذها من أبعادها المختلفة. من هنا نقول أنه ليس هناك علمان للاقتصاد وإنما علم واحد. فقد عرفت يا دكتور عاصم علم الاقتصاد وقلت إنه علم توزيع الموارد وهو تعريف شائع. هذا الأمر كما أتصوره أنه ليس هناك إلا علم واحد للاقتصاد هو ما سمى بداءة علم الاقتصاد السياسى.

بالنسبة للتاريخ الاقتصادى أتصور أنه يهدف إلى إعادة البناء النظرى للعملية الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من مجمل العملية الاجتماعية فى مجتمع محدد تاريخياً فى المكان والزمان، عن طريق استدعاء الماضى، استدعاء يمكن من التعرف على قوانين هذه العملية، على نحو يمكن من فهم حاضر هذه العملية، واستنطاق قوانين الحركة بالاتجاهات المستقبلية، على نحو يمكننا من مواجهة هذه القوانين بذكاء اجتماعى أكبر. هذا هو تصورى للتاريخ الاقتصادى. من هنا لا أعتقد أن دراسة التاريخ الاقتصادى تتم بمنهج يختلف عن التاريخ بصفة عامة هذه أول فكرة على الصعيد المنهجى. إلا فيما يتعلق بأمرين : فيما يتميز به منهج الاقتصاد السياسى من خصوصية وأركز على الخصوصية هنا. وبما يلزم على الباحث أن يسيطر عليه من أدوات فكرية. تم بلورتها فى فروع المعرفة الأخرى، النقطة الثانية لا أعتقد أنه يمكن تصور التاريخ الاقتصادى فى خارج مجمل العملية الاجتماعية.

القضية الأخيرة فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادى خاصة بالنظام الاقتصادى ومدى إمكانية الخلط بينه وبين فكرة الأسلوب التاريخى فى عملية اقتصادية محددة.

من ناحية أخرى ، لا بد من تحديد ما هو الخاص الذى تتميز به مصر؟ وما هو العام الذى تشترك فيه مع غيرها؟ فى مرحلة مبكرة منذ خمس وعشرين سنة عقدت مقارنة بين التاريخ الاقتصادى لمصر والجزائر. فرنسا طلبت من محمد على فتح الجزائر لكنه رفض. هناك نوع من التشابه والمقارنة بين البلدين، وعلى التاريخ الاقتصادى أن يبين المشترك، وأين الخاص ومن أين يأتى الخاص وما هى العوامل التاريخية التى جعلت لمصر خصوصية.

من ناحية أخرى ، أرجو إعادة النظر فى تدريس العلوم الاجتماعية فى مصر من خلال وحدة العلوم الاجتماعية على الأقل إن لم يكن وحدة العلوم الإنسانية.

مدرسة التاريخ الاجتماعى المصرى
فى ربع قرن
(1970 ـ 1995)

علـــى بركـــات

التاريخ الاجتماعى (تحديد المفاهيم) :

تعنى دراسة التاريخ بوجه عام دراسة الظروف التى فى ظلها تنشأ وتتطور مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

فهناك الجانب المتعلق بتكوين السلطة، وممارستها بشكل معين فى المجتمع، وهو موضوع دراسة **التاريخ السياسى**، وهناك الجانب الاقتصادى المتعلق بنشاط الإنسان فى إنتاج وتوزيع الأموال، وهو موضوع اهتمام **التاريخ الاقتصادى**، ثم هناك الجانب المتعلق بنشأة الظواهر الاجتماعية وتطورها وهى بالضرورة موضوع دراسة **التاريخ الاجتماعى**[1].

ولما كانت المسألة الأساسية فى الدراسات التاريخية هى مقياس التغير عبر الزمن فى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، فإن دراسة التاريخ الاجتماعى تعنى أيضاً دراسة التغير الاجتماعى، وبذلك يلتقى التاريخ الاجتماعى مع علم الاجتماع فى منظوره الزمنى[2]. وتصبح موضوعات مثل تطور الأبنية الاجتماعية، ونمو المدن، وتغير طرز العمارة، وتحليل النظم الاقتصادية، بما تتضمنه من قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، كلها تصبح ضمن اهتمامات التاريخ الاجتماعى.

وقد تتطلب دراسة التاريخ الاجتماعى التعرض لبعض الجوانب السياسية للظاهرة موضوع الدراسة، فالدارس للتاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، لابد وأن يدخل العامل السياسى فى حسابه، ذلك لأن شطرا مهما من التحركات السياسية فى الثورة كان معنياً بتغيير النظام الاجتماعى، وفى هذا يقول مؤلف كتاب التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، إنه حاول الجمع بين التحليل الاجتماعى ووصف الكيفية التى شكلت بها المصالح والتطلعات الاجتماعية والحركات السياسية، التى عدل بها العمل السياسى من بنيان المجتمع، ومن أفكار الناس ووضعهم فى المجتمع[3].

وكذلك كما هو الحال فى التغيرات التى طرأت على خريطة القوى الاجتماعية فى مصر فى القرن التاسع عشر، بفعل الإجراءات والقرارات التى اتخذها محمد على، وهى فى

جوهرها قرارات سياسية، وكان ابن خلدون هو أول من نبه إلى العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، حين قال " حقيقة التاريخ، أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى، الذى هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس والعصبيات، وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما يفعله البشر بأعمالهم ومساعيهم، من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث فى ذلك من العمران بطبيعته من الأحوال"[4].

ثم يؤكد ابن خلدون أن التاريخ هو علم دراسة التغير، ذلك لأن المجتمع من وجهه نظره فى تغير مستمر، حيث يقول "ومن الغلط فى التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال بتبدل الأعصار(يقصد العصور)، ومرور الأيام، ذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج مستقر، وإنما هى اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك فى الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع فى الآفاق والأقطار والأزمنة والدول، فربما يسمع السامع كثيراً من أخبار الماضين، ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها، فيجربها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيراً، فيقع فى مهواة الغلط"[5].

والتطور عند ابن خلدون يتم وفق قوانين عامة، أشار إليها فى أكثر من موضع، ففى تعريفه لعلم التاريخ يقول ابن خلدون "إنه وإن كان فى ظاهره لا يزيد عن أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، إلا أنه فى باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"[6].

ثم يتحدث ابن خلدون عن علاقات السببية بين الظواهر، فيقول "أنشأت فى التاريخ كتاباً، أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللاً وأسباباً، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن، وما يعرض فى الاجتماع الإنسانى من العوارض الذاتية، ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها"[7].

ثم يقول ابن خلدون فى موضع ثالث، وهو يتحدث عن طريقة التأكد من صحة الأخبار "فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالإمكان والاستحالة، إنه ينظر فى الاجتماع البشري الذى هو العمران، ونميز ما يلقاه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك، كان ذلك قانونا فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار، والصدق من الكذب بوجه برهانى، لا مدخل للشك فيه، وهذا هو غرض هذا الكتاب من تأليفنا، وكان هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشرى، والاجتماع الإنسانى، وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض، والأحوال لذاته واحدة بعد الأخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعياً كان أو عقلياً"[8].

وأخيراً يقول ابن خلدون "إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات، كلها على هيئة من الترتيب والإحكام، وربط الأسباب بالمسببات، واتصال الأكوان بالأكوان، واستمالة بعض الموجودات إلى بعض"[9].

هذا التصور لطبيعة التاريخ وعلاقته بعلم العمران، يجعل التـاريخ عند ابن خلدون هو تاريخ المجتمع والحضارة، أكثر منه تاريخ الملوك والساسة"[10].

التاريخ والعلوم الاجتماعية :

وموضوع التاريخ الاجتماعي يثير بالضرورة العلاقة بين التـاريخ وبعض العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع. ذلك أن التطورات التي شهدتها مناهج العلوم وطرق المعرفة، وظهور الاتجاهات الحديثة فى تحليل الظواهر الطبيعية والإنسانية، وتقييمها على حد السواء. قد أثرت فى مفهوم التاريخ ومجال دراسته ومناهجه، فمن ناحية لم يعد مفهوم الوثائق مقصوراً على الوثائق الرسمية وشبه الرسمية التي تعتمد على المكاتبات السياسية والمعاهدات وأحاديث القادة والسياسيين[11]، بل أصبح يتسع ليشمل كل ما يتصل بحياة الناس اليومية، فأصبحت المكلفات ودفاتر حيازة الأرض والعقود الناقلة للملكية وسجلات المحاكم ووثائق الأحوال الشخصية ودفاتر تعداد النفوس والأوراق الخاصة، كلها مصادر أصيلة في دراسة التاريخ الاجتماعي، كما اتسعت موضوعات التاريخ ليشمل مظاهر الحياة المختلفة، وبذلك أصبح مفهوم التاريخ ببساطة هو تاريخ الحضارة بكل جوانبها[12].

ومن حيث المنهج، فقد شهد البحث فى التاريخ تحولاً ملحوظاً، فلم يعد هذا المنهج قائماً على مجرد السرد المعتمد على الوصف بل تخطاه إلى التحقيق والتفسير، وأصبح الهدف من دراسة التاريخ ليس فقط التعرف على حقائق الماضي من خلال دراسة الآثار والمخلفات المادية والوثائق المكتوبة ونقدها، واستخراج الوقائع الجزئية وربطها بعضها ببعض بأدق طرق الاستقراء والاستنتاج والتأليف، بل أصبح التاريخ يعنى أيضا تفسير الأحداث التاريخية، من خلال العوامل والقوى المستنبطة من أحداث التاريخ نفسها. ومنها تأثيرات البيئة الطبيعية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل التي تكيف سلوك الأفراد والجماعات. وبذلك لم يعد المؤرخ يبحث عن أسباب الأحداث خارجا عنها، بل أخذ يقوم بدراستها ليتفهم العلاقات التي تربطها وليستخلص من ذلك كله صورة للاتجاهات والعلاقات الثابتة (القوانين) التي تنتظم بها هذه الأحداث لدرجة اعتبر معها البعض أن التاريخ هو المصدر الأساسي للمعرفة فى العلوم الاجتماعية[13].

غير أن قصور المادة التاريخية، التي يرجع إليها الباحث فى بعض الأحيان وسيره في مسارات خاصة تتبعاً لمظاهر التغير المختلفة قد حول انتباه المؤرخين عن الأطر العامة لحركة المجتمع موضوع الدراسة، واقتصر عمل هؤلاء الباحثين على مجرد ترتيب الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنياً، وفي نفس الوقت آثر معظم علماء الاجتماع من ناحية أخرى، للأسباب نفسها، وبتأثير المدرسة الوظيفية في بعض الأحيان، آثر هؤلاء الاكتفاء بدراسة الأنماط والمعايير التي يهيئها التفاعل الاجتماعي فى مجتمعاتهم الراهنة، دون النظر للماضي. ومن ثم استمرت البحوث التاريخية تعاني مشكلة هيمنة المنهج القائم على جمع الحقائق وتوصيفها وتصنيفها باستخدام الأدوات التي تتناسب مع المرحلة التاريخية موضوع الدراسة، دون السعي لإقامة بناء نظرى تكون مهمته التفسير ومحاولة التنبؤ، وترتب على هذا

أن مشكلة المنهج ظلت قائمة فى البحث التاريخى، وهى ابتعاد الدراسات التاريخية عن أحد أهدافها وهو إمكانية الوصول إلى بناء نظرى بهدف تفسير الحدث التاريخى[14].

وربما كانت العلوم الاجتماعية أكثر تطوراً فى هذا المجال، تحت تأثير الرأى القائل بضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة فى العلوم الطبيعية وبالتالى أصبحت علوماً لها قواعدها ومناهجها[15].

وعلى الرغم من اختلاف المنهج بين التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى حيث يهتم التاريخ بالأحداث الفردية فى ترابطها الزمنى، بينما تحاول العلوم الاجتماعية الأخرى أن تنظم الأحداث الحاضرة والماضية فى نظريات أو قوانين وصفية أو تعليلية، على الرغم من هذا فإن هناك أكثر من سبب يجعل الباحث فى التاريخ مطالباً بالاستفادة من مناهج العلوم الأخرى ومفاهيمها، من ذلك :

1 ـ أن التاريخ كغيره من العلوم الاجتماعية يقوم على مفاهيم أساسية بعضها خاص وبعضها يشترك فيه أكثر من علم، فمن بين المفاهيم المشتركة، التغير، الحضارة، الأمة، والمؤسسة، وهى مفاهيم قد تستعمل بمعان مختلفة حتى فى العلم الواحد، وبالتالى فإن كل علم مطالب بفهم دلالات هذه المفاهيم فى العلوم الأخرى، فالمؤرخ على سبيل المثال لابد أن يكون على علم بمعنى التغير الاجتماعى قبل أن يستعمله فى دراسة من هذا النوع، ومثل الأيديولوجية وغيرها.

2 ـ ومثل المفاهيم الأساسية الطرق والأساليب التى يتبعها الباحث للتوصل إلى الحقيقة، فالباحث فى التاريخ يتعامل مع الماضى من خلال الآثار والمدونات والوثائق، وأسلوبه فى ذلك يقوم على تحقيق هذه الأصول والمخلفات ونقدها لاستنباط صور الأحداث الماضية، أما العلوم الاجتماعية الأخرى فتعتمد على الملاحظة المباشرة والاختبار التطبيقى، أو دراسة العينات وإلى التعميم والتعليل شأن العلوم الطبيعية، غير أن هذين المنهجين رغم اختلافهما يلتقيان فى نقاط عديدة مثل الاستفادة من الإحصائيات وتحليلها والوصول منها إلى دلالات ومؤشرات معينة[16].

3 ـ إن العلوم الاجتماعية تساعد فى فهم المؤرخ لسلوك الإنسان أو الجماعات والمجتمعات تجاه قضايا معينة، مقياساً على ما يحدث فى عصره وإذا عجز المؤرخ عن فهم سلوك الأفراد والجماعات فى عصره وفى إطار ثقافته، فإنه لن يستطيع على الأرجح فهم الحياة فى فترات سابقة. وإن كان ابن خلدون قد حذر من قياس الحاضر بالماضى قياساً مطلقاً لأن ذلك فيه إغفال للزمن كبعد فى التطور[17]. وبرغم ذلك فإن المؤرخ لا يستطيع أن يغمض عينيه عن طرق العلوم الأخرى ومناهجها فى التعامل مع الظواهر المعاصرة، ذلك لأن معرفة الحاضر تزيد من فهم الماضى والتعرف على المفاهيم والأساليب التى استحدثها العلماء لتحليل العمليات الاجتماعية المعاصرة، مما يسهل عملية التعرف على العمليات المشابهة التى تواجهنا فى المصادر التاريخية، ويحدث العكس أيضاً فيما يتعلق

بمعرفتنا بالماضى فإنها يمكن أن تنير فهمنا للحاضر وتؤدى فى نفس الوقت إلى توسيع نطاق الشواهد التى يستخدمها الباحث فى العلوم الاجتماعية.

4 ـ إن الباحث فى التاريخ مثل غيره من الباحثين فى العلوم الاجتماعية يستطيع بأساليبه القائمة على التحليل أن يفكك ما ينطوى عليه التفاعل الإنسانى من أنظمة معقدة، كما ينبغى عليه أن يقوم بتقييم العلاقات المتبادلة وأن يحاول أيضاً القيام بتركيب عام وأن يقوم بتحليل العلاقات المتبادلة فى كل العلوم الاجتماعية، مستفيداً من مفاهيم وفرضيات تلك العلوم[18]، والباحث فى التاريخ مطالب بقدر من التعميم إذا ما وجدت الشواهد التى تؤكد ذلك مثل الارتباط بين الأزمات الاقتصادية وفساد الإدارة والحكم فى مصر وهو ارتباط عام وثابت، أشار إليه المقريزى من خلال استقرائه لتاريخ المجاعات فى مصر الإسلامية وسجله فى كتابه "إغاثة الأمة فى كشف الغمة"[19].

وفى نفس الوقت فإن استفادة علماء الاجتماعيات بالمنهج التاريخى يجعلهم على حذر من التعميمات السهلة والإغراق فى التنظير على حساب الواقع.

ولا يستطيع الباحث فى التاريخ الاجتماعى أن يكتسب معرفة من العلوم الاجتماعية إلا بالقراءة الواسعة وتطبيق بعض مفاهيم هذه العلوم على الظواهر والأحداث التاريخية، فإذا مضى الباحث فى هذا الاتجاه استطاع أن يتعرف على وجهات نظر العلوم الاجتماعية المختلفة فى الظاهرة موضوع الدراسة[20].

التاريخ والجغرافيا :

تبقى بعد ذلك قضية أخيرة فى هذا السياق، وهى علاقة الطبيعة بالتغير، واستخدام حقائق الجغرافيا فى تفسير التاريخ، فمثلاً قد يؤدى تعاقب سنوات الجفاف فى مجتمع معين إلى نقص فى موارد الغذاء ، ما يؤثر فى تجمعات السكان وكذلك على الهجرة وعلى العلاقات الثقافية والاجتماعية أو فى السياسات العامة، فهناك شواهد أثرية تشير إلى أنه فى نهاية العصر الجليدى (قبل حوالى عشرين ألف سنة) أصبحت مناطق السهوب والتندرا فى أوربا غابات معتدلة. كما تحولت المروج فى جنوب البحر المتوسط والقسم الأدنى من آسيا إلى صحارى تتخللها واحات وأودية وأنهار متناثرة، وأدى ذلك إلى قيام الزراعة واستئناس الحيوان[21]. كما أدى سوء أحوال المحاصيل فى فرنسا عام 1788 بسبب العوامل الطبيعية إلى تذمر الطبقات الشعبية فى المدن، وهى العناصر التى أمدت الحركة الثورية بالتأييد على الرغم من أن هذه الفئات لم تكن فى البداية هى صانعة الحركة الثورية[22]. وفى هذا الاتجاه يرى بيتر جران أن نقص الغلال خلال تلك الفترة كان أحد أسباب الحملة الفرنسية على مصر عام 1798[23].

وقد جرت محاولات لتفسير التاريخ المصرى على ضوء حقائق المكان من قبل باحثين فى التاريخ، من أمثال شفيق غربال فى كتابه "تكوين مصر عبر العصور"، وحسين مؤنس فى

"مصر ورسالتها"، وصبحى وحيدة فى "أصول المسألة المصرية"، ومن الجغرافيين سليمان حزين فى كتابه "حضارة مصر"، وجمال حمدان فى "شخصية مصر".

وفى تعريفه للجغرافيا التاريخية، يقول سليمان حزين: إنها ذلك الفرع من الجغرافيا الذى يتتبع تطور علاقة الإنسان بالبيئة[24].

وفى شخصية مصر حاول جمال حمدان الوصول إلى قانون عام فى حركة التاريخ المصرى، وفى محاولته لتفسير التاريخ المصرى على ضوء حقائق الجغرافيا، يقول جمال حمدان "لقد كان الطغيان نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية بدورها ضرورة حتمية للبيئة الفيضية، وكما كان لهذه المعادلة مزاياها كان لها عيوبها الأوضح حين دفع المصرى من البداية حريته السياسية ثمناً لوحدته السياسية المبكرة، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية، ذلك أن طبيعة الحكم قد عكست نفسها على البناء الطبقى عبر العصور". وفى هذا الصدد يقرر جمال حمدان "أن أدوات الإنتاج فى المجتمع الفيضى الزراعى هى فى التحليل الأخير الأرض والماء، ولما كان الماء هو العنصر الثابت فى يد الحاكم، بحكم البيئة الفيضية، فقد كان العامل المتغير فى المعادلة هو الأرض، فإما توزع بنوع من المساواة، وإما أن تحتكرها قلة من الأقوياء، وما كان أيسر على من يتحكمون فى الماء باسم المجموع، ومن ثم يملكون القوة المسبقة، أن يتحكموا فى الأرض أيضاً بالامتلاك والإحتكار وذلك بالدقة هو مفتاح التركيب الاجتماعى فى مصر عبر العصور".

فكأن هيكل المجتمع فى عناصره الأولية، يتكون من ملكية أوتوقراطية طاغية، تعتمد على أعمدة ثلاثة من لاندوقراطية (ملاك الأراضى)، إقطاعية عارمة، وبيروقراطية متضخمة، ثم ثيوقراطية إقطاعية (رجال الدين)، والكل يقوم على قاعدة عريضة من بروليتارية فلاحية مسحوقة، كان المجتمع ببساطة ينقسم إلى أقلية تملك ولا تعمل، وأغلبية تعمل ولا تملك، نفس الملامح نجدها تتكرر فى عصر محمد على، والقصة بعد محمد على لا تخرج عن هذا الإطار الطبقى[25].

التاريخ الاجتماعى فى كتابات المؤرخين المصريين :

لم يقدم الفكر العربى، حتى فى ازهى عصوره، عملاً يرقى إلى ما قدمه ابن خلدون فى فلسفة التاريخ، إلا أن تلميذه المقريزى قدم تسجيلاً شاملاً لتاريخ مصر الاجتماعى فى العصر المملوكى، فيما عرف بـ "الخطط المقريزية"، التى شملت توصيفاً لنظام الإقطاع المملوكى، ونشأته وتطوره، وعلاقات الإنتاج، وحيازة الأرض، والضرائب، وأوضاع الفلاحين فى ظل ذلك النظام، والفئات التى كانت تحصل على الفائض فى قطاع الزراعة، وكذلك تعرض لنظام الاحتكار فى التجارة الخارجية، الذى مارسه المماليك فى أواخر أيام دولتهم وغيره من القضايا التى تتصل بتاريخ مصر الاجتماعى[26].

وفى كتابه : "إغاثة الأمة فى كشف الغمة"، تعرض المقريزى لتاريخ المجاعات فى مصر، وفيه تحدث عن الفئات الاجتماعية التى كان المجتمع يتكون منها فى ذلك الوقت، كما تناول أسباب الأزمات الاقتصادية وأرجعها إلى أسباب طبيعية، وأسباب اقتصادية وأسباب سياسية واجتماعية.

ويرجع المقريزى **الأسباب الاقتصادية** للأزمات إلى زيادة الريع العقارى وما تعكسه هذه الزيادة على بقية قطاعات الاقتصاد، وكذلك يتحدث عن تدهور قيمة العملة، حيث توسع المماليك فى إصدار العملات النحاسية على حساب العملات الذهبية والفضية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وفيما يتعلق بـ **الأسباب السياسية والاجتماعية** للأزمات، يربط المقريزى بين الأسباب الاقتصادية وفساد نظام الحكم من خلال استعراض لتاريخ المجاعات والأزمات فى مصر الإسلامية، وبذلك يبرز المقريزى كمؤرخ اقتصادى واجتماعى على مشارف العصر الحديث[27].

ويبدو أن الكتابة التاريخية قد تعرضت لنوع من التدهور خلال العصر العثمانى، يفهم ذلك مما كتبه الجبرتى فى صدر كتابه "عجائب الآثار"، ويرجع الجبرتى أسباب هذا التدهور إلى ثلاثة أسباب :

أولها النظرة الهابطة للتاريخ، حيث يقول الجبرتى "ولم تزل الأمم الماضية منذ أوجد الله هذا النوع الإنسانى تعتنى بتدوينه، سلفاً عن سلف، وخلفاً من بعد خلف، إلى أن نبذه أهل عصرنا، وأغفلوه وتركوه وأهملوه وعدوه من شغل البطالين.

وثانيها : تسرب الكتب التاريخية إلى السودان وبلاد المغرب، وما أخذه الفرنسيون إبان الغزو الفرنسى.

وثالثها : التلف الذى أصاب الكتب والمخطوطات بسبب الفتن والقلاقل التى أصبحت طابع الحياة اليومية فى أواخر العصر العثمانى[28].

وفى عجائب الآثار يمكن أن يجد الباحث موضوعات وقضايا بعضها يخدم دراسات التاريخ الاجتماعى، ومنها ما يتصل بمجتمع القاهرة وأصحاب الحرف وتحركات الفئات الهامشية (العامة) فى مجتمع القاهرة، وإسهاماتها المتزايدة فى الأحداث خلال عهده، وغير ذلك[29].

وعلى غرار ما فعل المقريزى، قدم على مبارك رصداً للعديد من الظواهر الاجتماعية، ومظاهر التغير الاجتماعى فى العادات والتقاليد، وطرز العمارة ونمو المدن، وأثر الانفتاح الاقتصادى الذى أعقب عصر محمد على فى عادات المأكل والملبس وعلى الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية فى مصر فى كتابه "الخطط التوفيقية"[30].

أما المحاولة الأكثر وضوحاً فى رصد التغير الاجتماعى فى القرن التاسع عشر، فقد جاءت من خارج المهتمين بالتاريخ، حين كتب محمد المويلحى روايته المشهورة "حديث عيسى بن هشام"[31]، وحاول خلالها أن يسجل مظاهر التغير فى الحياة المصرية، فيما بين

نهاية عصر محمد علي ونهاية القرن التاسع عشر، كما تضمنت الرواية نقداً لأوضاع المجتمع المصرى فى ظل الاحتلال البريطانى، والأخذ عن الحضارة الغربية، وقد نشرت هذه الرواية فى البداية فى صحيفة مصباح الشرق خلال الفترة ما بين عامى 1898 ـ 1902.

عند هذا الحد لابد أن نفرق بين التاريخ فى معناه العام، والذى يهتم فى بعض جوانبه بتسجيل الحدث التاريخى، وبين الدراسة التاريخية، والتى تعنى وعينا بالظاهرة موضوع الدراسة، وفى هذا الإطار تقع أعمال المؤرخين المحترفين، وسوف نلاحظ أن اهتمام هؤلاء المؤرخين المحترفين بالتاريخ الاجتماعى قد جاء متأخراً نسبياً بالقياس إلى الاهتمام بالتاريخ السياسى، ويمكن أن نجد لذلك ثلاثة أسباب :

1 ـ إن طلائع المؤرخين الأكاديميين المصريين من أمثال شفيق غربال، قد تلقوا تعليمهم فى الغرب، فى ظل ازدهار المدرسة الليبرالية، وهى بالضرورة تتبنى نظرية الرجل العظيم فى تفسير التاريخ فى مواجهة المدارس العادية.

2 ـ إن هذه المجموعة تربت فى ظروف صراع الحركة الوطنية مع الاحتلال البريطانى، وبالتالى ألقت المسألة الوطنية ذات الطابع السياسى بظلالها على الفكر المصرى عموماً، دون النظر للقضية الاجتماعية التى لم تكن تلقى نفس الاهتمام.

3 ـ إنه فى إطار الحركة الوطنية، كان اهتمام هذه المجموعة الأول هو تمصير التعليم فى الجامعة المصرية، أى استخلاصه من أيدى الأجانب، وكذلك تمصير الكتابة التاريخية التى هيمن عليها الأجانب فى الثلاثينات.

غير أن الاتجاه لكتابة التاريخ الاجتماعى أخذ يعبر عن نفسه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بفعل عاملين رئيسيين :

الأول : بروز المسألة الاجتماعية التى فرضت نفسها فى أعقاب الحرب، وأصبحت واضحة فى تحركات الجماهير فى الريف والمدينة.

والثانى : بروز التنظيمات اليسارية والأفكار التى طرحتها لحل المسألة الاجتماعية.

ومن ثم ظهرت بعض الكتابات، بعضها يتصل بالتاريخ الاقتصادى، لعل أبرزها كتاب راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، الذى نشر أول مرة فى يناير 1944، كما نشر البراوى أيضاً كتابه "مختارات من فريدريك أنجلز" عام 1947. وفى مقدمة هذا الكتاب أشار البراوى إلى أن تطور المجتمع عملية تتفاعل فيها مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد شهدت حقبة الخمسينات إسهامات فى هذا الاتجاه، خاصة بعد قيام ثورة يوليو 1952، ومنها كتاب راشد البراوى "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر". الذى كان أول دراسة لأسباب ثورة يوليو من منظور اجتماعى، ثم قدم إبراهيم عامر كتابه "الأرض والفلاح".

غير أن حقبة الستينات قد شهدت توجهاً واضحاً لدراسة التاريخ الاجتماعى، بفعل عدد من العوامل :

1 ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها الفترة، بصدور قوانين يوليو الاشتراكية عام 1961.

2 ـ الانفتاح على الفكر الاشتراكى بكافة مدارسه، وفى هذا الاتجاه لعبت الدولة ، ممثلة فى وزارة الثقافة وهيئة الكتاب، دوراً فى نشر أكثر من سلسلة تخدم مثل هذا الفكر، لعل أبرزها سلسلة "من الفكر السياسى والاشتراكى".

3 ـ الدور الذى لعبته برامج التثقيف السياسى لمنظمة الشباب، والمعهد العالى للدراسات الاشتراكية، وكذلك نشرات أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى، ومن الموضوعات التى شملتها برامج منظمة الشباب، وكذلك المعهد العالى للدراسات الاشتراكية، دراسة الأسلوب العلمى، وتطور النظم الاجتماعية وتاريخ الفكر الاشتراكى، وتطور المجتمع المصرى فى العصر الحديث.

4 ـ ظهور الاتجاه لدراسة التاريخ وفق مناهج التحليل المادى داخل الجامعة، وهنا يمكن الإشارة للدور الذى لعبه راشد البراوى ومحمد أنيس.

5 ـ هذه العوامل تفاعلت فى إطار طموحات المشروع الناصرى، ومحاولة صياغة إطار نظرى للتجربة الاجتماعية فى مصر، تضمنها ميثاق العمل الوطنى، الذى تقدم به الرئيس عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عام 1962، وفيه تمت قراءة للتاريخ المصرى، وتقييم لبعض فتراته، كما جرت محاولة لدراسة الواقع المصرى وفق منهج علمى.

وفى هذه الوثيقة جرى التركيز على عدد من القضايا، ومنها :

1 ـ أهمية الوعى بالتاريخ، وأثره فى حركة الإنسان المعاصر (الباب الأول).

2 ـ التسليم بأن تطور المجتمع المصرى يتم وفق القوانين العامة للتطور الاجتماعى، وفى هذا الاتجاه جرى التأكيد على العلاقة بين النظام السياسى فى المجتمع، والأوضاع الاقتصادية القائمة: "إن من الحقائق البديهية، التى لا تقبل الجدل، أن النظام السياسى فى بلد من البلدان، ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع"، (الباب الخامس).

3 ـ التأكيد على أهمية الانفتاح على الفكر العالمى فى التجربة المصرية، "فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية، يأخذ منها ويعطيها، لا يصدها عنه بالتعصب، ولا يصد نفسه عنها بالعقد" (الباب الأول)، ثم يؤكد الميثاق ذلك مرة أخرى، بقوله "إن التجربة الوطنية لا تفترض مقدماً تخطئه النظريات السابقة عليها، وأن تقطع برفض الحلول التى توصل إليها غيرها" (الباب الرابع).

4 ـ التأكيد على خصوصية التجربة الاجتماعية المصرية، حين يقرر "إن العمل الاشتراكى لم يعد حتماً عليه، أن يلتزم التزاماً حرفياً بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر"، ثم يؤكد مرة أخرى بالقول "إن الحضارة لا تعيش فى عزلة عن بعضها، فالتجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الإنسانية تعيش بالانتقال الخصب والتفاعل الخلاق، إنها قابلة للانتقال، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل، قابلة للدراسة المفيدة، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار" (الباب الخامس). ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى، بالقول "إن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى، ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية، إن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب، لا يمكن استيرادها من تجارب شعب آخر" (الباب الخامس).

هكذا جرت صياغة إطار نظرى للمشروع الناصرى، ومن وجهه نظرى فإن الأعمال التى أنجزها جيل الستينات، تمت فى إطار هذا المشروع وفى إطار التصور النظرى لهذا المشروع، وليس عجيبا أن بعض أفراد جيل الستينات ظلوا حتى الآن غير متناقضين مع منطلقات المشروع الناصرى، وعلى ذلك ففى الستينات كان هناك تطلع إلى مدرسة فى التاريخ الاجتماعى لها بعض الخصوصية فى إطار التسليم بالقوانين العامة التى تحكم التطور الاجتماعى، وهنا لابد أن نميز فى حصاد المدرسة المصرية لدراسة التاريخ الاجتماعى، بين ما يمكن أن نسميهم جيل الستينات، من أمثال رءوف عباس وعاصم الدسوقى فى التاريخ الحديث ومحمود إسماعيل عبد الرازق فى التاريخ الإسلامى، وقاسم عبده قاسم فى التاريخ الوسيط[32].

وإلى هذه المجموعة ترجع بعض الكتابات جيدة التوثيق، والتى تحظى بقدر من الاحترام فى الداخل والخارج، كما تتسم أعمال هذه المجموعة بوضوح الخط النظرى.

أما المجموعة الأحدث، فهذه تخرجت من الجامعة فى السبعينات وما بعدها، وقدم بعضهم أعمالاً فى تاريخ الأوقاف، وطوائف الحرف، والمجتمع الريفى، وتاريخ الفكر، وتاريخ الأقاليم، وغيرها من الموضوعات، وثمة خط مشترك يجمع بين هذه المجموعة والمجموعة السابقة عليها، وهو الاعتماد المكثف على الوثائق المصرية فى كتابة تاريخ مصر الاجتماعى.

غير أن قراءة بعض الأعمال المنشورة لبعض هؤلاء الباحثين، تعطى بعض الانطباعات السلبية :

- ضعف التكوين النظرى بما فى ذلك الثقافة السياسية، وهو ضعف ناتج عن قلة القراءة فى العلوم السياسية والاجتماع والاقتصاد السياسى على وجه الخصوص، بل إن أعمال البعض تعانى من القصور فى المعرفة التاريخية نفسها.
- القراءة المتعجلة للوثائق، الأمر الذى تنتج عنه أخطاء فى فهم المعلومات الواردة بهذه الوثائق، وبالتالى فى النتائج التى يرتبها الباحث على هذه المعلومات، كذلك

إصدار أحكام عامة وتعميمات دون وجود شواهد كافية يمكن الاعتماد عليها فى إصدار هذه التعميمات. ثم أخيراً التهويل وتضخيم بعض الوقائع بما يخدم فرضية الباحث فى الموضوع، والأمثلة موجودة فى أعمال بعض هؤلاء الباحثين[33].

- تناول تاريخ الفكر دون الإشارة إلى الخلفيتين الاقتصادية والاجتماعية، التين يمكن أن يكون هذا الفكر انعكاساً لهما.
- التوسع فى دراسة تاريخ الأقاليم دون محاولة لإبراز الخصائص التى يمكن أن نميز بها إقليما معينا عن باقى أقاليم مصر فى إطار الظاهرة موضوع الدراسة، أو التركيز على الخصائص المشتركة التى يمكن أن تجمع الإقليم موضوع الدراسة مع باقى أقاليم مصر، وهو الهدف من أى دراسة من هذا النوع.

ومن ثم فإن الدراسات تبدو كما لو كانت محاولة لتقسيم تاريخ مصر العام خدمة لنزعات وتوجهات إقليمية يمكن ملاحظتها فى المحافظات.

غير أن هذه الملاحظات، يمكن فهمها على ضوء حقيقتين رئيسيتين :

1 ـ التدهور الذى أصاب المؤسسة الأكاديمية المصرية فى العقدين الأخيرين، وهو تدهور له أسبابه أيضاً، خاصة فى مجال الدراسات العليا، ولدينا وثيقتان تشيران إلى هذا التدهور :

الأولى تقرير نشره زائر أجنبى عقب معايشته لواحدة من المؤسسات الأكاديمية المصرية، تحت عنوان "المؤسسة الأكاديمية المصرية فى عين زائر أجنبى"، انتقد فيه نظم الدراسة، ومستوى الأساتذة، والمادة العلمية التى تدرس، وبعض الأعمال المنشورة، والتى يقول أن بعضها ترجمات لأعمال علمية نشرت فى الغرب فى الأربعينات، وكان أبرز ما فى هذا التقرير من النقد هو استخدام النظريات والاجتهادات التى جرت صياغتها فى الغرب دون محاولة اختبارها أو حتى أقلمتها على الواقع المصرى[34].

أما الوثيقة **الأخرى** فهى الدراسة التى تقدم بها محمد الجوهرى (دكتور) إلى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى، الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى يونيو 1985، وفيه يتحدث عن ضعف الإشراف على الرسائل العلمية، وظاهرة استكتاب الرسائل، والتقييم القائم على العلاقات الشخصية، وطريقة تشكيل لجان المناقشة، وغيرها من الظواهر السلبية، التى تسللت إلى حياتنا العلمية فى الفترة الأخيرة، والتى وصلت إلى حد أن بعض المشرفين لا يقرءون الرسائل التى يشرفون عليها، ويرى أن الخلل فى المؤسسة الأكاديمية المصرية هو انعكاس لخلل مجتمعى[35].

2 ـــ إن الجيل الأحدث من الباحثين قد تكون فكرياً فى ظل الانعطافات والتحولات الحادة التى بدأت فى السبعينات برحيل عبد الناصر، واستمرت حتى الآن، وهى تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية واسعة النطاق، كان أبرز ما يميزها هو الانقضاض على المشروع الناصرى، وتصفيته وإدانة منطلقاته الفكرية، والعودة إلى شكل من أشكال الليبرالية المشوهة، وإلى هذه التحولات السريعة والمتلاحقة ترجع أزمة الفكر المصرى. ذلك أن هذه التحولات أفقدت الثقة فى الثقافة السياسية، التى يمكن أن تتبناها الأجيال الجديدة[36]. ومن ثم بات من الصعب تبنى مدرسة وطنية ذات ملامح فكرية معينة، فليس من المعقول أن يطلب من الباحث الاجتماعى بشكل عام، إثارة الشك فى مسلمات النظريات الغربية، فى الوقت الذى يرضخ فيه رجل السياسة والاقتصاد للضغوط السياسية، ويقبل السلع والاستثمارات الأجنبية دون مناقشة، ولدينا فى تجربة الستينات ما يرجح هذا القول، حيث كان المناخ السياسى والاقتصادى مختلفاً عما بدأ فى السبعينات ونعيشه اليوم، ولم يكن من قبيل المصادفة أن البحوث الاجتماعية فى الستينات كانت أكثر إبداعاً[37].

الهوامش

1 ـ د. فوزى منصور : محاضرات فى مبادئ الإقتصاد السياسى للبلدان النامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 213، 214.

2 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ترجمة محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت، 1963، ص35.

3 ـ نورمن هامبسون، التاريخ الإجتماعى للثورة الفرنسية، ترجمة فؤاد أندرواس، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص8.

4 ـ مقدمة ابن خلدون : المطبعة البهية، القاهرة، بدون تاريخ، ص29.

5 ـ المصدر السابق : ص24.

6 ـ المصدر السابق : ص3.

7 ـ المصدر السابق : ص4.

8 ـ المصدر السابق : ص32.

9 ـ المصدر السابق : ص83.

10 ـ للدكتور محمد دويدار إجتهاد جيد حول هذه الجزنية، كمدخل لكتابة الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية، 1978، ص13 ـ 19.

11 ـ حسن عثمان : منهج البحث التاريخى، دار المعارف، القاهرة، 1970، ط3، ص30 ـ 70.

12 ـ على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1978، ص7.

13 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : المقدمة بقلم قسطنطين زريق، ص35، فوزى منصور : المرجع السابق، ص210.

14 ـ إشكالية العلوم الإجتماعية فى الوطن العربى : المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1984، مقال على مختار : إشكالية العلاقة بين الإيدولوجية والعلوم الإجتماعية، ص152، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ص 35.

ميز أنور عبد الملك بين المنهج بمعنى المفهوم المتخصص لتناول دراسة الظاهرة موضوع الدراسة، وبين المنهجية أى أدوات البحث التى يستخدمها الباحث، أنور عبد الملك : نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص16.

15 ـ حول تطور العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، انظر : علا مصطفى : التفسير فى العلوم الإجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص23 ـ 27.

16 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : المقدمة.

17 ـ المرجع السابق : ص92 ـ 93، مقدمة ابن خلدون : ص24.

18 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ص93.

19 ـ إغاثة الأمة فى كشف الغمة : نشره كل من محمد مصطفى زيادة، وجمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1940، ص43.

20 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : المقدمة.

21 ـ جوردون نشايلد : ماذا حدث فى التاريخ، ترجمة جورج حداد، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص44.

22 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ص134.

23 ـ بيتر جران : الجذور الإسلامية للرأسمالية فى مصر، 1760 ـ 1840، ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص33.

24 ـ د. سليمان حزين : حضارة مصر، أرض الكنانة، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص16.

25 ـ جمال حمدان : شخصية مصر، عالم الكتب، القاهرة، ج 2، 1980، ص553 ـ 563.

26 ـ المقريزى، تقى الدين أحمد بن على : المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، ج 1، ص81 ـ 101.

27 ـ المقريزى : إغاثة الأمـــة فى كشـــف الغمـــة، ص7، 42 ـ 43، محمد دويدار : المرجع السابق، ص27 ـ 28.

28 ـ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار : طبعة بولاق، 1297هـ، ج1، ص4 ـ 6.

29 ـ المرجع السابق : ج3، ص34، 161، 162، 136، عبد الرحمن الجبرتى : دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، مقال المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتى، د. حكمت أبو زيد، وكذلك تصوير الجبرتى للمجتمع الريفى، د.رؤوف عباس، ص340، 413.

30 ـ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وقرأها : بولاق، 1305هـ، ج1، ص8، 53، 57، ج7، ص57، 63، ج9، ص87.

31 ـ حول رواية المويلحى هذه، أنظر : محمد إبراهيم الهوارى : نقد المجتمع فى حديث عيسى بن هشام للمويلحى، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص104، تيموثى ميتشيل : إستعمار مصر، ترجمة بشير السباعى وأحمد حسان، دار سينا للنشر، القاهرة، 1990، ص178 ـ 186.

32 ـ فى دراستين سابقتين أشرت إلى بعض أعمال هذه المجموعة : فى الطريق إلى مدرسة إجتماعية لكتابة تاريخ مصر الحديث : مجلة فكر، العدد 5، مارس 1985، التاريخ وقضايا المنهج فى مصر المعاصرة : قضايا فكرية، 1992.

33 ـ لم أحاول هنا أن أذكر أعمال هؤلاء الباحثين، أو أن أشير إلى وقائع محددة، وثائقها وصفحاتها موجودة.

34 ـ Klausner, S.Z. : A Professor's Eye View of the Egyptian Academy, June 1985, The Pennsylovania Gazette, p. 31.

35 ـ أعمال الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى : بعض الرسائل الجامعية، ص108 وما بعدها.

وتكتسب هذه المقالة أهمية خاصة، لأن د. محمد الجوهرى كان يعمل فى ذلك الوقت نائباً لرئيس جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث.

36 ـ أنظر فى هذه الجزئية : حسن حنفى : خطاب إلى الأجيال القادمة، الأهرام، 1990/11/17.

37 ـ إشكالية العلوم الإجتماعية فى الوطن العربى : مقال جلال أمين، بعض مظاهر التبعية الفكرية فى الدراسات الإجتماعية فى العالم الثالث، ص241، 242.

تاريـــخ الفكـــر المصـــرى المعـاصـــر

د. مصطفى عبد الغنى

تمهيـــــد :

يبدأ تاريخ الفكر العربى والمعاصر هنا منذ بداية السبعينات ، ففي هذا العام الأخير كانت هزيمة 1967 إيذاناً بتدشين مرحلة جديـدة فـى تاريخنـا مـن اهتزاز قيـم الفكـر الغربـى أكـثر وتجزؤ ظواهره وتدهورهـا مـع أزمـة التبعيـة للمشـروع الاسـتعمارى الغربـى فـى مختلـف الاتجاهات : الفكرية والسياسية والاقتصادية.

كانت الأزمة فى الفكر العربى مرتبطة ـ تاريخياً ـ بعصـر النهضـة الأول لدينـا منـذ بداية القرن الماضى، غير أنها تحققت أكثر عبر المراحل التالية فى تاريخنا المعاصر :

- من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين.
- من مطلع القرن العشرين إلى منتصفه.
- من منتصف القرن العشرين حتى سبعينيات القرن العشرين.

فمـا كـادت تقـع هزيمـة 1967 حتـى تم ضـرب المشـروع القـائم، ونهـوض المشــروع المضاد، وأخذت الأزمة تتعمق مع تتـابع الأحداث عقب حـرب 1973 فـى ظواهر كثيرة : انكسار المشروع القومى، تصاعد الحقبـة النفطيـة، توالـى النمـط الاسـتهلاكى، زيـادة القبضـة الأمريكية، إحكام قبضة الديكتاتوريات فـى الأقطـار العربيـة، زيـادة حـالات الفسـاد فـى شـتى الميادين: توالى الآثار السلبية "لكامب ديفيـد" وتوابعهـا: أوسـلو1، أوسـلو2، ...إلـخ، اسـتمرار الأحكام الحربية ...إلخ

وفى هذا المناخ، كانت التيارات الفكرية المتباينة تواجه تفككاً وتحللاً فى شـتى الميـادين، وحالة من العقـم ضمـت وراءهـا مـن مشـروعات نهضويـة وإصلاحيـة وثوريـة، إضافـة إلـى شكوك كبرى وصغرى فى تلك المنظومات.

وتتعدد صور المثقفين الذين وجدوا فى هذا المناخ، وتتحدد عند هذه الملاحظة التى التفت إليها الطيب تيزينى حين قال إن المثقفين ـ وهم المتمرسون فى العمل الثقافى بصورة خاصة ربما منذ بدايات هذا القرن ـ إذ أنتجـوا ذلـك الوعـى، فـإنهم، حتـى هنـا، أى حتـى فـى حالـة تفككهم وتشظيهم باتجاه الأدنى، يعملون على إظهار أن وعيهم للأزمة هو أساساً وعى الأزمـة العربية الشاملة، والحق أن فى ذلك قسطاً من الحقيقة[1].

ذلك لأن المثقفين لم يحاولوا – فى الغالب – أن يغيب وعيهم النظرى فى أقنية المجتمع، إذ وجدوا مسافة شاسعة بين ما يريدون وبين (حالة) المجتمع الذى يعيشون فيه.

ومن هنا، فإن ظواهر الفكر العربى التى حاولوا أن يعبروا عنها كانت تمثل جزءاً من تكوينهم وردود أفعالهم، كما كانت تمر عبر هذا الواقع بعيوبه وسلبياته التى مثل إحداها – أحياناً – المثقف نفسه.

تيارات الفكر المصرى

فى المجرى العريض للفكر المصرى المعاصر نستطيع أن نرصد عدة تيارات وعديداً من الروافد والموجات المتوالية ..

ويمكن تحديد هذه التيارات على النحو التالى :

أولاً : التيار الدينى

يمكن أن نرصد التيار الدينى – فى المجرى العريض – منذ هزيمة1967، ففى هذه الهزيمة تأكدت هزيمة المشروع الناصرى أو إجهاضه لأسباب كثيرة ليس هنا موضع لها، ومن ثم، ففى الوقت الذى كان رافد التيار القومى الناصرى يتراجع كان التيار الدينى الإسلامى والمسيحى يتصاعد.

لقد تمكن جمال عبد الناصر من الحد من التيار الدينى بأن استبدل أفكارا عربية ورموزا اشتراكية، غير أنه ما كاد الرافد الناصرى يمضى حتى عاد المد الدينى – خاصة فى السبعينات – كقوة ثابتة يتداخل فيها العقيدة بالسياسة بكمون كاريزمى وتطلعات تاريخية.

ولم يظهر هذا فى الجانب الإسلامى فقط، وإنما أيضاً فى الجانب المسيحى.

ففى الوقت الذى سمحت فيه سبعينات السادات بتبلور زعامة (أرثوذكسية) راديكالية "كانت الاهتمامات المسيحية فيه تركز على السياسة، لقد أصبح ذلك "سمة لتيار قوى داخل الكنيسة .. فضلاً عن الكاريزماتية التى تميز بها الأنبا شنودة البابا الجديد"[2].

وسوف نرجئ الآن حركة الاتجاه المسيحى (الأرثوذكسى) لنتمهل، أكثر عند التيار الإسلامى بروافده المتعددة.

يبدو أن السبعينات (الساداتية) سمحت بخروج الإسلاميين من السجون، ومنح الجماعات المتطرفة منها، خاصة فى الجامعة ، قدراً كبيراً من النشاط والحرية ليمكن تهديد التيار اليسارى، فى وقت بدا التيار الدينى فيه مهيئاً تماماً لإهتبال الفرصة ليلعب دوراً سياسياً فعالاً.

ويمكن أن نميز فى التيار الدينى المعاصر عدة روافد متباينة يمكن ذكرها على النحو التالى :

فهناك رافد رسمى أو شبه رسمى ينتمى إلى **الأزهر ومؤسساته**، وهو ما عبر عنه ـ منذ فترة مبكرة ـ الشيخ عبد الحليم محمود وعبد الله النجار ومحمد حسن الذهبى والشيخ عبد الحميد كشك والشيخ الغزالى ومحمود فايد ـ .. وغيرهم .

ويمكن أن نلاحظ فى هذا الاتجاه مع الوقت الشيخ متولى الشعراوى وبدرجات ما عبد الصبور مرزوق وعبد الصبور شاهين وأحمد عمر هاشم، وينتمى إلى هؤلاء عدد كبير ربما كان آخرهم فى التسعينات محام مغمور اسمه محمد صميدة صاحب الدعوى بالتفريق بين نصر أبو زيد وزوجته ثم حمزة دعبس وغيرهم من بين أصحاب الخطاب الرسمى الذى يمتد طيف التعصب السائد فيه إلى منتهاه.

ويجب الإسراع فى الإشارة إلى بديهية مؤداها، أن مفكرى الحقبة الأخيرة لم يكونوا غير امتداد لمفكرى عصر النهضة منذ قرنين من الزمان، وهو ما يفسر كيف أن ممثلى التيارات الفكرية المعاصرة ولدوا ولادة متعسرة، إذ كان لابد من التنبه إلى عدة سلبيات كانت تواجه كل مجموعة فى كل فترة، والتنبه إلى تغير الأسئلة وعدم تغير الإجابات التى جاءت للرد عنها.

وهو ما نعثر عليه ـ بشكل ما ـ سواء فى علاقة حركة الفكر بالسلطة أو المجتمع، أو بالحسم فى عديد من قضايا الفكر والتناقض الإيديولوجى فى البنية الأساسية فى هذا الفكر، وحيث تتزايد الثنائيات وتتنافى المشروعات المتكاملة مما يؤسس لحركة فكرية نستطيع معها أن نقول إن حركة الفكر المصرى المعاصر تقدم حركة فعلية للخلاص من سلبيات الحاضر وصولاً إلى المستقبل.

ولهذا فإن الهدف الرئيسى لهذه التيارات كان ـ فى الغالب ـ الاشتباك مع الحاضر أكثر من إرساء أساس لعديد من قضاياه، بل الغريب أن بعض الممثلين لهذا الفكر كثيراً ما عادوا للماضى للبحث عن حالة من (الميثولوجيا) بما يشبه ارتدادا غير واع وبوجه خاص فى علاقتهم بالمجتمع.

ومن هنا، فلسنا بحاجة لتأكيد ـ وبشيء من التجاوز ـ أن ضالتنا فى هذه المفاهيم لا تكون بالبحث عن ظواهر الحاضر, أو رصد الماضى، بقدر ما يكون البحث عن المستقبل، فلا يمكن فهم الغد بغير فهم ما يحدث أو ما حدث بالفعل.

إن المحاولة هنا هى البحث عن مستقبل الفكر المصرى المعاصر فى تطوره عبر حامليه: الماضى والحاضر.

ويكون علينا الآن أن نشير إلى أهم التيارات فى الفكر المصرى الحديث والمعاصر، وكثير من الأسئلة التى تنوعت والظواهر التى تعددت، والشخصيات التى كانت فاعلة فيه قبل أن نصل إلى أهم الظواهر الإشكالية.

وسوف نختار منها، على سبيل الانتقاء أربع تيارات : الدينى، الغربى، الليبرالى، اليسارى.

1 ـ التيار الإسلامى

وينتمى إلى هذا الرافد عدد كبير من الشخصيات والجمعيات والجماعات المعروفة بالميل الرسمى السائد مثل (الجمعية الشرعية) وعديد من (الطرق الصوفية) و(أنصار السنة المحمدية) بمجلتيها (التوحيد والهدى النبوى).

والمعروف أن أيا من هذه الشخصيات أو الجمعيات لا تتردد عن الهجوم على أى مؤسسة دينية متنورة أو شخصيات واعية تمارس حق الاجتهاد تحت مظلة الدين الحنيف، أو تقوم بذلك حين تستشم اتجاه الريح، لكنها فى جميع الحالات لا تخرج من تحت مظلة النظام ولا تعاديه بأى حال.

ولا يعنى هذا أن هذه الجماعات تمضى فى هذا الاتجاه تبعاً لتوجهها الذاتى وحده، وإنما رغبة ـ كما نشدد ـ إلى إرضاء النظام الذى يملك المنع والمنح، ويملك الأخذ والعطاء.

وعلى النقيض من ذلك، فهناك الرافد الذى ينتمى بالتاريخ إلى جماعة **(الأخوان المسلمين)**.

وهذه الجماعة لم تستطع فى التاريخ المعاصر أن تلعب دوراً إيجابياً إلا بعد رحيل عبد الناصر، ففى السنوات الأولى من حكم السادات تم الإفراج عن المسجونين السياسيين من جماعة الأخوان وذلك ضمن المصالحة التى لجأ إليها السادات كسباً لتأييد قوى المعارضة، وتمخض عنه نتيجة الفكر الإخوانى عبر أهم ممثليه بشكل أو بآخر من المفكرين الإسلاميين من أمثال محمد سليم العوا وصلاح عبد المتعال ومصطفى مشهور وعبد العزيز كامل ويوسف القرضاوى وبشكل ما الشيخ محمد الغزالى ..

غير أنه بين السبعينات والثمانينات كانت قد جرت مياه كثيرة.

كان من الواضح أن العلاقة قد ساءت بين الدولة وجماعة الأخوان وهو ما ترجم عنه فى توجيه ضربات عنيفة ضد الأخوان فى شتى الميادين : الإعلام ومصادر التمويل والنقابات المهنية وإعادة تشكيل الأسر داخل الجامعة ضد سيطرة الأخوان والتيارات الإسلامية بوجه خاص وقد توج هذا كله بالقبض على قياداتهم[3] والقضاء على كل ما يحول بينهم وبين دخولهم الانتخابات (1995).

والملاحظ أن الدولة فعلت كل ما فى وسعها لفشل مجهودات الأخوان منذ فترة مبكرة من الثمانينات فلم تسمح لهم بإعادة تجارب قديمة حاولوا فى التجربة الجديدة إيجاد جبهة قوية متماسكة مرة مع حزب العمل والأحرار ومرة أخرى مع حزب الوفد، فلم تأت تجربة انتخابات 1995 على شاكلة التجارب السابقة فى انتخابات 1984، 1987 (وهناك تجربة أخرى أعلن فيها جماعة الأخوان وحزبا العمل والوفد مقاطعتهم للانتخابات التشريعية عام 1990 ..) ولذلك بدا إصرار الدولة عنيفا فى عدم السماح بوجود حزب دينى للإخوان، أو الاقتراب بأى صورة من انتخابات منتصف التسعينات حيث لم تجد أى جهود للجماعة

الممزقة المسجونة قياداتها العاجزة مالياً ودعائياً فى إحراز أى مكسب سواء مع أى حزب قائم أو بشكل مستقل.

وبذلك، لم يترك للإخوان فرصة لتطبيق شعاراتهم، أو لتحويل أفكارهم الإسلامية إلى واقع جديد مع الواقع الجديد فى نهاية القرن.

وهو المصير الذى لاقاه ــ بشكل أكثر عنفاً ــ الجماعات التى انبثقت من جماعة الأخوان عبر سيد قطب أو بعيداً عنه.

لقد كان أكثر ما يميز هذه الفترة **رافد ثورى يعد امتداد للإخوان فى فكر سيد قطب،** خاصة، بكتابة الملحوظ (معالم فى الطريق).

إن هذا الرافد الجديد الذى بدا أكثر ظهوراً فى السبعينات كان ينتمى إلى ثقافة شعبية سائدة ومغذاة من القهر الاقتصادى مما افرز الثقافة الدينية العنيفة بوجه خاص.

لقد كانت هذه الجماعات ــ التى سنعود إليها أكثر من مرة ــ هى التى تمثل الثقافة الجديدة فى التيار الدينى، وفى وجود أزمة تعانيها بقية الثقافات الموضوعية الأخرى "الساعية لمنطلق التغيير والتجديد والتحديث، وفى وجه أزمة حياتية اقتصادية وسياسية وأخلاقية واجتماعية عامة تعانيها الجماهير الشعبية والفئات الوسطى"[1].

غير أن أكثر ما يميز هذا الرافد الأخير أنه يميل إلى العنف ويدفع إليه سواء فى ممارسته الفعلية أو أفكاره الثورية.

وإلى جانب ذلك، لا نعدم رافداً آخر لا يحمل رؤية للعنف، وإن كان يحمل دعوى أكثر اعتدالاً واستنارة، وهو فى ذلك يكتفى بتطبيق الشريعة الإسلامية، ويحتفى بالتكنولوجيا وإن كان ذلك يحدث فى المظهر العام "رافضاً ما وراء التكنولوجيا من علم وفكر وفلسفة".

وهذا التيار الأخير يسمى أصحابه **(بالسلفيين الجدد)** أو (التيار الإصلاحى الجديد)، والملاحظة التى تفرض نفسها علينا هنا أى هذا التيار وإن كان يمثل امتداداً للشيخ محمد عبده، غير أنه لا يخرج عن صورة الفكر الإسلامى كما عبر عنها رواده الأوائل.

ويلاحظ محمود أمين العالم أن ذلك يبدو فى موقفه رافضاً، بشكل راديكالى لما يسمى بالتغريب والحداثة والنهضة العربية، وينتهى إلى اندماج مصلحى عملى مع الأنظمة الرجعية العربية ومع المشروعات الرأسمالية العالمية.

وينتمى إلى هذا التيار عدد كبير من الإسلاميين من أمثال محمد عمارة وطارق البشرى وإلى حد ما فهمى هويدى بدرجات، ويلتقى أفراد هذا الرافد بأخر فى بداية التسعينات وإن كان هذا الأخير أكثر استقلالية.

وهو ما يصل بنا إلى رافد أخر أكثر وعياً وظهوراً على مسرح الأحداث.

وهذا الرافد يمثله أحمد كمال أبو المجد منذ فترة مبكرة، وإن تميز قبل ذلك بكثير باتخاذ موقف بعيد عن الغلو، وقد تبلور رد فعل هذا التيار أكثر خلال حرب الخليج الثانية.

وكان أكثر ما يميز هذا التيار أن طرح خلاله كمال أبو المجد رؤية بعنوان (**نحو تيار إسلامى معاصر**) ثم ما لبث أن نشر بكتاب (رؤية إسلامية معاصرة) عن دار الشروق بالقاهرة 1992، كانت كلها تدعو إلى طرح القضايا الإسلامية المعاصرة فى إطار من (الاجتهاد) المشروع والرؤية الهادئة، وكان أهم رموزه التى عبرت عنه ووقعت على بياناته محمد سليم العوا وحسن شافعى ومحفوظ عزام وعائشة عبد الرحمن وعبد الودود شلبى ومحمد المعلم وأحمد عادل كمال .. وغيرهم[5]

وثمة رافد تال يسمى (**باليسار الإسلامى**)، وهو ـ كسلفه ـ لا ينتمى لنظرية أو إطار إسلامى متكامل، وإن كان تركيزه الرئيسى يدور حول محاربة الظلم الاجتماعى والسياسى والاجتهاد فى سبيل الله والمستضعفين والتمسك بالديموقراطية، وهو ما نجده ـ تفصيلاً ـ فى العدد الوحيد من كتاب د. حسن حنفى بعنوان (اليسار الإسلامى)[6] الذى تضمن أكثر من تفسير لأكثر من كاتب.

على أن أكثر ما يميز خطاب هذا التيار ذلك الغموض العام مما ينتفى معه "مقومات التجانس والتنظيم والقيادة لهذا التيار فضلاً عن الثقل الجماهيرى، نظراً لتلازم معنى اليسار والشيوعية فى أذهان الكثيرين" والجدير بالذكر أن بعض المنتمين لهذا التيار يشيرون إلى تأثرهم بالفكر الثورى الإيرانى، ومن أقطابه على شريعاتى وهو بدوره فكر لا يخلو من الغموض والعقيد بفضل جملة من العوامل من بينها التزام مبدأ التقية.

وقد يكون من المهم أن نعود إلى أكثر الروافد عنفاً الآن .

لقد ظهر هذا التيار، خاصة ، عقب هزيمة 1967، وكان من أهم ممثليه تنظيم (**الفنية العسكرية والتحرر الإسلامى**) لصالح سرية و(**التكفير والهجرة**) أو (**جماعة المسلمين**) لشكرى مصطفى اللذان خرجا من طابور الأخوان فى السبعينات، وكان أكثر دوافع لذلك أحداث هذا العقد، كذلك، يمكن العثور على عديد من الجماعات الأخرى فى هذا الرافد وإن كانت أقل شأناً وأكثر عنفاً .

وبمراجعة أفكار تنظيم (جماعة المسلمين) ـ على سبيل المثال ـ سنجد أنه كان أقرب فى امتداده العضوى من جماعة الأخوان من تفسير سيد قطب للمجتمع الجاهلى، بل كان أكثر غلواً فى التعبير عن أفكاره من تنظيم صالح سرية "فكفر مثله كلا من النظام والمجتمع" وبعنف شديد.

ويمكن أن نجد فكر هاتين الجماعتين في أدبياتهما، فصالح سرية كتب (رسالة الإيمان) وشكرى مصطفى كتب كلا من (التوسمات) و(الخلافة)، وبسبب الفكر العنيف ضد المجتمع لم يكن يمثل تلاقى أى من هذه الجماعات رد فعل إيجابى، ومع ذلك، فإنه بعد الأزمة التى تعرض لها التنظيمان ظهرت عدة تنظيمات أخرى لا تقل عنفاً كتنظيم **الجهاد الثانى** لكرم زهدى، وهى الفترة نفسها التى شهدت قيام (**الجماعة الإسلامية**) و(**الجهاد**).

وعلى الرغم من أن الحد الفاصل ـ أحياناً ـ بين فكر فصائل جماعة الجهاد والأخوان لا يكون واضحاً.. فإن الباحث يستطيع تمييز الحد الفاصل بينهما، وهو تمييز يكون من الوضوح الذى لا نجده أحياناً حين نحاول أن نفصل بين أجنحة (الجهاد) وأجنحة (الجماعة الإسلامية) بما يشير إلى أن التيار الفكرى التالى لجماعة (الأخوان) يشوب تنظيماته الغموض بدرجة ما.

وهو غموض ناتج عن أن جماعة (الأخوان) تحاول أن تمارس السياسة بشكل أكثر قرباً من التحالف مع الأحزاب أو الجماعات العلنية التى حولها بشكل علنى، فى حين أن (الخطاب) الباطنى لها يكون معلناً أو واضحاً بهذا الشكل خاصة فى الفترة الأخيرة، فى حين أن التنظيمات الأخرى، التالية لجماعة (الأخوان) تحاول أن تمارس (خطابها) بشكل علنى أما فى تكفير المجتمع أو فى تكفير النظام أو فى الإعلان عن أهدافها بوضوح داخل مصر أو خارجها.

وبهذا الشكل، نلاحظ فى التيار الإسلامى أن الحركة السياسية كانت غالبه على الفكر وإشكالياته التى لم تحسم أكثرها، وفى المقابل، لم يكن النظام ليترك أياً من روافد التيار الإسلامى ليلعب أى دور فكرى أو سياسى على الساحة، وتجربة (الأخوان المسلمين) ابلغ دلالة على ذلك.

كان رافد الأخوان يواجه الإخفاق المرة تلو المرة حين يحاول أن يعبر عن فكره خلال التحالفات أو (الأسلوب) الذى لجأ إليه، وقد ظهر هذا فى عديد من المرات سواء تحالف الأخوان مع الوفد (انتخابات 1984) أو مع العمل والأحرار (1987) أو فى مقاطعة الانتخابات التشريعية مع حزبى العمل والوفد (1990) أو حين تنبه النظام نفسه لخطورة فكر الأخوان الذى يحرك ممارساتهم فى الخليج أو السودان، ومن ثم، بادر مبكراً قبل انتخابات 1995 إلى التذرع بعدة اتهامات قانونية فألقى القبض على عناصر الجماعة فى أغلب المحافظات ووجه تهما خطيرة إلى قادتهم تحولوا بعدها إلى المحاكم العسكرية ليحكم عليهم أحكاماً قاسية، وتتولى بقية أجهزة الأمن بالإجهاز سياسياً على من بقى منهم خارج السجن.

وعلى هذا النحو، فإن أياً من التنظيمات أو الجماعات الإسلامية لم تستطع أن تلعب دوراً فكرياً فى تأكيد كثير من الأفكار التى دعا إليها قادتها، وبقيت القضايا الهامة التى دعا إليها التيار الدينى تتأرجح بين السياسة والمجتمع والدين، فمسألة التراث لم تحل، وعلاقة الدولة بالدين لم تحسم، وقضية الديموقراطية لم تتعد قط صورة (الشورى) كما دعا إليها الكثير، وقضية النهضة الإسلامية فى الغالب لم تتعد العودة للوراء لاستلهام الماضى أو نقله كما هو، كما أن مسألة الغرب ظلت هى نفسها فى الفكر الدينى لم تراوح مكانها فى كثير، إذ ظلت علاقته به علاقة يشوبها الحذر والكفر خاصة أن الغرب لعب دور المستعمر أكثر من دور حضارى.

لقد تعددت الإشكاليات التى لم تجد لها حلاً جذرياً فى الواقع ، ولم تكن مأساة هذه الإشكاليات غير تفسير لثقافة تقليدية لم تستطع الخلاص من تربص النظام فظل : رفض

الدولة كما هو، ورفض الحاضر لم يتغير، والخلاص (بالتقية) أو العنف السائد بها، ولم يستطع أى رافد من هذه الروافد من إنجاز مشروع إسلامى جاهز حتى اليوم.

كما لا يجب إغفال أن العلاقة بين هذه الروافد نفسها لم تكن من العمق بحيث تحسم الإشكاليات الفكرية الرئيسية التى تواجهها أو التى بينها، إذ إن هذه الروافد كانت تلتقى أو تبتعد حسب مواقفها الذاتية المتغيرة من الأحداث، وعلى سبيل المثال، فإن موقف جماعة (الأخوان المسلمين) ورموز حزب العمل (وقد كان متحالفاً مع الأخوان) لفترة، هذا الموقف كان واضحاً فى أزمة الخليج، ففى حين تولى الأخوان رفض موقف العراق فى توجيه السلاح العربى للقلب العربى، فقد كانوا – فى النهاية – مع العراق لرفض الموقف الغربى، وفى حين نجد أن الرموز الإسلامية فى حزب (العمل) كانوا لا يبدون شجاعة فى تأييد الضحية – الكويت – فإنهم منذ اللحظة الأولى تولوا مهمة الدفاع عن العراق فى غزوه للكويت.

وكان واضحاً أن الرافد الرسمى يلتزم جانب النظام، ورموز الإسلاميين المستقلين تذبذبت مواقفهم حسب رؤيتهم الذاتية، بل إن موقف الأخوان نفسه اتسم فى فترة من الفترات بالانقسام حين ثار أخوان الكويت على أخوان السودان على أخوان مصر .. إلخ

باختصار، لم يستطع التيار الإسلامى الخلاص من أسر الماضى / التراث، أو الحاضر / النظام، أو الذات / التشتت فأجهض هذا كله محاولة الخروج بخطاب فكرى متسق. وهو ما يلخص حركة الفكر الإسلامى فى نهاية القرن العشرين.

وهنا نصل إلى حركة الفكر المسيحى.

2 – التيار المسيحى

وكما أسهمت السبعينات بمعاودة التيار الإسلامى لنشاطاته، كذلك، كانت إيذاناً بتشكيل دور جديد لروافد المسيحية فى المجرى العريض.

بيد أن ثمة بديهيات هنا لا بد من الإشارة إليها قبل أن نعود إلى (الخطاب) المسيحى فى السبعينات.

- من ذلك أنه لابد أن يفهم الموقف المسيحى على أنه أحد روافد التيار الدينى العريض، فمن الخطأ النظر للفكر المسيحى أنه يتخذ موقفاً يختلف عنه فى الإطار العام، فالفكر المسيحى فى مصر يمثل أحد روافد التيار المصرى الذى يواجه عصراً كاملاً أو زمناً غربياً كاملاً، فيكون الاختلاف هنا قائماً – فى الأساس الأول – بين الفكر العربى المصرى (والمسيحى جزء منه) – والتيار الغربى (والمسيحية الغربية عنصراً من عناصر تكوينه).

الموقف المسيحى المصرى موقف مصرى عربى شامل.

• ومن ذلك، أن الموقف المسيحى هنا (هو موقف الأغلبية الأرثوذكسية) فضلاً عن موقف الأغلبية التى ارتبطت بالمصير المصرى الإسلامى فى مصر ارتباطاً كاملاً سواء فى التطور الحضارى أو الصراع مع الغرب.

وعلى ذلك، فإن التطور القبطى فى مصر ارتبط عضوياً بالتطور العربى، وهو ما يميز الشخصية المصرية، وهو ما يمكن القول معه أن القبطية (الأرثوذكسية) المصرية تظل أمتن خيوط النسيج المصرى على الإطلاق سواء فى الموقف من الحروب الصليبية ، ومروراً بالتصدى للاحتلال البريطانى وبلورة الفكر المصرى طيلة هذه الحقبة وصولاً إلى ما أتى به الصراع العربى ـ الإسرائيلى من متغيرات كثيرة.

• ومن ذلك، أيضاً، أن تناول الروافد المسيحية وتياراتها وتحديدها فى تقسيمات شكلية ليست غير محاولة تسهيل لطريقة البحث، فكل النتاج الفكرى (الخطاب) المسيحى فى مصر لا يمثل فى الجانب المسيحى منه (رؤية فكرية متكاملة) وإنما هى عدة آراء متنوعة وأفكار متفرقة بما يتشابه معه روافد التيار الإسلامى فى أغلبه.

وهو ما يقرب بنا من تشكل الروافد وتباينها فى بداية السبعينات.

فقبل فترة السبعينات تميزت فترة عبد الناصر بتعاطف كنسى وقبطى مع القيم السياسية الجديدة، وبهذا ظهر تيار يؤيد الناصرية، ويجد طريقه بين الأقباط وداخل الكنيسة. ولكن الوضع اختلف بالنسبة للأقباط، عنه بالنسبة للكنيسة.

فمن داخل الأقباط ظهر تيار مؤيد لسياسات عبد الناصر، وهو التيار الذى أيد الاشتراكية ومنه فصائل من التيار الشيوعى ..

كذلك انضم لهذا التيار الجيل الجديد، الذى انفتح وعيه مع ازدهار السياسة الناصرية، وبلوغ مصر وعبد الناصر مجدهما القومى والعربى، ودورهما العالمى المؤثر، ولكن الأمر اختلف بالنسبة للكنيسة، فما ظهر داخل الكنيسة من تأييد للنظام الناصرى اقتصر على سياسات الدولة، والتعاون معها فى القضايا المصيرية، لكن لا نستطيع أن نفرض أن جزءاً من الكنيسة كان يمثل تياراً مؤيداً لعبد الناصر ونظامه[7] على الإطلاق.

المهم أنه لدى باحثى هذه الفترة كان دعم الكنيسة للسياسة الداخلية للدولة جزءاً أصيلاً من التفاهم بينهما، وجزءاً غير مكتوب تقوم الكنيسة بمقتضاه بتأييد السياسة الداخلية، وتقوم الدولة من خلالها، بتعظيم دور الكنيسة، كمؤسسة تمثل قطاعاً من المجتمع وتعظيم دور رجال الدين، كممثلين عن الأقلية[8].

على أن الأمر اختلف عنه فى السبعينات.

ويلاحظ أبو يوسف هنا أن التوتر الذى ظهر بين المسلمين والمسيحيين فى بداية السبعينات اتخذ أبعاداً لم ترها البلاد منذ بدايات القرن التاسع عشر، وظلت مسببات التوتر طيلة السبعينات واتخذت أشكالها فى إطار سياسى ـ اقتصادى ـ اجتماعى محدد يلخصه على النحو التالى :

علاقة الدين بالدولة وحماية الأسرة وزواج المسيحيين ومطالبة الدولة بالتصدى لما يعانيه المسيحيون من تصرفات (الجماعات الإسلامية المتطرفة) ومن الدعاة الذين يعرضون بالمسيحية والمسيحيين[9].

فى الاضطراب الحاد الذى شهدته تلك الفترة انصرف الشباب القبطى إلى (الكنيسة) للبحث عن الملاذ والحماية (كان البابا شنودة يلقى عظته كل أربعاء فى الكاتدرائية). وإذ كانت تطاردهم الجماعات الإسلامية المتطرفة وتوالت الأحداث الطائفية كذلك ؛ لوحظ تحول كثير من الرموز المثقفة ــ اليسار أو الليبراليين من الأقباط ــ إلى الاتجاه الدينى أو المحافظ. وغداة إعلان السادات سياسته الديموقراطية والليبرالية والاقتصادية، تأثر الدور الاقتصادى للأقباط، والدور السياسى للكنيسة، والاتجاه المسيحى الدينى، وتراجع دور العلمانيين (أعضاء الكنيسة) لصالح دور رجال الدين[10]، الرأى الآخر أن اليسارية كانت المجال الذى اختارته (القبطية) للتعبير عن نفسها حفاظاً على كيانها.

وباختصار، تسببت أحداث كثيرة فى أن تتركز القوة المسيحية الجديدة فى يد الكنيسة لا خارجها فى حين تقلصت الصفوة القبطية وأصبح من يريد أن يلعب دوراً فى الفترة الجديدة عليه أن يلعبه من داخل رجال (الأكليروس).

وعلى ذلك، فبعد أن كانت الصفوة القبطية تلعب دوراً وسطياً تحاول به التفاهم مع الكنيسة مرة والدولة مرة لاسترضاء الطرفين، عملت طبقة (الأكليروس) الجديدة على إنهاء دور هذه الصفوة فاستبدلت الأحداث بالصفوة القبطية، وبرز البابا شنودة الذى بدأ يلعب دوراً أكثر حسماً (على المستوى السياسى) بعد أن كانت الكنيسة تحرص على ألا تتدخل فى السياسة بمفهومها العام.

لقد استفادت الكنيسة من هذه الاضطرابات ليبرز على رأسها البابا شنودة ذو الشخصية "الكارزماتية" الطاغية، وبرغم أننا لا نخطئ فى هذه الفترة بروز عناصر قبطية من المثقفين اليسار والعلمانيين والمنعزلين والأراخنة (الأفندية من المثقفين فى فترة سابقة) والتوفيقيين .. إلخ، فإن النظرة العامة لروافد التيار المسيحى فى ذلك الوقت لا تخطئ وأبرزها وأهمها على الإطلاق وقد تمثلت فى (البابا) وقد تحول الآن ليمثل تيار (المسيحية السياسية) ينميه ــ على المستوى الشخصى ــ حس سياسى عال، وعلى المستوى الذاتى "كاريزمية" طاغية.

وهو ما يمثل أول الروافد المسيحية وأهمها ..

كان **تيار الأصولية المسيحية** هو أهم التيارات التى ينطوى تحت لوائها عدد كبير من (الأكليروس).

وهذا التيار التقليدى كنا نجد فيه أكثر الشخصيات المسيحية اختلافاً معه فى الباطن، لكنها فى العلن لم تكن لتجرؤ على إظهار هذا الاختلاف برغم أن الأنبا شنودة نفسه كان يضعهم أحيانا فى خانة المعارضة، ومنهم على سبيل المثال الأنبا جريجوريوس والأب متى المسكين، بل انضم للكنيسة فى عصر السادات عدد كبير من المثقفين الماركسيين والعلمانيين.

وقد أفرز هذا الانحياز للبابا نمواً متسارعاً فى (قوة) البابا خاصة أنه رفض التعاون مع نخبة العلمانيين والمثقفين الذين كانوا يتعاملون مع الدولة فى فترة سابقة.

وفى ظل الأحداث التى دارت فى السبعينات، كان من الواضح أن الحس السياسى (الزعامى) للبابا شنودة قد وصل إلى أقصاه ؛ فلم يعد ليفصل بين الدين والدنيا (كالأب متى المسكين)، ولم يعد ليقلل من تأثير طغيان الكنيسة فى كثير من الأمور (زيادة اتجاهات ميلاد حنا ويونان لبيب رزق) ولم يعد يؤثر الاتجاه التوفيقى بين الدنيا والدين ممثلاً فى بعض المثقفين (كوليم سليمان قلادة) .. إلخ

وحين سأله البعض عن صعود الحس السياسى فى دولة يمثل فيها تياراً أو رافداً مدنياً، قال :

"هل تريد منا كقادة دينيين أن نأخذ موقفاً سلبياً كاملاً لا نراعى فيه شعور أولادنا"[11]، ويذكر أنور السادات فى إحدى خطبه أنه ذهب للأنبا شنودة فى إحدى الأزمات وقال له فى معرض حديث طويل معه (يعنى أنت مش عايز تعمل زعيم ..؟)[12].

هذه إطالة لابد منها للوصول إلى أمر مهم، هو، أن (الخطاب) المسيحى أبان السبعينات تشكل بشكل مغاير لما كان قبل ذلك، وهى سمة اشترك فيها (الخطاب) الإسلامى كذلك فى هذه الفترة مع التيار المسيحى.

على أن (الخطاب) المسيحى فى بحثه ــ خلال (البابا) شنودة ــ عن الهوية، كان يحاول أن يمارسها فى اتجاهين:

- العلاقة مع الحاكم.
- العلاقة مع الذات.

ويمكن أن نعرض لهذا الخطاب بالتفصيل أكثر، إذ كان هذا يرتبط بالإجابة عن عدة تساؤلات أكثر عمقاً كانت تشغل وعى النخبة المسيحية كجزء من النخبة المصرية :

- من أنا؟ (البحث عن الهوية).
- من الآخر؟ (البحث عن الغرب).
- من يحكم؟ (البحث عن النظام).

على أن (خطاب) البابا شنودة فى ذلك الوقت كان يمارس بشكل جدى لتكوين (هوية) جديدة مستعدة للتعامل مع النظام الجديد بشكل أكثر جذرية. كان على البابا فى سبيل ذلك أن يمارس جملة من المواقف ضد الرئيس السادات فيما يشبه (المقاومة السلبية) وذلك فى عدة مناسبات إبان الفتن الطائفية التى حدثت فى نهاية السبعينات، تمثل هذا على سبيل المثال فى المؤتمر القبطى عام 1977 (قبلها كانت هناك معارضات ضد النظام لكنها كانت محدودة)

حين انعقد مؤتمر ببطريركية الإسكندرية وتناول عديد من القضايا التى تمس الأقباط وتبنى مطالبهم[13].

وكان أكثر ما يميز هذا المؤتمر الوزن الكبير (للأكليروس) فيه إذ ضم هيئات الأكليروس وأعضاء المجلس المحلى وأعضاء الجمعيات القبطية والأراخنة .. إلخ . مما يدل على أن (الأنبا شنودة) كان هنا يمثل تيار (الأكليروس) الذى سعى للانفراد بالسلطة السياسية كممثل للكنيسة، التى هى – فى النهاية – ممثلة لأقباط مصر جميعهم، وهو بذلك يكتسب صفة (الزعامة) السياسية التى دعته للسيطرة على كثير من المؤسسات والصحف، وسعى للسيطرة على مواطنيه من المثقفين، إذ مارس جهوداً كبيرة للهيمنة على (المجلس الملى) فى انتخاباته المتوالية فهيمن على كل المسائل الإدارية والمالية للكنيسة، فهو الذى يشرف على الميزانية وإدارة الأملاك الكنسية وإدارة الأراضى والجمعيات القبطية وإدارة الكنائس المالية وإلى حد ما كنائس المهجر وأقباطها وعدد هائل من المحافظين الأقباط .. إلخ

وهو ما حدث بشكل ما بالنسبة إلى المجلس الأكليريكى فقد كانت هيمنته عليه قبل ذلك فى حدود اختصاصاته التى تتركز على النواحى الكهنوتية البحتة، وتصبح خطورة المجلس كاملة حين يتحكم فى عزل هذا القس أو ذاك أو وفى التحريمات المختلفة.

وقد ظهر أثر البابا الكبير للتأثير فى مواطنيه فى كثير من القضايا الوطنية مثل قضية زيارة القدس أو مثل موقفه العام من إسرائيل، أيضاً، فى الدفع بمواطنيه للمشاركة فى الانتخابات الرئاسية أو التشريعية .. وإعداد قوائم للمجالس الكنسية.

الأكثر من ذلك ، أنه ينفرد بتصريحات على جانب كبير من الخطورة، كتأييده لعدم قيام حزب قبطى فى مصر، وهو رأى فى ظاهره تأييد للوحدة الوطنية، لكنه – فيما يبدو – كيلا تتسرب منه القوة السياسية أو يشاركه فيها أحد أو يقسمها معه مما يقلل من نفوذه.

وهو فى هذا كله، سعى للابتعاد عن معارضيه من الليبراليين أو اليساريين وتحديد دور النخبة القبطية – المدنية – من داخل الكنيسة.

وهو فى سبيل ذلك كان يحقر من شأن (معارضيه) ، ويقلل من شأنهم[14].

ومن هنا بدأ يتردد بين عديد من المثقفين الأقباط مصطلحات من مثل (ديكتاتورية البابا)، و(البابا الظاهرة)، فى حين بدا صمت كثير من ثقاة الأقباط المؤيدين للبابا فى العلن لا يخلو من دلالة، وعلى سبيل المثال صمت الأنبا جريجوريوس على كثير من مواقف البابا فى حين هو لا يرضى عنها لمحاوريه.

وهو ما يتضخم معه دور التيار الآخر – المعارض –

وهو ما يمكن أن يطلق عليه التيار التحديثى.

لم تكن هموم **المعارضة** تبتعد عن واقع (الأكليروس)، بل على العكس من ذلك كانت رد فعل لها وتحديداً إحكام قبضة البابا فى كل أمور الكنيسة، ورفض أى سلطة (باسم التحديث أو العلمانيين أو اليساريين) التدخل فى أى شأن من شئون الكنيسة أو الاقتراب منها بأى نقد.

وفى الواقع، فإن القضية لم تأخذ شكل محافظ وتحديثى – كما يذهب البعض –[15] وإنما اتخذت احتجاجاً – فى المقام الأول – على سلطة البابا المطلقة.

لقد أصبح للبابا الآن خطابان :

– خطاب الدولة.

– خطاب المعارضة.

ولما كان خطاب الدولة اتخذ شكلاً رسمياً حاول فيه تأييد الدولة خاصة فى القرارات السياسية الخارجية، فقد بقى خطاب المعارضة،

وهذا الخطاب الأخير سنعرض له من موقف المعارضة نفسها.

وإذا كان خطاب البابا كنسياً (شمولياً)، فإن الخطاب الآخر، حاول أن يفصل الدين عن الدولة توطئة للتخفيف من (زعامة) البابا الطاغية، فهذه الزعامة يمكن أن تخلق حالة من الاضطراب الحاد أقلها أن تكون هيمنة البابا على مواطنيه من الأقباط إيعازا بفصل رأى المواطنين أو ازدواجية المواقف.

وهنا يطرح سؤال نفسه :

هل الاستراتيجية واحدة لدى (التيار الدينى بقيادة شنودة) ولدى التيار الدينى لدى المعارضة لدكتاتوريته، أم هناك خلاف فى الاستراتيجية ؟ أم هناك خلاف فى التكتيك فقط ؟

وهذه الازدواجية كانت أكثر وضوحاً حين دخل المثقفون والنخبة السياسية منذ فترة مبكرة إلى الكنيسة ولم يخرجوا، وحين ترك الأقباط – على المستوى الشعبى – لصاحب الكنيسة – البابا – حرية تناول القضايا، خاصة، من السبعينات ليتحدث باسمهم خاصة بعد إثارة قضية العلاقة بين الدين والدولة بمواقفه المعروفة.

وقبل أن نتمهل عند عديد من مواقف (المعارضة) سوف نشير بسرعة إلى أهم من يمثلهم. نستطيع أن ندرج من معارضى البابا عديد من الشخصيات فى هذه الفئات :

– المثقفون العلمانيون.

– المثقفون من اليسار.

– المعارضون الكنيسيون.

– مجلة (مدارس الأحد).

– مؤسسة (سان جورج).

– أقباط المهجر.

ويظل "خطاب" المعارضة الظاهرة هو رفض تدخل الكنيسة فى شئون الدولة لتتفرع منها قضايا أخرى كقضية (الديكتاتورية) و(الفساد) .. إلخ وهى تعد من أهم قضايا الكنيسة التى خرجت إلى الرأى العام فى الفترة الأخيرة.

وسوف نكتفى بذكر هذه الأفكار من خلال عدة رموز:

- د.ميلاد حنا.
- القس إبراهيم عبد السيد.
- أقباط المهجر.

وسوف نلتقى أثناء ذلك بعديد من المعارضين والمحايدين برؤية خاصة من أمثال سليمان نسيم وكمال زاخر وليم سليمان قلادة وأبو سيف يوسف ويونان لبيب رزق وغالى شكرى وسمير مرقص.

الأكثر من ذلك أننا سوف نلتقى بعديد من رموز المعارضة الصامتة من رجال (الأكليروس) ممن يفصلون تماماً بين السياسة والدين وفى مقدمتهم الأب متى المسكين.

وسوف نلاحظ أن دائرة المعارضة سوف تتسع أكثر إذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك عدداً أخر من الكتاب الجادين والأكاديميين ممن يمارسون النقد بشكل أكثر حيدة، وهى حيدة تأتى – على العكس السابقين – انطلاقاً من الشخصية أكثر من التوجه، ومن الاقتناع أكثر من المواقف الشخصية.

ورغم أن قضايا (المعارضة) فى الصحف والمجلات التى أثارت فيها القضايا كثيرة مثل: مشكلة الزواج والطلاق والفساد والمهاجرين والديموقراطية .. فسوف نتمهل هنا عند القضية الأخيرة، الديموقراطية، لنرى موقف المعارضة المسيحية من البابا.

وبديهى أن تناول قضية الديموقراطية مرتبطة أشد الارتباط بقضية ديكتاتورية البابا، وهو ما نلاحظه فى هذا السياق.

والديموقراطية هنا تنصرف – بشكل مباشر – إلى ممارسة هذه القيمة خلال العلاقة بين البابا (رأس الكنيسة) ورعاياه، وهى علاقة ترتبط بعلاقة أخرى تكون مع البابا الذى يرفض عزل (الأكليروس) من إدارة الكنيسة، مما يمد سيطرته إلى كل شىء، مما يصل بسلطته الروحية إلى الاصطدام بالسلطة السياسية.

وبشكل أدق، يدور الصراع فى شكل من أشكاله بين البابا كسلطة روحية وبين الدولة كسلطة سياسية، وخلال ذلك، تتفرع عديد من المشكلات بين البابا نفسه ورعاياه، مما يكسب قضية المعارضة أهمية خاصة. إنه الصراع القديم بين الدين والسياسة.

وبرغم إن هذا الصراع انتهى منذ فترة بعيدة، فإنه راح يطرح نفسه بعمق منذ تولى البابا الكرازة المرقسية منذ بداية السبعينات، ومع ذلك، فإنها لم تتوار قط مع تصاعد الأحداث أو هبوطها، والغريب، أن العلمانية بمعناها المصطلحى تعنى فصل الإسلام والمسيحية عن شئون

السياسة، فإن المسيحية ـ بشكل خاص كما لاحظ طارق البشرى فى دراسته (المسلمون والأقباط ..) تبدو صيغة محايدة من العلمانية، فالحاصل أن ما يبدو لكثيرين أن حياد العلمانية شكلى فقط، لأن المسيحية تبتعد كعقيدة عن شئون السياسة، والابتعاد عن السياسة لا ينقص منها كعقيدة، بينما الإسلام على العكس يتصل بشئون الدنيا .. وإذا كانت نشأة العلمانية فى أوروبا ضد الكنيسة، فقد كانت ضد نشاط دنيوى للكنيسة يمثل نتوء فى العقيدة نفسها[16]، وعلى هذا فإن قضية فصل السياسة عن الدين كانت قضية محسومة بالنسبة للفكر المسيحى فى العصر الحديث.

ورغم بداهة القضية فى الفكر المسيحى، فإن أثارتها بشكل مستمر منذ السبعينات، كانت تعنى تغيراً كبيراً فى القيم التقليدية للكنيسة ولرجالها.

لقد أكد بداهة القضية الأب متى المسكين منذ بداية الستينات، ثم راحت تثار أكثر فى السنتين الأخيرتين بما لا يمكن أن يمثل أمراً عابراً، لقد عبر عن هذا الأب متى المسكين حين قال منذ أكثر من ثلث قرن هذه العبارة:

> "وسيان من حيث الخطورة والدوافع المنحرفة أن تطلب الكنيسة القوة من السلطان الزمنى أو تحض على الاستهتار بقوة السلطان الزمنى لأن فى الأولى خروجاً عن اختصاص الكنيسة، وفقداناً لمصدر قوتها الروحية ... وفى الثانية خروجاً على المنطلق المسيحى ووصية الإنجيل، ووقوعاً فى دينونة الله "[17].

وبرغم أن الأب متى المسكين يسهب كثيرا حول ضرورة فصل الكنيسة عن الدولة بشكل واضح، فإننا لا نعدم فى العام الأخير من يردد هذا الرأى، لاسيما من بين المثقفين الأقباط أنفسهم، ففى تحقيق لهانى لبيب فى مجلة (رسالة الكنيسة)، عدد رقم 47 ــ ص27 يقول أبو يوسف بوضوح شديد :

> "أنا لا أوافق إطلاقاً على العمل السياسى لرموز الكنيسة (رجال الدين) والوضع الحالى هو نتاج ضعف الحياة السياسية فى مصر/ .. وإذا اضطرت الكنيسة للغوص فى السياسة .. فهذه مسئولية العلمانيين المسيحيين".

وسوف نتمهل عند بعض الرموز، من رجال دين (أكليروس) وعلمانيين، على النحو التالى :

د. ميلاد حنا :إن ميلاد حنا يدرك الفاصل الإيجابى بين الكنيسة والدولة على أن يكون المسيحيون فى دولة حرة ـ غير دينية ـ لا يعيشون فيها مواطنين من الدرجة الثانية فى وجود سلبيات رسمية وإرهاب متسلط على الأقباط، ولما كان الخلاف بينه وبين البابا قديماً، وربما اتخذ موقفاً شخصياً، فإنه يعلق على عودة البابا عام 1985 من العزل وقد هادن الدولة، وهو فى سبيل ذلك يدعو ـ لأكثر من مرة ـ أن على الأقباط أن يشاركوا فى الحياة

العامة ـ كالمسلمين ـ في شتى المواقع السياسية والاجتماعية مشدداً (بدلاً من وصاية الكنيسة.. و.. فقد ينتظر أن تخفف حدة الخوف من الإرهابيين .. وفي ذلك فاعلية أكبر وتأمين أبقى لدورهم في مصر .. فإن تم ذلك ظهرت آلية الخروج من خندق الأصولية إلى الاستنارة فقد عاش الأقباط في العشرين سنة الماضية في نوع من الأصولية القبطية والتقوقع)[18].

ويتهم د. ميلاد حنا البابا صراحة ـ لأكثر من مرة ـ بافتقاد روح الديموقراطية، فيرى أن الأزمة التي يعيش فيها الشعب القبطي الآن مرجعها أنه ـ أي البابا ـ "يرفض أن يتحدث أي شخص أخر عن قضايا الأقباط ويعتبر هذا خروجاً عن طوع الكنيسة بالمعنى الديني، وأن البابا، يرغب في الانفراد وحده بالمكانة دون أي زعيم آخر سواه من المدنيين أو الأكليروس على حد السواء".

وهذا يعني عند حنا أن جملة الأحداث التي حدثت في منتصف التسعينات أو قبلها بقليل (مثل الخلاف بين البابا والراهب أغاثون) يدل على أن الكنيسة وأجهزتها الداخلية غير قادرة على مواجهة متطلبات العصر. بل إنه في نفس الموضع يقول بوضوح أكثر أنه لا توجد في الكنيسة " قنوات ديموقراطية داخل البنية التنظيمية للكنيسة " ليعود من هذا كله من حيث بدأ وظل يردده لسنوات أنه منذ عاد البابا من المنفى أو الإقامة الجبرية عقب رحيل السادات لمدة أربع سنوات أثرت في تكوينه خاصة في طريقة تعامله مع الدولة، ومن هنا، ففي حين سعى إلى مهادنة النظام سعى إلى السيطرة على الشعب القبطي.

وهو ما يعني أن القضية بين الدولة والكنيسة مازالت ترسل بأصدائها غير المباشرة على الكنيسة، التي كما لم ترتبط بممارسة الديموقراطية مع شعبها، في حاجة ماسة لعملية تحديث لأجهزتها الإدارية والمالية والتنظيمية لمواكبة العصر.

وهو ما يشير إلى ضرورة أن تتنبه الكنيسة إلى قضاياها الداخلية التي تراكمت قبل أن تحاول التعامل مع الدولة بشكل من الأشكال.

ومع تزايد المشكلات التي عانت منها الكنيسة سواء الخاصة بالمال أو الزواج أو الأزمة الديموقراطية الداخلية يظل ميلاد حنا يردد مقولته في أكثر من موضع أو حديث عن الديموقراطية[19]، ويدعو إلى فتح حوار عقلاني داخلي الهدف منه كما يقول عانداً إلى قضيته الأثيرة بضرورة تنوير وتحديث الكنيسة التي تأخر بناؤها الوظيفي والاجتماعي كثيراً "لكي تتحول من مؤسسة يحركها فرد ـ مهما كانت قدراته الذاتية ـ إلى مؤسسة تدير نفسها من خلال آليات ديموقراطية مؤسساتية"[20].

ويلاحظ من يتابع ما يكتبه ميلاد حنا في صحيفة (الأهرام) في السنوات الأخيرة أنه ليخرج عن هذا، مع تأكيد على ضرورة مشاركة الأقباط في الحياة السياسية ومقاومة دولة يحاول التطرف فيها أن يلعب دوراً مزدوجاً ضد الأقباط والنظام معاً، ويحذر المؤسسة الكنسية من مغبة عدم التطور:

وفى المقابل، يلاحظ أن البابا لا يترك فرصة إلا ويقول فيها صراحة أنه يرفض معارضة الكنيسة، ويقول صراحة عن خصومه (العلمانيون، لنريد أن يسيطر العلمانيون على الكنيسة)[21].

وهو ما يعنى القطيعة النهائية بين العلمانيين والأصولية المسيحية القائمة. وهو ما يدفع أحد رجال الدين ليردد أكثر مما ردده أحد العلمانيين.

القس إبراهيم عبد السيد : أهمية إبراهيم عبد السيد تأتى من أنه أحد رجال الكهنوت، أى من داخل الكنيسة فهو ـ كما يكتب على كتبه الكثيرة فى المعارضة ـ (راعى كنيسة مارجرجس بحدائق المعادى)، ومن ثم، فإن المعارضة من الداخل تصل إلى درجة بعيدة من الجرأة والاتساع.

وهذا لا يعنى ـ كما نلاحظ ـ أن هناك عددا كبيرا من المعارضين من المطارنة القدامى والأساقفة الجدد ولا نغفل ـ يقول راعى الكنيسة ـ "إن هناك قطاعاً كبيراً ترك الكنيسة القبطية إلى الإنجيلية"[22].

ومع تزايد الأزمات التى شهدتها الكنيسة فى الحقبة الأخيرة، خرجت إلى صفحات الصحف والمجلات لأول مرة، يرى هذا الكاهن أن السبب فى ذلك يعود إلى الطبيعة الشخصية لبابا الإسكندرية لأنه شخصية "كاريزمية"[23]، وأن الأزمة هى أزمة شخص (يقصد) البابا، وهو لا يحذر من الثورة الآتية ضد (البابا) الطاغية وحسب ، وإنما يقدم نصوصاً لتنحية البابا.

ويلاحظ أن القس إبراهيم أنشط وربما أجرأ رجال الأكليروس فى تحديه للبابا، فكتاباته كثيرة تصل إلى أكثر من خمس عشرة كتاباً جاءت الثلاثة الأخيرة منها معبرة عما تمر به الكنيسة المصرية من أزمات مرجعها البابا، تقول العناوين الأخيرة :

- المحاكمات الكنسية.
- أموال الكنيسة : من أين؟ وإلى أين؟
- المعارضة.

وعلى الجانب الأيمن لكل كتاب نقرأ هذه العبارة (نحو فكر مسيحى مستنير)

وقبل أن نراجع ما كتبه هذا الكاهن الجرىء نثبت عناوين مقالاته فى أحد كتبه الذى يأخذ عنوان (المعارضة) :

- الديموقراطية نسمة حضارية أرستها المسيحية.
- المعارضة والديموقراطية فى الكنيسة.
- الحوار سمة حضارية فى المجتمعات الديموقراطية.
- آفة النفاق فى حياة رجل الدين.

ـ حين ينسى رجل الدين واجباته.

ومراجعة بعض ما كتب، بتأن أكثر، نلحظ تشبيه البابا بالفرعون بما فيه من دلالة تعود إلى ما يواجه المجتمع الكنسى فى مصر، إنه يقول بوضوح شديد :

(أما الإصرار على أن الفرعون هو الملك والإله والقاضى وقائد الجيش والشرطة. وما الرعية سوى قطعان من الأغنام، فهو رده حضارية إلى عصور الوثنية وعبادة الأصنام فالديموقراطية والمعارضة وجهان لعملة واحدة)[24].

ويلاحظ أن هذا الكاهن يتحدث كثيراً عن الماديات التى غرق فيها رجال الدين والنفاق الزائد وسلبية الأقباط وضياع الروحانية وحضور التصفيق للرؤساء ودلالة الموالد.. إلى غير ذلك مما يحول دون الإصلاح، لكنه لا ينسى من آن لآخر من تذكير قارئه بأن (اشتغال رجل الدين بالسياسة) ليس غير خلط للأوراق ومزج غير مقبول للحق مع النفاق، يقول فى إحدى كتاباته:

" اشتغال رجال الدين بالسياسة لا يفترق كثيراً عن إبداء رأيهم فى أمور سياسية فكلاهما اشتغال بالسياسة وهو أمر مرفوض فى المسيحية إذ أعلنها السيد المسيح صراحة "إن مملكته ليست من هذا العالم" فالمسيحية دين فقط .. (و) ..

وحين كان يخطأ أحد الباباوات ـ يشير إلى البابا شنودة وهو ما سيوضحه ـ يرتد عليه وعلى كل المنتسبين لعقيدته وكنيسته، وهو ما حدث منذ سنوات حين اختلفت رؤية الرئيس الدينى مع الرئيس السياسى وما قاسته الكنيسة .. إلخ"[25].

وتنتشر هذه الأفكار لذلك الكاهن حتى لنجد صداها لدى كثير من الكنسيين والعلمانيين، وتمتد أصداؤها لتصل إلى أقباط المهجر، فالمدقق بين أفكار القس إبراهيم عبد السيد وما ينشره ويعلنه أقباط المهجر ـ وإن قيل إنهم قلة ـ يروعه ذلك التشابه التام.

وهو تشابه يدين البابا الذى يريد أن يصبح (فرعوناً)، والذى فى سبيل ذلك يهجر ملكوت السماوات ليصل إلى ما يريد.

وهو فى سبيل ذلك يحدث القطيعة الكبرى بين الدولة والكنيسة.

فلنقترب أكثر من فكر بعض ما يقدمه أقباط المهجر.

أقباط المهجر :فكر أقباط المهجر، وإن بدا محدود الانتشار والمصدر، فإنه لا يبتعد فى كثير من فكر الكاهن إبراهيم عبد السيد.

بيد أن أكثر ما يميزه هو عنفه الشديد النابع من مرارة ، فالقطيعة تكاد تحدث بين البابا الذى أصبح ـ بالفعل ـ (فرعوناً) وبين رعاياه. فإن قلبت أحد المنشورات، ستجد أبرزها يدعو إلى ذلك بعنف شديد.

ففى هذا المنشور نجد رسماً يحمل ملامح الأنبا شنودة وعلى رأسه تاج القطرين وفى يده عصا مينا وثمة جعران يتدلى من صدره على العباءة السوداء.

ومع الكلمات البسيطة يبدو الرسم أكثر بلاغة ، فالمرارة – فيما يبدو – قد وصلت التراقى من إهمال البابا لأبنائه فى المهجر ، وهو إهمال نابع من عظمة قداسته وجبروته بالكلمة أو بفرض المال.

وربما أكثر ما يعبر عن الرسم بعد ذلك هذه الجملة التى توضع بين (مزدوجتين) وتقول "ألا لعنة الله على الظالمين".

فإذا قلبنا بعض المنشورات الأخرى لراعنا هذه المعانى نجد أنها توزعت على مساحة شاسعة من الغضب والحزن (لبابا) الإسكندرية الذى يهمل أبناءه فى أمريكا بطرق بشعة وعنيفة أقلها الحرمان.

نحن أمام منشور آخر يحمل عنوان (هل من مصالح؟) يزخر بالغضب من أبناء الكنيسة على راعيها ، نقرأ :

"+ وقد راعنا بالأكثر هذا الفكر الذى سيطر على كثيرين .. نقلاً من العالم .. وقد تسلل عبر تراخينا.. والذى يدعو للتوحد بين "الشخص" و"الكنيسة" .. (و) .. وكم نود ألا نقع فى إسار مقولة "أنا الكنيسة والكنيسة أنا""

وفى نهاية المنشور دعوة تقول :

"+ وأخيراً نطلب أن نعود إلى نهج الآباء .."

وفى منشور أكثر مرارة بعنوان (نشيد طلاب كلية قداسة البابا بالكلية الأكليريكية بمدينة جرسى سيتى بنيو جيرسى) نقرأ نشيداً هزلياً يوجه إلى الأنبا شنودة، يجئ فى مقدمته :

"أبانا الذى على الأرض قدس هو اسمك .. ليتلعلع علينا مجدك .. كما فى القاهرة كذا فى المهجر..)

ويمضى المنشور وكله حزن وسخرية ليختم بملحوظة جاء فيها :

"ينبغى أن يقف المصلى فى اتجاه العظمة البابوية ، وحبذا لو كان صورة أو تمثالا وإن لم يتيسر فيكفى كرسى العرش، وبانسحاق شديد .. وإلا كان الحرمان الأبدى من التخرج"

وثمة منشوران آخران طويلان يتحدثان بأسى عما يفرض على كنائس المهجر من ضرائب بما يذكر بعصر جباه الضرائب لأوجه متعددة منها (المحافظة على هيبة الحاكم وأبهة الحكم ..) ويطول المنشور، لنقرأ فى منشور آخر كيف ترك شعب شيكاغو من القبط فى انتظار الكاهن والبطريرك شنودة دون جدوى خاتماً بهذه الكلمات :

"سنوالى كتابة الحقائق والشهادة للكنيسة حتى ترجع يا بطرك شنودة عن طرقك الملتوية وأساليبك الغير مسيحية أو ربما يريح الرب الكنيسة منك ومن أمثالك"

أما التوقيع فيكون على هذا النحو (أبناء الشهداء)[26].

وهو ما يعنى أن تطوراً كبيراً بالسلب يحدث فى الكنيسة المصرية – على الأقل – من وجهه نظر المعارضين، هو، أن البابا مازال يسعى للعظمة والسياسة التى هى نقيض التواضع والدين، وأنه فى سبيل ذلك، يرتكب من الأمور التى تسئ إلى مؤمنيه، ويترك الحبل على الغارب لبعض من يريد إما من أقاربه أو المستفيدين منه.

وفى جميع الحالات، فإن السياسة مازالت تقبع فى قلب البابا لم تغادره بعد.

ثانياً : التيار العلمى – الغربى

وهذا التيار يعد امتداداً لتيار سابق كان يرى أن الحضارة الغربية وثقافتها وممثليها ليست غير الخيار الوحيد الذى يجب تلمسه للخروج من عصر التخلف، وعلى هذا، فقد رأى رواد هذه المدرسة قبل السبعينات أننا يجب أن نأخذ من الثقافة الغربية المادة والثقافة معاً، غير أن هذا التيار تطور أكثر بعد هزيمة 1967، فعلى أثر الهزة العنيفة التى أصابت العقل المصرى عاد الكثير من ممثلى هذا التيار إلى تاريخ الفكر ليدرسوه، ويخرجوا منه ما يجب الاعتماد عليه للخروج من هذه الهزيمة[27].

وكان تاريخ الفكر – غالباً – ليخرج عن الفكر الغربى الخالص.

والمهم أن نشير إلى أن هذا التيار يقف على النقيض من التيار السابق عليه، فاذا كان التيار الدينى يتخذ من(المرجعية) الدينية الإطار الوحيد له، فإن التيار الغربى يرى فى الغرب (المرجعية) الحضارية الوحيدة له، مع الفارق أن هذا التيار الأخير تطور عقب 1967 أكثر مما تطور التيار الدينى[28].

وهذا التيار يكاد يكون فى تطوره أكثر تجانساً من غيره، ففى الماضى كان من أبرز رواده لطفى السيد وسلامة موسى فى حين أن الحاضر يضيف حسين فوزى ولويس عوض وزكى نجيب محمود وعبد الرحمن بدوى والأنبا جريجوريوس .. إلخ

أما حسين فوزى، فقد ظل فى عصر (النهضة) الأوروبى طيلة حياته، إلى درجة أن آخر أعماله التى صدرت بعد رحيله مباشرة كان كتابه الذى أختار له اللفظة الأجنبية (الرينسانس)[29]، وفيه راح، فى رحلة طويلة، إلى عصور النهضة الغربية ومباهجها وشخصياتها الأسطورية ولم يخرج منها أبداً.

أما لويس عوض، فإنه غاب طويلاً فى الثقافة الغربية منذ ترجم لهوارس (فن الشعر) عام 1945 حتى أفاق على هزيمة 1967.

وبين الحرب العالمية الثانية وهزيمة 1967 لم يخرج عن أشعار شلى وكتابات أوسكار وايلد ودراما شكسبير وأسخيلوس مرورا بكتابات كثيرة فى الأدب الإنجليزى وأفكار (الاشتراكية والأدب) عن الغرب، وحتى إبداعاته الفكرية اختار لها أسماء غربية خالصة أو ذات دلالات غربية خالصة : بلوتولاند و(الراهب) .

وما إن جاءت هزيمة 1967 حتى كان قد عاد إلى كتابات نشرها عام 1964 بعنوان: (المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى) ليعيد نشرها عام 1969 بعنوان: (تاريخ الفكر المصرى الحديث).

ومنذ هذا الوقت راحت كتاباته تبحث فى تاريخ الفكر المصرى عن (النهضة) الغربية[30] فى محاولة للخلاص من الصدمة.

ومع صدمة هذه الهزيمة تغير اهتمام لويس عوض فى حين أن (البوصلة) لم تتغير فى إشارتها إلى الغرب قط.

وسوف نتمهل ــ أكثر ــ عند لويس عوض فى موضع آخر ..

وغير بعيد عن هذا فكر زكى نجيب محمود، فليس من المصادفة أن تكون فلسفة زكى نجيب محمود تقوم ــ فى المقام الأول ــ على المنهج التحليلى الغربى، والوضعية المنطقية بوجه خاص، ووجه المصادفة هنا يتمثل فى أن القرن الثامن عشر كان محط أنظار أكثر مفكرينا، والمدرسة التجريبية فى هذا القرن تعد أحد "أهم مصادر الاتجاه التحليلى المعاصر"، أضف إلى ذلك أن الفلسفة عنده تظل منطقا للعلوم، فدور الفلسفة يظل ــ على عكس مما هو شائع فى القرون السابقة ــ هو إلقاء الضوء على لغة العلوم.

وقد شدد د. زكى نجيب محمود للباحث لمرات عديدة أنه (ناقد للفكر)[31] وهو ما ينسحب على تناوله لكثير من القضايا والظواهر العلمية منها والأدبية.

وبوسعنا أن نواصل مع (ناقد الفكر) ــ بمنهجه الغربى الصرف ــ منذ ترجم أول أعماله (الفلسفة اليونانية) 35 حتى آخر كتاب له (حصاد السنين) 91 وما بين الاثنين نستطيع أن نبحر مع العالم ذى التوجه الغربى العلمى الجاد من شكسبير 1943 و(قصة الأدب فى العالم)1943، و(شروق من الغروب) 1951، و(المنطق الوضعى) 1951، و (خرافة الميتافيزيقا) 1953، و(ديفيد هيوم)1958، و(المنطق الوضعى) ج 2 1961، إلى آخر هذه الكتابات التى لم تتوقف عند ثلاثيته التى بدأت فى بداية السبعينات بكتابه (تجديد الفكر العربى) فى بداية السبعينات حتى رحل.

والجدير بالذكر أن وقفته فى بداية السبعينات لم تكن كما هو شائع (ارتداداً) إلى التراث الدينى، أو حتى ــ توفيقاً ــ كما يردد على فلسفته، وإنما مالا يجب إغفاله أن الغرب بعلومه التجريبية والطبيعية ومناهجها ظلت ديدن هذا المفكر الكبير إلى نهاية حياته، ولم يكن يهرب إلى الغرب قط، وإنما كانت وقفته للبحث عن وسيلة لتأكيد الهوية العربية ولكن بمنظور غربى خالص.

كان السؤال الذى طرح منذ السبعينات لديه هو : كيف تلتقى أصولنا الموروثة مع ثقافة العصر الذى نعيش فيه؟

وراح يجيب عن هذا السؤال إجابة واحدة طيلة الربع قرن الأخير، يقول فى أخر ما كتب:

> "من معالم الرؤية الواضحة .. إن ما تقدم به الغرب يمكن أن نتقدم به نحن، على مستوى الوطن المصرى، وعلى مستوى الأمة العربية، فى آن واحد، فما الذى تقدم به الغرب ثم فاتنا نحن فتخلفنا؟".

وبعد أن يسأل أسئلته الواعية يجيب :

> "إنه على وجه التحديد؛ العلوم الطبيعية ومناهجها، لأن العلوم الطبيعية ومناهجها هما اللذان استحدثا مع النهضة الأوروبية"[32].

إن زكى نجيب محمود لم يقلل من غلوه للانحياز للعلم الغربى وآلاته التكنولوجية فقط، وإنما أضاف، فى السبعينات، إلى الموقف الانتقائى الإجرائى، البعد الروحى دون الخلاص من الموقف الأول : العلم والتكنولوجيا وشروطهما.

ولا يجب أن ننسى هنا أن عبد الرحمن بدوى صاحب الاتجاه الغربى ينتمى إلى ما يمكن أن يطلق عليه (بالوجودية)، فخطابه يمثل تجربة فلسفية واعية تميل إلى فلسفة الغرب، وقد كان أكثر مفكرى عصره وعياً بما تقدمه أوروبا وتحتمه كشرط من شروط العيش فى هذا العالم، وهو ما يفسر كيف شغل بالمناطق الفكرية العلمية لدى الغرب، بل وفى إطارها يرى صورة الإسلام ونصوصه التى قدمها بالعربية.

حقاً، لقد عارض كثيراً من أفكار الغرب، لكن معارضته كانت تعود إلى الفكر الغربى نفسه من حيث المنهج، ويلاحظ على زيعور فى كتابه (قطاع الفلسفة الراهن) بيروت 1995، إن بدوى يرى أن الفكر الغربى اكتفى فقط بتمثل اهو إمكان فى الإلحاد : كالأيديولوجية الواعية إلى التأسيس على العلم، والدعوة إلى جعل العقل مفكراً[33] .. وما إلى ذلك مما يحيل الفكر الغربى إلى فكر غربى خالص.

وعبد الرحمن بدوى نفسه (حالة) نموذجية لفهم تطور التيار الغربى الخالص كأحد التيارات الفاعلة فى البنية العربية منذ فترة مبكرة.

أما الأنبا جريجوريوس، فرغم أنه ينتمى ـ كما رأينا ـ إلى المدرسة المحافظة وإلى رجال (الأكليروس) الكنسيين، فإن التأمل فى فكره يؤكد على أن المرجعية الغربية قسماً مشتركاً فيه، إن من يتابع كتاباته لا يفوته اعتزازه الكبير بالوطنية المصرية النابعة من أصول فرعونية قديمة، وإيمانه الكبير (بالقبطية) ذى الأصول القديمة، لكنه يضع هذا كله بشكل غامض فى إطار الفكرة أو الحضارة الإنسانية التى هى ـ فى الأساس الأول ـ غربية.

إنه يؤكد هذا بتأكيده أن لنا حضارة مصرية قديمة، لكن "لم يتنبه لها المحدثون من المصريين إلا بعد أن سبقهم إليها الألمان والإنجليز والفرنسيون، والطليان والروس والأمريكان، وغيرهم من علماء الغرب"[34].

وهو بهذا يعزو كل ما يكتشف من أثارنا للغرب، وهو ما يجعله لا يتوقف قط عند قضية (الأصالة والمعاصرة) كما يثيرها أهل الشرق، فتراثنا، وإن كنا نتذكره، فلابد وأن نتذكر قبله أننا يجب أن لا نسعى إلى أحيائه "وفى سبيل إحيائه لا نتردد عن أخذه من الغرب، لقد بات علماء الغرب أكثر علماً بعلوم الشرق وحكمة الشرق .. و".

ومراجعة كتابات الأنبا جريجوريوس ترينا أنه يولع بالفكر الغربى، فقد أصبح ملكاً للإنسانية كلها، ومن خطل الرأى إذن أن نرفض مدنية الغرب.

وهو ما يفسر عدم اهتمامه بالقول الذى يذهب إلى الخوف من غزو الغرب لنا.

ثالثاً : التيار القومى ـ الليبرالى

وفى اختلاف مع التيار الدينى أو الغربى يقف أمامنا تيار آخر يتبلور أكثر عقب هزيمة 1967 بعد أن كان تجمد بعضه فى الفترة الناصرية ولم يتخلق بعضه الآخر لافتقاد المناخ الذى توفر له فيما بعد.

وفى بعض الأحيان يمكن أن ينحت مصطلح (المجتمع المدنى) ليطلق على أصحاب هذا الاتجاه مع تفاوت روافدهم وتعددها.

ويمكن أن نرى فى **حزب الوفد ورموزه الجدد** أهم الروافد لهذا التيار، فمنذ سمح لهذا الوفد بالعودة فى السبعينات، حرص على الهجوم على النظام السائد (الشمولى)، مركزاً على الفترة الناصرية ــ بحكم الثأر التاريخى ــ مردداً أن الديموقراطية ليست غير عملية تطهيرية زائفة لتداول الأدوار بين أطراف العملية السياسية وإن الحكم فى جوهره قائم على نظام الحزب الواحد.

وقد كان أكثر فرسان هذا الرافد وأكثرهم خصومة مع الفترة الناصرية أحمد أبو الفتح، ووحيد رأفت، وممتاز نصار، ونعمان جمعة، ومحمد عصفور، وعبد المنعم مراد

غير أنه يلاحظ أن لهجة هذا الرافد تتغير عقب أزمة الخليج أو عقب نشوبها مباشرة لصفقة ـ فيما يبدو ـ تمت بين الحزب والنظام، فإذا بممثلى حزب الوفد يتخذون موقفاً يكاد يكون شديد التطابق بشكل يثير العجب مع موقف الحزب الوطنى ــ الحاكم ــ [35] ولا يلبث بعد انتهاء حرب الخليج أن يعود إلى موقفه القديم وإن باستحياء، ليعود معه مفكروه من الأسماء القديمة، أو بعض الأسماء الجديدة المنتمية له.

وهذا الرافد يظل أقرب الروافد الليبرالية من النظام وأكثر خصومة له على المستوى التاريخى.

هذا هو رافد الليبرالية القديمة.

ولا يمكن أن نخطئ تياراً آخر أو رافداً يغلب عليه سمة (**الليبرالية الجديدة**) ينتمى إلى الليبرالية القديمة لكنه يضيف إليها ـ أكثر ـ بعض الاجتهادات، إذ أن رموز هذا التيار ليس لديهم أى "ثأر تاريخى مع ثورة 23يوليو" لأن هذه الثورة برغم بعض عيوبها فى التطبيق "إلا أنها من جانب آخر أدخلت قطاعات واسعة لم يكن لها القدرة على المشاركة السياسية على الإطلاق" على حد تعبير ممثلى هذا التيار.

ونستطيع أن نميز فى رموز هذا التيار، ما يكتب فى نشرته شهرية التى تصدر تحت اسم (النداء الجديد) أسماء كثيرة ومن هؤلاء : سعيد النجار، ووحيد عبد المجيد، وحازم الببلاوى، وأسامة الغزالى حرب، وعبد المنعم سعيد، ومحمود أباظة .. إلخ

ونستطيع أن نقترب أكثر من هذه الجماعة، لنتعرف أكثر على أهم ما تتميز به وثائق هذه الجمعية والنشر التى تصدرها بانتظام والشروحات المؤسسة لمنظريها ـ وفى مقدمتهم سعيد النجار ود. وحيد عبد المجيد ـ .

ومن الوهلة الأولى ندرك أن النظرة الشمولية لا تتوقف عندهم عند تجديد الليبرالية وحسب، وإنما عند تجديد إيجابياتها عبر سياق التطور العالمى[36].

ونعتقد أننا نستطيع تلخيص "خطاب الليبرالية الجديدة" فى عدة ملاحظات أساسية منها أن هذه الليبرالية تستوعب عدداً من الإجراءات التى قامت بها ثورة يوليو، مما يعنى تعظيم الدور الاجتماعى مع الجانب السياسى، كما أن ثورة يوليو ـ وهى تعلن أنه ليس لديها ثأر تاريخى لديها ـ كانت مرحلة تاريخية فى التطور الاجتماعى والسياسى فى مصر.

وهى برغم مخالفتها أحياناً لحقوق الإنسان أو ضربها للأحزاب وقواعد الليبرالية "إلا أنها أدخلت قطاعات واسعة لم يكن لها القدرة على المشاركة فى العملية السياسية على الإطلاق"[37]، كذلك فإن الفكرة الليبرالية هنا هى الفكرة الوحيدة التى تكفل التطور السلمى للمجتمعات. ولا تدعى وجود أنماط ثابتة للمجتمع وإنما تضع جملة قواعد أخلاقية مرتبطة بالتسامح وقبول الأخر مما يجعل المجتمع يمارس تطوره بشكل سلمى[38].

ويتوقف أحد منظرى الليبرالية الجديدة ـ وحيد عبد المجيد ـ عند أهمية التدخل الحكومى بقدر ويقر بالوظيفة التوزيعية .. لا لإنتاجية الدولة المعاصرة، أى أن "التدخل لإعادة توزيع ناتج العملية التنموية وليس الأصول الاقتصادية، عبر الأداة الضريبية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية وضمان ظروف عادلة للعمل فى إطار السوق الحرة. واقترن هذا التطوير بتجاوز الشك القديم فى الدولة التى كانت قد اعتبرت شراً لابد منه، وبالتالى ينبغى تقليصها إلى أقصى حد ممكن. وساعد رسوخ الديموقراطية على تجاوز ذلك الشك، ومن ثم اعتبار الدولة التى تخضع أجهزتها للمراقبة والمحاسبة أداة للخير العام حيث تسعى إلى ضمان التوازن الاقتصادى ومعالجة الاختلافات والقيام بالإصلاحات اللازمة كى لا يبقى أحد

بقدر الإمكان خارج نطاق عملية التنمية. فأهم ما يميز الليبرالية الجديدة العناية بتنمية المجتمع بكل فئاته، وليس فقط تنمية الاقتصاد، ولذلك طورت مجموعة من المفاهيم المترابطة"[39].

والليبرالية الجديدة كذلك "تعتبر تعظيم الإنتاج هو المدخل الضروري للعدالة الاجتماعية. ويفترض ذلك توفير الحوافز الضرورية للمستثمرين في ظل آليات السوق الحرة. لكن الدولة تتدخل بدورها الإشرافي لمعالجة الاختلافات التي قد تنجم عن الآليات، ولضمان الحد الأدنى الاجتماعي الذي يحقق الحرية الإيجابية عبر إعادة التوزيع. ولذلك فهي تتفوق في عنايتها بالفقراء على أية نظرية اشتراكية"[40].

وهو ما يفسر كيف أن وثائق الجمعية أفسحت المجال للحوافز والمبادرات الفردية.

ويضيف وحيد عبد المجيد أن هذا الاتجاه الجديد يمثل تطويراً لبعض مشكلات الليبرالية الكلاسيكية التي يؤمن بها الاتجاه المحافظ الجديد، ويضعها في سياق لا ينسجم مع جوهر الليبرالية، أي أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية هذه المرة يدفع الباحث إلى القول أن ذلك مرجعه يعود إلى أن الإنسان في الليبرالية الجديدة ينظر إليه باعتباره إنساناً فردياً اجتماعياً أي أنه في ذاته وعضو في المجتمع في آن واحد، ويجعل التطوير الذي حدث أنه نتيجة لعوامل كثيرة ترتبط بعوامل مهمة أخذت في الاعتبار.

على أن الليبرالية الجديدة لا تقبل – على العكس من الاشتراكية الديمقراطية – سياسة التأميم وملكية الدولة لوسائل الإنتاج. فدور الدولة في الليبرالية الجديدة هو إقامة وتدعيم البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية عبر سياسة خدمات واسعة النطاق وضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب التصاعدية للحد من الفوارق الهامة ..[41]

ويظل صاحب (الليبرالية الجديدة) متنبها لعدم الخلط بينها وبين المحافظين الجدد، فشيوع الخلط بينهما سبب في عدم فهم رسالة الليبرالية الجديدة.

ويسهب الباحث أكثر في الخلافات التي تتحدد حول مفهوم الحرية وأهمية سلطة الدولة والعلاقة بين الحرية الاقتصادية والسياسة، فالليبرالية الجديدة تتحفظ في إعطاء الحرية الاقتصادية بدون ضوابط بل يرى الليبراليون أنه يمكن الاستغناء عن سلطة الدولة وليس عن دورها التنظيمي والرقابي، وإن التاريخ يسير إلى غاية هو تاريخ البحث عن الحرية[42] كما أنهم يتوقون – على عكس المحافظين – إلى العودة للماضي ويقيدون مبدأ المساواة الليبرالي ويقوضون بالفعل مفهوم الدولة الليبرالي بمعناه الحديث الذي يضمن للمواطنين الفرص أمام القانون.

ويبدو جلياً مدى الخلاف بين الليبرالية الجديدة والليبرالية المحافظة في الغرب (تاتشر – كلينتون) لعمق الخلاف بين السياقين – الإنجليزي والأمريكي – ولا ينتهي البحث المعمق دون أن يشدد صاحبه على أن الأولوية ستظل لدى هذه الليبرالية الجديدة لتعميق التحول الديموقراطي "حيث لا يمكن لهذه الخريطة أن تتبلور بدونه، كما يصعب إنجاز التقدم

الاقتصادى الذى نتطلع إليه فى غياب الديموقراطية". وذلك على العكس مما هو شائع من إمكانية ذلك قياساً على تجارب النمور الآسيوية والصينية.

إن التمسك بطريق واحد للتنمية والديموقراطية الآن مع تنوع التطبيقات أهم ما تحرص عليه شروحات هذا الاتجاه برغم أى انهيارات أخرى فى العالم الغربى.

ورغم جدة التجربة وخصوبة الطرح الذى يقدمه مفكروها، فإنها مازالت تواجه انتقادات كثيرة، أكثرها تقليدية تعود إلى التخوف من ارتباط هذه التجربة المعاصرة وشبيهتها قبل الثورة أو نظيرتها فى العالم العربى على بعد القياس بينهما.

فحسام عيسى يؤكد أن الفكر الليبرالى فكر أيديولوجى لا علمى وبربط بينه وبين تجربة محمد على، ويعود حسام عيسى ليكرر ما سبق أن حذر منه وحيد عبد المجيد من الربط بين الشمولية والفساد[43]، ويتعرض له أكثر من ممثل للتجربة كسعيد النجار ..[44]

ويلاحظ أنه فى إحدى الندوات راح د. أحمد عبد الله يحدد خمسة إشكاليات تواجه الليبرالية المصرية وهى حول (مسألة الفرد والجماعة، وقضية الإنتاج والتوزيع، وحول الإرث التاريخى، والقطاع العام وموقف الليبراليين من الدولة التسلطية ومن مشروع الدولة الدينية).

ويكون على عديد من ممثلى (الليبرالية الجديدة) أن يدافعوا عن أهدافها رافضين أنها تقوم على الملكية الخاصة ضد الملكية الاجتماعية.

ومن المهم أن نشير فى هذا السياق إلى أن هذا الرافد الذى يتحلق حول (نشرة) النداء الجديد لا يقتصر جهده فقط على البعد الاجتماعى، وإنما يضيف إليه الحافز الثقافى، والولع بالتاريخ، والاهتمام بالموضوعية أكثر من الذات ... وهو ما نلاحظه من الربط بين ثنائيات : الرافد التقليدى والرافد الجديد فى عديد من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.

على أن أكثر من يعبر عن المجتمع المدنى على المستوى الفكرى، والوعى بالمتغيرات الجديدة فى العالم تظل هذه الجماعة التى تصدر نشرة غير دورية تحت نفس العنوان **(المجتمع المدنى)**، ويمثل أهم أقطابها د. سعد الدين إبراهيم، وكتيبة من المثقفين اختارهم بوعى شديد من شتى التيارات، وحاول صهرهم جميعاً فى هذه البوتقة الذى يعد رائدها ومؤسسها الأول فى مركز (ابن خلدون).

ونشرة (المجتمع المدنى) الذى يكتب فى عنوانها الثانى (نشرة المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى) حاولت مواجهة كل القضايا التى تنتمى لقيم هذا المجتمع من (إدانة) للمثقفين المصريين لصالح رواية (أولاد حارتنا) إلى مهاجمة الشيخ محمد الغزالى لموقفه من (أولاد حارتنا)، إلى الدفاع عن (مهاجر) يوسف شاهين حين رفعت ضده القضايا لوقفه أو النيل منه أو ضد محاولة تسييس كارثة الزلزال التى حدثت فى مصر لصالح النظام وهو ما فعلته بعد قليل مع (كارثة السيول).

ومراجعة أعداد هذه النشرات أو التقارير السنوية يتضح حجم القضايا الضخمة التى يثيرها، أو حجم القضايا الخاصة التى يتصدى لها مع خطورتها (مثلاً مؤتمر الأقليات) وكان المركز قد عقد ندوة حول هذا الموضوع، لكن تصاعد الهجوم العنيف ضده لم يمنعه من عقده فى ليماسول بقبرص (14مايو 1994) مما أحدث أزمة كبيرة.

ويستحق هذا الرافد الأخير وقفة خاصة فى موضع آخر لخطورته[45].

بيد أننا نلاحظ أكثر من رمز لهذا التيار آثر أن يطير بعيداً عن السرب...

ـ فتوفيق الحكيم آثر منذ فترة مبكرة من السبعينات أن يثير قضية الارتداد عن الفترة الناصرية، عقب نشر كتابه الصغير (عودة الوعى)، وهو ما كان توطئة لخطوط معاركه التى ستثار أكثر طيلة السبعينات حول "**الإقليمية والعروبة**"، مؤثراً أن تكون مصر كسويسرا ليس لها أدنى اهتمام بما يدور خارج حدودها[46]، ومضى معه فى نفس الطريق عدد لا يستهان به من رموز المثقفين فى ذلك الوقت من أمثال : وحيد رأفت ولويس عوض وحسين فوزى وحسين فوزى النجار .. وغيرهم

ـ كذلك **تتردد أسماء كثيرة فى تيار العلمانية** لتتعدد روافدها، فإذا بنا أمام عدد كبير من مثقفى هذه الفترة مثل جمال حمدان وأحمد بهاء الدين وفؤاد زكريا ويونان لبيب رزق فى الفترة الأولى وسعيد العشماوى، ومن المؤرخين كل من د. عبد الخالق لاشين ود. عاصم الدسوقى.

ولا يمكن أن نترك هذا الرافد دون أن نتمهل عند د. يونان لبيب رزق، فهذا المؤرخ ـ وهو فيما يبدو ـ ليبرالى التوجه منتم إلى الفترة االقومية فى عصر عبد الناصر، لم يعرف فى فكره تطرف ظاهر فى موقفه الفكرى بشكل عام، وهو ما يظهر معه انتماؤه الفكرى الليبرالى (التحديثى) أكثر منه للكنيسة المصرية بحكم انتمائه القبطى.

ومع أننا لا نستطيع أن نغفل مسألة التكوين العقيدى، فإننا لا نستطيع كذلك، أن نغفل وعى المؤرخ فى مجتمع مدنى، يؤثر أن يكون وطنياً مصرياً مؤثراً النسيج العلمانى الغربى فى تعامله مع القضية الوطنية، يعكس هذا عديد من الندوات التى كان يشارك فيها، كذلك كتاباته التاريخية والمعاصرة، لعل أهمها مقالاته (مصر المدنية ..) التى نشرها "بالمصور" وما لبثت أن تحولت إلى كتاب تعكس هذه الأفكار حول العلاقة بين الدولة والدين مؤثراً التحديث فى دولة غير دينية، مساهماً ـ إلى حد ما ـ فى (صناعة المجتمع المدنى فى مصر).

وهو فى هذه الكتابات وغيرها يحاول أن يجد فى مرآة التاريخ ما يحلم به فى الحاضر، ففى هذه المقالات الأخيرة راح يتابع صناعة المجتمع المدنى التحديثى عبر التاريخ فى الإدارة والجيش والثقافة والمجتمع مؤكداً فى مقدمته "وقد انعكست جملة تلك المتغيرات على النشأة المبكرة لمفهوم الوطن فى مصر بل وترسيخه عنها فى سائر أنحاء المنطقة" (ص4 من المقدمة ـ دار طيبة، القاهرة 1992).

وربما كانت كتابات يونان لبيب رزق بجريدة الأهرام (عن الجريدة منذ القرن الماضى) جزءا من هذا التيار التحديثى الذى يميل إليه كتطوير للتيار العلمانى الغربى خلال فكر قومى عربى بقصد ترسيخ الحكومة المدنية بعيداً عن الدين.

ويمكن أن نجد ذلك أيضاً فى موقفه من البابا شنودة، فهو يعد من الأقباط المحايدين، الذين لا يقف أى منهم فى صف (التأييد) المطلق للبابا. كما أنه لا يقف فى صف المهاجمين، كغيره من بعض الأقباط. وإنما يلتزم موقف (الحيدة) فى معارضته للكنيسة – إذ جاز لنا استخدام هذا المفهوم – إدراكاً منه أن موقف البابا (الكاريزمي) يمكن فى حالة غلوه أن يحول بيننا وبين إقامة الدولة المدنية على أسس قومية مصرية.

وهو موقف نجده فى كثير من المواقف الأخرى له.

رابعاً : التيار اليسارى

حين أراد البعض رصد[47] التيارات الفكرية لدينا، فإنه راح يشير إلى التيار الدينى والتيار الليبرالى والتيار الغربى بثلاث تعبيرات شخصية على النحو التالى :

الشيخ والسياسى وداعية التقنية.

دون أن يفرد صورة لشكل الوعى عند التيار الرابع : التيار اليسارى أو (الاشتراكى العربى).

إن اليسارى المصرى مثل لحظة من لحظات الوعى لا يمكن إنكارها قط فى تيار الفكر المعاصر وإن تأخر قليلاً التأصيل الفكرى لها، فإذا كانت أنماط الفكر التاريخى يمكن رصدها فى الغرب فى القرن الثامن عشر (الشيخ، السياسى، داعية التقنية)، فإننا نستطيع رصد نمط الفكر الاشتراكى فى الغرب – كذلك – فى القرن التاسع عشر، وهو القرن الذى نستطيع أن نرصد فيه إرهاصات الفكر الاشتراكى عندنا[48] بدءاً من السان سيمونيين ورفاعة الطهطاوى فى بدايات القرن الماضى مروراً بعديد من الإرهاصات الأكثر تأثيراً فى حياتنا الفكرية حتى ظهر رويداً رويداً نمط التيار اليسارى ممثلاً فى الاشتراكى (والماركسى) فى مفهوم تال.

هذا التيار اليسارى ظل مستمراً إلى سبعينات هذا القرن وهو يحمل كغيره – التيارات : الدينى، الليبرالى، الغربى – أسئلة معلقة من الحقبة الماضية[49]* ، وإن تمهل أكثر من غيره

---

* على سبيل المثال، فإنه برغم ظهور الفكر الإشتراكى منذ فترة مبكرة فى التاريخ المصرى، فقد ظل الغموض والأسئلة المعلقة كما هى، وفى كتابات الإشتراكيين التى نشرت بمجلة الهلال فى الستينات ونشرت فيما بعد فى (موسوعة الهلال الإشتراكية) نلحظ إستمرار هذا الفهم والأسئلة المعلقة مما قدمه عدد كبير من اشتراكيى هذه الفترة، فالمحاولة فى حد ذاتها لتقليد (ديدرو) لأحداث نقلة فكرية وأيضاً صور عدة كسيادة الرجل على المرأة (340) وتأييد سلطة الزعماء (242) والعدالة الإشتراكية (249)، وبينما التاريخ لايهمل التضخم (131) ويكتب عن شبلى الشميل ولا يكتب عن سعد زغلول (165) ويسهب فى مجزرة الثورة الفرنسية وثورة 1830 والكميونه الإشتراكية دون الإجابة عن أسئلة اجتماعية مباشرة .. الخ. مما يشير إلى الفكر الماركسى دون الهبوط إلى أرض الواقع المصرى، وهو مانراه حتى اليوم، من عدم فهم الجماهير كما يجب والتأثير فيهم كما يفعل التيار الدينى.

عند قضية السلطة فى طبيعتها وفى طبيعة توجهاتها وممارستها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما نلتقى معه بعامل الوعى بالوجود، والذاتى بالموضوعى، والفكرى بالعملى .. وما إلى ذلك من التنبه إلى أن الفكر الماركسى يحاول – كما يقول أحد ممثليه – أن يمتلك معرفياً التراث فى سياقه التاريخى والاجتماعى وإنتاج معرفة علمية عنه[50].

وعلى هذا، فما كادت السبعينات تمضى حتى كان رواد التيار اليسارى /الاشتراكى/ الماركسى يسعون للوقوف فى وجه التيار الدينى الذى نماه النظام، فى حين احتدم الصراع بين هذا التيار – اليسارى – وبقية التيارات الأخرى فى شكلها السلفى أو المثالى فى أكثر من ميدان كان من السهل أن نميز فيه تنبه رواد هذا الفكر خاصة لعامل التراث، فراحوا – على عكس منافسيهم – يسعون إلى فهم أسئلة عصر النهضة – التى مازالت – فى إجاباتها تحمل الوعى بالسياق التاريخى والاجتماعى.

كان على ممثلى التيار الاشتراكى أن يتنبهوا إلى الهوة بين الفكر والواقع، وقد بدا ذلك واضحاً فى كتاباتهم وبعض مواقفهم، لكنها – فى الحقيقة – لم تكن تمتلك الوعى المتجذر فى الأعماق البعيدة للشعب المصرى، ومن ثم، ظل أقل مما ينتظر منهم بكثير.

بيد أنه على المستوى السياسى نستطيع أن نسجل لممثلى التيار اليسارى فى السبعينات أنهم امتلكوا تكييفاً متميزاً لطبيعة الصراع فى المنطقة بين قوى التحرر الوطنى والاستعمار الجديد بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، أى أن طرفى الصراع هما الأمة العربية وبصفة خاصة قوى التحرر الوطنى فيها والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتحدد مكانة إسرائيل فى هذا الصراع باعتبارها قناعا للاستعمار الأمريكى الجديد[51].

وقد حرص أصحاب هذا الاتجاه على التأكيد على ذلك أثناء حرب أكتوبر وبعدها، وكان من أهم رموزه حينئذ أحمد عباس صالح وحسين عبد الرازق ومصطفى كمال ومحمد العزبى وصلاح عيسى وفريدة النقاش وفتحى عبد الفتاح ومحمد سيد أحمد ويوسف إدريس ورسوم ماهر وعبد السميع وصلاح جاهين فى الصحف.

كذلك أسهم هذا التيار فى الكشف عن محاولات ضرب التجربة الناصرية والتصدى للهجوم على عبد الناصر، كما حاول، خاصة منذ نهاية السبعينات – بعد التصفية من جانب السادات – التصدى لمحاولات التطبيع مع العدو اليهودى بطرق كثيرة منها إصدار البيانات أو إصدار المجلات غير الدورية بالجامعة أو التعبير بالصحف.

ولا يجب أن نترك التيارات الفكرية دون أن نشير إلى ملاحظة هامة، مؤداها، أن ممثلى هذه التيارات، بروافدها الكثيرة، لا تمثل امتدادات متوازنة فى الواقع المصرى، وإنما كثير ما يتدخل بعض أفرادها فى هذا التيار ليرتد إلى ذاك، أو يظل أسيرا لهذا التيار وذاك فى الوقت نفسه.

على أن هذا التداخل أو التحالف – أو حتى التناقض – أصبح سمة عامة من سمات عدد كبير من المثقفين أو الأحراب ..

وإذا كان هذا التحول بدا لدى عديد من الشخصيات ــ كما نرى ــ فسوف يبدو أكثر وضوحاً فى التحالفات التى شارك فيها اليسار أحياناً وهو شكل مشروع من أشكال العمل السياسى.

ورغم أن التيار اليسارى لاقى فى السبعينات من عنت النظام الذى سعى كى يستعدى عليه التيار اليمينى، ويحاول أن يحدث هوة بين التيارات الوطنية، خاصة عقب انتفاضة 1977 الذى لعب فيها اليسار الوطنى دوراً كبيراً، فإن هذا اليسار وممثله العلنى الآن حزب التجمع استطاع أن يقوم بعدة إسهامات وطنية لا يمكن التقليل منها.

ولا يمكن أن نغفل فى هذا الصدد جهد مفكر يسارى كبير كالدكتور أنور عبد الملك فرغم أنه كان خارج مصر، فإنه لعب دوراً كبيراً على مستوى (الخطاب) الفكرى الشجاع المتسق مع الواقع .. ونستطيع أن نختار عنصرين هامين من (خطاب) الدكتور عبد الملك لنرى إلى أى مدى لعب اليسار دوراً متميزاً :

- المشروع الوطنى.
- المشروع الحضارى.

ويرتبط المشروع الأول بالتوجه الداخلى فيما سماه (المشروع المجتمعى) أسهم فى رسم خطوطه الرئيسية عدد من المفكرين اليساريين ممن ينتمون إلى الاتجاه المسيحى، ففى اتجاه مغاير لاتجاه (اليسار الإسلامى) وقد مر بنا فى التيار الإسلامى، راح أنور عبد الملك يعمق ما يمكن أن يطلق عليه اليسار (الإسلامى) المسيحى.

وهذا الاتجاه ينتمى له على درجات، وبدون اتفاق، عدد من مفكرى اليسار فى ذلك الوقت لعل من بينهم أبو سيف، وهو اجتهاد يرى أن ارتباط التراث الإسلامى بالتميز القومى لمصر والعرب فى هذه الفترة الحرجة لابد من الاهتمام به، فقد كان همه الأول المجتمع القومى الموحد ذا السمات التراثية العربية فى مواجهة أى طوائف أو دعوات داخلية خطيرة أخرى، وقد عبر عن هذا مبكراً منذ السبعينات حين أكد أن التراث الروحى "يجب اعتباره كدرع واقية لتوغل الهيمنة السياسية والفكرية والخارجية على حركتنا الوطنية"[52]، وهو يضيف "أن الإسلام فى أوطاننا معين عظيم ومنبع أصيل وإطار حضارى لتعبئة الجماهير الشعبية فى معركة التحرر والسيادة".

وموقف د. عبد الملك ليس طارئاً على فكره، وإنما هو نتاج لقناعته الشخصية من رفض التعامل مع الحكام المعاصرين على أنهم عسكريين، فيحدث الفصل بين المثقف (اليسارى) هنا، والعسكر (رجال ثورة 1952).

ومن يتابع فكره منذ كتاباته الأولى يلحظ أنه يرصد هذا المفهوم منذ دولة محمد على التى هى "من أول الدول من حيث المزج بين رجال الفكر والسلاح فى الشرق الحضارى بأسره"[53].

وهو يردد هذا أكثر فى الفترة الناصرية.

ومنذ السبعينات حتى الآن لا يتردد أن يهدى أحد كتبه لمحمد عبيد (أحد أبطال ثورة عرابى العسكرية)، ويدعو لهذا التحالف بين العسكر والمفكر فى وقتنا الراهن إلى آخر كتاباته.

والمشروع الوطنى وثيق الصلة عنده بالمشروع الحضارى الذى يمكن أن يقوم بالتحالف الحضارى بين الحضارة الإسلامية والصينية واليابانية، منطلقاً من أن أى تحرك سياسى خارجى لمصر لابد أن يستند على مفهوم القوى العالمية فى العالم، وليس فقط مفهوم القوى السياسية المتحركة فيه.

والملاحظ أن أنور عبد الملك راح يربط كثيراً فى الحقبة الأخيرة بين المشروع الوطنى والمشروع الحضارى، متحمساً لحلف يقوم بين الإسلام الحضارى فى المنطقة الإسلامية عندنا والدائرة الحضارية الآسيوية والمركز الصين فى ارتباطها باليابان وكوريا[54].

ورغم أن الدائرة الحضارية الأوسع لاقت منه اهتماماً كبيراً، فإن الدائرة الأولى، الدائرة التى يتشكل فيها الإسلام فى حلف مع شتى التيارات الأخرى (واليسار فى مقدمتها) يظل أكثر ما يشغل هذا المفكر، وهو ما يعود إلى إدراكه العميق إلى تصاعد المد الدينى فى المنطقة، وقد عبر عن هذه المرحلة بأنها "مرحلة تشكل وجهة التجديد فى الفكر السياسى العربى المعاصر إنما هى مرحلة 1967 إلى 1979[55].

ولا نعرف لما توقف عند عام 1979 ربما لأن التطورات العربية فى المنطقة كانت تشير أكثر إلى دلالة انبعاث التيارات الإسلامية وروافدها، لكنه كان يدرك بالقطع أن التيار الدينى الأشمل ـــ الإسلامى والمسيحى ـــ كان فى حالة جريان حادة نحو المصير الواحد فى مواجهة (عالم) جديد يتشكل ويمثل جبهة حضارية أو استعمارية مناقضة.

ولم يكن ليغفل فى هذا كله أثر تيار اليسار فى فهم ما يجرى والعمل فيه، بيد أننا فى الحقبة الماضية نلاحظ أن موقف التيار اليسارى بجميع روافده اتخذ مواقفه ضد الولايات المتحدة وإسرائيل بما لا يتنافى مع هذه المواقف فى السبعينات، ومن هنا، لاحظنا أن اليسار، وقد كان يمثله أبان أزمة الخليج (حزب التجمع الوطنى التقدمى) و(الحركة الشيوعية المصرية)[56]، ففى حين اتخذ موقفاً حاداً من الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، لم يتردد فى مطالبة العراق بالانسحاب فى حين كانت

دعوته الجديدة حينئذ العمل على صياغة نظام عربى يقوم على الديموقراطية وتحقيق قدر من العدالة غير متردد – خاصة حزب التجمع – من إدانة الهيمنة الأمريكية وفى الوقت نفسه الإعتراض على موقف الحكومة المصرية.

وقد كان أكثر من يمثل تيار اليسار حينئذ فيليب جلاد وشريف حتاته ومحمد سيد أحمد وفؤاد مرسى وأمينة شفيق وخليل عبد الكريم وجلال وحسين أمين ومحمد فرحات ولطيفة الزيات ورفعت السعيد، أيضاً مثلت سكرتارية الحزب الشيوعى المصرى مثقفين من أمثال : محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ونبيل الهلالى وحسين عبد الرازق وفريدة النقاش[57] وفوزى منصور.

ومازال هذا التيار بروافده واتجاهاته يلعب حتى اليوم دوراً إيجابياً فى الحياة المصرية، وإن جاء أقل أثراً عما كان مقدراً له.

هوامش

1 ـ كتاب (قضايا فكرية) الفكر العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين، إشراف محمود أمين العالم، الكتاب الخامس والسادس عشر، يونيو ـ يوليو 1995، بحث الطيب تيزينى بعنوان (الفكر العربى المعاصر بإتجاه نقد النقد) ص 41.

2 ـ رفيق حبيب، الإحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر، دار سينا للنشر، 1989 ص51.

3 ـ ملف الأهرام الإستراتيجى، الأهرام، أغسطس 1995 ص ص71، 72.

4 ـ قضايا فكرية، السابق، ص49، وفى هذا يمكن العود إلى أهم كتابات سيد قطب (معالم فى الطريق) و(خصائص التصور الاسلامى ومقوماته) و(دراسات إسلامية) .. على وجه الخصوص.

5 ـ انظر إلى تفاصيل أكثر فى كتاب (المثقفون وأزمة الخليج ـ الخطاب المصرى)، كتاب الأهالى بالقاهرة (تحت الطبع).

6 ـ حسن حنفى وآخرون، اليسار الاسلامى (1) هليوبوليس، القاهرة، يناير 1981 (يلاحظ ثلاثة فصول لحسن حنفى وفصلان أحدهما لعلى شريعتى والآخر لمحمد عودة)، ومن الكتب التنظيرية الأخرى الهامة فى هذا الشأن يمكن العود لكتاب المفكر الاسلامى (خليل عبد الكريم) بعنوان (الأسس الفكرية لليسار الاسلامى)، كتاب الأهالى رقم 51، مارس 1995.

7 ـ رفيق حبيب ومحمد عفيفى، تاريخ الكنيسة المصرية، سلسلة (كتاب لكل المصريين) 1994 ص ص 195/194.

8 ـ السابق ص 195.

9 ـ أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص ص 169/163، وفى التفصيل عن ذلك نقرأ فى الصفحة الأخيرة :

فعلى إمتداد السبعينات عقدت إجتماعات وقدمت مذكرات إنتهت إلى مواقف ومطالب ومقترحات من الأكليروس و"العلمانيين" القبط تضمنت فى مجموعها ما يمكن أن يسمى بالتصور العام الدستورى والقانونى والسياسى المطلوب "للوحدة الوطنية". وتدخل هذه التصورات تحت العناوين الثلاثة التالية :

ـ علاقة الدين بالدولة ومايندرج تحت هذا من قضايا حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وتحقيق المشاركة السياسية، وتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين على إختلاف أديانهم.

ـ حماية الأسرة والزواج المسيحى بما يستبعد أن تطبق على أحوالهم الشخصية هنا، قوانين الشريعة الاسلامية.

ـ مطالبة الدولة بالتصدى لما يعانيه المسيحيون من تصرفات (الجماعات الاسلامية المتطرفة)، ومن الدعاة الذين يعرضون بالمسيحية والمسيحيين متهمين أياهم بالكفر والشرك.

ثم يسرد أبو سيف بتفصيل أكثر ثلاثة نماذج لهذه التصورات.

10 ـ تاريخ الكنيسة المصرية، السابق ص 196.

11 ـ عبد اللطيف المناوى، الأقباط الكنيسة أم الوطن، دار الشباب العربى، القاهرة، ص 144، أيضاً : انظر تفسير الأنبا شنودة فى ص168.

12 ـ خطاب أنور السادات بعد إجراءات سبتمبر مباشرة، أيضاً، عبد اللطيف المناوى، السابق ص 151.

13 ـ أبو سيف يوسف، السابق ص 171.

14 ـ جريدة العربى، القاهرة، 1994/8/22.

15 ـ رفيق حبيب، الإحتجاج .. ، السابق ص 51.

16 ـ المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، طارق البشرى، الهيئة العامة للكتاب 1980 ص ص 738/737.

17 ـ الأب متى المسكين، مقالات بين السياسة والدين، الكنيسة والدولة الدينية 1963، دير القديس أنبا مقار ط1987/3 ص 27 (والتشديد هنا من المؤلف الأب متى).

18 ـ الحياة، اللندنية 1994/8/30.

19 ـ روز اليوسف 1995/3/20.

20 ـ روز اليوسف 1995/11/6، انظر مقالة (أنا والبابا وديموقراطية الكنيسة) د. ميلاد حنا.

21 ـ مجلة المجتمع المدنى، سعد الدين إبراهيم (المحرر) مارس 1995.

22 ـ مجلة الوسط، لندن، 1994/12/15.

23 ـ السابق.

24 ـ المعارضة، القس إبراهيم عبد السيد، 1994 ص11.

25 ـ السابق ص ص20/19.

26 ـ منشورات قبط المهجر، مخطوطة.

27 ـ تزخر المراجع العربية والأجنبية عن هذا الولوع بالغرب والإقتباس منه فى أحسن الأحوال، انظر على سبيل المثال :

ـ أنور عبد الملك، مصر مجتمع عسكرى يبنيه العسكريون، دار الطليعة للترجمة والنشر، بيروت، ترجمه عن الإنجليزية محمود حداد وميخائيل خورى، 1973.

ـ عفاف لطفى السيد، ترجمة مصر الليبرالية 1936/22، ترجمة عبد الحليم سليم، المركز العربى للبحث والنشر، بدون.

ـ ألبرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة 1939/1798، ترجمة كريم عزقول، بدون.

ـ على الدين هلال، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث، 1882 ـ 1922، معهد البحوث والدراسات العربية 1975.

- Safran, N. Egypt : In search of political community, (Cambridge 1961).
- Smith, D. I. Religion and political development, Boston 1970.

28 ـ للتدليل على هذا يمكن العود لأعمال أصحاب هذا التيار عقب هزيمة 1967، ليرى الفارق بين أعمالهم قبل هذه الهزيمة وبعدها.

29 ـ حسين فوزى، عصر الرينسانس، دار المعارف، القاهرة.

30 ـ ليست مصادفة ان تكون كلمة (النهضة) ـ هكذا ـ هى عنوان آخر أعمال لويس عوض.

31 ـ محضر نقاش مع زكى نجيب محمود، فى منزله قبل الرحيل فى 1986/4/1، أيضاً انظر لمصطفى عبد الغنى كتاب بعنوان (زكى نجيب محمود) من سلسلة نقاد الأدب (9)، الهيئة العامة للكتاب 1992.

والملاحظ أن زكى نجيب محمود استخدم الأدوات الغربية التجريبية فى نقد الأدب، حتى أنه أختار لإحدى مقالاته عنواناً هو (ناقد الفكر وناقد الأدب) ليبرهن فيها على محاولة الإفادة من العلم الغربى وأدواته فى نقد الأدب، انظر الأهرام 16 ديسمبر 1986.

32 ـ حصاد السنين، دار الشروق، القاهرة 1982، وهذا الكتاب هو آخر ماكتب، وهو مـاأحس بـه، فصـرح بـه فـى بدايات الكتاب.

33 ـ على زيعور، قطاع الفلسفة الراهن فى الذات العربية، مؤسسة عز الدين، بيروت 1995 ص ص 65/35.

34 ـ رسالة خاصة من الأنبا اغرغريوس إلى المؤلف، صيف 1995.

35 ـ انظر على سبيل المثال بيان الهيئة العليا للحزب الوفدى فى 1سـبتمبر، وهـو مـاتكرر كثيراً فـى البيانـات التالية طيلة شهر الغزو العراقى وبعده، أيضاً، انظر : (المثقفون وأزمة الخليج) لمصطفى عبد الغنى ـ تحت الطبع.

36 ـ د. وحيد عبد المجيد، الليبرالية الجديدة .. والإتجاهات المحافظة / قضايـا معرفيـة، رسـائل النـداء الجديـد (26)، القاهرة، بدون ص 6.

37 ـ المجتمع المدنى، نشرة، ع 37 يناير 1995.

38 ـ السابق.

39 ـ وحيد عبد المجيد، السابق ص ص4، 5

والجدير بالذكر أن أهم مفاهيم (الليبرالية الجديدة) كما يراها منظرو الجماعة تـأتى فـى هـذه الكراسـة علـى النحـو التالى بشكل مترابط :

ـ مفهوم الحد الأدنى الإجتماعى أو المدنى، أى ضمان حصول جميع المواطنين المساهمين فى الإنتاج، أى فى تحقيـق المصلحة العامة، على أدنى من الدخل والخدمات بما يتيح لهم تنمية قدراتهم الإنسانية.

ـ مفهوم الحريـة الإيجابية، بمعنـى توفير الظـروف الإجتماعيـة التـى تمكـن المواطنيـن فـى مختلف درجـات السـلم الإجتماعى من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الفردية والعامة، وهو مايختلف جوهرياً عن مفهوم "الحرية الإجتماعية" الذى طرح فى بعض النظريات الإشتراكية كبديل لتلك الحقوق والحريات.

ـ مفهوم إعادة التوزيع من أجل توفير الإحتياجـات الضروريـة للفقـراء عند حـد أدنـى مقبـول سـعياً لتفعيـل ممارسـة الحريات العامة.

وهنا تلتقى المفاهيم الثلاثة فى نسيج متكامل ـ كما يؤكد د. وحيد ـ يمثـل جوهـر السياسـة الإجتماعيـة لليبراليـة الجديدة، ويحدد طابع الإصلاحات التى تسعى إليها.

40 ـ السابق ص 7.

41 ـ السابق ص 8.

42 ـ السابق ص ص 13/11.

43 ـ وقد وجهت إلى حركة (الليبرالية الجديدة) كثير من صور النقد، انظر على سـبيل المثـال : مجلـة النـداء الجديـد، أعداد اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1995.

44 ـ انظر بوجه خاص نشرة (النداء الجديد) نوفمبر 1995.

45 ـ يمكن أن يكون سعد الدين إبراهيم هو المفتاح الرئيسى لتعرف على تأثير رافد (المجتمع المدنى) سواء بنشاطه الشخصى، أو نشاط مركزه (ابن خلدون) الذى يدير منه معركته، أو خلال عدد من النشرات أو التقارير أو الكتب أو الندوات التى يشرف عليها ويتولى الإنفاق عليها وهو مايحتاج ـ بالفعل ـ إلى دراسة لم يقم بها أحد بعد.

46 ـ يمكن أن نجد تفصيلاً كاملاً لهذه المعارك لتوفيق الحكيم ـ وعنه ـ فى الكتاب الذى صدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عام 1978، وقد تضمنت فضلاً عن الحوار أو المناظرة العنيفة ضد دعاة العروبة أو رافضيها دراسات تحليلية هامة.

47 ـ عبد الله العروى، الأيدولوجية العربية المعاصرة، دار الحقيقة بيروت، 7ص33.

48 ـ على الدين هلال، التجديد فى الفكر .. ، السابق من ص 51.

49 ـ السابق، نفس الصفحة.

50 ـ محمود أمين العالم، مفاهيم وقضايا اشكالية، دار الثقافة الجديدة، 1989 الصفحات 53، 54، 55.

(وقد حاول العالم التأكيد على أن التيارات الأخرى ليست غير نزعات توفيقية ونفعية وسلفية ومثالية، مشيراً إلى أن المعنى الحقيقى عند التيار الذى ينتمى إليه ـ الماركسية ـ هو القوة والقدرة العملية على إكتشاف قوانين الواقع والسيطرة عليها وتطويرها وتوجيهها توجيهاً إبداعياً ثورياً بالإنسان وللإنسان. ومن أجل تنمية الطاقات الإبداعية وإشباع الحاجات الضرورية المادية والفكرية والثقافية المتنوعة للإنسان الفرد والإنسان والمجتمع .. إلخ) ص55.

51 ـ حماد إبراهيم، القضايا المصرية فى الصحف.

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة 1987 ص ص 782 ـ 841.

52 ـ مجلة الثقافة العربية، أنور عبد الملك، بيروت 1973، أيضاً : المصور1984/7/20، ويقول أنور عبد الملك هنا بكل وضوح (أنا مصرى عربى شرقى، قبطى المولد، مسلماً حضارة).

53 ـ الهلال، مجلة بالقاهرة نوفمبر 1991.

54 ـ الأهرام الدولى، حوار مع د. أنور عبد الملك 16مارس 1987.

55 ـ الهلال، السابق، أيضاً، انظر كتابا هاما لأنور عبد الملك بعنوان (الإبداع والمشروع الحضارى)، كتاب الهلال، العدد 491، نوفمبر1991.

56 ـ المثقفون وأزمة الخليج، مصطفى عبد الغنى، السابق.

57 ـ حماد إبراهيم، السابق.

تعقيب على ورقة :

تاريخ الفكر المصرى المعاصر

السيد ياسين

يخوض الدكتور مصطفى عبد الغنى المعروف بدراساته الرصينة فى الفكر المصرى، بكتابته هذا المقال حتى تاريخ الفكر المصرى المعاصر مغامرة فكرية خطرة ! فهذا موضوع له أصوله التاريخية وتشعباته، ويدور الجدل الشديد بين مؤرخى الفكر المصريين والأجانب حول البدايات والتحولات والحصاد. ومن هنا من الصعب الإلمام بتضاريس الفكر المصرى المعاصر فى مقال وجيز.

ومع ذلك حاول الكاتب أن يقدم لوحة بانورامية عريضة للتيارات الفكرية الرئيسية المعاصرة.

والحقيقة أن التعرض للموضوعات الخاصة بتاريخ الفكر فى أى بلد من البلاد، يثير مشكلات نظرية ومنهجية متعددة. فنحن نحتاج أولاً إلى تطبيق المنهج التاريخي بطريقة مبدعة وخلاقة حتى ترصد البدايات. وحتى هذه النقطة بالذات يكمن الخلاف بين الرأى السائد بين المستشرقين وغالبية مؤرخى الفكر العربى، وقلة من الباحثين العرب والأجانب. ويدور الخلاف حول بداية التحديث فى المجتمع المصري. وتذهب الأكثرية إلى أن هذه البداية مرتبطة بالغزو الفرنسى لمصر حين هبطت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، واصطدمت اصطداماً عنيفاً بالمجتمع المملوكي المتخلف. وهكذا ـ حسب الرأى السائد ـ بدأت شرارة التحديث، وانبعثت التيارات الفكرية المصرية المختلفة كرد فعل لتحدى الغزو الفرنسي لمصر، بكل ما تتضمنه من تجليات التقدم الأوربي العسكري والتكنولوجي والعلمي والحضري بشكل عام. غير أن القلة من المؤرخين استنكرت هذا التفسير ومن أبرزهم محمد عزيز الأحباى وبشير تللى وقالا: كيف تؤرخ النهضة بالغزو الأجنبى ؟!

غير أن مؤرخا آخر، هو بيتر جران خصص رسالته للدكتوراه والتى نشرها بعنوان "الجذور الإسلامية للرأسمالية" يدحض الفكرة السائدة، وحتى يثبت أنه كان هناك فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر نهضة وطنية كان لها تجلياتها فى الآداب والفن والثقافة، ولم تفعل الحملة الفرنسية فى الواقع سوى إجهاض هذه النهضة، والسير بعد ذلك فيما أطلق عليه من بعد طريق التغريب.

وإذا تركنا موضوع البدايات وأهمية تطبيق المنهج التاريخى بصدده ، فسنواجه بموضوع التيارات الفكرية المختلفة فى نشأتها وتحولاتها.

وهى تحتاج إلى تطبيق نظريات ومفاهيم ومناهج سوسيولوجية المعرفة التى تربط ربطاً وثيقاً بين الفكر والوجود، وتساعد على إسناد كل تيار فكرى إلى ما يعبر عنه من أوضاع طبقية ومفاهيم سياسية. ويبقى بعد ذلك تطبيق المنهج المقارن، إن شئنا أن نرصد حصاد هذه العملية التفاعلية الفكرية الكبرى، بين تيارات متصارعة، لكى نحدد على وجه الدقة الخلافات وأوجه الاتفاق حول موضوعات أساسية مثل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والعلاقة مع الغرب، والوحدة العربية، والصراع العربى الإسرائيلى، وفى الوقت الراهن مستقبل مصر فى ضوء المتغيرات العالمية.

ويبدو أن الدكتور مصطفى عبد الغنى أراد أن يختصر طريق التطور التاريخى الطويل بكل ما فيه من مشكلات، وإذا به يفاجئنا بعبارة تقريرية حاسمة — هى ذاتها محل نظر — حين يقرر وفى السطور الأولى :

"يبدأ تاريخ الفكر العربى الحديث والمعاصر منذ بداية السبعينات وبشكل أكثر دقة منذ عام 1967"(*)

وفى تقديرنا أننا فى حاجة إلى تعريفات وثيقة لما نعنيه بالحديث والمعاصر حتى لا تختلط الأمور. ومن ناحية أخرى هل يمكن الزعم أن تاريخ الفكر العربى المعاصر يبدأ بعام 1967؟

بغض النظر عن عمق وقع هزيمة يونيو 1967 فى الوجدان العربى، كيف يمكن أن تؤرخ بها بداية الفكر المعاصر؟ قد يكون من الأنسب هنا - منهجياً — اعتبار هذه الهزيمة نقطة انقطاع Copeur فى تاريخ الفكر العربى الحديث. وذلك إذا استعرنا مصطلحات القطيعة الابشمولوجية بما تتضمنه من معان وظلال.

لقد أدت الهزيمة إلى وقفة نقدية كبرى فى الفكر العربى المعاصر، تجلت فى كتب قسطنطين زريق "معنى النكبة مجدداً"، وصادق جلال العظم "النقد الذاتى بعد الهزيمة"، وصلاح الدين المنجد "أعمدة النكبة السبعة"، وأديب منصور "النكسة والخطأ". وأدت الهزيمة إلى سقوط تيارات سياسية وصعود تيارات أخرى بكل ما تحمله هذه التيارات من أفكار ثقافية واقتصادية. بل - وأكثر جسامة من ذلك — أدت إلى تحولات كبرى فى بنية المجتمع العربى ذاته وهى التى يحاول مصطفى عبد الغنى أن يلخصها فى فقرة واحدة حين تحدث عن : "انكسار المشروع القومى، تصاعد الحقبة النفطية، توالى الخط الاستهلاكى،

(*) الجدير بالذكر أن بحث د. مصطفى عبد الغنى كان ضمن أبحاث تحددت فترتها الزمنية فى "ندوة المركز" منذ السبعينات، ومن هنا فإن السبعينات تظل تحديداً خارجياً ليس تاريخياً، وهو ما أوضحه المؤلف.

وزيادة القبضة الأمريكية، إحكام قبضة الديكتاتوريات فى الأقطار العربية، زيادة حالات الفساد فى شتى الميادين : توالى الآثار السلبية لكامب ديفيد وتوابعها : أوسلو 1، وأوسلو 2 .."

قد نتفق أو نختلف مع الكاتب حول نوعية الظواهر أو تعدادها التى أعقبت الهزيمة، غير أن مما لا شك فيه أنه لا يمكن قبول الحكم بأن عام 1967 هو بداية التفكير العربى الحديث والمعاصر.

وإذا انتقلنا إلى صلب المقال لوجدنا محاولة لرصد وتحليل تيارات الفكر العربى المعاصر، والكاتب يقسمها إلى أربعة :

التيار الدينى، والتيار العلمانى الغربى، والتيار القومى الليبرالى، والتيار اليسارى.

وعادة ما يؤدى تصنيف التيارات الفكرية إلى خلافات شتى بين الباحثين. فمشكلة التصنيف أنه ينبغى أن يستند إلى فكرة محورية خارقة يمكن على أساسها التمييز الدقيق بين تيار وتيار. ولكن إذا تعددت أسس التصنيف ولم تطبق بشكل منهجى، فإنها يمكن أن تنتج تصنيفات لا أساس لها فى الواقع، وإنما هى مجرد تجريد ذهنى خالص يقدمه الباحث.

وفى تصورنا أن الفكرة المحورية الخارقة التى يمكن أن تبنى عليها تصنيفات التيارات الفكرية العربية الأساسية، هى نوع العلاقة مع الآخر، وهل هى علاقة قبول أو رفض. والآخر هنا هو أوربا على وجه التحديد، والتى كانت تمثل بالنسبة لمثقفى النهضة العربية الأولى النموذج والعقبة فى نفس الوقت كما عبرت عن ذلك فى دراسة سابقة لى.

لو قبلنا هذه الفكرة فيصبح التصنيف الذى سبق لعبد الله العروى أن تبناه فى كتابه الشهير "الأيديولوجية العربية المعاصرة" أجدر بالاتباع، ففيه نجد ثلاث تيارات أساسية : الإسلامى والذى تتركز أفكاره فيما يسميه العربى "وعى الشيخ"، والليبرالى، واليسارى.

ومنطق التصنيف هنا واضح. وذلك أن التيار الأول رفض النموذج الحضارى الأوربى على أساس أنه يمكن تحديث الإسلام حتى يصبح معاصراً ، فى حين أن التيار الثانى رأى أن يقطع مع التراث، وتبنى النموذج الليبرالى الأوربى كاملاً ، فى حين أن التيار الثالث رأى أن يقطع أيضاً مع التراث، وإنما ركز دعاته على العلم والتكنولوجيا مع التركيز على المنطلقات اليسارية.

في حضور ذلك كله، يمكن القول إن هناك فى تصنيف مصطفى عبد الغنى تداخلاً واضحاً بين التيار العلمانى الغربى والتيار القومى الليبرالى.

ويستلفت النظر فى مقال الدكتور مصطفى عبد الغنى أنه حاول بالنسبة لكل تيار أن يتحدث عن التيارات أو الروافد المتعددة التى تتدرج تحته، وأن ينتقى فى نفس الوقت حالات ممثلة لكل تيار تتجسد فى شخصيات بارزة معبرة عنه.

وحقيقة هذا المنهج التمييز الدقيق بين الروافد، بحيث لا تعطى التيار الفرعى لأى مجموعة آراء تبدو متناثرة فى فضاء التيار الفكرى المدروس، ومن ناحية أخرى، لابد من

وضع قواعد ومعايير واضحة على أساسها تختار الحالات المماثلة من الشخصيات المعبرة عن كل تيار.

وقد حاول الدكتور عبد الغنى أن يجتهد فى التمييز بين الروافد القديمة داخل التيار الدينى، وميز بين الرافد الرسمى أو شبه الرسمى الذى ينتمى إلى الأزهر ومؤسساته، والرافد الذى ينتمى إلى الإخوان المسلمين والذى ينبع من رافد ثورى يعد امتداداً له فى فكر سيد قطب، ثم يتحدث عن تيار يطلق عليه "السلفيون الجدد" ، ورافد أخر يمثله كمال أبو المجد، ثم يركز على جماعات العنف.

وفى تقديرنا أن غياب المبدأ الحاكم فى تصنيف الروافد أدى بالكاتب إلى اعتبار بعض الآراء روافد مستقلة وهى ليست كذلك فى الواقع، فليس هناك فرق كبير بين آراء كمال أبو المجد وآراء فهمى هويدى أو محمد عمارة.

بعض إيجابيات المقال أنه تعرض للتيارات المسيحية، وإن كانت مناقشة هذا الموضوع تحتاج إلى معرفة وثيقة بتضاريس خريطة الفكر المسيحى المصرى، وهى مسألة ليست هينة ولا ميسورة.

ومما يؤكد هذا أن الشخصيات الممثلة التى اختارها الكاتب وهى ميلاد حنا والقس إبراهيم عبد السيد قد لا تكون ممثلة على الإطلاق، وهناك ـ على سبيل القطع ـ شخصيات مسيحية أكثر تمثيلاً لمختلف الروافد.

وهناك بالنسبة لباقى التيارات اجتهادات متعددة للدكتور مصطفى عبد الغنى سواء فى الرصد أو التحليل أو التفسير، وهى تغرى بالاختلاف معه اختلافات كبيرة ويسيرة حسب الأحوال، غير أن المقام لا يسمح بالتعرض تفصيلاً لها، فهى تحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هنا مقامها.

إن الإيجابية البارزة فى مقال الدكتور عبد الغنى أنه اقتحم هذا المجال وهو تصنيف التيارات الفكرية المصرية المعاصرة، بغير توفر "بوصلة" تقوده فى هذا المحيط الممتد، وهو بالقطع يقدم لنا مجموعة متنوعة من الأحكام والتقسيمات، تستحق أن تناقش بطريقة نقدية، وفى هذا ما فيه من إثراء للحوار الفكرى المفتوح الذى يشارك فيه فى الوقت الراهن المثقفون العرب فى مختلف مجالات الحديث والنشر على امتداد الوطن العربى.

هل تعتبر هذه الظاهرة الإيجابية خطوة لازمة لتصفية تركة الماضى، حتى نتطلع إلى المستقبل ؟

نرجو أن يكون هذا هو الحال، وخصوصاً أن مصطفى عبد الغنى يحدد لنفسه هدفاً من كتابة المقال، هو البحث عن المستقبل !

تعقيب على ورقة :

تاريخ الفكر المصرى المعاصر

عبـــد العـــزيز نــــوار

التقريظ لهذا البحث أمر مفروغ منه، لكن لا يجب ألا يفهم من جوانب النقـد المتعـددة أى مساس للقيمة العلمية لهذا البحث.

نصل بعدها إلى هذه الملاحظات التى نوجزها على النحو التالى :

أولاً : إن عنوان البحث كان من وجهة نظرى يجب أن يكون البحث منحصراً فى الفكر السياسى، وأن يكون التحديد أكثر دقة لو أصبح تيار الفكر المعـاصر فـى النصـف الثـانى مـن القرن العشرين.

ثانياً : لدى انطباع بأن الباحث متأثر بالفكر السياسى الناصرى.

ثالثاً : منذ نكسة عام 1967 تنـاول الكـاتب التيـارات تنـاولاً تحليليـاً انعكس عليـه فكـره الخاص، وهذا مطلوب، لكن هذه التيارات من وجهـة نظـرى أقـرب إلـى رد الفعل منهـا إلـى التيارات الفكرية. فالفرق بين التيار ورد الفعـل كـالفرق بيـن حـزب الوفـد فيمـا بيـن الحربيـن العالميتين ورد الفعل الملكى، بمعنى أن حزب الوفـد انطلـق مـن قـاعدة شـعبية حقيقيـة شـكلت حزباً له أيديولوْجيته سواء لدى الانتلجنسيا أو لدى جمهـور الشـعب المصـرى، علـى اختـلاف عقائده الدينية ومجالاته الاقتصاديـة والاجتماعيـة. أمـا رد الفعـل الملكـى، فكـان الحفـاظ علـى تراث ملكى منهار.

وهـذا مـا أقصـد بـه التيـارات التـى تناولهـا البـاحث سـواء أكـان تيـاراً إسـلامياً متطرفـاً (الجماعات الإسلامية) أو اليسار الإسلامى أو اليسار القبطـى أو المركزيـة البابويـة المرقسـية فكلها ردود فعل لا تعكس متطلبات العصر.

رابعاً : اليسارية الإسلامية واليسارية القبطية، فكلاهما تحت عباءة (التقيـة) وهـذا أخطـر ما فى الفكر أياً كان موطنه ومصدره.

خامساً : الواضح، كمـا بيـن الكـاتب، وقـوع انكسـار للمشـروع القومـى بعـد جمـال عبـد الناصر هنا تتوالى الأسئلة :

هل هى مسئولية الهزيمة ؟

وإن كان كذلك فلماذا لم يظهر المشروع الوطنى بعد ثلاثين عاماً ؟

إن المسئولية تقع على ردود الفعل وأيضاً على رؤية سياسية قيادية تمثلت فى العبارة التالية التى قالها أنور السادات :

" سننقل أعلامنا مرفوعة إلى من يأتى بعدنا"

فهو يتكلم من منطلق فعل الهزيمة ورد فعل القيادة العسكرية، أما وقد اهتز المجتمع المصرى فلينطلق أصحاب ردود الفعل الآخرين والدليل على ذلك أن رد الفعل لدى الأقباط كان فى عهد عبد الناصر وليس فى عهد السادات ابتداء من عام 1968، إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التاريخ متمثلاً في تصعيد النشاط التبشيرى وحادثة كنيسة العذراء.

رابعـا : حـوار العلـوم الاجتماعيـــــة

الدراسات التاريخية الخاصة بمصر فى العصر العثمانى

نيللى حنا

مقدمة :

شهدت الخمس والعشرون سنة الأخيرة تغيرات هامة فى كتابة تاريخ مصر العثمانية حتى إننا نستطيع القول بأنه نشأ تخصص فى دراسة هذه الفترة. فقبل عام 1970 كان ينظر لتاريخ مصر فى العصر العثمانى على أنه امتداد لتاريخ العصر المملوكى، ويدرس بطريقة ملخصة وبقليل من الاهتمام تمهيداً لدراسة عصر محمد علي. فلم يكن هناك مؤرخ متخصص فى دراسة مصر العثمانية بمعنى أن يبذل جهداً فى هذا المجال ويتعرف على مصادره الأولية.

ظهر بعض الاهتمام بالدراسات العثمانية فى أوائل السبعينات، وأهتم بعض الباحثين بدراسة هذا العصر وقد عقدت الجمعية التاريخية ندوة سنة 1974 عن عبد الرحمن الجبرتى ونشرت أبحاث الندوة فيما بعد. ويمكن اعتبار هذا الحدث مقدمة مهمة للأعمال التى تبعت ذلك. وقد ظهر بعد ذلك – أثناء الثمانينات – عدد من الكتب التى ركزت اهتمامها على هذه الفترة مثل دراسة ليلى عبد اللطيف أحمد عن "المجتمع المصرى فى العصر العثمانى"[1]، وعلى فترات معينة منها مثل كتاب عراقى يوسف محمد بعنوان "الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر"[2]، وغير ذلك من الدراسات التى تعكس الاهتمام الجديد بالعصر العثمانى.

أما الآن فقد أصبح هناك جيل من الباحثين الذين يتخصصون فى دراسة الحكم العثمانى الذى دام ثلاثة قرون، يفتشون فيما نشر وما لم ينشر، ويستكشفون وثائق هذه الفترة، كما أصبح تاريخ مصر فى العصر العثمانى يدرس بالجامعات المصرية على يد أساتذة شبان متخصصين فى هذا المجال. ومن بين المجالات العديدة لدراسة التاريخ المصرى فقد أصبح هذا التخصص يجذب أعداداً كثيرة من الباحثين ونتج عدداً لا بأس به من الأبحاث والرسائل، فتقدم نتيجة لذلك أكثر من التخصصات الأخرى فى تاريخ مصر أثناء ربع القرن الأخير.

وبالتمعن فيما حدث فى هذا الحقل خلال تلك الفترة قد يمكننا تحديد أهم الاتجاهات مما يتعلق بالمصادر والموضوعات والمفاهيم الخاصة بتاريخ هذا العصر.

توافر المصادر :

كتب وحوليات :

اقتصرت المصادر قبل هذه الفترة على مصدرين أولهما ابن إياس الذى عاصر الفتح العثمانى ووصف حالة القاهرة وسكانها عندما دخلت الجيوش المنتصرة، وثانيهما الجبرتى الذى عاصر العصر العثمانى والحملة الفرنسية وأول سنوات حكم محمد على. وأما الفترة التى بين أول العصر العثمانى وآخره، فكانت المعلومات عنها ضئيلة جداً، فى أثناء ربع القرن الأخير قد تم نشر عدد من المخطوطات الخاصة بتاريخ مصر العثمانى بعضها شامل لفترة طويلة مثل كتاب "أوضح الإشارات فى من تولى القاهرة من الوزراء والباشات"[3] لأحمد شلبى، والدرة المصانة فى أخبار الكنانة للدمرداشى، أما "تراجم الصواعق فى واقعة السناجق"[4] لإبراهيم الصوالحى العوفى فهذا الكتاب يروى يوميات واقعتين: إحداهما واقعة محمد بك حاكم جرجاسنة 1659/1069، والثانية سنة 1660/1070[5]، وعندنا أيضاً بعض أعمال قصيرة مثل "خلاصة ما يراد عن أخبار الأمير مراد"[6]، و"أخبار أهل القرن الثانى عشر تاريخ المماليك فى القاهرة"[7] لإسماعيل الخشاب.

وقد كشفت هذه الكتب التاريخية عن جوانب من الحياة وفترات تاريخية غير تلك التى كتب عنها الجبرتى، فقد كتب محمد البرلسى السعدى مثلاً كتاب "بلوغ الأرب برفع الطلب"[8] سنة 1609/1017، وهى فترة قلت فيها الحوليات كما تم الكشف عن مواضيع مثل الضرائب على الفلاحين فى كتاب محمد بن أبى السرور البكرى بعنوان "كشف الكربة فى رفع الطلبة"[9]، ونتيجة لذلك يجد الباحث أمامه اليوم مادة تاريخية أغنى من حيث الفترات والموضوعات عن تلك التى كانت أمام الباحث منذ خمس وعشرين سنة.

ومن جهة أخرى قد كشف هذا عن عدد من المؤرخين لم نعرف أعمالهم من قبل-مثل على الشاذلى الفرا، وهو لا ينتمى إلى المؤرخين من فئة العلماء كالجبرتى الذين أتموا تعليمهم فى أرقى المؤسسات التعليمية ولا لفئة العسكر أو المقربين إليهم مثل إبراهيم الصوالحى العوفى الذين رووا الأحداث التى عاصروها بل ربما كان من الحرفيين أو أصحاب الدكاكين الذين تخرجوا من الكتاتيب. وهذه ظاهرة مهمة نجدها فى هذا العصر ليس فقط فى كتب التاريخ ولكن أيضاً فى كتابات أخرى. وهذه الظاهرة المهمة تكشف لنا بعض ملامح الحياة الثقافية الجديدة فى العصر العثمانى.

وحتى الآن يوجد عدد مهم من تواريخ وحوليات العصر العثمانى لم تنشر بعد مثل أعمال محمد ابن أبى السرور البكرى الذى ألف عدداً كبيراً من الكتب والملوانى وغيرهما.

الحجج والوثائق :

من منتصف الستينات تقريباً بدأ البحث المنظم من طرف المؤرخين فى الوثائق والحجج الخاصة بهذا العصر. ونذكر هنا الدور الرائد لستانفورد شو وهو أول مؤرخ تعمق فى دراسة الوثائق لإلقاء الضوء على تاريخ مصر فى العصر العثمانى وأيضاً دور أندريه ريمون الذى كشف أهمية المحاكم الشرعية للبحث التاريخى عندما قام بدراسة عن التجار والحرفيين

فى القرن الثامن عشر من خلال سجلات التركات والذى نشر باللغة الفرنسية سنة 1973، ودور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم الذى قام بنشر بعض هذه الوثائق وتعد هذه المجموعة من الوثائق من أهم المصادر للتاريخ العثمانى وهى من أوفى وأضخم المجموعات الوثائقية ويمكن القول إنها لا مثيل لها فى العصور السابقة على العصر العثمانى. ولدينا سجلات خاصة بالقاهرة وهى سجلات خمس عشرة محكمة وسجلات مدن الأقاليم مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد والمنصورة وبعض مدن الصعيد.

ولهذه المصادر أهمية كبرى فهى تصور لنا صورة للمجتمع يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة، فقد سجلت الحالات التى مثلت أمام القضاة فنجد أنفسنا أمام عشرات الألوف من الحالات التى تمثل الحياة اليومية لمجتمع ذلك العصر من بيع وشراء وإيجار وأحوال شخصية وأوقاف والتزامات وادعاءات وتنظيم الطوائف. وتصور لنا الحياة الاقتصادية من التجارة والزراعة والإنتاج وتطورها بين فترة وأخرى، كما تعطى لنا صورة عن المجتمع وفئاته، فقد مثل أمام القضاة أفراد من جميع الفئات من عسكر وعلماء وحرفيين وتجار.

كما أن وجود دفاتر محاكم الأقاليم أمر بالغ الأهمية، فهذه أول مرة يظهر فيها أرشيف منظم ومتكامل وخاص بمنطقة معينة خارج العاصمة قبل القرن التاسع عشر، ويفتح لنا الباب أمام البحث عن هذه المناطق وشكل علاقة الأقاليم بالعاصمة قبل العصر الحديث والتطور التكنولوجى - أى سكة الحديد والبريد والاتصالات اللاسلكية - الذى ربط بينهما.

والآن يصعب كتابة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى بدون الرجوع إلى هذا المصدر، وبالفعل فقد صدر عدد من الدراسات اعتمدت عليه جزئياً أو كلياً مثل "الأقباط فى العصر العثمانى" لمحمد عفيفى ، و"الجاليات الأوربية فى الإسكندرية فى العصر العثمانى" لصلاح أحمد هريدى على ، و"المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى" لعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، وهذا بخلاف العديد من الرسائل الجامعية التى لم تنشر بعد مثل دراسة عبد الحميد سليمان عن الموانى ودراسة محسن شومان عن الالتزام الحضرى.

هذا فيما يخص المحاكم الشرعية، وأما بالنسبة للمصادر الأخرى فيمكن الإشارة إلى العديد من حجج الوقف بوزارة الأوقاف وبدار الوثائق والدفاتر المالية التى يبحث فيها بعض الباحثين الآن.

وقد أدى الاعتماد على هذه المصادر أثناء ربع القرن الأخير إلى توسيع أطر البحث فى التاريخ العثمانى سواء كان ذلك من خلال الوثائق الخاصة بالدولة مثل الدفاتر المالية أو من خلال الكتابات التاريخية التى ركزت اهتمامها على طبقة الحكام والعسكر وأحياناً على كبار العلماء والتجار أو من خلال سجلات المحاكم التى سجلت لنا الحياة اليومية لعامة الناس بجميع فئاتهم. وبذلك أصبحنا أمام مصادر متنوعة تسمح لنا بإعادة النظر فى كتابة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لهذا العصر وتصحيح كثير مما كتب قبل ظهور هذا الكم من المعلومات. ويمكن اعتبار هذا التطور فى توفير المصادر من أهم التطورات فى الدراسات العثمانية فى مصر فى الخمس وعشرين سنة الماضية.

ولكن بالرغم من كل هذه الاكتشافات، فإننا لا نزال على السطح ولم نتعامل بعد إلا مع نسبة ضئيلة من الألوف المؤلفة من هذه الحجج والوثائق الخاصة بتاريخ مصر العثمانية، وعلى سبيل المثال تلك الوثائق المكتوبة باللغة التركية التى فى مصر، والأهم من ذلك تلك التى فى تركيا ولم ينشر عنها حتى الآن ـ حسب معرفتى ـ شئ من حيث حجمها ومن حيث العدد أو مواضعها أو تواريخها. وقد ظهر كتاب قانون نامة مصر سنة 1986 ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولى وهو عن النظام الإدارى الذى طبقه العثمانيون فى مصر بدءاً من القرن السادس عشر ويشكل هذا الكتاب نموذجاً فى غاية الأهمية من الوثائق التركية الخاصة بتاريخ مصر والمنطقة العربية.

بالإضافة إلى كتب التاريخ والحوليات المكتوبة باللغة التركية والكثير منها لم ينشر بعد، فإن هذا الجانب من المصادر الخاصة بتاريخ مصر مازال فى مراحله الأولى. وهذا مجال واسع جداً أمام الباحثين وعلينا تشجيع تعليم اللغة التركية العثمانية فى الجامعات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يوجد فى دور الوثائق ـ بالإضافة إلى تلك الحجج والوثائق التى نعرفها كلنا مثل الأوقاف ودفاتر الرزنامة ودفاتر المحاكم ـ مجموعات أخرى فى غاية الأهمية مصنفة وغير مصنفة وبالتالى غير معروفة للمؤرخين. فالمجال مازال واسعاً أمام التعريف بمصادر ظلت مختبئة حتى الآن وتصنيفها ونشرها.

وفى الحقيقة فإن ما نقوله عن التاريخ العثمانى قابل للمراجعة والتصحيح حتى نتعرف على جزء أكبر من هذه الكنوز المختبئة.

توسيع نطاق البحث :

الموضوعات :

علاوة على فتح مجالات جديدة للبحث من خلال كم أكبر من الوثائق حدثت تغيرات هامة فى الموضوعات التى تجذب اهتمام المؤرخين. فقد كان الاعتقاد السائد من قبل هو أنه ليس لدينا مصادر للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى قبل العصر الحديث بخلاف مصادر الجنيزة الخاصة باليهود. أما الآن فقد أدرك الباحثون أنه قد فتح باب البحث فى تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى وتحولوا من التركيز على التاريخ السياسى والعسكرى ورجال الدولة والنخب إلى دراسة الفئات الاجتماعية المختلفة والنشاطات الاقتصادية والتجارية. وعلى سبيل المثال فقد قام عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بدراسة طبقة الفلاحين ومحمد صبرى بدراسة الصوفية، وعبد الوهاب بكر بدراسة عن الضبط الاجتماعى. كما اهتم بعض الباحثين بقضايا المرأة والأسرة والزواج.

الآن يمكن للباحث أن يحلل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أثرت على التطور السياسى والعسكرى والعكس أى تحليل العوامل السياسية التى لعبت دوراً فى الاقتصاد والمجتمع.

إن تطور الدراسات التاريخية فى اتجاهات مختلفة من شأنه أن يجذب، أكثر من أى وقت مضى، العديد من الباحثين. وفى نفس الوقت أصبحت المصادر والموضوعات متاحة لمن يتخصص فى دراسة الفترة العثمانية وأكثر توفراً بكثير مما كانت عليه منذ ربع قرن مضى.

الاتجاهات الأخرى :

وأحب أن أشير إلى جانب إيجابى آخر يتمثل فى الاهتمام المتزايد فى الجامعات المصرية بالتاريخ العثمانى وفى الفترة الأخيرة وبالتحديد فى سنة 1992 عقد أول مؤتمر للتاريخ فى العصر العثمانى تحت إشراف قسم التاريخ بآداب القاهرة وتم نشر الأبحاث التى قدمت فيه وهو أول مؤتمر من نوعه وكان له أثر طيب فى الكشف عن الوجه الآخر فى تاريخ مصر فى هذا العصر، كما قام قسم التاريخ بعقد حلقات دراسية منظمة، كل شهر منذ عام، عن تاريخ مصر فى العصر العثمانى. وهذه كلها مؤشرات نحو إعادة النظر فى دراسة هذه الفترة وتبشر بالخير.

ومع ذلك يواجه حقل دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى بعض المشكلات بعضها جسيم، والبعض الآخر يعد أمرا طبيعيا بالنسبة لمجال دراسة ما زال فى مراحله الأولى. وتتعلق هذه المشكلات بضعف أو نقص الافتراضات والمفاهيم فى بعض الأحيان، ويتضح ذلك بوسائل شتى.

الاتجاهات :

سيطر على الدراسة العثمانية اتجاه معين ينظر إلى هذا العصر على أنه عصر انحطاط وتدهور أتصف بالظلم والاستبداد ولهذا الاتجاه تاريخ طويل يمكن إرجاعه إلى فترة الحملة الفرنسية وعصر محمد على. فمن ناحية شهدت العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر أزمات متكررة من مجاعات وتفشى الأمراض لظلم على بك وإبراهيم بك من تزايد جباياتهم للضرائب، وعند مجىء الفرنسيين إلى مصر حكموا على العصر كله بما شهدوه من الاضطرابات. ومن ناحية أخرى، فمن الطبيعى أن يستخدم الحكام الفرنسيون هذه الرؤية كمحاولة لتثبيت وجودهم وتبرير سياساتهم. فقد حاولوا تصوير وجودهم فى مصر على أنه مخلص للشعب المصرى من ظلم الحكام السابقين.

وأثناء العقود التالية لذلك استخدم حكام مصر المتوالون هذه الصورة عن العصر العثمانى لتبرير تطبيق سياسات الإصلاح التى لم ترحب بها فئات معينة من الشعب. ووصفوا هذه السياسات الإصلاحية بالتنوير والإيقاظ، بالمقارنة بما جاء فى العصر العثمانى الذى دمغوه بالظلام.

وقد لقى هذا الرأى التأييد من أطراف أخرى من الذين اعتقدوا أن الأمل الوحيد للتقدم هو من خلال إدخال أنماط جديدة على الحياة، وظنوا أن هذه الأنماط يجب أن تكون أنماطا غربية سواء كان ذلك فى أنظمة الدولة، أو فى الأنظمة الاقتصادية، أو فى الثقافة. وتبع ذلك نوع من الرفض للأنظمة المحلية على أنها لا تصلح لمواكبة حركة التحديث. معنى ذلك أن

الحكم على العصر العثمانى كان مبنيا على أساس آراء لا على أساس دراسات موضوعية فى هذا العصر.

وقد عبر عبد الرحمن الرافعى عن هذا الاتجاه بكلماته حينما قال : "كان لنظام الحكم الذى رزحت تحته البلاد من عهد الفتح العثمانى أسوأ الأثر فى حالاتها السياسية والعمرانية... فلا غرو أن اقتران نظام الحكم بعد الفتح العثمانى أدى إلى تأخر البلاد وتقهقرها وتناقص عدد سكانها. ولو قارنت بين حالتها فى ذلك العهد وحالتها من قبل ـــ حينما كانت مملكة مستقلة فى عهد الدولة الفاطمية والأيوبية والبحرية والبرجية ــ لرأيت أن البلاد قد رجعت القهقرى خطوات واسعة"[10].

وقد ساد هذا الرأى عند الكثير من المؤرخين حتى وإن اختلفت طريقة التعبير عنه، حتى إنه استخدم كإطار لفهم هذا العصر وعولجت المعلومات الخاصة به من خلال هذا الإطار.

وهذا الاتجاه يظهر أكثر من مشكلة فى المنهج لكتابة التاريخ. فهو يشكل حكماً على عصر دام قرابة ثلثمائة سنة بدون التمييز بين أوله وأخره، وكأنه لم يطرأ تغيير مهم فى أثناء ثلاثة القرون ، لا فى الظروف الاقتصادية ولا فى تركيبة المجتمع، ولا فى علاقة مصر مع إسطنبول، ولا فى علاقة الفئات الحاكمة ببقية المجتمع فى أثناء هذه الفترة.

وهذه الصورة للتدهور والانحطاط لم تأخذ فى الاعتبار أنه حتى فى أثناء فترات التدهور لم يكن بالضرورة يشمل كل جوانب الحياة. فنحن نعلم جيداً أن بعض النظم عرفت تطوراً مهماً فى أثناء العصر العثمانى، منها نظام المحاكم وتنظيم طوائف الحرف، وأن بعض الصناعات ازدهرت ازدهاراً مهماً فى أثناء نفس الفترة مثل صناعة السكر. فبعد فترة الانكماش التى مرت بها هذه الصناعة فى القرن الخامس عشر، قد عادت مرة أخرى وتوسعت فى القرن السابع عشر كما ذكر أندريه ريمون فى دراسة له[11].

ومشكلة أخرى تتمثل فى أن هذه الرؤية للتاريخ العثمانى قد اعتمدت أحيانا فى حكمها على العصر العثمانى على المقارنة بما جاء بعد ذلك. فبطبيعة الحال إذا بحثنا عن مفاهيم ومعايير ظهرت أثناء القرن التاسع عشر، لم نعثر عليها فى القرن السابع عشر أو الثامن عشر. فنجد مثلا حكماً سلبياً على الدولة العثمانية والحكام العثمانيين فى مصر على أنهم لم يقوموا بحماية السكان أو بتقديم تسهيلات معينة. فقد حمل عبد الرحمن الرافعى الحكام المسئولية على تدهور الحالة الصحية وتفشى الأمراض والأوبئة، بالرغم من أن الطب لم يتوصل في تلك الفترة إلى السيطرة على الأوبئة[12]، ولم يأخذ هذا الرأى فى الاعتبار أن شكل الدولة قد تغير فى القرن التاسع عشر وتأثر بالنموذج الغربى فى اتخاذه وظائف مثل الصحة العامة والتعليم والمواصلات وغير ذلك لم تكن من اختصاص الدولة قبل ذلك. وبالتالى فلا يمكن أن نحكم على العصر العثمانى بسبب ذلك. وخاصة إن الحكم العثمانى على مصر كان ــ بالمقارنة بالعصر المملوكى الذى جاء قبله وعصر محمد على الذى تلاه ــ كان فى أغلبه لا مركزياً بسبب بعد مركز الدولة وبسبب ضعف السلطة المركزية أثناء القرنين السابع

عشر والثامن عشر، فانكمش دور الحكومة فى حياة المجتمع وهذا وضع جدير بالدراسة للتحقق من دور المجتمع فى غياب سلطة الدولة.

وقد درس بعض المؤرخين هذه الفترة من منظور قومى ووطنى، ونحن نعلم جيداً أن هذا المفهوم ظهر أثناء القرن التاسع عشر وبسبب ظروف مرت بها البلاد. والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تكن دولة قومية، أى دولة يحكمها ويعيش فيها أبناء الجنس الواحد والعرق الواحد. فالمؤسسة الحاكمة ورجال الدولة ـ بخلاف عائلة آل عثمان الحاكمة ـ كانوا ينتمون إلى أجناس وأصول مختلفة من بينهم البوسنيون والمجريون وأحياناً الإيطاليون والعرب، وغير ذلك من الذين تعلموا التركية فى القصر أو فى إحدى المدارس وأسلموا، إن كانوا من غير المسلمين، وترقوا فى وظائف الدولة .. هذا على مستوى الدولة. وأما على مستوى المجتمع، فلم تفرض الدولة العثمانية اللغة التركية أو الثقافة التركية على الشعوب التى سيطرت عليها، فظلوا يتحدثون لغاتهم ويمارسون عاداتهم.

فدراسة العصر العثمانى والحكم عليه بأنه مجرد "احتلال تركى" يخفى اختلافات أساسية بين هذا العصر وبين الاحتلال البريطانى. مثلاً بما أحدث من مد الرأسمالية الأوربية، وتأثير ذلك على الإنتاج المحلى، وفرض السيطرة بالوسائل الحديثة التى ابتكرت فى القرن التاسع عشر من اتصالات سريعة وأساليب القمع مثل تطوير نظام السجون والشرطة. ويخشى من هذا الاتجاه أن يخفى المميزات الخاصة بالعصر العثمانى وتحديد وسائل السيطرة التى استخدمها فى مصر.

تتخذ دراسات أخرى موقفاً معاكساً تماما وتدافع عن هذه الفترة. وهذا الموقف الدفاعى قد نشأ كرد فعل مباشر للهجوم على تلك الفترة وتجاهلها على أساس أنها لا تستحق الاهتمام العلمى. فبدلاً من تحليل ظواهر هذا العصر، لجأ هذا الفريق الأخير من الباحثين إلى الدفاع ومحاولة إثبات أن هذه الفترة لها مزاياها، بل وبالغ فى وصف تلك المزايا حتى إنهم جعلوه العصر الذهبى فى تاريخ مصر. وأعتقد أن الموقف قد حان للبحث عن أساليب جديدة لتفهم وإدراك هذه الفترة ولإعادة النظر فيها على ضوء مفاهيم جديدة بعيدة عن الهجوم على العصر العثمانى وعن الدفاع عنه.

وثمة مشكلة أخرى أراها فى الدراسات العثمانية ألا وهى عزلها، وأعتقد أن على الباحثين فى هذا المجال أن يقوموا أولاً بالربط بين العصور المختلفة، كالعصر العثمانى والقرن التاسع عشر، وأن يعيدوا للعصر العثمانى وضعه فى السياق التاريخى، بعد أن ظل مفصولاً عنه لفترة طويلة. علينا إبراز عامل الاستمرارية بين القرن الثامن عشر وعهد محمد على، وألا نسلم بتلك النظرة التى تجعل من الحملة الفرنسية عام 1798 حداً فاصلا بينهما. يجب أيضاً الربط بالعالم العثمانى المعاصر، وعلى المؤرخين أن يدرسوا موقف مصر من جيرانها ومن بقية العالم العثمانى. فلا يمكن أن نفهم تاريخ مصر فى العصر العثمانى بدون معرفة ما يدور فى العاصمة إسطنبول من تغيرات فى السياسة، وفى الإدارة وربط ذلك بالتطورات التى حدثت فى مصر. ولا يمكن فهم تاريخها الاقتصادى والتجارى بدون ربط ذلك بتجارتها مع بلاد الشام والمغرب. بالإضافة إلى علاقاتها التجارية بعاصمة الدولة

العثمانية. وقد بدأ فعلاً بعض الباحثين دراسة هذه الجوانب من خلال دفاتر محاكم الموانى مثل دمياط والإسكندرية ورشيد.

وأرى أنه من الضرورى تطوير هذا المنهج على أن يأخذ فى الاعتبار التغييرات التى تطرأ على المجتمع والروابط القائمة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبينها وبين الدولة. وأن يؤخذ فى الاعتبار أيضاً التفاعلات بين القوى والتيارات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المختلفة، وإلا جاءت الكتابات عن العصر العثمانى وصفية فحسب، خاصة وأن هناك كماً هائلاً من المعلومات.

وختاماً ، أعتقد أن الدراسات العثمانية التى تحققت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية قد وضعت الأساس لاتجاهات جديدة، وأن السنوات القليلة المقبلة على قدر كبير من الأهمية لأنها ستشهد تبلور هذه الاتجاهات بوضوح أكثر.

الهوامش

1 ـ القاهرة 1987.

2 ـ القاهرة 1985.

3 ـ تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ـ القاهرة 1978.

4 ـ وقد تم تحقيق ذلك من طرف د. عبد الرحيم عبد الرحمن سنة 1989، وأعاد تحقيقه دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر سنة 1992.

5 ـ القاهرة 1986.

6 ـ تحقيق حمزة عبد العزيز بدر ودانيال كريسيليوس سنة 1992.

7 ـ تحقيق عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غارى سنة 1990.

8 ـ تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ـ المجلة التاريخية المصرية 1977.

9 ـ تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ـ المجلة التاريخية المصرية 1976.

10 ـ تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ـ دار المعارف، 1981 ص54.

11 -

André Raymond : La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe siècle, l'éttondrement d'une industrie traditionelle", Sucre Sucrerues et douceurs en méditerranée ÜÜ Paris 1991.

12 ـ تاريخ الحركة القومية ص 55.

تعقيب على ورقة :

الدراسات التاريخية الخاصة بمصر في العصر العثمانى

جــــيلان آلــــــــــوم

سيكون تعقيبى على المحاضرة التى ألقتها د. نيللى حنا قصيراً خاصة وأننى أوافقها تماماً على الملاحظات التى قدمتها لنا حول الدراسات العثمانية فى مصر. وسوف أحاول فقط طرح مشكلتين يمكن إضافتهما إلى كم المشاكل والتساؤلات الذى أشارت إليه فى خاتمة محاضرتها.

المشكلة الأولى :

تتعلق بوصف العديد من الكتابات التاريخية للفترة العثمانية "بالتدهور" وهذا الوصف دار الحديث حوله كثيراً وبدون الوصول إلى نتيجة قاطعة فى معظم الأحيان.

وبشكل عام فإن مثل هذا الوصف وما دار حوله من جدل لم يخص التاريخ العثمانى بشكل عام أو تاريخ مصر العثمانية بشكل خاص بل إنه طبق ولم يزل يطبق على فترات وأماكن وحالات تاريخية متعددة على المستوى العالمى، وفى رأيى أن كثرة استخدام هذا الوصف وتنوع مجالات تطبيقه يكفى لجعله مفهوماً مشكوكاً فى صحته.

لقد كان ما توصل إليه المؤرخ الفرنسى S. Le Goff فى كتابه عن فكرة التدهور فى تاريخ فرنسا حكماً سليماً إذ كتب يقول:

" إنه لا يجوز فى إطار الدراسة العلمية استخدام هذه الكلمة - التدهور - إلا لوصف إحدى حالتين : الأولى هى انخفاض شديد فى السكان (كما حدث على سبيل المثال فى أوربا فى القرن الرابع عشر عندما أباد الطاعون الأسود تجمعات سكانية عديدة إبادة كاملة)، والثانية هى انخفاض شديد فى الثروة (كما حدث فى مصر - فيما يبدو - فى أواخر الدولة القديمة نتيجة التغيرات المناخية التى أثرت فى موارد مياه النيل).

وإذا نظرنا إلى الفترة العثمانية فإننا لا نجد وثائق أو بيانات تدل على وجود مثل تلك الأحداث الضخمة، وبالتالى فإن الحكم عليها بالتدهور إنما يدخل فيه الكثير من الأحكام المسبقة أو عناصر غير موضوعية كالإحساس بالانحطاط وهذا شيء آخر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوصف السلبي للفترة العثمانية يعد من الأفكار الموروثة عن المستشرقين حيث ظهر لأول مرة فى النصف الثانى من القرن السابع عشر بعد فشل الجيوش العثمانية فى حصارها لمدينة فيينا Vienne وبداية استقطاع أوربا لممتلكات الدولة العثمانية.

وفيما يخص مصر فقد ظهر لأول مرة كتاب Volney الذى عضد فيما بعد معظم حجج علماء الحملة الفرنسية لنقدهم الحكم العثمانى والتخلص منه.

فقد انتشرت هذه الفكرة ابتداء من القرن التاسع عشر بين المؤرخين العرب لأنها كانت تدعم صراعهم السياسى من أجل الاستقلال، بل إنهم قد عمموها لدرجة أن الفترة العثمانية أصبحت فى بعض المؤلفات ــ لاسيما فى الولايات الشرقية وعلى عكس ما حدث فى الجزائر وتونس ـ كأنها فترة احتلال لما قبل الاحتلال.

ومما زاد الاستهجان للفترة العثمانية أن القومية المصرية فى اجتهادها لتكوين الشخصية التاريخية المصرية قد جعلت من العصر المملوكى العصر الإسلامى الذهبى لمصر حيث كانت القاهرة فى تلك الأثناء مركزاً لسلطنة كبيرة، بينما تحولت فى الفترة العثمانية إلى إقليم من أقاليم إمبراطورية شاسعة مركزها خارج حدودها.

كذلك اختارت القومية المصرية العصر الفرعونى كرمز لاستمرارية البلاد لجعله العصر المؤسس لشخصيتها الخالدة، بينما أخذت عصر محمد على كنقطة بداية التجديد والحداثة فى إطار قومى سبق الاستقلال السياسى.

وفى مثل هذا التقسيم العاطفى للتاريخ يصبح العصر العثمانى بلا منصب ولا دور ولا وظيفة وبالتالى فليس له قيمة.

ونقع جميع الحجج المتقدمة للدفاع عن نظرية التدهور ــ كالجمود الثقافى والتأخر الاقتصادى والانحطاط الفنى... إلخ ـ فى إطار هذا السياق العام. كما أنها فى معظم الأحيان ليست مبنية على دراسات موضوعية لأن الاهتمام بالفترة العثمانية قد بدأ ــ كما أشارت د. نيللى ـ فى وقت قريب جداً، ومازالت الدراسات التى ظهرت حتى الآن قليلة بحيث لا تمكننا من تكوين حكم صائب فى مثل تلك المسائل المعقدة.

إذن والحالة هكذا ، ولكل ما تقدم فإنه لا يمكننا استخدام التدهور كمفهوم علمى لتحليل التاريخ العثمانى.

المشكلة الثانية :

هى مسألة "المرحلية" وهى أيضاً من المشكلات التاريخية الكبيرة التى دارت وما تزال تدور حولها مناقشات عديدة.

من المعروف أنه ليس هناك تاريخ بلا مرحلية، كما أنه معروف أيضاً أن المؤرخين لا يعتقدون فى المرحلية التى يستخدمونها اعتقاداً كلياً، بل وكثيراً ما يتجاوزونها. ولاشك أن جميع الحاضرين مقتنعون بالحقيقة التى مؤداها أن "المرحلية" ليس لها قيمة بذاتها وإنما هى

من قبيـــل المساندات اللازمة للبحث فقط، فالحد ليس للتـاريخ وإنمـا للدراسـة وتركيز نشـاط وجهد المؤرخ.

وفيما يخص الفترة العثمانية فالسؤال فى هذا الشأن هو كالآتى: هل يجوز أن نعتـبر هـذه الفترة بداية العصر الحديث فى تاريخ مصر كما هو الحـاصل الآن؟ أم نجعلهـا مجـرد امتـداد للقرون الوسطى كما يطالب البعض، بحجة أن التقسيم المتبـع منقـول مـن التـاريخ الأوروبـى وهو مالا يتوافق مع تاريخ الشرق الأوسط؟

سـوف أكتفـــى بطـرح هـذا السـؤال دون الإجابـة عليـه الآن وأدرك تمامـــاً أن لديكـم الكثير مـن التعليقـات.

اتجاهات دراسة الحضر المصرى
فى المدرسة الجغرافية المصرية

أحمـــد علـــى إسمـــاعيل

تشكل الدراسات الحضرية كما متراكماً من المادة العلمية على مستوى العالم أجمع، فى الشق النظرى الذى يتعلق بمناهج الدراسة فى مختلف النظم الأكاديمية ، وبخاصة فى الجغرافيا والاجتماع والتخطيط، حيث تعنى بذلك كل من جغرافية المدن والاجتماع الحضرى وتخطيط المدن على الترتيب. وكان من المنتظر أن يكون ثمة زخم مماثل فى الدراسات الحضرية التاريخية التى تتناول ذلك من خلال منهج علم التاريخ. ويضاف إلى تلك الدراسات النظرية دراسات أخرى تطبيقية هى أكثر شيوعاً، وهى التى تسجل الآن نسبة مرتفعة من اهتمامات الباحثين والدارسين الذين يقدمون موضوعات عن الحضر بمراتبه المختلفة لدراستها ونيل إحدى الدرجات العلمية عنها.

ولعل التطور الهائل فى حجم هذه الدراسات عن الحضر، يمثل استجابة طبيعية لأمرين أولهما تزايد سكان الحضر وارتفاع نسبتهم على مستوى العالم كله وفى مختلف الأقطار فى الوقت نفسه، وثانيهما أن مؤسسات البحث العلمى تقع كلها فى مراكز حضرية مما يسهل إجراء الدراسات الميدانية لأولئك الباحثين، غير أنه يمكن إضافة بعد ثالث ييسر إجراء تلك الدراسات الحضرية، وهو الذى يرتبط بالتاريخ والمؤرخين، وذلك لأن المؤرخين على مر العصور تركوا لنا تراثاً طيباً وغنياً عن المدن، وتناول هذا التراث كثيراً من الجوانب التى يفيد منها الباحثون المعاصرون فى إمكان التعرف على صور متباينة من ماضى تلك المدن: أين نشأت نواتها الأولى؟ وفى أى اتجاهات نمت؟ وكيف كانت الحياة تسير فيها؟ وكيف نظم سكانها حياتهم؟ وكيف كانت تتم إدارتها وصيانتها؟

ومن هنا فإنه من الضرورى القول بأنه إذا كان لدى البعض منا شعور أحياناً بأن المؤرخين لم يلتفتوا كثيراً إلى المدن أو الحضر فإن ذلك لا يعبر عن الحقيقة، فإن كثيرا من المتخصصين الذين يكتبون عن المدن المعاصرة ويرصدون تطورها ونمو وظائفها فى الماضى، هم جميعاً ضيوف على مكتبة التاريخ وجهد المؤرخين، وقد شارك المؤرخون فى إلقاء الضوء على كثير من المدن التى ما كان لغيرهم أن يعرف عنها الكثير لولا جهودهم، ولن أعود إلى الماضى البعيد أو الوسيط لأذكر جهود مؤرخى وجغرافيى اليونان الذين نقلوا إلينا صورة العالم فى عصورهم من خلال أحاديثهم عن المدن، ولاعن الرحالة والمؤرخين والجغرافيين العرب الذين أثروا المكتبة المعاصرة بما تركوا لنا من مؤلفات اعتمد عليها

المحدثون، ولكننى أشــير كمثال إلى دراســات معاصـــرة محـــددة أدت هذا الـدور، ومـن هـــذه الأمثلـــة:

1 ـ عبد الرحمن زكى: مراجع تاريخ القاهرة منذ إنشائها إلى اليوم، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة 1964، وهو كتاب وثائقى بمعنى أنه يوثـق لنـا مـا كتب عن القـاهرة من مراجع عامة ومحفوظات ورحلات مخطوطة ومطبوعة ومراجـع أصلية وحديثة وآثار ومـا يتوفر فى المناطق والجمعيات العلمية والمكتبات إلى جانب البحوث والمقالات والخرائط. ويجمع بين ما كتب باللغة العربية إلى جانب عـدد من اللغات الأوربية وبخاصة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية.

2 ـ أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة التى عقـدت فى مارس/إبريل 1969 برعاية وزارة الثقافة ونشرتها مطبعة دار الكتب فى مجلدات ثلاث عامى 1970و1971، وقد ضمت الندوة عشرات من الباحثين وألقيت فيهـا بحـوث متعددة بلغات كثيرة، ونشر فـى المجلدات المشار إليها إما هذه البحوث أو ملخصاتها.

3 ـ الدراسة الممتازة التى قام بها الأستاذ أندريه ريمون عن المدن العربية الكبرى فـى العصر العثمانى، والتى ترجمها لطيف فرج إلـى العربية، ونشرتها دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع بالقاهرة فى 1991.

وهذه مجرد نماذج على جهود المؤرخين إما فى توثيق المصادر أو فى الإسـهام بالكتابة عن مدينة عربية معينة وفى موضوعات محددة، وإما بدراسة التراث الحضرى فى منطقة واسعة وخلال حقبة زمنية طويلة نسبياً وحيث تشمل الدول العربية التـى خضعت للنفوذ العثمانى ، وتعرض لمدنها الكبرى تطوراً وخطة وحياة.

أما الجغرافيون فكان لهم إسهام أكثر وفرة من حيث الكم ومن حيث شمول الدراسـة، وإذا طبقنا ذلك على المدرسة الجغرافية المصرية فلابد من الإشارة من أن العرض الذى سنتناوله لدراساتهم سيكون وقفاً على الدراسات الأكاديمية التـى تناولت بالدراسـة أحد الموضوعات المرتبطة بالحضر فى مصر، إما على مستوى الدراسات الحضرية العامة التى تعرض للحضر فى مصر كلها وتسعى إلى إيجاد أنماط، أو الدراسات الإقليمية التى تعرض لأحد أقاليم مصر من وجهة نظر جغرافية المدن، وإما الدراسات المنفردة التى تتناول إحدى المدن المصرية بالدراسة، وهذا القسم الأخير هو الذى يلقى قدراً أكبر من الاهتمام لأن وضوح مجال الدراسة وتحديده يسهل للباحث كثيرا من الأمور، كما أنه من وجهة نظر موضوع هذه الندوة، فإنه أكثر الموضوعات أهمية لأنه فى هذا القسم من الدراسات الحضرية يعتمد الجغرافى على منهج التاريخ ومادته إذا كان أحد فصول الدراسة يعنى بـالتطور الحضرى أو نشأة المدنية ونموها وصورتها عبر العصور.

هذا وقد قسمت اتجاهات المدرسة الجغرافية المصرية فى الدراسات الحضرية عن مصر ـ علاوة على التقسيم السابق ـ إلى تقسيم نوعى من حيث مستوى الدراسة، بحيث نتعرف على الدراسات الأكاديمية التـى قدمت كرسائل لنيل إحدى الدرجات العلمية فـى الجامعات

المصرية والأجنبية، والتى قدم فيها باحثون مصريون، وتلك الدراسات التى تقدم كبحوث علمية غير مرتبطة لنيل إحدى الدرجات العلمية. كما قسمنا مجالات الدراسة بعد ذلك إلى تقسيم جغرافى لنرى حظ أقاليم مصر الجغرافية من الدراسات الحضرية بأنواعها المختلفة توصلاً إلى الأقاليم التى نالت حظاً أوفر من غيرها من الدراسة، وتلك التى ما تزال فى حاجة إلى توجيه جهود الباحثين إليها ليقوموا بدراسة مدنها ومناطقها الحضرية.

ولما كانت الدراسات السكانية عن الحضر تشكل استمراراً للدراسات عن المدن، فإننا نورد منها ما يتعلق بالدراسات السكانية لتلك المدن، كما أن ثمة بعض الدراسات التى قدمها جغرافيون من وجهة نظر الجغرافيا التاريخية، أى بدراسة الظاهرة الجغرافية فى عصر تاريخى محدد كما سنرى.

1 ـ الدراسات الأكاديمية :

لابد من الإشارة إلى أن العرض الذى سنقدمه عن الدراسات الأكاديمية فى الدراسات الحضرية لا يتضمن الدراسات التى أجريت عن العمران الريفى بعناصره المختلفة، وأننا سنقدم هذا العرض عن الرسائل التى قدمت إلى الجامعات المصرية أو فى الخارج حتى نهاية عام 1990.

1 ـ 1 رسائل الماجستير:

قدمت إلى الجامعات المصرية ست وعشرون رسالة لنيل درجة الماجستير فى أحد موضوعات جغرافية الحضر خلال الفترة من 1953إلى 1990، ومن هذه الرسائل رسالة فى عقد الخمسينات وثلاث رسائل فى عقد الستينات وثلاث أخرى فى عقد السبعينات وإحدى عشرة رسالة فى عقد الثمانينات ثم خمس رسائل فى عام 1990.

ويغلب على موضوعات رسائل الماجستير التى قدمت، أنها تتناول إما المدن المتوسطة وإما الصغيرة، كما يتضمن بعضها دراسة للضواحى لكل من مدينتى القاهرة والإسكندرية، وأن تتاول جانباً واحداً لإحدى المدن، مثل دراسة تخطيط مدينة الإسكندرية (1990).

ومن الجدير بالملاحظة أن دراسات الحضر التى قدمت لنيل درجة الماجستير بدأت فى فترة مبكرة نسبياً من تطور دراسة جغرافية المدن، ففى عام 1952 تقدم محمود جلال الدين الجمل بأولى هذه الرسائل إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة حيث درس العوامل الجغرافية الخاصة بنشأة مدينة بور سعيد وتطورها، ثم فى عام 1953 تقدمت عطيات عبد القادر حمدى إلى جامعة الإسكندرية برسالة درست فيها مدينة السويس، ويمكن القول إن هاتين الدراستين أكثر دخولاً فى ميدان الجغرافيا التاريخية منهما فى جغرافية المدن التى كانت لا تزال فرعاً وليداً من فروع الجغرافيا البشرية ليس فى مصر وحدها ولكن فى العالم كله. وكان لمدينة السويس على نحو خاص أهمية فى هذا المجال من الدراسة نظراً لتاريخها الحافل والمادة الخصبة التى تتوفر عنها. والدراستان تمثلان بداية للدراسات المنفردة عن المدن بصورة ما.

أما الدراسة الثالثة فقد قدمت إلى جامعة الإسكندرية فى عام 1961 وتقدم بها محمد محمد سطيحة، وكان موضوعها "المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر والعوامل الجغرافية التى أثرت فيها"، ومن خلال موضوعات تلك الرسائل الثلاث الأولى يستلفت النظر أنها تدرس محوراً يمتد من بور سعيد على طول قناة السويس ثم مدينة السويس فى جنوب القناة وبعد ذلك المحور الساحلى على امتداد البحر الأحمر وهى منطقة بعيدة نسبياً عن كتلة المعمور المصرى فى الوادى والدلتا. وإذا كانت كل من بور سعيد والسويس تقعان على طرفى القناة فقد تم تخطى مدينة الإسماعيلية، كما أن المنطقة ككل يمكن اعتبارها من مناطق المعمور الهامشى.

ثم بدأت دراسة العمران – فى رسائل الماجستير – تدخل إلى معمور الوادى والدلتا فى عام 1965 عندما درست نوال عبد الله مدينة المحلة الكبرى، ودرس بقطر جابر ميخائيل مدينة أسيوط 1969، وفى عقد السبعينات قدمت رسائل للماجستير منها واحدة فى الدلتا وهى المنصورة 1971 وقدمها وسيم عبد العال، وثانية فى الصعيد وهى بنى سويف 1978 وقدمها مرزوق حبيب والثالثة قدمها رسمى دمر تمثل عودة إلى نطاق العمران على البحر الأحمر، وهى دراسة لمدينة الغردقة 1975، والرابعة عن المدن التوءم دراسة تطبيقية على مدينتى زفتى وميت غمر 1978 وقدمها محمد الغلبان وقد تنوعت الجهات البحثية التى قدمت لها تلك الرسائل بين جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية.

أما عقد الثمانينات فقد شهد أكبر عدد من رسائل الماجستير التى قدمت فى الدراسات الجغرافية الأصولية عن جغرافية المدن سواء فى اللغات الأوروبية أو فى اللغة العربية، كما أن الدوريات الجغرافية أصبحت تنشر كثير من البحوث والدراسات عن موضوعات فى جغرافية المدن أو التحضر بصفة عامة، وقد تباينت موضوعات رسائل الماجستير الإحدى عشرة التى قدمت فى عقد الثمانينات، فقدمت ثلاث رسائل عن مدن الوجه القبلى الرئيسية وهى قنا 1980 وقدمها حمدى يوسف، وسوهاج 1981 لأحمد النحاس، والأقصر 1983 لماجدة جمعة، كما قدمت ثلاث رسائل أخرى عن الوجه البحرى وهى عن مدن شبين الكوم 1984 لفايز غراب، والزقازيق 1985 لعبد المنعم سالم، وبور سعيد 1985 لمصطفى بغدادى.

كما بدأ فى الظهور اتجاه جديد فى الدراسات الحضرية، وهو دراسة بعض ضواحى كل من الإسكندرية والقاهرة، حيث درس محمد محمود الأنسى فى عام 1985 حى العامرية، ودرست رجاء عبد الحليم فى عام1985 ضاحية مصر الجديدة، كما درست من مدن الهامش العمرانى الخارجى مدينة العريش 1986 وقام بتلك الدراسة جلال كامل، وظهر كاتجاه جديد أيضاً دراسة العمران على محاور الرى أو دراسة الهوامش الحضرية للمدن الكبرى، وتمثل ذلك فى دراسة محمد إبراهيم شرف 1987 لترعة النوبارية وآثارها على امتداد العمران والتوسع الزراعى فى غرب الدلتا، وهو موضوع قد يدخل بقدر أكبر فى جغرافية الريف، ودرس عبد المنعم عبد الهادى 1989 الهامش الحضرى الريفى للقاهرة الكبرى، وهو دراسة فى المتصل العمرانى بشقيه الريفى والمدنى.

أما فى عام 1990 فقد تمت مناقشة خمس رسائل للماجستير فى الجامعات المصرية عن جغرافية العمران الحضرى وضمت موضوعات عن : التخطيط العمرانى الحديث للإسكندرية وقدمتها سامية حنفى ، وإحدى مدن الدلتا وهى مدينة بنها التى قدمتها سلوى جاب الله، ثم درس العمران فى إقليمين هما الساحل الشمالى لسيناء وهى دراسة أعدها على فهمى الجندى ثم مراكز العمران على جانبى النيل جنوب قنا وقد أعدها عماد سامى يوسف. وأخيراً قدم الباحث اليابانى أكيراكويانو دراسة عن اختلاف الأنماط السكنية والاجتماعية باستخدام التحليل العاملى فى مدينة الجيزة.

1 ـ 2 رسائل الدكتوراه :

كان من الطبيعى أن تكون دراسات الحضر المصرى التى قدمها الجغرافيون المصريون لنيل درجة الدكتوراه فى مرحلة تالية زمنياً لرسائل الماجستير. ومع ذلك فإن أولى الرسائل التى قدمت لنيل درجة الدكتوراه كانت فى عام 1958 وقدمها محمد صبحى عبد الحكيم عن مدينة الإسكندرية، وهى علاوة على كونها الرسالة الوحيدة التى قدمت فى عقد الخمسينات لنيل درجة الدكتوراه عن مدينة مصرية، فإنها كانت أول رسالة تقدم عن واحدة من المدن الكبرى وهى الإسكندرية ميناء مصر الأول وعاصمتها الثانية وهى أيضاً ثانية المدن حجماً، وقدمت إلى جامعة القاهرة برغم أن جامعة الإسكندرية كانت قد بدأت بها دراسات عن المدن.

وفى عقد الستينات قدمت ثانية رسائل الدكتوراه إلى جامعة القاهرة أيضاً وهى عن مدينة أسيوط 1968 وقدمها أحمد إسماعيل، وكانت أول دراسة تقدم عن واحدة من مدن الصعيد وهى أكبر المدن إلى الجنوب من كل من القاهرة والجيزة.

وفى خلال عقد السبعينات قدمت سبع رسائل لنيل درجة الدكتوراه فى الدراسات الحضرية عن مصر، وبدأت أقاليم مصر الجغرافية تنال حظها من الدراسة، حيث تنوعت المجالات لتشمل كلا من شرق الدلتا 1971 لنوال عبد الله، ومدن الدلتا لفايزة سالم 1975، ومركز العمران بين حلوان وقنا لمحمد المعتصم 1973، ومدن الوجه القبلى لفتحى فياض 1976، هذا علاوة على دراسات منفردة للمدن منها مدينتان فى الوجه البحرى وهى كفر الشيخ لعمر الفاروق رجب 1971، ودمياط للسيد المطرى 1974، ومدينة ساحلية صحراوية من المعمور الهامش الشريطى على البحر المتوسط وهى مرسى مطروح التى درسها محمد فريد فتحى فى عام 1978.

وكما شهد عقد الثمانينات زيادة عدد رسائل الماجستير التى تدرس العمران المصرى من وجهة نظر جغرافية فقد تزايد عدد رسائل الدكتوراه فى نفس المجال أيضاً، حيث قدمت اثنتا عشرة دراسة، وتعددت المجالات من دراسة للظاهرة الحضرية فى بعض الأقاليم الجغرافية المصرية إلى جانب الدراسات المنفردة للمدن ودراسة العمران على امتداد ظاهرات جغرافية بشرية أو طبيعية وخصوصا تلك المتصلة بالرى أو طرق النقل.

ففي عام 1980 قدمت ثلاث رسائل ذات موضوعات متباينة، حيث درست إحداها المستوطنات البشرية على فرع دمياط وقدمها مختار الشهاوى، وتناولت الثانية النمو العمرانى للقاهرة الكبرى فى القرن العشرين لفتحى مصيلحى، وأما الثالثة فقد درست مدينة رشيد وقدم الرسالة الثالثة إلى جامعة السوربون بفرنسا بهجت الفاضلى.

أما النمو العمرانى الذى تأثر بالمحاور الطولية من ترع وفروع نيلية وطرق نقل فقد شملت دراسة محمد الغلبان 1981عن ترعة الإبراهيمية وأثرها فى جغرافية العمران، وقدم أحمد حميد 1982 دراسة عن دور الطرق فى نشأة وتطور المحلات العمرانية فى مصر مع تطبيق على طريق القاهرة الإسكندرية الزراعى، كما قدم محمد زهرة دراسة من مراكز العمران على الساحل الشمالى لمصر غرب الإسكندرية فى العام نفسه. وقدم محمد محفوظ قاسم 1985 دراسته عن المستوطنات في إقليم بحر يوسف، وأحمد البدوى الشريعى 1978 عن المحلات العمرانية على بحر مويس.

ومن المدن المنفردة التى قدمت عنها دراسات لنيل درجة الدكتوراه فى عقد الثمانينات تلك التى قدمها كل من عبد الفتاح حزين عن مدينة الفيوم 1982 ودراسة رسمى دمر عن طنطا في العام نفسه، ومن الدراسات التى قدمت عن الأقاليم الحضرية دراسة كل من عبد المنعم سالم عن النمو العمرانى الحضرى لمحافظة الشرقية 1988 ويسرى رواش عن النمو العمرانى لعواصم المحافظات الريفية بالدلتا المصرية 1989 والدراسة الأخيرة مقدمة فى الخرائط.

أما فى عام 1990 فقدمت ثلاث رسائل للدكتوراه تتناول أولها شبكة المدن فى جنوب الصعيد وقدمها أحمد النحاس، والثانية عن التحضر فى منطقة شرق الدلتا وقدمها أحمد الزاملى والثالثة عن الإمتدادات الحضرية للقاهرة فى كل من شبرا الخيمة ومركزى قليوب والقناطر الخيرية.

1 ـ 3 الدراسات الأكاديمية الحضرية فى السكان والجغرافيا التاريخية :

إلى جانب الدراسات السابقة التى تناولت ظاهرات حضرية أو مدناً منفردة أو دراسة للحضر فى أحد الأقاليم أو على طول أحد محاور الرى أو الحركة، فقد درس الجغرافيون المصريون فى رسائلهم الأكاديمية موضوعات عن سكان الحضر وفى الجغرافيا التاريخية، وأما عن سبب الارتباط فأن أى دراسات سكانية عن الحضر تأخذ فى اعتبارها بعد النمو، يمكن اعتبارها جزءاً من الجغرافيا التاريخية.

أما عن الدراسات السكانية ـ التى تناولت موضوعات عن الحضر المصرى ــ فهى تتضمن سبع رسائل قدمت ثلاث منها لنيل درجة الماجستير وأربع لنيل درجة الدكتوراه، أما رسائل الماجستير فكانت أولاها عن الهجرات الداخلية في عام 1960 لأحمد نجيب 1969، وسكان منطقة قناة السويس لمحمد زهرة 1976، وسكان مدينة الجيزة 1976 أيضاً لفتحى مصيلحى، وأما رسائل الدكتوراه فكانت لمحمد الشرنوبى 1968 عن الهجرة من

الريف للمدن الرئيسية، لماهر عبد الحميد الليثى 1971 عن النمو السكانى للقاهرة فى القرن العشرين ثم قدم عبد القوى محمود عبد الله 1989 رسالته عن سكان الحضر فى مصر.

وأما الرسائل التى تدرس إما محلات حضرية من وجهة نظر الجغرافيا التاريخية، وإما تدرس تطور الظاهرة الحضرية من خلال منهج الجغرافيا التاريخية فهى ثلاث رسائل قدمت أولها فى عام 1948 لجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة عن الجغرافيا التاريخية للجيزة وقدمتها دولت صادق لنيل درجة الماجستير، ثم قدم طلعت عبده رسالته عن المعادى قبل التاريخ 1974 إلى جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير أيضاً، وفى عام 1977 قدم عبد العالم الشامى رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة عن مدن الدلتا فى العصر العربى.

2 ـ البحوث والدراسات :

وهى البحوث والدراسات الحرة التى لم تقدم لنيل درجات علمية، وإن كان بعض هذه البحوث إما مبنياً على دراسات قدمت لنيل رسائل علمية أ، وإما أنها مستخلصات من تلك الرسائل، غير أن بعضها يمثل مقالات نشرت فى مجلات ودوريات علمية متخصصة، والبعض الآخر قد يمثل إصدارات خاصة على شكل كتب.

وقد بدأت هذه البحوث والدراسات مبكرة نسبياً، لأنها ظهرت قبل تقديم أى دراسات أكاديمية لنيل الدرجات العلمية، ويمثل كتاب عثمان فيظ الله عن مدينة أسيوط 1940 أقدم هذه المؤلفات التى قدمها الجغرافيون المصريون، كما أن هذا الكتاب يظل أيضاً المؤلف الوحيد الذى ظهر عن إحدى المدن المصرية كنشاط خالص.

وتظهر بعد ذلك دراستان عن المدن المصرية إحداهما فى كتاب عن مدينة السويس يضم عدداً من المقالات 1966، ومن بين تلك المقالات واحدة عن مدينة السويس وأثر قناة السويس فى تطورها لمحمد صبحى عبد الحكيم. وثانيتها عن القاهرة، دراسة تمهيدية للنمو العمرانى وخطة المدينة، وقد نشرها محمد رياض فى عام 1969.

وفى مقابل هذا العدد المحدود نسبياً من البحوث العربية ظهرت ست بحوث باللغة الإنجليزية، كان أولها (1956) لدولت صادق عن المداخل الرئيسية للقاهرة، ثم نشر جمال حمدان (1959) كتاب دراسات فى الحضرية المصرية، ونشرت دولت صادق ثلاث مقالات أخرى كان أولها (1962) عن نمو أسوان وشخصيتها وثانيهما عن مجتمع القاهرة الحضرى (1963) والأخير عن القاهرة الكبرى (1964) كما نشر يسرى الجوهرى (1973) دراسة عن مدينة المنيا فى الجغرافية التاريخية وجغرافية المدن.

ويضاف إلى الدراسات السابقة عدد آخر من الدراسات التى ظهرت بعد عام 1984 ولكن لم ينشر عنها توثيق بعد، وهى تشمل مجالات عديدة ونشرت فى عديد من الدوريات "الخاصة" التى تنشرها أقسام الجغرافيا فى كثير من الكليات والجامعات المصرية، ولكنها أبعد ما تكون عن التداول العام، والهدف الأصيل من النشر فيها هو أن تقدم كأعمال علمية إلى

اللجان العلمية الدائمة كأعمال منشورة ومحكمة، وهى فى بعض الأحيان لا ترقى كثيراً إلى مستوى ما ينشر فى الدوريات العلمية ذات الانتشار الواسع.

3 ـ اتجاهات ومحاور البحوث الحضرية :

يظهر من موضوعات الدراسة فى الحضر المصرى، والتى قام بها الجغرافيون المصريون أن ثمة عدداً من المجالات التى لقيت اهتماماً أكبر من غيرها، وأن البعض الآخر ما زال فى حاجة إلى أن تشمله الدراسات فى المستقبل وذلك على النحو التالى :

3 ـ 1 على مستوى الأقاليم :

لقيت الأقاليم الجغرافية اهتماماً متبايناً، فبعضها حظى بقدر أكبر من غيرها، وتكررت دراسة بعض الأقاليم على حين لم تلق بعض الأقاليم نفس القدر من الاهتمام، ومن أمثلة ذلك أن التحضر فى الدلتا درس إلى جانب دراسات أخرى عن مدن الدلتا وعن التحضر فى شرق الدلتا، كما درس جنوب الصعيد إلى جانب دراسة عامة عن الوجه القبلى، ولكن منطقة شمال الصعيد ومصر الوسطى لم تنل نفس العناية وهى فى ذلك تستوى مع غرب الدلتا.

ومن الأقاليم الهامشية درس العمران على ساحل البحر الأحمر وعلى ساحل البحر المتوسط سواء فى سيناء أو غرب الإسكندرية ودرس العمران فى بعض المدن الجديدة ــ العاشر من رمضان ـ ، ولكن لم تدرس التجربة الخاصة بالمدن الجديدة دراسة مقارنة. كما أن مناطق شمال الدلتا، البرارى سابقاً لم تدرس كأقاليم يمكن أن تشكل توسعاً مستقبلياً فى نمو العمران.

3 ـ 2 على مستوى الدراسات المنفردة للمدن :

لقيت بعض المدن حظاً أكثر من غيرها، حيث درست بعض المدن أكثر من مرة، أو درست بعض أجزائها بالتفصيل إلى جانب الدراسة العامة لها، وثمة عدد آخر من المدن لم تدرس بعد، أو لم تظهر عنها الدراسات بعد، لأن بعضها قيد الدراسة فى عدد من الرسائل العلمية المسجلة حالياً.

ومن المدن التى نالت حظاً أكثر من غيرها كل من القاهرة والإسكندرية وأسيوط وبور سعيد، فقد درست كل منها أكثر من مرة. أما المدن الأخرى التى درست فى الوجه البحرى فهى شبين الكوم، السويس، المنصورة، دمياط، رشيد، المحلة الكبرى، الزقازيق، طنطا، بنها، إلى جانب دراسات عن ضواحى القاهرة ممثلة فى المعادى وضواحى الإسكندرية ممثلة فى العامرية وأما فى الصعيد فقد درست إلى جانب أسيوط كل من الفيوم، بنى سويف، أسوان، المنيا، سوهاج والأقصر. وأما مدن المعمور الخارجى فقد حظيت كل من مرسى مطروح والغردقة والعريش بالدراسة. ومعنى ذلك أن معظم المدن المتوسطة والصغيرة فى مصر لا تزال فى حاجة إلى دراسات تغطيها، ويجب أن توجه جهود الباحثين إليها.

المصادر (مرتبة تاريخياً)

1 ـ **المجلس الأعلى للثقافة**، لجنة الجغرافية، سجل الإنتاج العلمى للجغرافيين المصريين حتى نهاية عام 1983، القاهرة، 1984، (أشرف على الإعداد أ.د. محمد عبد الغنى سعودى).

2 ـ **محمود عبد اللطيف عصفور**، سجل رسائل الماجستير والدكتوراه فى الجغرافيا فى الفترة من 1933 إلى 1991، نشرة البحوث الجغرافية، كلية البنات جامعة عين شمس، العدد 12، إبريل 1991.

3 ـ **كلية الآداب جامعة القاهرة**، دليل الرسائل الجامعية التى أجازتها كلية الآداب منذ إنشائها حتى نهاية عام 1990، فى مجلدين (أشرف عليها أ.د. حشمت قاسم)، القاهرة، 1992.

ملحق رقم (1)
رسائل الماجستير حتى عام 1990(مرتبة زمنيا)

1 ـ محمود جلال الدين الجمل، بور سعيد : دراسة العوامل الجغرافية الخاصة بنشأتها وتطورها، كلية آداب القاهرة، 1952.

2 ـ عطيات عبد القادر حمدى، نشأة مدينة السويس وتطورها، آداب الإسكندرية، 1953.

3 ـ محمد محمد سطيحة، المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر فى إقليم مصر والعوامل الجغرافية التى أثرت فيها، آداب الإسكندرية، 1961.

4 ـ نوال محمد عبد الله إسماعيل، مدينة المحلة الكبرى، دراسة فى جغرافية العمران، كلية البنات جامعة عين شمس، 1965.

5 ـ بقطر جابر ميخائيل، مدينة أسيوط، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1969.

6 ـ وسيم عبد الحميد عبد العال، مدينة المنصورة، دراسة مدنية، آداب القاهرة، 1971.

7 ـ رسمى دمر دنيا، مدينة الغردقة، دراسة فى جغرافية المدن، الدراسات الأفريقية، 1975.

8 ـ محمد محمد الغلبان، المدن التوءم، دراسة تطبيقية على مدينتى زفتى وميت غمر، كلية البنات جامعة عين شمس، 1978.

9 ـ مرزوق حبيب ميخائيل، مدينة بنى سويف، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1980.

10 ـ أحمد مصطفى النحاس، مدينة سوهاج، دراسة فى جغرافية المدن، آداب سوهاج، 1981.

11 ـ أحمد محمد عبد العال، الوظيفة التجارية ودورها فى تطور التركيب الوظيفى فى مدينة بور سعيد، آداب المنيا، 1981.

12 ـ ماجدة محمد أحمد، مدينة الأقصر، دراسة جغرافية، بنات عين شمس، 1983.

13 ـ محمد محمود الأنسى، حى العامرية، دراسة فى جغرافية العمران، آداب الإسكندرية، 1984.

14 ــ فايز محمد غراب، شبين الكوم، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1984.

15 ـ عبد المنعم سالم حسين، مدينة الزقازيق، دراسة فى جغرافية المدن، آداب الزقازيق، 1985.

16 ــ مصطفى محمد البغدادى، بور سعيد، دراسة فى جغرافية المدن، آداب عين شمس، 1985.

17 ـ رجاء عبد الحليم الخوجه، ضاحية مصر الجديدة، دراسة التطور العمرانى، كلية البنات جامعة عين شمس، 1985.

18 ــ جلال الدين كامل فارس، مدينة العريش، دراسة فى جغرافية المدن، معهد البحوث والدراسات العربية، 1986.

19 ـ محمد إبراهيم شرف، ترعة النوبارية وآثارها على امتداد العمران والتوسع الزراعى فى غرب الدلتا، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1987.

20 ـ عبد المنعم على عبد الهادى، الهامش الحضرى الريفى للقاهرة الكبرى، دراسة فى جغرافية العمران، آداب القاهرة، 1989.

21 ـ سامية أحمد حنفى، التخطيط العمرانى الحديث للإسكندرية، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1990.

22 ــ سلوى محمد جاب الله، مدينة بنها، دراسة فى جغرافية العمران، آداب الزقازيق، 1990.

23 ـ على فهمى الجندى، مراكز العمران على الساحل الشمالى لسيناء، دراسة فى جغرافية العمران، آداب القاهرة، 1990.

24 ــ عماد سامى يوسف، مراكز العمران على جانبى النيل جنوبى قنا، دراسة جغرافية، آداب القاهرة، 1990.

25 ـ أكيراكويانو، اختلاف الأنماط السكنية والاجتماعية باستخدام التحليل العاملى فى مدينة الجيزة، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1990.

ملحق رقم (2)
رسائل الدكتوراه حتى 1990عام (مرتبة زمنياً)

1 ـ محمد صبحى عبد الحكيم، مدينة الإسكندرية، دراسة جغرافية، آداب القاهرة، 1958.

2 ـ أحمد على إسماعيل، مدينة أسيوط، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1968.

3 ـ نوال محمد عبد الله، العمران فى الحافة الشرقية للدلتا، بنات عين شمس، 1971.

4 ـ عمر الفاروق سيد رجب، جغرافية السكن فى محافظة كفر الشيخ، آداب القاهرة، 1971.

5 ـ محمد المعتصم مصطفى، الاستقرار البشرى على الجانب الشرقى من وادى النيل بين حلوان وقنا، آداب القاهرة، 1973.

6 ـ السيد خالد المطرى، مدينة دمياط، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1974.

7 ـ فايزة محمد سالم، مدن الدلتا، دراسة فى عملية التحضر (1927 ـ 1960)، آداب عين شمس، 1975.

8 ـ فتحى عبد الله فياض، تطور وتوزيع مدن الوجه القبلى (1917 ـ 1966)، آداب عين شمس، 1976.

9 ـ محمد فريد فتحى، جغرافية مدينة مرسى مطروح، آداب الإسكندرية، 1978.

10 ـ مختار على الشهاوى، المستوطنات البشرية على فرع دمياط، آداب القاهرة، 1980.

11 ـ فتحى محمد مصيلحى خطاب، النمو العمرانى للقاهرة الكبرى فى القرن العشرين، آداب القاهرة، 1980.

12 ـ محمد على بهجت الفاضلى، Une Ville Moyenne Egyptienne: Rosette، Problemes d'Urbanism et d'Amenagement, Paris, 1980

13 ـ محمد محمد الغلبان، ترعة الإبراهيمية وأثرها فى جغرافية العمـران، بنـات عيـن شمس، 1981.

14 ـ أحمد محمد حميد، دور الطرق فى نشأة وتطور المحلات العمرانية فى مصر مـع تطبيق على طريق القاهرة الإسكندرية الزراعى، بنات عين شمس، 1982.

15 ـ محمد محمد زهرة، مراكز العمـران علـى السـاحل الشـمالى لمصـر غـرب الإسكندرية، آداب القاهرة، 1982.

16 ـ عبد الفتاح إمام حزين، مدينة الفيوم، آداب القاهرة، 1982.

17 ـ رسمى دمر دنيا، مدينة طنطا، بنات عين شمس، 1982.

18 ـ محمد محفوظ قاسـم، المستوطنات فـى إقليـم بحـر يوسـف، دراسـة فـى جغرافيـة العمران، آداب القاهرة، 1985.

19 ـ أحمـد البـدوى الشـريعى، المحـلات العمرانيـة علـى ترعـة بحـر مويـس، آداب الزقازيق،1987.

20 ـ عبد المنعم سـالم حسين، جغرافيـة العمـران الحضـرى لمحافظـة الشـرقية، آداب الزقازيق، 1988.

21 ـ يسرى محمـود رواش، النمـو العمرانـى لعواصـم المحافظـات الريفيـة بالدلتـا المصرية، دراسة كارتوجرافية، بنات عين شمس، 1989.

22 ـ أحمد محمد الزاملى، التحضر فى منطقة شرق الدلتا، آداب القاهرة، 1990.

23 ـ على عبد الحى سرحان، الإمدادات الحضرية للقاهرة فى شبرا الخيمـة ومركـزى قليوب والقناطر الخيرية، بنات عين شمس، 1990.

24 ـ أحمد مصطفى النحاس، شبكة المـدن فـى إقليـم جنـوب الصعيـد، آداب سـوهاج، 1990.

اتجاهات دراسة المدينة الإسلامية فى مصر
فى الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة

تعقيب على ورقة :
اتجاهات دراسة الحضر المصرى

أيمـــــن فـــــؤاد ســـــيد

يعتبر علم دراسة تاريخ المدن علماً جديداً وأهم من اعتنى به هو العالم **لـويس ممفورد** فى كتابه "The City in History, its Origins, its Transformation & its Prospects" أما دراسة تاريخ المدينة فى الشرق وخاصة المدينة الإسلامية فقد بدأ مع المستشرقين فى محاولات **ماسينيون** (Massignon) عن إعادة تخطيط الكوفة وإعادة تخطيط البصرة، ودراسة **ليتورنو** (Le Tourneau) عن فاس ودراسة سوفاجيه (Sawaget) عن حلب. وكانت المدن الإسلامية التاريخية فى مصر كذلك محوراً للدراسات الخاصة بتاريخ المدن مثل : القاهرة والإسكندرية وقوص.

وفى الأربعين عاماً الماضية عقدت أكثر من ندوة لدراسة تاريخ المدينة الإسلامية وخصائصها فى أكسفورد ولوس أنجلس وباريس أشرف عليها Albert Hourani, Samuel Stern, Ira Lapidus, Robert Serjeant مع تطبيقات عملية علي نماذج من المدن الإسلامية وعلى الأخص فى الشام ومصر والعراق وشمال أفريقيا.

ودراسة تاريخ المدن دراسة مخالفة لدراسة جغرافية المدن وتنقسم إلى نوعين يتطلب كل منها مصادر وأدوات وطريقة تناول مختلفة:

النوع الأول هو "دراسة تخطيط المدن ونموها. ويعتمد هذا النوع فى الأساس على المصادر التاريخية وكتب الرحلات وكتب الخطط بالإضافة إلى نتائج الحفائر الأثرية وما تبقى من مخلفات الماضى. وعادة ما يتناول هذا النوع من الدراسة : نشأة المدينة ــ نموها ــ تخطيطها (أحياؤها، طرقها الرئيسية والفرعية، الميادين والرحاب، الأسواق، ظواهر المدينة، المقابر)، عمارة المدينة وأنواع منشآتها العسكرية (الأسوار - القلاع ــ الأبراج) والمدنية (القصور والدور والوكالات والرباع ...) والدينية (الجوامع والمساجد والمدارس والخانقاوات...) وعلاقة هذه المنشآت بالنسيج العمرانى الموجودة فيه وقت إنشائها، والأحداث التاريخية التى واكبت تاريخ المدينة والتى أثرت على نموها وتطورها فى فترة زمنية محددة.

أما النوع الثانى فهو "دراسة العمران المدنى للمدينة" ويشمل : كيفية إدارة شئون المدينة. مرافق المدينة وتنظيماتها البلدية (النظام العام — إدارة الطرق — الخدمات : تزويدها بالمياه، وسائل الانتقال).

الوظائف الرئيسية بالمدينة (الوالى — صاحب الشرطة — القاضى — المحتسب ...).

الوظائف المهنية : النشاط الاقتصادى للمدينة (الأسواق والوكالات والخانات والفنادق).

سكان المدينة وطبقاتها (الحكام — البرجوازية — العلماء — التجار — الحرفيين — الأقليات — الأجانب).

ويعد **مارسيل كليرجيه** Marcel Clerget هو رائد هذه النوعية من الدراسات بالنسبة لمصر بكتابه عن القاهرة: Clerget, M., Le Caire - Etude de géographie urbaine et d'histoire économique, I -II, Le Caire 1934

ثم دراسات أندريه ريمون Andre Raymond فيما يخص القاهرة العثمانية (انظر القائمة المرفقة)، وكذلك دراسات **نيللى حنا وسيلفى دينواه**، ودراسات **جون كلود جارسان** Jean Claude Garcin عن الفترة المملوكية وخاصة : Garcin, J. Cl., "Habitat medieval et histoire urbaine à Fustat et au Caire" dans **Palais et Maisons du Caire** I, Epoque mamelouke, Paris CNRS 1982, pp. 145-217

ومحاولتى عن الفترة الفاطمية: Fu'ad Sayyid, A., La capitale de l'Egypte jusqu'à: l'époque fatimide (al Qahira et al Fustat) Essai de reconstitution topographique

وبين المصريين كانت هذه النوعية من الدراسات قليلة، إن لم تكن معدومة، كما أن دراسات الجغرافيين تختلف فى منهجها ومصادرها عن منهج الدراسات التاريخية. ومن بين دراسات الجغرافيين التى يمكن الإشارة إليها هنا كتابات الدكتور **جمال حمدان** عن القاهرة ودراسة الدكتور عبد العال الشامى التى تحمل عنوان "مدن مصر وقراها فى القرن الثامن".

ولا يمكننا أن نعتبر دراسات **عبد الرحمن زكى وفؤاد فرج** عن القاهرة والإسكندرية من الدراسات التى تدخل فى علم دراسة المدن بمفهومه الذى حددناه الآن. كما أن غير المؤرخين الذين يعدون لدراسة تاريخ المدن لا يلمون إلماماً جيداً بالمصادر الرئيسية والدراسات المساعدة فى هذا المجال.

Raymond, A., "L'activité architecturale au Caire à l'époque ottomane", An. Isl. XXV (1991), pp. 343 - 362.

"Ahmad 'Abd al Salam, un Sahbandar des tuggar au Caire à la fin duXVIIIe siècle, An. Isl. VIII (1967), pp. 91-95.

"Architecture and Urban Development. Cairo during the Ottoman Period", in Problems of the Modern Middle East. Essays in Honour of Albert Hourani, J. Spagnolo ed., Oxford 1992.

"Les bains publics au Caire à la fin du XVIIIe siècle", An. Isl. VIII (1969), pp. 129 -150.

"Le Caire sous les Ottomans (1517 - 1798)". dans Palais et Maisons du Caire II Epoque ottomane (XVI - XVIII siecles). CNRS Paris 1983, pp. 89.-9

"Cairo's Area and Population in the Early Fifteenth Century", Muqarnas II (1984), pp. 21 -31.

"Les Constructions de L'Emir 'Abd al Rahman Kathuda au Caire", An. Isl. XI (1972), pp. 235- 251.

"Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis à l'époque ottomane: un "indicateur" de croissance urbaine", Revue d'Histoire Maghrebine (1977), pp. 7 -8, 192 -200.

"Essai de géographie des quartiers de residence aristocratique au Caire au XVIIIe Siècle", JESHO VI (1963), pp. 58 - 103.

"Les fontaines publiques (sabil) au Caire à l'époque ottomane (1517-1798), An. Isl. XV (1979), pp. 236 - 292.

"La géographie des hara du Caire au XVIIIe siècle", Livre du Centenarie de l'Institut Français d'Archeologie Orientale, Le Caire 1980, pp. 415 - 431.

"Une liste des corporations de métiers au Caire en 1801", Arabica IV (1957), pp. 150 - 162.

"La localisation des bains publics au Caire au Xve siècle d'aprés les Hitat de Maqrizi", BEO XXX (1978), pp. 347- 260.

"La population du Caire de Maqrizi à la Description de l'Egypte, BEO XXVIII (1975), pp. 201 - 215.

"Les porteurs d'eau du Caire", BIFAO LVII (1958), p. 183 - 202.

"Problèmes urbaines et urbanisme au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècle", CIHC, DDR 1973, pp. 353 - 272.

" Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIIIe siècle", Political and Sociale change in Modern Egypt, London 1968, pp. 104 - 116.

"Une "révolution" au Caire sous les Mamelouks: la crise de 1123/1711", An. Isl. VI (1966), pp. 95 - 120.

"Signes urbains et étude de la population des grandes villes arabes a- l'époque ottomane", BEO XXVII (1974), pp. 183 -193.

Artisans et Commercant au Caire au XVIIIe siècle, I - II, Damas IFD- 1973 - 1974.

Le Caire, Paris - Fayard 1993.

Le Caire des Janissaires - L'appogée de la ville ottomane sous 'Abd al Rahman Katkhuda, Paris CNRS Editions 1995.

Raymond, A. & Wiet, G., Les Marches du Caire, Le Caire - IFAO 1979.

التحليل الديموغرافى فى التاريخ

محمـــد محمـــد زهـــرة

تتناول هذه الدراسة التحليل الديموغرافى والدراسات التاريخية فى إطار تطور الدراسات السكانية فى التخصصات المختلفة فى مصر مع عرض أسباب تقدم بعض التخصصات فى هذا المجال وتخلف البعض الآخر مرحلياً والعوامل التى أدت إلى ذلك مع تفصيل موقف الدراسات التاريخية فى ذلك كما ناقشت هذه الدراسة أيضاً الديموغرافية التاريخية فى الخارج والموضوعات التى تدرسها مع بيان إمكانات التحليل الديموغرافى لبعض الدراسات والمجالات التى يمكن تطبيق التحليل الديموغرافى عليها ولكى يستفيد المهتمون بالتحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية أوردت هذه الدراسة مجموعة من المراجع المهمة لمدارس فكرية مختلفة يمكن أن تشكل قاعدة علمية طيبة لمن يريد أن يبدأ فى التحليل الديموغرافى .

وقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من النماذج التطبيقية للديموغرافيا التاريخية وكيف يمكن أن يستخدم المؤرخ أدوات الديموغرافيا للوصول إلى نتائج دقيقة وأيضاً كيف يمكن أن تكـــون هنـــاك نظرة تركيبية تحليلية لدلالات ديموغرافية تفيد فى ابراز الصورة أو الحقيقة التاريخية.

وتتناول هذه الدراسة قسمين : أولهما تطور الدراسات السكانية والتحليل الديموغرافى فى التخصصات ذات الصلة فى مصر، والثانى تطور موقع التاريخ من هذه العلوم مع مقترحات وأبعاد لتطبيق التحليل الديموغرافى فى دراسة التاريخ. وتضمنت الخاتمة بعض المقترحات الخاصة بتطور موضوع البحث والتحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية.

إن الدراسات السكانية أكاديمياً تضم العديد من التخصصات، وذلك بعكس التحليل الديموغرافى Demographic Analysis الذى يتوفر على دراسة المتغيرات السكانية والتغير السكانى فى حد ذاتهما Population Variables and Population Change . أما الدراسات السكانية فلا تقتصر فى دراستها على المتغيرات السكانية والمتغير السكانى فقط، بل إنها تدرس وتهتم بالعلاقات بين المتغيرات السكانية وتغير السكان من ناحية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيولوجية والوراثية والجغرافية من ناحية أخرى[1].

وقد اصطلح على أن الديموغرافيا بمفهومها الأوسع تشتمل على دراسة حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى والمكانى وتركيبهم والتغير والتطور الذى يطرأ على هذه العناصر[2]،

والعوامل التى تؤثر فيها كالمواليد والوفيات والهجرة وتغير الحالة الاجتماعية، ويشمل تركيب السكان دراسة توزيع السكان بحسب العمر، والنوع، والحالة الزواجية، والصحية، والتعليمية، والمهنية، وهناك عناصر تفصيلية يبحثها كل موضوع مما سبق[3].

ومن هنا فإن العديد من المتخصصين يدخلون فى ميدان الدراسات السكانية، وهم علماء الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والطب والإيكولوجيا والصحة العامة والتاريخ وغيرهم ممن دخلوا ميدان دراسات السكان وأصبحوا من دارسيه[4].

وقد تفاوتت نسبة كل تخصص أكاديمى إلى جملة التخصصات المختلفة العاملة فى ميدان السكان فى الدول المختلفة، ففى الولايات المتحدة يشكل علماء الاجتماع ثلثى العاملين فى الميدان السكانى والحاصلين على الدكتوراه فى الديموغرافيا وعلوم السكان[5]، فى حين يسهم الجغرافيون فى مصر بدور لا بأس به وكذلك لهم دور مهم فى البرازيل حيث يوجد المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء[6] أما فى بريطانيا فقد سيطر الاقتصاديون على ميدان السكان فى بعض الفترات[7]، وفى الهند يتوزع الاهتمام على تخصصات مختلفة[8] وكما يرى البعض فإن الاهتمام بالدراسات السكانية يتفاوت من فترة لأخرى، ومن أمة لأمة، وذلك حسب الرؤية الظاهرة للتجمعات البشرية السكانية[9].

وإذا كانت الدراسات السكانية تقوم على الأرقام والإحصائيات غالباً، فلسنا بصدد التعرض لما قد يقال من أن القيام بشىء يقرب من التعداد كان شائعاً عند المصريين الفراعنة[10]، ولاتهمنا التقديرات المختلفة لسكان مصر فى العصور المختلفة سواء تلك التى قام بها الرحالة أو ما قام به مؤرخون أو باحثون يستقرئون الحقائق[11]. يهدف استكمال المادة العلمية لبعض الحقائق التاريخية، ولكنها لا تعكس فكراً سكانياً معيناً .

ولعل أهم الدراسات الأولى عن سكان مصر والتى تمت كدراسة للسكان هو تفكير جومار عالم الحملة الفرنسية فى إجراء مسح لمعرفة عدد سكان مصر عام 1800، والطريقة التى أتبعها أشبه ما تكون بالخطوط العامة لتعدادات العينة المعروفة فى الوقت الحاضر، وقد نشر فى الجزء التاسع من كتاب وصف مصر عام 1827[12]، ويرى بعض الكتاب أن اختيار جومار لإقليم المنيا كان اختياراً موفقاً جداً [13]، وهذه المحاولة وما نتج عنها من معرفة عدد سكان مصر ومديرياتها ومدنها محاولة مبكرة وحديثة.

وفى الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فى عهد محمد على كان لابد من الإشارة إلى السكان وهذا ما فعله مستشار الحكومة المصرية آنذاك "كلوت بك" عندما أشار إلى سكان مصر عام 1840.

وظهرت فكرة سكانية مهمة عام 1878 من خلال ما كتبه "روسى بك" Rossi Bey الخبير بالحكومة المصرية الذى دعا إلى التناسل السريع لأن القوة البشرية هى الثروة الحقيقية وهى الصناعة المزدهرة والإنتاج وهى التجارة النشيطة وهى القوة الطاغية وهى الرخاء. هذه الدعوة التى تكررت فيما بعد، وهذا عكس معاصره "كولوتش باشا"، الذى أرجع انخفاض مستوى المعيشة إلى تخلف قوة السكان عن الإمكانيات الاقتصادية. وهذه أيضاً دعوة ترددت

فيما بعد بنحو 60 عاماً، ثم كانت إشارات "امنتش بك" Amici Bey الخبير بالحكومة المصرية والمشرف على مسح عام 1873 عندما أشار إلى سكان مصر ثم كان أن أشرف بعد ذلك على تعداد 1882 فكانت تجربته في مسح 1873 مفيدة في هذا المجال، وقد قام بإعداد الجداول الخاصة بذلك التعداد.

وقد كتب بوانيه بك – الذى أعد لتعداد 1897 فى مصر – مقالين أحدهما عن تحليل تعداد 1882 والثانى عن زيادة السكان فى مصر وكتبه عام 1886. وواضح هنا أن المهتمين بالتعدادات وبالإحصاءات المختلفة، كان لهم دور واهتمام بالسكان، وهذه مرحلة المدرسة الفرنسية فى القرن التاسع عشر[14]. ولقد كانوا متأثرين بالفكرين الفرنسى والإيطالى اللذين كانا يركزان على العلاقة بين السكان من جانب والنواحى الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر.

1 – مرحلة ما قبل الستينات :

وفى مرحلة ما قبل الستينات نجد دراسات توافرت لها مادة تتفاوت بين الدقة وبعض الخطأ الممكن إصلاحه، وكذلك نجد كوادر أكاديمية تخصصت فى العلوم الحديثة فى المدارس العلمية الأوروبية بعضها تخصص فى الإحصاء أو الاقتصاد أو الجغرافيا أو الطب، وبدأت تتجه نحو الدراسات السكانية يحكمها عدة اعتبارات :

1 – مادة التخصص.

2 – التيارات السائدة فى مجال التخصص من حيث الاهتمامات السكانية فى العالم.

3 – التيارات المعاصرة للرأى العام المصرى تجاه القضايا السكانية.

وكانت أول دراسة حديثة فى سكان مصر هى ما قدمه مصطفى عامر أول أستاذ جغرافيا مصرى[15] للمؤتمر الجغرافى الدولى الذى عقد فى القاهرة عام 1928، وكانت الدراسة عن بعض مشكلات السكان فى مصر، Population Problems Of Egypt [16]وكان هذا اتجاه المدرسة البريطانية فى ذلك الوقت، حيث ألفت كتب فى المشكلات السكانية وساهم فيها ممن ساهم بنصيب وافر الجغرافيون[17] ويمكن اعتبار دراسة مصطفى عامر أول دراسة علمية للسكان تتبع منهجا علميا محددا ويقوم بها أستاذ جامعى وفى هذه الدراسة تناول العوامل التى أثرت فى الكثافة السكانية والتباين بين المناطق الريفية والحضرية كما درس المهنة ومشكلات النمو السكانى.

وفى عام 1929 نشر محمود الدرويش دراسة عن تحليل بعض تقديرات السكان فى مصر قبل القرن التاسع عشر وذلك فى مجلة مصر المعاصرة[18] L'Egypte Contemporaine، وهى المجلة التى ساهمت لفترة طويلة فى نشر أبحاث السكان فى مصر من قبل الإحصائيين والاقتصاديين.

ويتناول الدرويش كإحصائى بالتحليل تقديرات السكان منذ أقدم العصور إلى عام 1800، كما ناقش التقرير الذى أجراه جومار لمصر، ومحاولته تقدير سكان مصر القديمة

بناء على كثافة السكان فى بداية القرن التاسع عشر، ويعترض عليها الدرويش ويقدم الأدلة على ذلك. هذه دراسة مهمة للمهتمين بالتحليل الديموغرافى فى التاريخ.

وفى عام 1932 قدم أحد الإحصائيين فى المجلة الطبية المصرية دراسة عن مواليد ووفيات الأطفال فى 19 مدينة مصرية منذ عام 1886، ولهذا دلالته فى مدى توافر الإحصاءات الحيوية فى ذلك الوقت، وفى تأثره بما هو سائد فى أوروبا من فكر سكانى آنذاك، وفى فتح آفاق جديدة للبحث الإحصائى والطبى والسكانى[19]. ولعل هذه الدراسة أيضاً مفيدة لدارس التاريخ.

وفى عام 1933 كتب حامد السيد عزمى "دراسة إحصائية عن سكان مصر" ونشرها أيضاً فى مجلة مصر المعاصرة، وفى هذه الدراسة قدم السيد عزمى ـ الإحصائى أيضاً ـ المنحنى اللوغاريتمى كنموذج للنمو السكانى فى مصر، وهذا أقرب إلى النظرية الديموغرافية الانتقالية، وقد قدم الطرق الرياضية للحصول على المادة التحليلية فى البلاد التى تفتقر إلى كفاءة ودقة البيانات، ومستخدماً طرق الإحصاء المتقدمة المعروفة لأول مرة فى مصر[20].

وفى العام التالى ـ 1934 ـ قدم محمود درويش[21] وسيد عزمى فى مجلة Population فى عددها الثانى مقالا بعنوان "نبذة حول سكان مصر"[22] وقد تناول المقال الكثير من الأفكار التى سبق أن وردت فى مقاليهما السابقين. وتعتبر تعدادت مصر حتى ذلك التاريخ ثروة إحصائية لا بأس بها بالمقارنة بالكثير من دول العالم آنذاك، ولهذا كان من الأهمية بمكان تناولها بالدراسة والتحليل ولعل الاهتمام بالإحصاءات الحيوية وتقديم المصادر الإحصائية كان ميداناً مهماً ونشطاً ومتأثراً بالمدرسة الفرنسية السكانية فى فترة ما بين الحربين، وهى نفس السنة التى عاصرت الدرويش والسيد عزمى.

وفى عام 1935 كتب "السيد صبرى"[23] كتاباً بعنوان (تحليل نتائج التعداد فى مصر)، والسيد صبرى هو أستاذ فى القانون ودرس الإحصاء. وفى كتابه هذا يتجه إلى تحليل وتقديم المصادر الإحصائية المصرية، مع دراسة تعاود الظاهرة السكانية فى مصر، ويلتزم هذا الكتاب بالمادة التى توفرها نتانج التعدادات حتى تعداد 1927 فيتناول معدلات النمو السكانى وتوزيعهم حسب أقسام القطر المصرى، ثم يدرس سكان الريف والحضر وتطورهم، يتناول الكتاب أيضاً دراسة محل الميلاد والإقامة والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، ثم يدرس التركيب النوعى والعمرى، وهذه كلها موضوعات مهمة فى الدراسات السكانية، وقد تأثر السيد صبرى بالفكر السائد فى فرنسا فى ذلك الحين.

وقدم "محمد عوض محمد" أول كتاب مصرى عن السكان، عام 1936 تناول فيه سكان العالم، وأفرد جزءاً منه لعرض مشكلة السكان فى مصر وقد أورد موضوعات تتناول الجوانب التاريخية والجغرافية والأنثروبُولوجية والصحية والطبية والنواحى الديموغرافية البحتة، كالحجم والنمـــو وكذلك الموضـــوعات الاجتماعية والجوانب الاقتصادية ثم الدراسات الخاصة.

فـى عـام 1936 أيضـاً قـدم "ونـدل كليلانـد"[24] مدير الجامعـة الأمريكيـة بالقـاهرة آنـذاك دراسته العلمية عن مشكلة سكان مصر، وقد نبه ــ كمـا نبـه محمـد عـوض ــ إلـى مشـكلة السكان فى مصر، وتقوم دراسة "كليلاند" على الإحصـاءات منـذ أقـدم العصـور وحتـى تعـداد 1927 ومـا هـو متـاح مـن تقديرات حتـى عـام 1936، ثـم نـاقش مقـولات "مـالثوس" ومـدى انطباقها على مصر. وبعض قضايا هذا الكتاب مهمة للتمثيل الديموغرافى التاريخى من حيـث الأدوات والمنهج.

وقد شهد العام التالى 1937 لصدور كتاب محمد عوض محمد نشاطاً مهماً، ففيه ظهرت عدة أعمال وأحداث فى الفكر السكانى أولها تقديم رسـالة دكتـوراه فـى الدراسـات المصريـة عامة، وقد قدمت هـذه الرسـالة لجامعـة لنـدن 1937، وكـانت حـول إدخـال الـرى الدائـم فـى مصر[25] وقدمها عز الدين فريد (جغرافيا)، وفى هذا العمل تعرض لتأثير عـامل إدخـال الـرى الدائم فى مصـر علـى النمو السكانى فى الفترات المختلفة، أى أن عـامل التحليـل الديموغرافـى أدخل فى هذه الرسالة ولعل هذه أول رسالة جامعية يقدمها باحث تتناول هذا الموضوع.

ومن الأحداث المهمة عام 1937، والتـى لهـا أهميـة فـى الفكـر السـكانى المصـرى هـى إصدار فتوى على جانب كبير من الأهمية فى المشكلة السكانية عامة، ففى الخامس والعشرين من يناير 1937(12 ذو القعدة 1355هـ) أصدر الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصريـة ــ آنذاك ــ فتوى تجيز تنظيم النسل وقدمت المجلة الطبية المصرية عددهـا السـابع فـى يوليـو 1937 باللغـة العربيـة مشـتملاً علـى تعليقـات ومحـاضرة حـول الفتـوى[26] التـى ضمـت آراء الأطباء والقانونيين والجغرافيين والاجتماعيين ورجال الدين والمرأة، وكلهـا تتنـاول موضـوع تنظيم النسـل بين مؤيد ومعـارض وغير متخـذ لموقـف محـدد، وقـد أيـد فكـرة تنظيـم النسـل الدكتور محمد عوض محمد[27]، وعلى بك فـؤاد مدير رعايـة الطفـل[28]، وعبـاس عمـار[29] أمـا المعارضون لتحديد النسل فكانوا : د. ابراهيم مجدى[30]، ومصطفـى فهمـى[31]، والشيخ عيسـى عبده[32]، والأستاذ حسن البنا[33]، أما الذين ناقشوا الموضوع من وجهة النظر القانونيـة والطبيـة دون إبـداء رأى مؤيـد أو معـارض فكـانوا : د. محـمد إسـماعيل (طـبيب)[34]، د. مصطفــى القللـى (قـانون)[35]، عبـد العزيز حلمى (طب شرعى)[36]، وفى العدد من المجلة دراسة علميـة منهجية لسكان مصر قدمها الدكتور عبد الحكيم الرفاعى (أستاذ اقتصاد سياسى)[37]، رجح هـذا أن دراسة السكان فى مصر أخذت منحنى مختلفا نسبياً.

وفى الأربعينات، ومـع استمرار البعثـات العلميـة، وتبلـور التخصصـات الأكاديميـة ذات الصلـة بالسـكان بـدأ الاهتمـام بالدراسـات السـكانية يـأخذ عـدة أشـكال واتجاهـات ظهـرت فـى الأبحاث العلمية والمهنية والرسائل الجامعية.

وفى تلك الفترة درس سكان الشرقية[38] فى رسالة للدكتوراه فـى جامعـة مانشسـتر متبعـة نفس المقاييس التى دعـا إليهـا مؤتمـر رومـا 1931، حيث الدراسـة الأنثروبولوجيـة والطبيـة والجغرافية والاقتصادية، وقد قدم هذه الدراسة الدكتور عباس عمار (بقسـم الجغرافيـا) والـذى كان قد شارك فى مناقشات الندوة التى عقدت عام 1937 ثم أصبـح بعد ذلـك ممـن يسـهمون بنشـاط علمـى وتطبيقى مهم فى الدراسـات السكانية فى مصر.

وفى تلك الفترة أيضاً تقدم محمد حسنين 1944 برسالته للدكتوراه، إلى كلية الاقتصاد بجامعة لندن عن وفيات الأطفال فى مصر، وهو اقتصادى إحصائى، وهذه إحدى الرسائل السكانية المبكرة فى موضوعها ومنهجها.

وهكذا نجد أن الجغرافيين والإحصائيين والاقتصاديين والأطباء قد أسهموا فى نصف القرن الماضى بالجهد الكبير فى الفكر السكانى.

وفى بداية الخمسينات وصل الفكر السكانى فى مصر مرحلة جديدة تتميز بعدة اتجاهات:

1 ـ **الاتجاه الأول** : يتمثل فى الدراسات الأكاديمية واهتمام الجامعات بالموضوعات السكانية فى شكل دراسات ورسائل جامعية.

2 ـ **الاتجاه الثانى** : عقد المؤتمرات السكانية.

3 ـ **الاتجاه الثالث** : ظهور جمعيات ولجان للدراسات السكانية، تتناول المشكلة السكانية فى ضوء دخول مصر مرحلة الانفجار السكانى.

فقد بدأت مصر فى نهاية الحرب العالمية الثانية (عام 1946) تدخل مرحلة الانفجار السكانى أو المرحلة الانتقالية حيث ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية، فانخفض معدل الوفيات من 28 فى الألف إلى 18 أو 16 فى الألف، مع ثبات معدل المواليد لأكثر من 42 فى الألف فى المتوسط، وقد بدأ الإحساس بهذا الفرق ابتداء من أوائل الخمسينات عندما بدأت الإحصاءات فى الظهور.

وفى بداية الخمسينات كانت هناك عدة رسائل جامعية نوقش بعضها داخل مصر، والبعض الآخر خارجها، وفى داخل مصر كانت رسالة للسكان فى قسم الإحصاء بكلية التجارة عن نسبة الخصوبة واتجاهات المواليد فى مصر للسيد عبد الحميد الدالى[39]، ونشرت بعد ذلك باسم العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر، والرسالة الثانية كانت بكلية الآداب ـ قسم الجغرافيا ـ جامعة القاهرة عن سكان مديرية الفيوم لمحمد صبحى عبد الحكيم[40]، كلتا الرسالتين انتهى إعدادهما عام 1952.

وكانت بداية طبيعية للاهتمام الأكاديمى للجامعات المصرية بدخول ميدان تسجيل الرسائل الجامعية فى هذا المجال، وتوجيه طلابها فى الداخل والخارج إلى ذلك. ورسالة الدالى تعتمد على أحدث وسائل للتحليل والتنبؤ الإحصائى التى صدرت فى كتب الإحصاء والإحصاءات الحيوية فى الخارج، وينتهى بأن فى مصر تضخماً سكانياً ويجب العمل على منع الزيادة السكانية، أما رسالة محمد صبحى عبد الحكيم عن الفيوم فهى نموذج لا يزال يحتذى به فى معظم تفاصيله فى إعداد الرسائل الجامعية فى جغرافية السكان، ومن مميزاتها:

- أنها تغطى رقعة مساحية إضافية إلى ما درس من سكان مصر.

- قدمت منهجاً لأول مرة، ولا نعدو الحقيقة إذ قلنا إن المخطط الذى اقترحه تريوراتا عام 1953 هو نفس المخطط الذى اتبعه محمد صبحى عبد الحكيم فى رسالته والتى انتهى منها عام 1952.
- أنها على مستوى فكرى ومنهجى متقدم، وصارت نموذجاً لرسائل جغرافية السكان.

وفى تلك الفترة قدمت عدة رسائل جامعية أخرى، فقد قدم أمين محمد عبد الله (جغرافيا) فى عام 1958 رسالة عن ديموغرافية مديرية قنا[41]، وهى إحدى نماذج رسائل السكان الجغرافية التى أضافت بعداً مساحياً ومنهجياً مبكراً إلى الدراسات السكانية.

وفى عام 1952 خرج علينا أحد الإحصائيين بدراسة قيمة عن نمو السكان فى مصر وهو جمال سعيد واستخدم الكثير من المعادلات الرياضية والإحصائية فى دراسته واستخدم نتائج التعدادات وبعض الإحصاءات الحيوية.

وكتب فى تلك الفترة محمد السيد غلاب فصلاً عن سكان مصر فى كتابه البيئة والمجتمع (1955)[42] وهو إضافة لدور الجغرافيين فى الكتابة عن سكان مصر بمنهج علمى، وكتب محمد صبحى عبد الحكيم (1957)[43] عن سكان مصر: دراسة ديموغرافية. ومن خبرة متراكمة من إعداد الماجستير ودكتوراه أوشكت على الانتهاء ــ كتب صبحى عبد الحكيم مجموعة من الموضوعات السكانية عن مصر على جانب كبير من الأهمية، وقد ربط الكاتب بين الجانب الأكاديمى لعناصر جغرافية السكان والجانب التطبيقى، وفى نفس العام 1957 قدم صبحى عبد الحكيم أول دراسة بعنوان (الهجرة الداخلية فى مصر) تقوم على بيانات التعدادات المختلفة، وفيها يشرح مفاهيم الهجرة وعواملها[44].

وفى مجال اهتمام الجامعات بموضوعات السكان، أوفد المبعوثون ليعودوا بدرجات علمية متخصصة فى الدراسات السكانية، ففى عام 1953 حصل جمال حمدان مبعوث جامعة القاهرة إلى جامعة رونج على درجة الدكتوراه فى جغرافية السكان فى موضوع سكان وسط دلتا النيل[45] Population Of Mid Nile Delta وتناول فيها موضوعات شتى من بينها الديموغرافيا التاريخية كاصطلاح وتطبيق وأضاف بذلك بعداً جديداً فى المنهج والمساحة التى تناولتها الدراسات السكانية فى مصر ولعل أدوات ومنهج ومادة جمال حمدان فى هذه الرسالة ذوات أهمية بالنسبة لدارس التاريخ الديموغرافى.

وفى تلك الفترة (1955) حصل صلاح الدين نامق (اقتصادي) على الدكتوراه من جامعة لندن في موضوع يتعلق بالسكان والاقتصاد وهو ممن أثروا فكر السكان فى مصر خاصة فى علاقته بالاقتصاد.

وممن حصلوا على الدكتوراه من الخارج فى تلك الفترة أيضاً عبد المجيد فراج (إحصائى) الذى كان عنوان رسالته (1957) "التطور الديموغرافى لسكان مصر"[46] وأصبح الدكتور عبد المجيد فراج من الرواد فى مجاله وصاحب كتاب معروف فى الإحصاء السكانى.

وفى تلك الفترة أيضاً والفترة السابقة عليها لم يسهم الاجتماعيون بما أسهموا فى بعض الدول الأخرى، ففى الفترة المتشابهة فى الولايات المتحدة الأمريكية كان نحو ثلثى الحاصلين على الدكتوراه فى السكان والعاملين فى المجالات السكانية من المتخصصين فى الاجتماع.

وقد يرجع السبب فى تأخر المدرسة المصرية للاجتماع فى الإسهام بنصيبها فى الدراسات السكانية إلى ما يلى:

1 ـ استمر الاجتماع مندمجاً مع بعض التخصصات الأخرى القريبة منه كالفلسفة أو علم النفس، فكان هناك الفلسفة والاجتماع (جامعة القاهرة) أو الاجتماع وعلم النفس (جامعة عين شمس) أو غير ذلك. ومن هنا لم يتبلور تخصص الاجتماع فى مصر إلا فى بداية الخمسينات تقريباً، حينما خصص قسم للاجتماع فى جامعة القاهرة وفى نفس الوقت كان الخريجون الذين يتجهون إلى الاجتماع مجموعة قليلة.

2 ـ كان لاتجاه علماء الاجتماع نحو موضوعات معينة دور فى تحديد اتجاه العلم، فالبعض عكف على دراسة موضوعات لها صبغة تأكيد التراث فى مقابل المدارس الغربية، فاهتم بابن خلدون وغيره من اتجاهات الاجتماع فى التراث.

3 ـ اتجه الاجتماعيون أو دارسو الاجتماع نحو موضوعات المدرسة الفرنسية أساساً فى هذا العلم، وحاولوا اللحاق بركب هذا العلم، أو تعويض ما فاتهم لسنوات طويلة حينما كانوا مندمجين مع التخصصات القريبة الأخرى السابق ذكرها، فكانت دراسة الأسرة، والتركيب الاجتماعى والطبقى، ثم اتجهت مجموعة نحو الأنثروبولوجيا متأثرين بالمدرسة (الألمانية والإنجليزية) ووجه هؤلاء تلاميذهم نحو نفس التخصص.

4 ـ فى غمرة الاهتمام بتعويض ما فات من موضوعات التخصص، أو اللحاق بركب التطور فى العلم، أو مواكبة مسيرته، أخذ علماء الاجتماع يتجهون إلى الموضوعات المستحدثة فى العلم، والتى لابد منها تطور العلوم _ فاتجهوا إلى التيارات المعاصرة للعلم، فدرسوا الاجتماع السياسى والاجتماع العرض والنظرية الاجتماعية على حساب الدراسات السكانية وغيرها.

2 ـ فترة الستينات :

تميزت فترة الستينات بعدة اتجاهات فى طريق الفكر السكانى الأكاديمى المصرى وأهمها:

1 ـ تبنت الدولة سياسة سكانية واضحة، وتبلورت فكرة المشكلة السكانية واصطلاح السياسة السكانية.

2 ـ تعددت التخصصات التى تناولت المشكلة السكانية، وظهرت تخصصات جديدة لم تسهم من قبل بدورها فى الدراسات السكانية وبحث المشكلة السكانية.

3 ـ ازدياد النشاط العلمى متمثلاً فى المحاضرات العامة، والحلقات العلمية، والمؤتمرات الإحصائية والسكانية.

4 ـ تخصيص مقررات دراسية للسكان، وظهور كتب علمية جامعية للدراسات السكانية.

5 ـ زيادة نشاط ترجمة الكتب فى مجال الدراسات السكانية، وخاصة الكتب التى تتناول السكان كتخصص أكاديمى، أو المشكلة السكانية، أو السكان والموارد الاقتصادية.

6 ـ دور معهد الإحصاء والمجلات السكانية العلمية.

7 ـ الاستمرار فى إعداد الرسائل الجامعية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى فروع السكان المختلفة فى الداخل والخارج.

8 ـ إنشاء المركز الديموغرافى وأهميته فى الجانب الأكاديمى والتطبيقى للسكان.

9 ـ الدور المهم لمعهد التخطيط فى تدريس والبحث والتدريب فى مجالات السكان.

10 ـ دور الجمعية السكانية المهم.

ولم يقتصر الأمر فى تلك الفترة على التأليف والترجمة ومسايرة الاتجاه العام فى الدولة نحو الأبحاث السكانية، بل إن الاهتمام بالدراسات السكانية اتخذ مظاهر أخرى كثيرة منها :

1 ـ بلورة مناهج الدراسات السكانية فى الجامعات والمعاهد العليا، وفى أقسام الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد وكليات الزراعة وغيرها، حيث أفردت لها مقررات دراسية.

2 ـ إنشاء معهد للدراسات الإحصائية يتبع جامعة القاهرة، به مجموعة من المواد ذات الصلة بالدراسات السكانية يمنح درجة الدبلوم، وكانت المجلة الإحصائية المصرية تصدر عنه فى تلك الفترة، وبعد المجلة الإحصائية المصرية التى كانت تصدر فى نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، أصبحت مجلة أخرى تصدر من معهد البحوث والدراسات الإحصائية هى Egypt Population and Family ، وفى تلك الفترة أصدرت الجمعية الجغرافية المجلة الجغرافية العربية باللغة العربية، وبها مقالات فى السكان كتبها جغرافيون ومنها ما كتبه محمد صبحى عبد الحكيم عن "الهجرة إلى القاهرة"[47].

بدأ تسجيل رسائل ماجستير ودكتوراه فى الجامعات المصرية فى أبعاد المشكلة السكانية فناقشت جامعة القاهرة رسائل عن التصنيع الزراعى لحل مشكلة السكان، وحصل على الدكتوراه أيضاً الشرنوبى 1968 [48]عن الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية فى مصر (جغرافيا)، وقدم كرم حبيب (اجتماع) رسالة للماجستير 1969 [49]عن أثر العامل الديموغرافى فى التغير الاجتماعى، وقدم فتح الله هلول (زراعة) رسالته للدكتوراه 1961[50] فى الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين فى مصر، وقدم مرزوق عبد الرحيم (زراعة) 1969 [51] رسالته عن الهجرة الريفية فى ج.م.ع.

وفى تلك الفترة شهدت الجامعات المصرية مناقشة عدد آخر من الرسائل الجامعية فى أقسام الجغرافيا والاقتصاد والإحصاء فى كليات الزراعة والخدمة الاجتماعية.

وعاد مجموعة من المصريين الحاصلين على الدكتوراه الذين أثروا الفكر السكانى برسائلهم العلمية التى تقدموا بها للحصول على درجاتهم العلمية، كذلك أثروا الفكر السكانى بما كتبوه بعد ذلك، منهم: عبد الخالق ذكرى 1963 (خصوبة)[52]، هيفاء الشنوانى (تنظيم الأسرة)[53]، عبد الفتاح ناصف 1969 (قوى عاملة)، حنا رزق (خصوبة)[54]، هذه أمثلة ولكل من هؤلاء المتخصصين دوره الريادى فى اتجاهات جديدة فى تخصصه.

وفى مجال الدراسات السكانية نود أن نشير هنا إلى أن بعض الوزارات شكلت لجنة عام 1965 للنظر فى اقتراح تدريس المشكلة السكانية، وتنظيم الأسرة وغيرها وهو ما صدر بعد ذلك فى سلسلة كتب عن التربية السكانية.

وفى عام 1965 أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى مصر، وعين خليل مظهر (طبيب أمراض نساء وولادة) كرئيس تنفيذى للمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، وكتب د. خليل مظهر مقالات فى فلسفة وبرامج تنظيم الأسرة[55]، من خلال موقعه التنفيذى، واستمر الجهاز حتى الآن مع تغير فلسفته وأهدافه وزيادة فى اعتماداته وامكاناته باستمرار.

3 ـ فترة السبعينات وما بعدها :

أما فترة السبعينات وما بعدها فتميزت بعدة اتجاهات أهمها :

1 ـ السياسة العامة للدولة تجاه السكان وأهميتها.

2 ـ زيادة الدراسات الأكاديمية، وإن كان معظمها يسير فى نفس اتجاه المرحلة السابقة، وقليل منها أضاف أفكاراً جديدة.

3 ـ تسجيل ومناقشة الرسائل الجامعية ذات الاهتمام بالقضايا السكانية فى الداخل والخارج وذلك استمراراً للاهتمام بالقضايا السكانية فى المرحلة السابقة.

4 ـ ظهور التربية السكانية فى مناهج وكتب مراحل التعليم العام، وتأليف الكتب الخاصة بذلك.

5 ـ الاهتمام بالهجرة الخارجية.

6 ـ إصدار الأطلس السكانى.

7 ـ إصدار مجلات سكانية جديدة تهتم بالقضايا السكانية وحدها.

8 ـ دور أبحاث المراكز والمعاهد العلمية والمتخصصة كالمراكز الديموغرافية ومعهد التخطيط القومى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

9 ـ المؤتمرات العلمية.

10 ـ دور الجمعيات المهنية.

ازداد اهتمام الدولة بالسياسة السكانية، وإن كانت ظروف الاستعداد العسكرى للدولة قد حد نسبياً من تناول أجهزة الإعلام المشكلة كما كان فى منتصف الستينات، إلا أن وجود المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، وتحويله إلى جهاز تنظيم الأسرة والسكان كان يدعم باستمرار فكرة أن هناك اتجاهاً من الدولة نحو المشكلة السكانية وذلك بالإضافة للمظاهر العلمية والعملية والإعلامية الأخرى.

وقد بدأ جهاز تنظيم الأسرة والسكان يستعين بأساتذة الجامعات فى رسم السياسة السكانية وتنفيذها، وفى عمل الأبحاث والدراسات المتخصصة التى أصدرها، ومع انتهاء حرب 1973 اتجهت الدولة بنوع من الاهتمام نحو المشكلات الداخلية فرأت أن تلك المرحلة يجب أن يحكمها إستراتيجية معروفة، فكانت ورقة أكتوبر عام 1975 وهى الإستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية التى تتبعها الدولة فى مرحلة التحرير، وعقدت ندوة لمناقشة الورقة، وخصصت بعضها لمناقشة إحدى أكثر المشكلات إلحاحاً وهى المشكلة السكانية وذلك من جوانبها المختلفة وهى النمو، التوزيع، الهجرة، تركيب السكان، وكانت هناك دراسات وأبحاث فى ذلك الموضوع فى جهات عديدة منها ما كتبه عبد المنعم الشافعى (1975) مستقبل السكان فى مصر سنة 2000[56]، وكتب محمد صبحى عبد الحكيم عام 1976[57] نحو إستراتيجية لإعادة توزيع السكان، وكتب السيد ياسين (المركز القومى للبحوث 1976) الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية[58].

وكان للجامعات ومراكز البحث العلمى دور مهم أيضاً فى جانب تسجيل ومناقشة الرسائل الجامعية سواء فى الداخل أو فيما أعده مبعوثوها فى الخارج، وقد تميزت الرسائل الجامعية التى أعدت فى الدراسات السكانية فى تلك الفترة بعدة ميزات :

(أ) جاءت بعض هذه الرسائل المناقشة بعد فترة تسجيل فى أغلب الأحيان فى الستينات حيث الاهتمام بالمشكلة السكانية وقد تضمنت التخصصات التقليدية التى حصلت على درجة علمية فى الدراسات السكانية ــ مثل الجغرافيا، الإحصاء وأيضاً فى مجال علم الاجتماع، ومن الناحية الاجتماعية قدمت رسالة ماجستير من نادية حليم سليمان فى مجال القيم وتنظيم الأسرة (1970) ومن الناحية الجغرافية درست المدن المصرية فى ثلاث رسائل للدكتوراه والماجستير وقام بها فتحى أبو عيانه[59] وماهر الليثى[60] ومحمد زهرة[61]، وفى هذه الفترة درس التحضر فى الوجه البحرى والقبلى على يد فايزة سالم[62] وفتحى فياض[63]، كما أكملت الدراسات السكانية تغطيه مصر جغرافيا فى تلك الفترة، لتدرس المحافظات من الأقاليم الجغرافية المختلفة بين الصحارى سطحية[64]، أحمد إسماعيل[65]، محمد زهرة[66]، محمد هنداوى (الوادى والدلتا بجهاتهم المختلفة).كما تناولت رسائل الإحصاء موضوعات شتى كالخصوبة ثم الوفيات والتنبؤ السكانى وغيرها.

(ب) دخول تخصصات مختلفة ميدان الدراسة السكانية أضيفت إلى ما سبق دخوله فى المرحلة السابقة، ففى كلية التجارة تقدم ربيع الروبى برسالة حول الضغط السكانى وأثره فى التنمية فى مصر (1976)[67]. وفى كلية الاقتصاد كوثر شذاب (1973)

برسالة عن النمو السكانى واستهلاك الحبوب الغذائية[68]، وتقدم محمد نبيل محجوب (كلية الزراعة) (1975) برسالة عن دراسة تحليلية للنمو السكانى وعلاقته ببعض العوامل الاقتصادية فى الريف المصرى[69]، وتقدمت نادية حليم (1974) برسالة دكتوراه بقسم الاجتماع فى جامعة عين شمس فى موضوع العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة فى الخصوبة[70]، وهذه الرسائل ومعظمها مقدم فى النصف الأول من السبعينات وهى امتداد لاهتمام الجامعات منذ الستينات بالمشكلة السكانية والعمل على الإسهام فى حلها.

(جـ) أوفدت بعض الجامعات ومراكز البحوث بعض المتخصصين للحصول على رسائل للدكتوراه فى دول الكتلة الشرقية، وذلك فى إطار سياسات الدولة العامة فى مجالات التخطيط العام والتخطيط الزراعى والصناعى والقوى العاملة والزراعة والاقتصاد، وغيرها، وقد تضمنت رسائل هؤلاء المبعوثون موضوعات سكانية. وأسهموا بالكتابة فى مجلة الدراسات السكانية أو الدراسات السكانية عامة[71]. وقد أسهم هؤلاء فى نقل الأفكار العامة لها عن السياسات السكانية فى الدول التى حصلوا منها على درجاتهم العلمية.

(د) استمرار إرسال البعثات للدول الغربية لبعض التخصصات، وممن حصلوا على الدكتوراه فى تلك الفترة عاطف خليفة (1971)عن تفاوت الخصوبة فى مصر من جامعة شمال كارولينا[72].

(هـ) بدأت مرحلة إعداد رسائل ماجستير ودكتوراه فى التربية السكانية، لإعداد متخصصين فى مناهج ذلك التخصص ليدرس فى المدارس، لما لذلك من أهمية فى التعرف على أبعاد القضية السكانية ومن الرسائل التى قدمت فى ذلك الفرع ما قدمه محمد السيد محمد جميل فى موضوع : إعداد مرجع وحدة تدريسية فى التربية السكانية لعلم الجغرافيا بالصف الأول الثانوى للحصول على درجة الماجستير فى كلية التربية جامعة عين شمس 1980.

ومن الموضوعات التى كتبت فى تلك الفترة، واهتم بها داخلياً وخارجياً موضوعات الهجرة الخارجية[73]، فقد بدأ الخروج المصرى إلى دول النفط للعمل، وانعكس ذلك على الكثير من أوجه النشاط البشرى الاقتصادى وكفاءة العلميات الاقتصادية، ونواحى اجتماعية واقتصادية أخرى، وقد دل ذلك كله على اتجاه الاهتمام فى الداخل وفى الخارج إلى مناقشة أبعاد واتجاهات ونتائج هذه الهجرة، ومن الدراسات فى الداخل ما كتبه بيركس وسنكلير[74]، وما كتبتـــه نازلى شكرى[75] فى مشروع انتقال العمالة العاملى، ومشروع انتقال القوى العاملة العربية.

ولقد تخلف التحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية المصرية فى الوقت الحاضر رغم ازدهاره فى مدارس تاريخية أجنبية وإذا كانت الدراسات السكانية دخلت علم الاجتماع فى مصر فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات، فالتاريخ حتى الآن لم يلحق بالاجتماع رغم

الاهتمام بالتاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى فترات التاريخ المصرى المختلفة. وقد يرجع قلة الاهتمام بالتحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية المصرية إلى نفس الأسباب العامة فى تأخر الدراسات السكانية فى علم الاجتماع يضاف إلى ذلك :

1 ـ أن التاريخ علم قومى وهو ذاكرة الأمة ولذلك فإن الأساتذة والباحثين والطلاب يتجهون إلى موضوعات قومية سواء فى التاريخ السياسى أو الاجتماعى لشحذ وعى الأمة وصانع القرار وتأكيد وتدعيم الهوية القومية. من هنا كان اختيار موضوعات معينة للبحث لتحقيق الأهداف القومية.

2 ـ ثراء التاريخ المصرى بالأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسهولة الحصول على قضية بحثية فى أى فترة من الفترات التاريخية فى مصر سواء الفرعونية أو البطلمية أو الرومانية أو فترات التاريخ الإسلامى أو الدولة العثمانية أو العصر الحديث.

3 ـ التوجه الأيديولوجى لبعض الدارسين والمؤرخين والأساتذة الذى ينعكس أساساً فى اختيار فترات معينة من التاريخ ودراستها دراسة سياسية أو اجتماعية للتوصل إلى نتائج وإثبات قضايا محل إهتمام الباحث وإن تطلب الأمر تجاوز بعض الموضوعية وهذا أمر موجود لدى بعض المؤرخين من محترفى السياسة ومثل هذه الموضوعات لاتهم حتى فى الجوانب الاجتماعية بالتحليل الديموغرافى.

4 ـ وفرة الوثائق والأدوات التاريخية الأخرى وسهولة الحصول عليها نسبياً فيما يتعلق بفروع التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى فترات التاريخية المختلفة وقدرات الطلبة فى ظل تكوينهم العلمى على التعامل معها وتحليلها وإعتبار البيانات الديموغرافية إن وجدت مادة مكملة وليست أساسية.

5 ـ يحتاج التعامل مع البيانات الديموغرافية إلى تكوين علمى قد تفتقر إليه المقارنات الدراسية فى مرحلة الليسانس أو السنة التمهيدية للماجستير الأمر الذى يجعل الطلاب يحجمون عن التعامل مع هذا الفرع من التاريخ.

6 ـ يضاف إلى ما سبق طبيعة تخصص الرواد والأجيال التالية لمدرسة التاريخية المصرية والمدارس الفرعية التى كونها الأساتذة والمؤرخون الكبار فى فروع وفترات التاريخ المختلفة وقد شرحت هذه النقطة بالتفصيل فى علم الاجتماع.

إن هناك العديد من البيانات السكانية وقوائم المواليد والضرائب والجزية والخراج ومحاولات حصر السكان فى فترات تاريخية متعددة وبيانات عن الوفيات وعن التعميد فى الكنائس وظاهرات دينية ديموغرافية فى فترات التاريخ المختلفة وكذلك بيانات عن أراكة (مسح وقياس) الأراضى المصرية وبيانات عن المحاصيل واستهلاكهاوالأسواق وغيرها، وهذه الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات دلالات وأسباب ونتائج ديموغرافية وتنتشر كلها فى الوثائق وبعضها فى شكل قوائم وإذا اتبعت المعايير والقياسات الديموغرافية

الحديثة لتحليلها أو تركيبهـا فإنـه مـن الممكـن أن يـثرى هـذا الجـانب (التحليـل الديموغرافـى) ويمكن الاستشهاد بمجموعة من الدراسات المشابهة والمناظرة فى التحليل الديموغرافى فهنـاك على سبيل المثال كتاب مهم فى الديموغرافية التاريخية وهو: Population In History Essays in Historical Demography تحرير DV,Glass and D.E.C. Eversley ويضـم هـذا الكتـاب 27 دراسة فى ثلاثة أقسام :

القسم الأول عام يتناول القواعد العامة للديموغرافيا التاريخية وكيفية البحث فيها وأدواتها ويقع فى 6دراسات.

أمـــا القسـم الثـانى فيختـص بالديموغرافيـة التاريخيـة فـى بريطانيـا العظمـى ويقـع فـى عشـر دراسـات.

أما القسم الثالث فيتناول موضوعات للديموغرافيا التاريخية فى أوربا والولايـات المتحـدة ويقع فى 11 دراسة.

وتـتراوح هـذه الدراسـات مـابين التحليـل والـتركيب فـى الديموغرافيـا كمـا أنهـا تتنـاول الديموغرافيا من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهناك دراسة أخرى مهمة لشرل بيلا حول تقدير معدل المواليد فـى زمـن النبـى صلـى الله عليه وسلم (طريقة البحث) وهى مأخوذة عن دراسة باللغة الفرنسية المعنونة بدراسات فى التاريخ الاجتماعى والثقافى للإسلام من القرن 17 إلـى القـرن 15 والـذى نشـر عـام 1976. وهى دراسة ديموغرافية تاريخية لمجتمع قريش ويتبع فيها طريقة جديدة للبحث الديموغرافـى التاريخى ويمكن الإفادة منها فى الوصول إلى نتائج مهمـة فـى تطـور المجتمعـات مـن خـلال جميع المؤشرات السكانية وبحث دلالاتها وقد ترجم هذا البحث (معدل المواليد) ونشر فى مجلة التراث العربى السورية فى العدد 32 سنة 1988 وأعيد نشره فى ديسمبر 1989 فى سلسلة رسائل جغرافية التى تصدرها الجمعيـة الجغرافيـة الكويتيـة وقسـم الجغرافيـا بجامعـة الكويـت ويقدم طريقة تحليلية تركيبية رائعة من مادة فى الأنساب والتراجم وإن كان يؤخذ عليه حساب الخصوبة للرجال (راجع ص 43 فى النشرة المذكورة) وبعض الأمور الأخرى الديموغرافيـة استدركتها عليه المترجمة (راجع ص 49).

ويمكن لأقسام التاريخ فى الجامعات المصرية الاستعانة بمتخصصين فى الديموغرافيا أو فى الدراسات السكانية عامة أسهموا فى التكوين العلمى المناسب لطـلاب البحـث والدراسـات العليـا الراغبيـن فـى إكمـال دراسـتهم وبحوثهـم فـى الديموغرافيـا التاريخيـة والمشـاركة فـى الإشراف العلمى على مثل تلك الرسـائل فـالمؤرخ يعمـل أدواتـه ومنهجـه ولكـن يشـترك معـه الديموغرافى فـى تحليـل المحتـوى وفـى تطويـر الأسـاليب الديموغرافيـة ومشـاركة أكـثر مـن متخصص فى الدراسات العلمية وفى الدراسات والبحوث أمر أصبح متعارف عليه وسائد فـى مدارس العلوم الاجتماعية والإنسانية فى جهات كثيرة من العالم كل يدرس من زاويتـه لإثـراء الموضوع وهذا ما يعرف باسم Intra Disciplinary Approach ولكـن علـى أيـة حـال سـتتناول هذه الدراسة فى موضـع لاحق بعض الأسس الديموغرافية والإشارة إلى بعض الكتابـات التـى

تمد الباحث فى التحليل التاريخى بقاعدة علمية متينة وجيدة ومناسبة لكى يتمكن من معرفة أسس وقواعد الديموغرافيا.

بعض الدلالات والمؤشرات الديموغرافية وأهميتها فى دراسة التاريخ :

هناك بعض النظريات والقواعد فى الديموغرافيا تتناول إطاراً تاريخياً تطورياً لبعض الظاهرات الديموغرافية فى المجتمعات والتى تفيد دارس التاريخ وسنعرض هنا للنظرية الديموغرافية الانتقالية والنظرية الوبائية الانتقالية ونظرية الحركة الانتقالية.

النظرية الديموغرافية الانتقالية :

فى عام 1945 قدم فرانك نوتشاين Notestein نظرية عرفت بالنظرية الديموغرافية الانتقالية أو نظرية الانتقال الديموغرافى وملخصها أن شعوب العالم تمر بثلاث مراحل ديموغرافية هى المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية والمرحلة الاستمرارية. وتتميز المرحلة البدائية بارتفاع نسبة المواليد فتتراوح بين 40 و50 فى الألف وبارتفاع نسبة الوفيات فتتراوح بين 30 و35 فى الألف ويتعرض السكان فى هذه المرحلة للأوبئة والمجاعات التى ترتفع نسبة الوفيات فى سنوات حدوثها إلى أرقام خيالية، كما ترتفع نسبة وفيات الأطفال (Infant Mortality) ارتفاعاً واضحاً فقد تصل إلى 40 فى الألف ويترتب على هذا انخفاض معدلات النمو فى هذه المرحلة. وقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التى سادت العالم فى كل أجزائه حتى القرن السادس عشر تقريبا .

ثم تلى هذه المرحلة ما يطلق عليها بالمرحلة الانتقالية وتتميز بنمو سريع مطرد للسكان يرجع إلى انخفاض ملحوظ فى نسب الوفيات مع بقاء نسب المواليد على ارتفاعها فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالى ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية. وتتراوح نسبة المواليد فى هذه المرحلة بين 25 و40 فى الألف بينما تتراوح نسبة الوفيات بين 15 و25 فى الألف فيصل متوسط نسبة الزيادة الطبيعية على هذا الأساس إلى حوالى 20 فى الألف.

وتبدأ الشعوب فى دخول المرحلة الانتقالية حين يستقر نظام الحكم بعد اضطرابه ويستتب الأمن بعد الفوضى ويطمئن الناس إلى مورد ثابت للرزق ويبدأ التعليم فى الانتشار وتتقدم الرعاية الصحية فيترتب على كل هذا انخفاض مطرد فى نسبة الوفيات وبينما لا تتأثر نسبة المواليد بشكل واضح وقد مرت أوربا فى هذه المرحلة الديموغرافية من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهى المرحلة الاستقرارية فيطلق عليها بعض الكتاب مرحلة النضوج السكانى Demographic Maturity وتتميز هذه المرحلة بالنمو البطىء للسكان وتنتقل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح فى شتى نواحى المجتمع ويطرد ارتفاع مستوى المعيشة لدى تلك الشعوب فيترتب على هذا اتجاه نسبة المواليد إلى

الهبوط بعد أن تكون نسبة الوفيات قد هبطت من قبل خلال المرحلة الانتقالية ووصلت إلى أدنى حد لها وهو يتراوح بصفة عامة بين 7 و10 فى الألف وبذلك تضيق الهوة بالتدريج بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات وتقل تبعاً لذلك نسبة الزيادة الطبيعية. وحينئذ لا يزيد السكان إلا بقدر ضئيل فيتحقق النضوج السكانى. وتتميز هذه المرحلة بطول متوسط العمر إذ يبلغ 70سنة أو أكثر. وبارتفاع مستوى المعيشة وبارتفاع نسبة الشيوخ وانخفاض نسبة الأطفال إلى مجموع السكان.

وقد تم استدراك هذه النظرية على يد ديموغرافى أسترالى هو جون كالدول والذى رصد فيه حالة صغر النمو السكانى أى المجتمعات التى لا تتزايد بسبب تساوى المواليد والوفيات أو المجتمعات التى يتناقص سكانها بفعل تزايد الوفيات على المواليد والتى تشهدها بعض المجتمعات الأوربية حالياً ومثل هذه النظرية تفيد فى التحليل الديموغرافى من خلال موجه الخصائص الديموغرافية للزيادة السكانية لأنماط المجتمعات المختلفة حسب موقعها فى مراحل هذه النظرية أما النظرية الثانية فهى نظرية الانتقال الوبائى للسكان وقد قدمها أستاذ علم الوبائيات فى جامعة نورث كارولينا عبد الرحيم عمران.

نظرية الانتقال الوبائى للسكان :

يمكن تفهم أنماط التغير السكانى فى العالم العربى إذا تم شرحها فى إطار التغيرات دراسات فى علوم الطب والديموغرافيا والاجتماع والوبائيات والتاريخ على مدى عدة سنوات، وقد تكونت مفاهيمها بحيث يمكن تطبيقها على كل الأمم وكل العصور وسميتها بالإنكليزية The Epidemiologic Transition Theory، فقد نشرت فى الهند عام 1969، ثم فى الولايات المتحدة عام 1971، ثم فى أمريكا اللاتينية عام 1976، ثم فى إنجلترا عام 1983، وقد أدخلت فى دائرة المعارف العالمية للسكان عام 1982.

والنظرية تدرس التغيرات السكانية وأسبابها وآثارها حسب مبادئ علم الوبائيات، وهو فرع من الطب يختص بالبحوث الميدانية وبدراسة تفاعل الأسباب والنتائج بالنسبة للأمراض والوفيات والخصوبة وغيرها من المشاكل الصحية والاجتماعية كأساس لفهمها وتقديم الحلول لها. وتعتمد النظرية كذلك على مبادئ علمى الديموغرافيا والاجتماع. هذا ولن نتعرض هنا إلى النظرية بأكملها، ولكن لآفاق معينة منها تساعدنا على فهم أنماط التغيرات السكانية والصحية فى البلاد العربية.

وبالنسبة للتطور السكاني، فإن النظرية تقسم فترات التاريخ إلى فترتين أساسيتين يختلف التطور السكانى فيهما اختلافاً جذرياً : الفترة القديمة أو قبل الحديثة Pro-Modern Period ، وهى الفترة التى سبقت منتصف القرن السابع عشر، والفترة الحديثةModern Period، وهى الفترة التى تلت ذلك حتى الآن. ويبين الشكل 3 ـ 3 أن نمط النمو فى سكان العالم (بما فى ذلك البلاد العربية) فى الفترة القديمة كان من النوع المتوازن البطىء. أى أن زيادة السكان كانت طفيفة وعلى مدى أجيال تمتد مئات السنين. بينما نجد الزيادة فى الفترة الحديثة من

النوع التراكمى، أى أن معدل الزيادة ابتدأ فى التصاعد على شكل تراكمى فى حدود سنوات قليلة. وبلغة الأرقام نجد أن تكوين نصف البليون الأول من سكان العالم استغرق الفترة من عهد آدم إلى منتصف القرن السابع عشر، أى آلاف السنين بينما استغرق تكوين نصف البليون الثانى الفترة من 1650 إلى 1830، أى أقل من مائتى سنة، ثم تكون البليون الثانى فى مائة سنة بين 1830 و1930 وتكون البليون الثالث فى ثلاثين سنة فقط، والرابع فى أقل من عشرين سنة فى أواخر السبعينات، وذلك بسبب الزيادة التراكمية للسكان. وطبقاً للمعدل الراهن، وهو 1.7 فى المائة سنوياً، سيزيد سكان العالم بمقدار بليون نسمة فى أقل من عشر سنوات. راجع عبد الرحيم عمران، سكان الوطن العربى، نيويورك 1988 ص 96 ــ 114.

وتفيد هذه النظرية دارس التاريخ الذى يتعامل مع التحليل الديموغرافى حيث توضح أثر الأوبئة التى تصيب مجتمعات معينة وترصدها الأحداث والسجلات التاريخية فى حركة السكان الديناميكية كالميلاد والوفاة والزيادة الطبيعية وأحيانا الهجرة وهى نظرية تتشابه فى خطوطها العامة مع النظرية السابقة.

أما النظرية الثالثة فهى نظرية ويلبر زلنسكى وهى نظرية الحركة الانتقالية أو نظرية التحول فى الانتقال وتقوم على رصد القواعد والأنماط المحددة لنمو وتطور انتقال الإنسان عبر المكان والزمان خلال التاريخ الحديث وهذه القواعد تشكل مكوناً أساسياً فى عملية التحديث وفيها يقارن زلنسكي بين الأحوال والظروف المختلفة فى الماضى والحاضر من حيث عوائق الانتقال قديماً وحديثاً ويرى أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسلوكية وسياسية أثرت فى الانتقال والهجرة وتقوم هذه النظرية أيضاً على التتابع المؤقت فى الحركة وعلاقتها بالنظرية الديموغرافية الانتقالية وتقوم هذه النظرية على خمس مراحل مرحلتها الأولى مرحلة التحول الحيوى للمجتمع التقليدى قبل الحديث وهى تشبه المرحلة الأولى فى النظريتين السابقتين: تواصل النظرية دراسة تحول الإنسان فى المكان ونتائج ذلك حتى تصل إلى مجتمع فائق التقدم فى المستقبل. (راجع : Zenlinsky, W., The Hypothesis of the Hobility Transition Geographical Review, Vol. 61, 1971, P.219)

وتفيد هذه النظرية دارس التاريخ فى التعرف على خاصية ديموغرافية مهمة وتتمثل فى انتقال السكان والتحول من مسكن الريف إلى المدن وتكوين الطبقات فى المجتمع وأثره الاقتصادى والاجتماعى ثم الحركة داخل المدينة نفسها وما ينتج عن ذلك من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية أيضاً.

كتب تفيد التكوين العلمى لدارس التحليل الديموغرافى :

هناك العديد من الكتب المؤلفة والمترجمة يمكن أن تقدم خلفية مهمة تمكن من استيعاب واستخدام الأدوات الديموغرافية فى الدراسات التاريخية منها كتاب (السكان ديموغرافياً وجغرافياً) للدكتور محمد السيد غلاب والدكتور محمد صبحى عبد الحكيم وقد صدرت منه 4

طبعات، وكتاب (أسس جغرافية السكان وتطبيقاتها) للدكتور أحمد إسماعيل، وكتاب (جغرافية السكان) للدكتور فتحى أبو عيانة، بالإضافة إلى مجموعة الكتب المترجمة من بينها كتاب (مشكلات السكان) تأليف وارين س. تومبسون ودافيد ت. لويس ترجمة الدكتور راشد البراوى مراجعة وتقديم الدكتور عبد المنعم الشافعي 1969 "مؤسسة فرانكلين"، وكتاب (أساسيات علم السكان) تأليف ت. لين سميث ترجمة الدكتور محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر مراجعة وتقديم الدكتور عز الدين فريد 1971 "مؤسسة فرانكلين".

وهذه الكتب توضح الفكر السكانى وأساسياته فى المدارس الإنجليزية والأمريكية. أما الكتب المتاحة باللغة العربية والتى توضح الفكر الفرنسى أهمها كتاب عبد الكريم اليافى وله كتاب فى علم السكان وهو مطبوع عام 1959 يضاف إلى ذلك كتاب صلاح نامق عن مشكلة السكان فى مصر وكتابات عبد المجيد فراج خاصة كتابه الإحصاء السكانى وتضم كتب مبادئ الاقتصاد والجغرافيا والاجتماع باللغة العربية معالجات ديموغرافية مهمة كما تتضمن رسائل الماجستير والدكتوراه المشار إليها فى هذا البحث أجزاء حول الديموغرافيا التاريخية متمثلة فى التطور السكانى فى بعض الفترات لبعض المناطق أو لمصر اعتمادا على التقديرات أو الإحصاءات المنشورة مع ذكر دلالات وعوامل ونتائج هذا التطور ويتعامل بعضها مع أدوات بحث ديموغرافى تفيد دارس التحليل التاريخى. (راجع : قوائم المراجع والهوامش المرفقة بالبحث).

نماذج للتحليل الديموغرافى :

سنختار هنا ثلاثة نماذج تتفاوت فى دلالاتها وتقدم فى نفس الوقت مؤشرا وأنماط يمكن إتباعها أو اختيار نموذج أو نظير لها فى التطبيق.

النموذج الأول :

يتعلق بتقديرات سكان مصر. من المعروف والملاحظ لدى المؤرخين والباحثين فى التاريخ تفاوت تقديرات سكان مصر بين مؤرخ وعالم لنفس الفترة فهناك من يرتفع إلى نحو 40 مليون وآخرين يهبطون إلى مليونين او ثلاثة وفى الفترة الواحدة نجد أن الفارق فى تقدير الفترة الواحدة بين البعض يتجاوز ملايين عدة فى وقت كان المليون نسمة يعتبرون حجما سكانيا هائلاً بقياس معطيات الاقتصاد والتكنولوجيا السائدة والظروف البيئية والكوارث الطبيعية ومساحة الأرض الزراعية ولقد أورد جمال حمدان فى رسالته للدكتوراه ثم فى دراسات تالية خاصة فى كتابه شخصية مصر تقديرات كثيرة متفاوتة كأمثلة على تفاوت التقديرات السكانية تفاوتا كبيرا، كما أورد عبد الرحيم عمران تقديرات متفاوتة لمصر عند راسل وهولينجوريرث، كما أورد صبحى عبد الحكيم ووسيم عبد الحميد تقديرات متفاوتة أيضاً بالإضافة إلى العديد من التقديرات المتناثرة فى الكتب المختلفة ولكن باستخدام الأدوات الديموغرافية المعاصرة اصطلح الدارسون على مقياس معين يوضح سكان مصر فى أى فترة

تاريخية ويبرز هذا عند عبد الفتاح وهيبة وجمال حمدان فى شخصية مصر وفيما يلى نموذج أورده جمال حمدان.

هناك متغيران أساسيان فى تاريخ السكان وضوابطهم فى مصر : مساحة الأرض الزراعية ونوع الزراعة السائدة، أى الكم والكيف أو البيئة والتكنولوجيا، على الترتيب. فالرقعة الزراعية تغيرت كثيراً جداً عبر العصور، ولكن أهم تغير جذرى هو نشأة البرارى التى أخرجت نحو 1.5مليون فدان من الزراعة. فإذا أضفنا هذا إلى مساحة الرقعة الحالية وهى نحو 6ملايين فدان لكان الحد الأقصى للمساحة قديما نحو 7.5مليون فدان. أما نوع الزراعة فقد انقلب من الحوضى إلى الدائم ولكن يضاف إلى الرى الحوضى قطاع من الرى الدائم، بالرفع على الضفاف العالية المباشرة على النهر أو بالآبار بعيداً عنه، ويقدر المجموع بنحو 12٪ من المساحة الكلية، أى الثمن. ولذا فقدرة تحميل السكان وكثافتهم فى الماضى لايكن أن تعدو نصف المعدل الحالى وربما أقل. أى أن الماضى إذا كان يتفوق كثيرا على الحاضر فى المساحة، فقد كان يخسر أكثر الكثافة واغفال هذه النقطة الأساسية هو الذى أدى بالبعض إلى مبالغات خرافية فى تقدير السكان قديما، وهذا يصدق أيضا على النظريات الرومانتيكية الكاسحة القديمة ـ كنظرية مونتسكيو ـ التى كانت تذهب إلى أن سكان العالم القديم كانوا أضعاف عددهم اليوم.

وإذا نحن أردنا تقريبا معقولا لكثافة الماضى فقد نجده فى وحدة ادارية مثل قنا قبيل الحرب العالمية الثانية حين كان 75٪ من رقعها تحت الرى الحوضى وكانت كثافتها 365 نسمة فى الكيلو المربع. ولهذا فلعل الحد الأقصى لكثافة السكان فى مصر القديمة كان يتراوح حول 350 فى الكيلو المربع (قارن هذا بتقدير سيجرى Sege للكثافة أيام البطالسة بنحو 280فى الكيلو المربع). فإذا نحن الآن طبقنا هذه الكثافة القصوى على المساحة القصوى لوصلنا إلى السقف العلوى لإمكانيات السكان فى مصر القديمة قبل البرارى :

7.5 مليون فدان = تقريبا 28500 كم2 * 350 نسمة = 9975000 نسمة، قل 10 ملايين.

فإذا أضفنا إليها 10٪ فارق حياة المدن والعاصمة كانت الطاقة القصوى 11مليونا، مع هامش خطأ محتمل قدره نحو 10٪ فى أى الاتجاهين. أى قد يصل بها إلى حوالى 10 أو 12 مليونا على الترتيب. أما بعد البرارى فالصورة هى :

- 6 ملايين فدان = تقريبا 23000 كم2 * 350 نسمة = 8155000 نسمة + 10٪ ن ن = نحو 9ملايين تقريبا، تصل مع الخطأ المحتمل إلى 8 أو 10 ملايين.

تقديرات السكان :

تلك الأرقام هى السكان بالقوة (ق) Potential Population (P) وهى ليست بالشىء الهين، ولا تقلل من ضخامة وعظمة مصر قديما كما سنرى. ولكن السكان بالفعل (ف) Actioal Population كانت فى تغير مستمر تحت ذلك السقف وبين أرضية نظرية ـ لم تتحقق قط

بالطبع ـ هى الصفر. ولكننا ابتداء نستطيع علـى هذا الأساس أن نرفض ونستبعد بثقة واطمئنان كل التقديرات التى تتعدى ق، وكذلك أيضاً دعنا لا ننسى تلك التى تقع دونهـا بكثير جداً مما يتفق مع منطق التاريخ الحضرى. وبهذه المناسبة، فالملاحظ أن الاتجاه نحو الإغراق والمبالغة بالتضخيم فى تقدير سكاننا قديماً أكثر شيوعاً بكثير من الاتجاه المضاد نحو الإسراف بالتقليل، بل الواقع أن هذا الاتجاه الأخير يكاد يكون الاستثناء أو الشذوذ.

مرفوضة إذن مثل تلك التقديرات التى تذهب بالسكان فى مصـر القديمـة إلـى 27مليونـا، أو فى الدلتا إلى 40 مليونا ! وثمة تقدير آخر بنفس الرقم ككل، يرفعـه شـامبليون بـدوره إلـى 48 مليونا ! ومن المستحيل بعد هذا أن نحصر كل محاولات التقدير التى عرض لها مختلف الكتاب، ولكن يمكن أن نقول أن هناك عمليا سلسلة كاملة متصلة تمر بكل رقم صحيح ما بين أعلى التقديرات وأقلها، ومن الناحية الأخرى فإن الأرقـام التـى يلخصـها الجدول الآتـى هـى تقديرات محض اجتهادية وتخمينية لا تتعارض مع الحقائق الأساسية الجغرافية الحاكمـة، دون أن تعنـى بـالضرورة أنهـا صحيحـة أو وثيقـة، حسبنا فقـط أن نلاحـظ المفارقـة الخارقـة بيـن بعضها، كتقدير الواجبات أو بالدقة الواحتين بثمانية بلايين فى تـاريخ وتقدير مصـر رمسيس الثانى جميعاً بمليون ونصف مليون لا غير! إنما هى مؤشرات عريضة ميسـورة، تؤلـف فيمـا بينها شريطاً متصلاً بدرجة ما يمكن أن تفيد فى تحليل شخصية مصر السكانية تاريخيا.

النموذج الثانى :

هذا النموذج يتمثل فى ملاحظة لعبد الكريم الباقى ويتمثل فى متوسـط الأعمـار فـى فترة مائتى عام تقريبا منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى العصر العباسى الأول وعلاقة ذلك بالحروب والفتن ومستويات المعيشة والتحول إلى حياه الدعة واللهو والاسترخاء وعلاقته بمتوسط الأعمار، ومتوسـط الأعمـار مؤشـر ديموغرافـى مهم يؤثـر فـى قوة العمل وبعض الأوضاع السياسية كالتجنيد بالإضافة إلى دلالات أخرى.

ويلاحظ الدارس للتاريخ تناقص فى الآجال والأعمار. ومن العسير أن نجزم بذلك ولكن نقايس على الأقل من أعمار الخلفاء والملوك فـى عصـور الإسـلام، فنجد أن متوسـط أعمـار الخلفاء الراشدين مع الرسول الكريم عليه الصلاة والسـلام ينـاهز 67سـنة، مـع أن ثلاثـة مـن الخلفاء الراشدين قتلوا، ومتوسط أعمار الملوك الأمويين الخمسة الآخرين وهم يزيد الثانى وهشام والوليد الثانى ويزيد الثالث ومروان الثانى يبلغ 42 سنة، قتل خليفان وهما الوليد الثانى ومروان الثانى، ومتوسط أعمـار الخلفـاء العباسيين الخمسة الأوليـن وهـم السـفاح والمنصور والمهدى والهادى والرشيد يبلغ أيضاً 42 سنة مع أن أحداً منهم لم يقتل إذ كان الهادى قد مات حتف أنفه ولم تسمه والدته. وهذا يدل دلالة واضحة على تناقص مدى التغير بين ملوك الإسلام فى سياق الزمان ولابد أن يكون ذلك جارياً لدى السوقة أيضاً.

كـان تـأخر المسلمين إذن مقترنـا بـالصمود الديموغرافـى وبـالاختلاط الشديد بالأعـاجم وتناقص التعمير هـذا عدا الكوارث الكبيرة التـى انتابت البـلاد الإسـلامية ولاسيما هجمـات المغول والتتار والصليبيين.

لقد انهارت مدنية اليونان وتداعت امبراطورية الرومان وصوحت ظلال الحضارة العربية وكان كل ذلك متصلاً بالصيغ الديموغرافية ولكن هذه الصيغ من مواليد وزواج وتعمير عادت فتبدلت عند أحفادهم وعند الذين خلفوهم فى البلاد، وانتهى كل منها إلى حد معتاد أو مرتفع أو منخفض، والسبب فى هذا التبدل أن الأحوال الاجتماعية والشئون الاقتصادية وأنماط المعيشة قد تبدلت جميعها تبدلا كبيرا فى تلك الصيغ الخفية.

النموذج الثالث :

يتمثل فى دراسة قام بها الباحث لدراسة القضية الخاصة بتعمير الساحل الشمالى لمصر غرب الاسكندرية بالسكان ومناقشة امكانيات ذلك وهل هذا الاقليم كان صومعة غلال ومليئا ببساتين الفاكهة كالكروم والزيتون والموالح وأنه كان مخزن لغلال روما ويمد روما بحاجاتها من الغلال وقد اعتمدت فى بيان ذلك على متغيرات مهمة منها فيضان النيل وامتداد الفرع الكانوى وعلاقة بحيرة مريوط بذلك ورواسب النيل وامتداداتها وعلاقة المنطقة القريبة من الإسكندرية بهذه المدينة والتغير المناخى فى الساحل الشمالى وكثافات السكان الممكنة وراء التغير فى فروع النيل فى الرواسب ثم تناقص السكان وتم تتبع الأحداث التاريخية فى المنطقة حتى عصر محمد على من السلوم حتى الإسكندرية وكانت النتائج هى أن هذا الاقليم إلى الغرب من مدينة الحمام (خمسين كيلو غرب الإسكندرية) لم تكن كثافات السكان فيه ولامراسم العمران أفضل مما هى عليه فى منتصف هذا القرن.

الخاتمة :

يحرص باحثو مجالات الديموغرافيا والدراسات السكانية إلى اعتبار التاريخ ضمن التخصصات التى تدخل فى مجال الديموغرافيا وإن كان التحليل الديموغرافى قد وظف فى الدراسات التاريخية فى بعض المدارس التاريخية العالمية فإن الأمر يختلف عن ذلك فى مصر وبعض جهات العالم العربى وهو فى تلك الحالة انعكاس كما يحدث فى مصر حيث التأثير الثقافى والريادة والمدرسة الأم التى خرجت الباحثين العرب فى المجالات المختلفة من جامعاتها وهناك أسباب أكاديمية وأيديولوجية متعددة تؤثر فى ذلك وفى نفس الوقت هناك تخصصات قطعت شوطاً مهماً فى مجال الدراسات السكانية كالجغرافيا والاجتماع والإحصاء والاقتصاد بل والطب ويشارك التاريخ فى قلة توظيف التحليل الديموغرافى فى علم السياسة.

وقد أثبتت الدراسة أن هناك مجالات وموضوعات وفترات تاريخية ذات دلالات ديموغرافية مهمة يمكن أن يستخدم فيها التحليل الديموغرافى للوصول إلى نتائج علمية مهمة كما أن هناك فترات وموضوعات إذا ما أضيفت إليها التحليل الديموغرافى أمكن استجلاء الكثير من عدم الوضوح فيها وقد أشارت الدراسة إلى ذلك.

ويمكن أن يقترح مايلى فى مجال استخدام التحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية :

1 ـ الاهتمام بإعداد طلاب مرحلة الليسانس من خلال الحرص على أن يتضمن بعض المقررات الدراسية موضوعات سكانية كمقررات الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد وإن

كانت المقررات الموجودة حالياً بها أجزاء عن السكان إلا أن الأمر قد يتطلب تدعيما أكثر.

2 ـ التعاون مع الباحثين والمتخصصين فى الفروع ذات الصلة بالسكان أما فى شكل بحوث والإشراف على رسائل ، وإما بعقد ندوات كهذه الندوة.

3 ـ توجيه طلاب الدراسات العليا إلى موضوعات ذات دلالات ديموغرافية مع توجيههم إلى الاطلاع على الكتب والمراجع التى تساعد على تكوين قاعدة علمية.

4 ـ قيام الأساتذة والمؤرخين الذين لديهم اهتمام بهذا الموضوع بالمبادرة بنشر أبحاث فى هذا المجال على أن يتوافر لها جانب العلانية والانتشار من خلال إلقائها فى محاضرات عامة أو مؤتمرات أو ماشابه ذلك.

5 ـ الحرص على ترجمة الدراسات المتوافرة فى المدارس الفكرية الأجنبية فى مجال التحليل الديموغرافى.

المراجـــــع

مراجع فترة ما قبل الستينات :

1 - Hauser P.M. & Duncan O.D., The Study of Population, Chicago, University of Chicago Press, 1959, PP.2- 3.

2 - عبد المنعم وعبد الكريم اليافى، المعجم الديموغرافى متعدد اللغات، القاهرة، 1976، ص 6 ـ 10.

3 - لين سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، القاهرة، مؤسسة فرانكلين، المكتب المصرى الحديث، 1971، ص 15 ـ 24.

رياض طبارة، محيى الدين ياميش، ويوسف الجميل، الأبحاث العربية، ومواطن ضعفها ونواقصها فى البلدان العربية، النشرة السكانية للمنظمة الاقتصادية لغرب آسيا، العدد 15، يناير 1978، ص 3.

4 - Hauser P.M. & Duncan O.D., op., cit., P107.

5 - Loc. cit.

6 - Glorgio Mortara, Demographic Studies in Brazil, in Hauser & Duncan, op. cit., pp. 235 -248.

7 - Grebenik, E. The Development of Demography in Great Britain, in Hauser & Duncan, op. cit., pp. 109 -202

8 - Chundra Sckaran, C. Survey of the Status of Demography in India, In Hauser & Duncan op. cit., pp.249 -258.

9 - Hauser & Duncan, op. cit., p. 1.

10 - محمد عوض محمد، سكان هذا الكوكب، القاهرة، 1936، ص ص 269 ـ 270.

11 - جمال حمدان، شخصية مصر ية ـ دراسة فى عبقرية المكان، مج4، القاهرة فى 1984، ص 16 ـ 20.

12 - Jomard E., Mémoires sur la Population Comparée de l'Egypte, Ancienne et Moderne, dans Description de L'Egypte, V.IY, Paris, 1927.

13 - محمد عوض محمد، مرجع سبق ذكره، ص 275.

14 - Sauvy, A. Development and Perspectives of Demographic Research in France, in Hauser & Duncan, op. cit., pp. 180 -189.

15 - ابراهيم رزقانة، تصنيف العلوم الجغرافية، الموسم الثقافى للجمعية الجغرافية المصرية.

16 - Amer Mustafa, Some Problems of the Population of Egypt, El Maaref Printing to Internation Geographical Congress, Cambridge, July, 1929.

17 - Grobenik, E. The Development of Demography in Great Britain, in Hauser & Duncan, op. cit., p. 193.

18 - El Darwish, M.M., Analysis of Some Estimates of the Population of before 19th Century, L'Egypte Contemporaine, March, 1929, pp. 273 286.

19 - Kamal A. M., A Statistical Review of Births and Deaths of Children in the Principal Towns of Egypt since 1886, The Journal of the Egyptian Medical Association, 15 February, 1886.

20 - Azmi Hamed El Sayed, A Statistical Study of Population of Egypt, L'Egypte Contemporaine, December 1933, pp. 637 -650.

21 - El Darwish M.A., A Note on the Population of Egypt, Population, George and Unwin Ltd.,V. 1&2, 1984.

22 - Sauvy, A. Development and Perspectives of Demographic Research in France, in Hauser & Duncan , op. cit., pp. 180 -189.

23 ـ السيد صبرى، تحليل نتائج التعداد فى مصر، مصلحة عموم الإحصاء، 1935.

24 - Cleland, C. The Population Problem in Egypt, A Study of Population Trends and Condition in Modern Egypt, Pennsylvania, Ecience Press Printing Company, 1936.

25 - Farid E.A The Introduction of the Perenirial Irrigation into Egypt, Unpublished Ph. D., London University, 1937.

26 ـ الجمعية المصرية، المجلة الطبية، العدد السابع، يوليو، 1937.

27 ـ محمد عوض محمد ، النواحى الاجتماعية الخاصة بتنظيم النسل ، الجمعية الطبية المصرية ، العدد السابع ، يوليو 1937، ص 65 ـ 66 ـ 73.

28 ـ على بك فؤاد، تحديد النسل، المجلة الطبية المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

29 ـ عباس عمار، الناحية الإنسانية فى موضوع تنظيم النسل، الجمعية الطبية المصرية، المرجع السابق، ص 191 ـ 197.

30 ـ ابراهيم مجدى، مضار تحديد النسل، الجمعية الطبية المصرية، ع 7، ص 76 ـ 84.

31 ـ مصطفى فهمى، هل من الخير لمصر تعميم فكرة تحديد النسل، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص 101و107.

32 ـ عيسى عبده، رأى فى تحديد النسل وتنظيمه، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق الإشارة إليه، ص 155 ـ 166.

33 ـ حسن البنا، رأى فى تحديد النسل من الوجهة الدينية، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق الإشارة إليه، ص 215 ـ 222.

34 ـ محمد اسماعيل، مسوغات الإجهاض وتحديد النسل ومبرراته، نفس المجلة السابقة، ص 85 ـ 95.

35 ـ مصطفى الفكلى، الإجهاض وموقف الطبيب من الوجهة الجنائية، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص 36 ـ 47.

36 ـ عبد العزيز حلمى، تنظيم النسل، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص 167 ـ 177.

37 ـ عبد الحكيم الرفاعى، مشكلة السكان فى مصر، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص 135 ـ 149.

38 ـ

39 ـ السيد عبد الحميد الدالى، نسب المواليد واتجاهات الخصوبة فى مصر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول، بقسم العلوم الاقتصادية والاحصاء، 1950.

40 ـ محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مديرية الفيوم، دراسة ديموغرافية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة، 1952.

41 ـ محمود أمين عبد الله، ديموغرافية مدينة قنا، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1958.

42 ـ محمد السيد غلاب، البيئة والمجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1955.

43 ـ محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مصر، دراسة ديموغرافية، فى كتاب صفى الدين أبو العز وآخرين، دراسة فى جغرافية مصر، القاهرة، مكتبة مصر، 1957.

44 ـ محمد صبحى عبد الحكيم، الهجرة الداخلية فى مصر، مجلة مرأة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، 1957.

45 ـ Hamdan G., The Population of Nile Delta, Plt. D., Rending Univ., 1953.

46 ـ Farag A. M., Demographic Development in Egypt during the present Century, Ph. D., London, Univ. of London, London School of Economics and Political Science, 1957.

مراجع فترة الستينات:

47 ـ محمد صبحى عبد الحكيم، الهجرة إلى القاهرة، المجلة الجغرافية العربية، مج 1، 1968.

48 ـ محمد عبد الرحمن الشرنوبى، الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية بالـ ج.م.ع.، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الجغرافيا، آداب عين شمس، 1968.

49 ـ كرم حبيب برسوم، أثر العامل الديموغرافى فى التغير الاجتماعى وتطبيقه على تغير البنيان العمرانى لمدينة كفر الدوار، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة.

50 ـ فتح الله سعد هلول، الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصرى ج.م.ع. الاسكندرية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، 1961.

51 ـ مرزوق عبد الرحيم عارف، الهجرة الريفية فى ج.م.ع.، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة، جامعة القاهرة.

52 ـ Zikry Abdel Khalil: M., Social Cultural Determinants of Human Fertility in Egypt, Ph. D. D. Dissertation, Syracuse Univ. Syracuse, N. Y., 1963.

53 ـ Shanawany Haifaa, Family Planning, An Equilibrium Response To demographie Condition in the U.A.R. Egypt, Ph. D. Dissertation, Corneil University, 1977.

54 ـ Risk Flanna, Social and Psychological Factors offeeting Fertility in U.A.R., Migration and Family living, 1963.

55 ـ Mazhar Khalil, General Outline Of Family Planning, The Journal Of The Egyption Association, A specialissue of family planning conference, Cairo, 1963.

56 ـ عبد المنعم الشافعى، مستقبل السكان فى مصر سنة 2000، مصر المعاصرة، مج 361، يوليو، ص101 ـ 113.

57 ـ محمد صبحى عبد الحكيم، نحو استراتيجية لإعادة توزيع السكان فى مصر، فى دراسات سكانية، مج37، اكتوبر 1976، ص 1 ـ 24.

58 ـ السيد ياسين، الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية فى العالم العربى، ملاحظات مبدئية، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية، الاسكندرية، (3 ـ 8يناير) 1976.

59 ـ فتحى محمد أبو عيانة، سكان الاسكندرية، دراسة جغرافية ديموغرافية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، 1970.

60 ـ ماهر عبد الحميد الليثى، النمو السكانى للقاهرة فى القرن العشرين، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة، 1971.

61 ـ محمد محمد يوسف زهرة، سكان منطقة قناة السويس 1897 ـ 1966، دراسة ديموغرافية رسالة ماجستير فى الآداب، مقدمة إلى قسم الجغرافيا، كلية الأداب، جامعة القاهرة، 1976.

62 ـ فايزة على سالم، مدن الدلتا دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الجغرافيا، جامعة عين شمس.

63 ـ فتحى عبد الله عثمان فياض، تطور وتوزيع مدن الوجه القبلى، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976.

64 ـ محمد محمد سطحية، المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر فى إقليم مصر والعوامل الجغرافية التى أثرت فيها، رسالة ماجستير فى الجغرافيا، جامعة الاسكندرية، 1961.

65 ـ محمد أحمد اسماعيل، سكان سيناء، فى التخطيط الهيكلى لشبه جزيرة سيناء، مجلة جامعة القاهرة، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى، جامعة القاهرة، 1982.

66 ـ محمد محمد زهرة، المركز العمرانى فى الساحل الشمالى لمصر غرب الاسكندرية، رسالة دكتوراه، قسم جغرافيا، جامعة القاهرة، 1982.

67 ـ ربيع محمود حسن الروبى، الضغط السكانى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة أسيوط، 1973.

68 ـ كوثر مصطفى شذاب، النمو السكانى واستهلاك بعض المواد الغذائية فى مصر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973.

69 ـ محمود نبيل محجوب، دراسة تحليلية للنمو السكانى وعلاقته ببعض العوامل الاقتصادية بالريف المصرى، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة القاهرة، 1970.

70 ـ نادية حليم سليمان، العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على الخصوبة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1974.

71 ـ أ ـ محمد منصور عبد الفتاح، تصميم المشروعات برامج التنمية الريفية المتكاملة، مجلة دراسات سكانية، السنة 6، العدد 15، يوليو ـ سبتمبر 1979، ص 141 ـ 157.

ب ـ محمد شفيع سلام درقيلة، المداخل البديلة فى العمل الإرشادى فى التنمية الريفية، دراسات سكانية، السنة 29، العدد 62، يوليو ـ سبتمبر 1982.

72 - Khalifa, Atef, M. "Differential of Fortility in Egypt, A multivariant analysis, Ph. D. Dissortation, Chapel Hill, the University of North Carolina, 1971.

73 ـ أ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الملامح الرئيسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين فى ج.م.ع. فى 1975/12/31، القاهرة، 1977.

ب ـ سنية عبد الوهاب صالح، دراسة ميدانية للقاهرة هجرة العقول فى مصر، المجلة الاجتماعيـة القوميـة، مـج 13، عدد 22، مايو 1976، ص 43 ـ 51.

جـ ـ سنية عبد الوهاب صالح، ظاهرة الهجرة من مصر إلى البلاد العربية، بحث مقدم لمؤتمر سياسـات الهجـرة والعمل فى الخارج، القاهرة، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، القاهرة، 1973.

74 ـ Birks, I and sinclaire, C. A. Internation Migration Project Country Case Study : Arab Republic of Egypt, Durham, University of Durham, 1978.

75 ـ Choacri, M. Nazil, Transfere in the Arab World, growing interdependency in construction Sector, Cambridge, M.I.T., 1979.

تعقيب على ورقة :

التحليل الديموجرافى فى التاريخ

فيـــــليب فــــــارج

يستعرض الدكتور محمد زهرة تاريخ الديموجرافيا كعلم فى مصر، وقد أدرجه فى سياقيه العلمى والسياسى، ولقد كان بحثه واضحاً ومتكاملاً وممتازاً ، ولن أتناوله بالشرح، وبعد قراءة بحث الدكتور زهرة لدى تعليق :

ـ إذا كان للديموجرافيا بالفعل تاريخ فى مصر إلا من الواضح أنها ليست سندا للتاريخ، ومن ثم أود دعوتكم إلى التدبر حول وضع " الديموجرافيا التاريخية " فى إطار التعليق على العرض الذى قدم إلينا حول " تاريخ الديموجرافيا ".

ـ قبل تعريف الديموجرافيا التاريخية والتساؤل حول أسباب غيابها فى مصر ، سأوضح مالا يقصد بعلم الديموجرافيا التاريخية :

ـ إن المؤرخ يستخدم السكان وعددهم وتوزيعهم المكانى وحركتهم كعناصر التحليل ، سواء كمتغيرات تفسر ظواهر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية ، أم كمتغيرات تفسرها نفس هذه الظواهر.

وهكذا نجد أن المؤرخين والجغرافيين فى مصر ـ من على مبارك إلى جمال حمدان ـ خصصوا مساحة كبيرة للبعد الديموجرافى.

والمسألة المحورية فى هذا النمط من التحليلات تخص العلاقات بين الديموجرافيا والرخاء ، وبين إنجاب المواليد وإنتاج الثروات.

ففى الماضى ، عندما كانت تتصف مصر بانخفاض عدد السكان ، كانت الفكرة السائدة وجود تناسب طردى بين عدد السكان والثروة.

ولكن منذ زمن غير بعيد ظهر الاتجاه العكسى بأن الزيادة السكانية تحد من الرخاء.

ومع ذلك أيا كانت درجة الدقة والعمق ، فإن دراسة العلاقة التاريخية بين السكان والظواهر الأخرى فى المجتمع لا تمثل الديموجرافيا التاريخية بالمعنى الدقيق.

إن موضوع الديموجرافيا التاريخية ليس شرح التاريخ بواسطة الديموجرافيا أو العكس ، وإنما هو إعادة قياس عدد السكان وحركتهم.

حاول الكثير من المؤرخين التقدير لعدد السكان خلال الفترة ماقبل التعداد الأول الذى نشر فى البلاد عام 1882 والمعلومات المستعملة فى هذه العملية متعددة ومتنوعة مثل:

المساحة المبنية ، مساحة الرقعة الزراعية ، الإنتاج الاقتصادى ، الضرائب ، حجم الجيش ، وغيرها ... ولكن هذه المعلومات ليست معلومات مباشرة عن السكان ، وإنما هى معلومات عن ظواهر ترتبط فقط بصورة غير مباشرة بالسكان. ومن أجل الانتقال من هذه الظواهر إلى السكان لابد من افتراضات عن العلاقات التى تربط بعضها البعض. وهذه الافتراضات التى تمثل حلقة مفرغة تفترض معرفة عدد السكان ، على سبيل المثال :

– تقدير عدد السكان استنادا إلى المساحة المبنية يفترض معرفة الكثافة ، إلا أن معرفة الكثافة تفترض معرفة عدد السكان.

– كما أن تقدير عدد السكان استنادا إلى الإنتاج يفترض تقديرا للإنتاجية ، إلا أن معرفة الإنتاجية تفترض معرفة عدد السكان ... ، وغيرها.

ومن الواضح أن مثل هذا الاسلوب محدود ومتناقض ، وعلى أى حال فهو لا يتصل بالديموجرافيا التاريخية ، والتى تستخدم فى الواقع معلومات يتم جمعها عن السكان.

فما هى الديموجرافيا التاريخية ؟

– يجوز لنا أن نعرف الديموجرافيا التاريخية كتطبيق التحليل الديموجرافى على حالة ماقبل تاريخ الإحصاءات.

– إن التحليل الديموجرافى – مثل التحليل الكيميائى – يتمثل فى تحويل عناصر مركبة (مثل عدد السكان وتوزيع بعض الخصائص وحركتهم) إلى عناصر بسيطة (مثل عدد المواليد والوفيات والزواج والهجرة) ويستند هذا على نوعين من البيانات المجمعة عن السكان:

1 – حالة السكان (المعروفة بواسطة التعداد السكانى)

2 – حركة السكان (المعروفة بواسطة الأحوال المدنية ، أو تحقيق خاص)

وبالتالى يتركز التحليل الديموجرافى على إحصاءات لا توفرها سوى الدول الحديثة. وهكذا نشأت الديموجرافيا كعلم لأن بناء الدولة الحديثة صحبه تأسيس جهاز إحصائى لإدارة السكان والمجتمع.

ومع الديموجرافيا التاريخية ، تسعى الديموجرافيا بصورة ما إلى التحرر من أصولها.

– كذلك تساعدها الرياضيات فى هذا العدد ، فإن العلاقات بين حالة السكان وحركتهم تمثل نظاما ، وفى الثلاثينات وضع الرياضى (Alfred Lotka) معادلات هذا النظام وأسماها " نظرية المجتمعات المستقرة ". ووفقاً لهذا النظام يمكن نظرياً إعادة تكوين عدد السكان ونموه، وذلك بمجرد معرفة بعض الحركات السكانية.

ـ وهكذا نشأت الديموجرافيا التاريخية فى الخمسينات مع تطبيق هذا المبدأ ، وهى تتمثل فى عدة مناهج تسمح بإعادة تكوين سكان الماضى وذلك انطلاقاً من نوعين من العناصر :

أولاً : بيانات تم جمعها فى الماضى عن بعض الأحداث الديموجرافية (مثل المواليد) ، وليس عن حالة السكان.

ثانياً : مناهج رياضية لاستبدال البيانات الناقصة ، وكلما رجعنا إلى الماضى كلما تقلص دور البيانات الخاصة بالسكان وزاد دور الرياضيات.

ولا شك أن تقدير ديموجرافيا الماضى يمكن أن يضيف الكثير للتاريخ.

وسنكتفى هنا بذكر بعض الأعمال النموذجية :

أولاً : فيما يخص التاريخ الاجتماعى كانت الأعمال المؤسسة للديموجرافيا التاريخية هى تلك التى أعدها (Louis Henry) عن سجلات أسر مدينة جنيف ، مما أثبت أن ابتداءً من القرن الثامن عشر ، أصبحت الظروف الاجتماعية هى العامل المحدد لحجم الأسرة : فقد كان الأغنياء مالتوسيين (Malthusims) قبل مولد مالتوس.

ثانياً : فيما يتعلق بالتاريخ الاورثوبولوجى (Aurthopologique) ، أوضح (Peter Lasslett) ومدرسه Cambridge أن الأسرة النواة كانت هى بالفعل النموذج السائد فى إنجلترا ذات النظام الديموجرافى القديم.

ثالثاً : بالنسبة للتاريخ الاقتصادى ، فقد أثبت (Ronald Lee) ومدرسه (Birkeley) كيف أن اقتصاد السوق يحرر تدريجياً معدلات الوفيات من الأزمات المعيشية الشديدة.

رابعاً : فيما يخص التاريخ الصحى ، كشفت أعمال (Noel Biraben — Jean) عن الطاعون بعض الثوابت الهامة الخاصة بانتشار الأوبئة.

أما فى مصر فهناك إمكانات فى مجال الديموجرافيا التاريخية حيث توجد البيانات اللازمة لها:

إذ تملك مصر واحدة من أقدم التقاليد فى مجال التعداد السكانى. فأول تعداد (جزئى) يرجع إلى عام 1821، ومن المعروف أن هذه العملية صارت من الممارسات المنتظمة اعتباراً من عام 1846. غير أن أول تعداد مستخدم ومعلن هو تعداد عام 1882.

أما الإحصاءات الأخرى فلا تزال محفوظة بحالتها الأصلية فى دور الوثائق والمحفوظات.

وفيما يتعلق بالأحوال المدنية ، فقد بدأ تسجيل الوفيات والمواليد منذ عهد محمد على فى مناطق معينة ، غير أن أول إحصاء عن الأحوال المدنية نشر عام 1909 فقط.

وإذا تم استخدام واستثمار هذه المصادر ، فإنها ستعطى صورة دقيقة للسكان وحركتهم منذ منتصف القرن التاسع عشر. بل بالاستناد إلى بعض الافتراضات بشأن هذه البيانات يمكن السماح بالرجوع إلى حوالى عام 1800 والوصول إلى التخلص من معارك الأرقام حول تقديرات (Jamard).

وتجدر الإشارة إلى أنه ولدت مدرسة ديموجرافية تاريخية حقيقية فى تركيا ، وذلك رغم أن البيانات المتوفرة لها أقل فيما يبدو عن مثيلتها فى مصر. وترجع بدايتها إلى السبعينات مع أعمال (Omar Lutfi Barkan) ثم (Kemal Karpat) اللذين نشرا لأول مرة التعدادات العثمانية للقرنين السادس عشر والتاسع عشر.

وتلت هذه الأعمال تلك التى أنجزها (Alan Diben) و(Cem Behar) عن سجلات الأسر فى استنبول ، وقد أصدرا كتابا عنوانه :

(1940 – 1880 – Marriage and Fertility – Istanbul Households)

وكشفا عن الغلبة المبكرة للأسرة المحدودة العدد (إلى حد ما) وأنكرا الكثير من الأحكام المسبقة بشأن الأسرة الإسلامية فى أواخر القرن الماضى. ولا يوجد حتى الآن فى مصر مدرسة مماثلة.

ولا يمكن تفسير عدم الاهتمام من جانب المؤرخين بالوثائق السكانية. أما فيما يتعلق بعدم اهتمام الديموجرافيين بالتحقيق والبحث التاريخى فيبدو أنه يرد إلى عاملين هما :

– أولاً هناك التذوق للنظريات وخاصة بشأن العلاقات بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية.

– ومن ناحية أخرى هناك التذوق لمضاعفة التحقيقات الإحصائية والتوحيد النمطى لنتائجها.

وبين الأيديولوجية والكمبيوتر يوجد بلا شك مكان لعلم الديموجرافيا التاريخية الأصيل.

الخـــــــاتمــة

نظراً لتشابك التاريخ واتصاله بعلوم أخرى لم تكن الندوة بقاصرة على المؤرخين وحدهم وإنما شارك فيها بتقديم أوراق أو بالتعقيب ، أو حتى بإبداء الملاحظات باحثون من مجالات مثل الجغرافيا والاقتصاد والديموجرافيا والأدب والفلسفة والاجتماع والقانون والصحافة وغيرها ، مما أثرى الندوة كثيراً وجعلها أكثر من حية ، بل ومتوهجة أحياناً ، عندما تعارضت وجهات النظر بحسب رؤية العلوم المختلفة. وعلى الرغم من حيوية المناقشات التى دارت أثناء الندوة ، إلا أننا لن نستطيع لأسباب فنية وأحياناً علمية ذكر كل هذه المناقشات وإنما سنكتفى بأهم محاور النقاش فى هذه الندوة.

أثارت الندوة منذ البداية نقاشات حادة حول طبيعة تكوين المؤرخ المصرى : والمنهجية فى دراسة التاريخ ، فضلاً عن أوضاع الدراسات العليا فى أقسام التاريخ. ولقد تباينت أوجه النظر حول هذه النقاط بين مفرط فى التشاؤم ومفرط فى التفاؤل. إلا أنه كان هناك أشبه بإجماع على ضرورة مراجعة الذات والنظر فيما وصل إليه حال الدراسات التاريخية المصرية ، لا سيما مع القبول العام لوجهة النظر القائلة بأن أحوالها فى بداية الخمس والعشرين سنة الأخيرة كانت تبشر بإنطلاقة هامة فى ميدان البحث التاريخى. إلا أن المقدمات فى هذا الشأن كانت أعلى من النتائج. حيث تراجعت -فى رأى هؤلاء- كثيراً حتى وصلت إلى ما هو عليه.

وإلحاقاً بالنقطة السابقة أثيرت مسألة نظرية على قدر كبير من الأهمية وهى هل هناك مدرسة تاريخية مصرية بالفعل ؟ أم إن مصطلح "مدرسة" لا ينطبق على حال "الكتابات التاريخية المصرية" ، وهو المصطلح الذى فضله البعض على مصطلح مدرسة. حيث رأى هؤلاء الكتابات التاريخية المصرية لا تتبع مدرسة معينة ، ولا يمكن مقارنتها بالمدارس التاريخية فى العالم الغربى ، ولا حتى فى العالم الثالث. وعلى العكس رأى البعض أن هناك "عدة" مدارس تاريخية مصرية تنسب إلى الجامعات المصرية كمدرسة جامعة القاهرة ، ومدرسة عين شمس ، ومدرسة الإسكندرية ، نظراً لوجود اهتمامات خاصة لكل جامعة ، فيما يتعلق بمناهج للدراسة سواء بالنسبة لمرحلة الليسانس أو مرحلة الدراسات العليا. والحق أن مصطلح "مدرسة" فى مصر وبصفة خاصة فى مجال التاريخ ، لا يمكن مقارنته برسوخ ووضوح معنى "مدرسة" فى المفهوم الغربى. وهكذا ندخل إلى مشكلة هامة وهى "المصطلح" واختلاف مفهومه فى مصر عن الغرب.

وثار نقاش حاد حول الدور الذى لعبته "المدرسة" المصرية التاريخية فى تنمية الدراسات التاريخية فى العالم العربى فى الفترة محل الدراسة ، سواء باستقبال طلاب الدراسات العليا

العرب أو إعارة الأساتذة المصريين للعمل بالجامعات العربية الوليدة. حيث أشاد البعض بهذا الدور ، بينما رأى فيه البعض الأخر من أسباب نقل سلبيات الكتابة التاريخية المصرية إلى العالم العربى. أو رؤية البعض لمسألة إعارة الأساتذة المصريين للعمل فى بعض البلاد العربية التى يضعف بها المستوى الثقافى على أنها من أهم أسباب تراجع الكتابة التاريخية فى مصر عن الدور المقدر لها فى بداية الفترة محل الدراسة.

ومن النقاط الهامة والحيوية الأخرى التى أثارت نقاشاً حاداً فى أرجاء الندوة وانتقل صداه إلى صفحات الجرائد والمجلات المصرية ، وحظى باهتمام ومتابعة الجميع ، مسألة "المؤرخين المحترفين والمؤرخين الهواة". فهل المقصود بمؤرخ محترف أستاذ جامعى متخصص فى الدراسات التاريخية ؟ وبالتالى المؤرخ الهاوى هو عكس ذلك ؟ وهل الحصول على "دكتوراه" فى التاريخ هو بمثابة الباب للحصول أيضاً على لقب "مؤرخ" ؟

حيث استضافت الندوة بعض من يطلق عليهم البعض "المؤرخين الهواة". مما أضفى على الندوة الكثير من الحيوية. والحق أن الكثيرين ممن اعتبرهم البعض من "المؤرخين الهواة" قد فاقوا غيرهم سواء من حيث الكم أو المنهجية فى الدراسات التاريخية من هنا خرجت الندوة بخرافة مصطلحات مثل "هواة" و"محترفون".

وأثيرت من جديد مسألة فى غاية الأهمية تتعلق بالوثائق المصرية ودور الحفظ وقوانين إباحة الإطلاع على الوثائق. واشتكى البعض من الصعوبات الخاصة بالوثائق المصرية المتعلقة بتاريخ مصر المعاصر ، خاصة وثائق ثورة يوليو. وامتد الحديث إلى التعرض لمسألة لجنة كتابة تاريخ ثورة يوليو، أو كيف يكتب التاريخ على أيدى لجنة حكومية، وما هو مصير ما قامت بتجميعه هذه اللجنة من وثائق ثورة يوليو وبصفة خاصة محاضر مجلس قيادة الثورة. على أية حال هذه أسئلة لم تجد لها أجوبة مقنعة. من هنا كانت إشارة البعض إلى ملاحظة هامة يعانى منها كل من يحاول التعرض لتاريخ مصر المعاصرة وهى الاعتماد الأساسى على الوثائق البريطانية والأمريكية فى كتابة تاريخ هذه الحقبة مع غياب الوثائق المصرية.

وكانت الورقة المقدمة عن التاريخ الاقتصادى وأيضاً التعقيب عليها من الخصوبة بحيث أبرزت مدى أهمية تزود المؤرخ بخلفية هامة فى الاقتصاد من أجل معالجة التاريخ الاقتصادى. كما أوضحت مدى اختلاف الرؤى فى القضية الواحدة من جانب منظور التاريخ الاقتصادى ، وعلم الاقتصاد ، والاقتصاد السياسى ، وحاول البعض تقديم إسهامات جديدة لإعادة تحقيب تاريخ مصر الاقتصادى برؤية جديدة لا تعتمد على التاريخ السياسى بصفة أساسية وإنما تحاول الاستفادة من معطيات التاريخ والاقتصاد والاقتصاد السياسى.

وبالنسبة للتاريخ الاجتماعى ثارت تساؤلات هامة حول قلة الاهتمام بالتاريخ الحضرى إلى حد ما بالمقارنة باهتمام باحثى الجغرافيا والاجتماع به. وأبرز البعض اهتمامات أساسية لبعض المؤرخين بهذا الفرع. وأشار البعض إلى صعوبة الفصل بين التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى بالنسبة للمؤرخين المصريين. من هنا نجد تداخلاً إلى حد كبير عند

التحدث بصورة منفردة عن كل من التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى. وهو ما يلاحظه أى متابع للكتابات التاريخية المصرية.

وكانت الجلسة المخصصة لدراسة تاريخ الفكر المصرى حادة وخلافية إلى حد كبير. فهى لم تهتم بمعالجة الكتابات التاريخية التى تناولت الفكر المصرى الحديث ، وإنما اهتمت بمعالجة النتاج الفكرى لهذه الفترة. مما أثار مناقشات حادة ومثيرة. وبرزت على الساحة من جديد مسألة تصنيف رموز الفكر المصرى الحديث والمعاصر. وهى المشكلة المزمنة التى لا تجد حلاً حتى الآن. حيث وجدنا البعض يصف بعض وجوه الفكر المصرى بالعمالة ، ويصفهم البعض الآخر بالعلمانية أو الأصولية أو الليبرالية. وتداخلت المعانى واحتد النقاش. وإن دل هذا على شئ فإنه يدل على مدى حساسية دراسة تاريخ الفكر المصرى ، نظراً لارتباط ذلك بالثنائية المتعارضة ، التراث والتجديد ، الأصالة والمعاصرة. وهى التصنيفات الكلاسيكية المشوشة والتى ينبغى أن تؤخذ بحذر شديد.

وبالنسبة لجلسة حوار العلوم الاجتماعية ، أظهرت الجلسة مدى الحاجة إلى التحاور بين التاريخ وبقية العلوم الاجتماعية. حيث ظهر عدم وجود تراث رصين من هذا الحوار. لذلك كان الوصول إلى نقاط التقاء مسألة من الصعوبة بمكان. وتضاربت الرؤى فى هذا الشأن بين شتى التخصصات الاجتماعية ، التاريخ ، الاجتماع ، الجغرافيا ، الديموجرافيا ، القانون وغيره. على أية حال يحسب للندوة أنها كانت خطوة على هذا الطريق من أجل ترسيخ الحوار بين العلوم الاجتماعية المختلفة فى مصر.

وعلى عكس المتوقع شهدت الجلسة المخصصة لدراسة التاريخ العثمانى صخباً عالياً. حيث دار نقاش طويل حول بدايات الاهتمام بتاريخ مصر فى العصر العثمانى. وهل يرجع ذلك إلى كتابات شفيق غربال ، أم إلى أجيال جديدة بدأت هذا الاهتمام الجدى منذ ربع قرن فقط. واحتد النقاش عندما أثار البعض أسئلة حول الغائية من دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، ولماذا الاهتمام بذلك الآن. وهل يعود ذلك إلى دوافع دينية تأثراً بالمد الاسلامى الحالى ، من حيث دراسة آخر الإمبراطوريات الاسلامية ، أو حتى الخلافة الاسلامية فى عصرها الأخير. أم يرجع الاهتمام بالتاريخ العثمانى إلى مؤشرات إستشراقية عليها ملاحظات عديدة. كما أثير سؤال حول مسألة التحقيب وما هو المقصود من الناحية الزمنية بتاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وهل يتوقف عند الحملة الفرنسية ، أم يمتد ليشمل القرن التاسع عشر.

توصيات :

وهكذا كما نرى أثارت الندوة العديد من التساؤلات الحية حول الدراسات التاريخية فى مصر ، الواقع والمستقبل. وتراوحت هذه التساؤلات بين جلد الذات والتشاؤم من مستقبل الدراسات التاريخية فى مصر أو التفاؤل المفرط والاعتزاز بالذات. وظهر بين هؤلاء وأولئك فريق آخر يرى أن الدراسات التاريخية المصرية فى حاجة ماسة إلى التجديد ، من خلال ضرورة الاهتمام بالدراسات العليا ، وتغيير مناهجها. حيث رأى هؤلاء أن هناك مشكلة مستعصية ليس بالنسبة للدراسات العليا فى حقل التاريخ ، وإنما فى شتى فروع العلوم

الانسانية فى مصر. وضرورة معالجة التخبط والتكرار والنمطية التى تعانى منها الدراسات العليا. واقترح البعض إنشاء كلية للدراسات العليا أو حتى جامعة مستقلة.

ومن ناحية أخرى أشار البعض إلى ضرورة الاحتكاك بالمناهج الغربية لاسيما مع التطور الكبير الذى شهدته العلوم الاجتماعية فى الغرب ، وانعكاس ذلك على تفتح آفاق جديدة للدراسات التاريخية غير معروفة فى مصر مثل التاريخ الديموجرافى ، تاريخ العقليات، التاريخ الكمى ، التاريخ الجارى ، فضلاً عن ميادين أخرى قد تعتبر غريبة فى مصر مثل تاريخ الجنون ، أو تاريخ الموت. يضاف إلى ذلك قلة الدراسات التاريخية فى ميادين أخرى مثل التاريخ الحضرى وغيره. والمشكلة التقليدية التى تتمثل فى الخوف من الجديد ، وبداية تخصص جديد ، نظراً لعدم وجود تراث من الدراسات به ، وبالتالى عدم التشجيع على هذه الدراسات.

وأشار البعض إلى ضرورة إحياء مشروع الترجمة الذى بدأت به النهضة المصرية فى القرن الماضى. وهى توصية قد تبدو مثيرة للتعجب ، لأنها نفس الفكرة التى رآها مصلحو القرن الماضى. وعلى أية حال فهذه التوصية فى الوقت الراهن هى ملحة وضرورية. وأوصى البعض بضرورة تهيئة الفرصة للتبادل العلمى مع الغرب فى مجال الدراسات التاريخية ، التى للأسف لا تعيرها الدولة اهتماماً كبيراً. وهى فى حقيقة الأمر مشكلة تعانى منها الدراسات الانسانية بصفة عامة ، حيث يتم التركيز من حيث الاهتمام حول العلوم التطبيقية.

وأوصى البعض الآخر بضرورة عقد ندوة علمية أخرى حول الدراسات الأجنبية والمصرية حول تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وإمكانية عقد دراسات مقارنة ، وبيان مناطق الالتقاء والاختلاف من أجل تكوين صورة واضحة عن تاريخ مصر ، وأيضاً من أجل المزيد من المعرفة المتبادلة بينهما ، ودفعاً لبعض الجفاء والإهمال من الجانبين أحياناً. فضلاً عن بيان مدى بقاء أو انتفاء النظرة الاستشراقية التى كانت تنظر من خلالها الدراسات الغربية للعالم الاسلامى. هذه النظرة التى ما تزال تثير الحساسية الشديدة لدى المفكرين الشرقيين ، نظراً لأنها تعيد إلى الأذهان من جديد صورة الاستعمار البغيض.

ومن جانبه أوصى السيداج بضرورة الإسراع فى نشر الندوة ، نظراً لأهميتها وأهمية المناقشات والأفكار التى أثارتها. وأن تكون الندوة بداية طيبة لسيمينار التاريخ فى المركز الفرنسى كنقطة التقاء بين الباحثين المصريين والفرنسيين. مع استضافة أهم المؤرخين الفرنسيين للمزيد من التعارف والحوار مع الأساتذة المصريين. كما أشار السيداج إلى الدور الذى يمكن أن يقوم به من خلال الترجمة إلى العربية لأهم الدراسات الخاصة بالمناهج الجديدة للبحث فى العلوم الاجتماعية التى لها أهمية خاصة بالنسبة للمؤرخ المصرى، والتى تساهم فى تجديد الكتابات التاريخية المصرية.

كل الأمنيات للبحث العلمى التاريخى فى مصر.

محمـــد عفيـــفى

الفهـــرس

ثانيا : السياسة والمؤسسات

ثالثا : الاقتصاد والمجتمع

رابعـا : حوار العلوم الاجتماعية

رقم الايداع : ٩٧/٨٤٧١
I.S.B.N. 977 - 19 - 3772 -3

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

هـذا الكتـاب

هذا الكتاب هو حصيلة ندوة موسعة قام بها السيداچ لدراسة حصاد المدرسة التاريخية المصرية خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة ، حتى نتبين حركة التأريخ فى مصر عند مشارف نهاية قرن وبداية قرن جديد . حيث دارات فى هذه الندوة نقاشات مثمرة حول منهج الكتابة التاريخية فى مصر مقارنة بمدارس أخرى تنتمى إلى أوربا أو إلى دول عربية أخرى .

كما تم رصد تطور الكتابة التاريخية بالنسبة للسياسة والمؤسسات فى مصر إضافة إلى الاقتصاد والمجتمع والفكر .

وأخيراً دار حوار حول علاقة التاريخ بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

وشارك فى هذه الندوة خيرة مؤرخى مصر، بالإضافة إلى بعض المؤرخين الأجانب . وكذلك عدد من المتخصصين فى علوم الاجتماع والاقتصاد والديموجرافيا والجغرافيا .